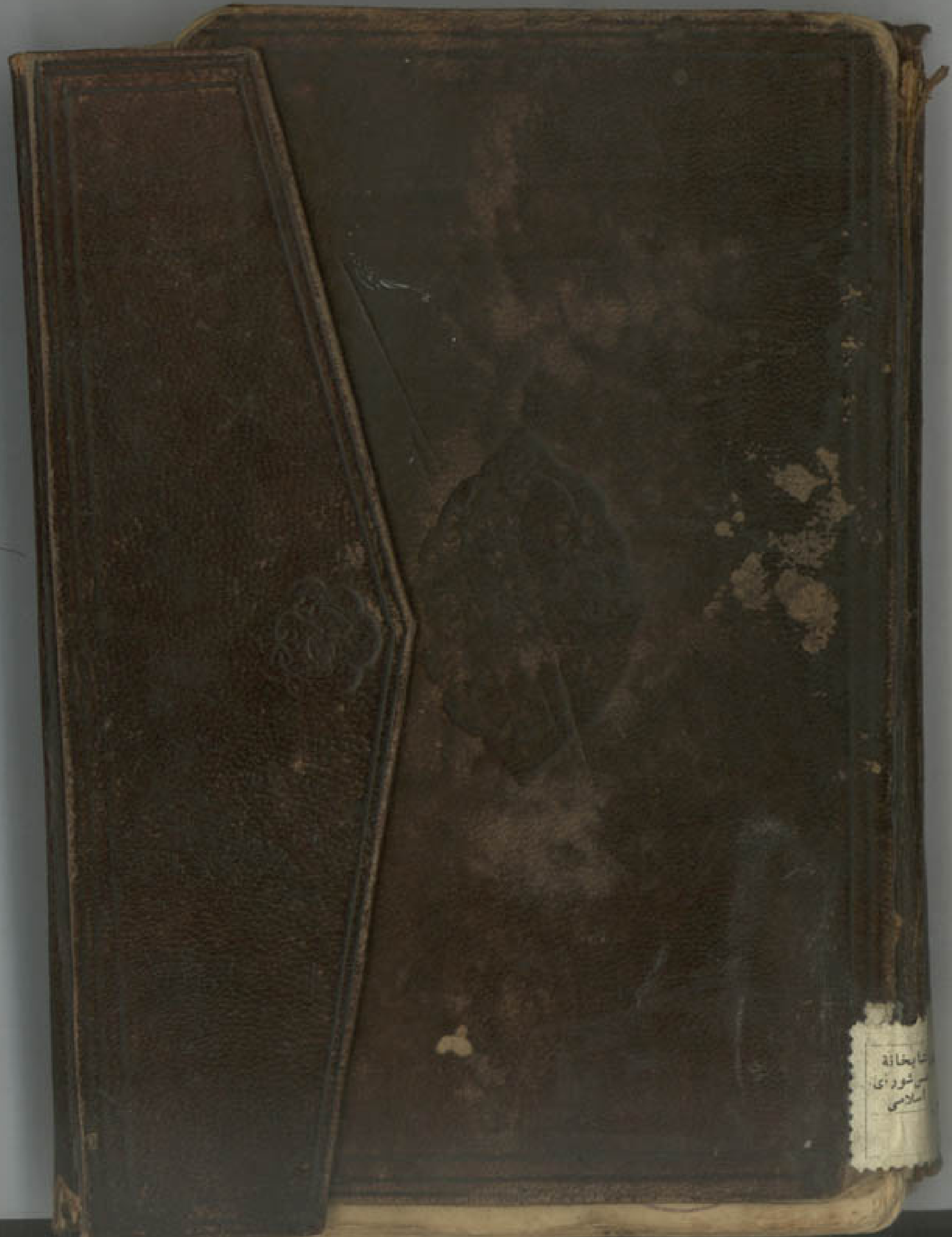

تابخانهٔ
شورای
اسلامی

شرح بر کلمه العین

۹۶

کیپاچ قطبیه ۱۷۶۳

نسخه شرح

[illegible]

قد انتقل هذا بالبیع الصحیح الی العبد الذلیل
[illegible]
محمد طاهر بن صبغة الله غفر الله له و لوالدیه بحق
محمد و آله

بگیل بگیل ای باد صبا بنگر خبر سلطان ما العزیز

بجز النده ان دو کشندی آتش بود دل و برانی

[illegible]

بمیرم فرقت اگر باده و بردم غم می

سو لکل البته اول الف پریشان نما

محرره

محرره

مجلس شورای ملی
کتابخانه

در ... [illegible] ... دوستی دونا
دوست را باید ...
ای محبان که شکوه ... [illegible]
دوستی از دل تو ... [illegible]
ز جفا با تو دوست ... [illegible]
بد ما ل تواند ... [illegible]
[illegible]

۶۹۰۶
۱۴

خطی - فهرست شده
۱۴۰ خ

٩٦

شرح اربعین

کتاب قطبی ۳۱۷۶

تمت شد

[illegible]

فاسئل هذا البيع الصحيح [illegible]

[illegible]

بلبل گبی ای باد صبا [illegible]

بجز الندن [illegible]

[illegible]

یاری بی ذوقت اگرچه باده [illegible]

محمد

[illegible]

دوست [illegible]

ای [illegible]

دوستی [illegible]

[illegible]

ابیات ملا احمد خوی

[illegible]

خطی - فهرست شده
خ ۱۴۰

شرح بر حکمة العین

۹۶

گیلانی قطب

۳۱۷۵

قد اسمل هذا الکتاب البیع الصحیح الی العبد الذلیل

محمد طاهر بن صبغی عفا الله له ولوالدیه بحق محمد و آله

کبلل کبل ای باد صبا بنگو خبر سلطان ما المعز

بحر الندان دو کشندی آتش بود دل ویرانا

بلمیع فرقت الحزه باده وبردم غم می

سولکل الته اول ازالعف پریشانا

دوستی رابید شکر و شکر کنند

ای جهانان که شکوه شکر کنند

دوستی از بد تواند دست و دیو شوند

زجفا با تو دوست بیرند

بدحال تواند چون ز دم باز زند

اما بیت بلدا احمد خ

ز دو عطیه محمد الهو کار

مجلس شورای ملی
کتابخانه

۶۹۰۶۰

خطی «فهرست شده»
۱۴۰ خ

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اما بعد حمد الله فاطر ذوات العقول النورية ومظهر صفحات اسرار الربوبية المبدع بنوره المشرق للكائنات
الاجرام العلوية المخترع بعلمه لمكنونات الاجسام السفلية المحيي بموات المواد بينابيع الصور
المنير لقوابل العلوم بمصابيح الفكر والروية والصلوة على المصطفين الكاملين بالنفوس القدسية
خصوصا على المبعوث الى الاسود والاحمر من البرية وعلى آله الذين جعلهم الآيات والبينات الجلية
المولى العلامة افضل المتأخرين واكمل الباحثين شمس الملة والدين محمد بن مباركشاه البخاري برد الله مضجعه
يقول قد التمس مني بعض اعزة الاخوة ... طلبة العلم الذين لهم خوض في اقتناص المعارف
الالهية ... افضل ما ابرزته القوة البشرية ان الكتب حكمة العين من مصنفات المولى العلامة افضل المتأخرين
سلطان الناظرين قدوة المحققين نجم الملة والدين ابي بكر بن عمر الكاتبي القزويني طاب ثراه وجعل الجنة
مثواه شرحا يذلل ... الالفاظ صعابها ويكشف عن وجوه المعاني نقابها مع اشتمالها على الزيادات التي
استفدتها من كتب القوم واحتوائه على اجلاء افكار الاذكياء ... الاوائل وتصحيح ...
الغائصين في ... فكنت اشاور ... رجلا واؤخر اخرى ... ممن ... فاني ...
السعادة ... الجبال ... فما ... الكهف ... الطالع ...
... بكرة ... مطلبهم ... عسى ... سبيل الاختصار ...
وتطويل غير ممل ... الحواشي التي كتبها المولى العلامة الفاضل ... سلطان العلماء ...
والدين الشيرازي ... على هذا الكتاب ...
كلام غير مشتمل ... الالفاظ التي ... مواضع غير معدودة ...
... الهداية والعصمة ... جواهر الحكم ودرر ...
... انكار ... ينبغي ... الاعتراض ...

اما صفر برابر نبودن آب ...

[illegible]

اصحابه ... السنة ... [illegible]

الکلام ... [illegible]

... الاصول ... [illegible]

١٤٠

مراتب الكمال لا يشاهدها [illegible] والاجمال وان [illegible] الطالب [illegible] انما [illegible]

[illegible]

بنعت [illegible] الاستغفار [illegible]

[illegible]

ان الكلام [illegible] فانه يتعلق بطلب [illegible] الوصول الى [illegible] الارشاد الى الطالب

يكون للمنفعة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

٤٠

مراتب [illegible] لا بتداء الاستعداد [illegible] ان [illegible] الكمال [illegible]

[illegible] الاول [illegible]

[illegible] الاعتبار [illegible]

[illegible] الاستعداد [illegible]

[illegible] الاعتبار [illegible]

[illegible] النفس [illegible]

[illegible] المرتبة [illegible] النفس [illegible]

[illegible] الضعف [illegible]

[illegible] المستعد [illegible]

[illegible] المرتبة [illegible]

[illegible] بالفعل [illegible]

وسمي [illegible] النفس بهذه [illegible] عقلا مستفادا [illegible]

[illegible] طلب [illegible]

[illegible] الاستعداد [illegible]

[illegible] المستفاد [illegible]

[illegible] النفس [illegible]

[illegible]

[illegible]

عقيب الكلام بذكر الصلوة والسلام على ما قال وخصص نبيك محمد وآله بالصلوة

الا رجائك فان الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء واعلم

[illegible] وان كان [illegible] وهو ان يكون الاستكمال بحسب القوة العملية فانما يكون ذلك بتزكية

الباطن بتخليته عن الملكات الردية وتحليته بالصفات المرضية وتهذيب الظاهر باستعمال

الشرائع الحقة الالهية وعلى ذلك [illegible] فقط [illegible] من الامور [illegible] خير فانه

احق [illegible] الصلوة على النبي [illegible] مشتملة على شرح [illegible] ان [illegible]

وتحقيق [illegible] على [illegible] الامور [illegible] الرسالة المسماة بالحكمة على [illegible]

[illegible] مسائل الزمان [illegible] ان اصنف [illegible] العلامة [illegible]

الالهي والطبيعي [illegible] مترددة [illegible] الحائر [illegible]

[illegible] بسبب [illegible] الزمان [illegible] عليهم [illegible]

[illegible] رسالة مشتملة على القواعد الكلية للعلمين المذكورين

[illegible] على [illegible] الكتب المصنفة في هذا الفن

[illegible] على قسمين الاول في الالهي والثاني في الطبيعي [illegible] الصور [illegible]

على [illegible] العقل والحكمة [illegible] في هذا المختصر منصورا على [illegible]

الحكمة وبان ان اقدم معنى الحكمة واقسامها على سبيل الاختصار فاقول وبالله التوفيق الحكمة

استكمال النفس الانسانية بتحصيل ما عليه الوجود في نفسه وما عليه الواجب مما ينبغي ان تعلمه

الاعمال [illegible] لا ينبغي [illegible] مضاهية للعالم العقلي [illegible] لتنال السعادة [illegible] الاخروية

بحسب الطاقة البشرية [illegible] القسم الاول الى قسمين لانها ان تعلقت بالامور التي ليس [illegible]

[illegible] علمها سميت حكمة نظرية وان تعلقت بالامور التي [illegible] سميت حكمة عملية

[illegible] الحكمة [illegible] تنقسم الى اقسام ثلثة اما النظرية فلان ما لا يتعلق باعمالنا اما ان لا يكون مخالطا للمادة

[illegible] شرط [illegible] وهو ما لا يكون مخالطا للمادة

[illegible] التي [illegible] للشي باسم اشرف اجزائه وهو العلم الاعلى [illegible]

[illegible] وجوده [illegible] هو العلم الطبيعي [illegible] واما العملية

[illegible] بالتدبير الذي يختص بالشخص الواحد فهو علم الاخلاق والثاني علم تدبير المنزل

[illegible] علم [illegible] ان كان على ما [illegible] المدينة [illegible]

[illegible] الحكمة [illegible] الفضائل [illegible] النفس

[illegible] النفوس وفائدة المنزلية [illegible] المشاركة التي بين [illegible]

[illegible] المنزل التي بين [illegible] وزوجته والوالد وولده والمالك ومملوكه [illegible]

[illegible] الناس [illegible] على مصالح الابدان [illegible]

ذلك لكنه يتوجه الى اقسام ثلثة لانها النظرية فلان ما لا اختصاص باعمالنا اما ان لا يكون في خلطه المادة

وعلى الثاني اما ان لا يكون تمكنه الخالطة شرطا في التعقل او يكون والاول وهو ما لا يكون في الخلط المادة

شرطا في وجوده وهو العلم الالهي فسميته للشي باسم اشرف اجزائه وهو علم الاعلى فاما

وهو ان يكون الخلط شرطا في وجوده وتعقله هو العلم الطبيعي ويسمى العلم الاسفل واما العلم

فلان ما يتعلق باعمالنا ان كان علما بالتدبير الذي يختص بشخص واحد فهو علم الاخلاق والا فهو علم تدبير المنزل

ان كان علما بالامور التي لابد منها في التعرف وعلم السياسة ان كان علما بالامور التي تتعلق بالمدنية وفساد ما فيها

الثالثة من حيث انها التي يكون لها طهر وفائدة الحكمة الخلقية ان يعلم الفضائل وكيفية اقتنائها لتزكي بها النفس

وان يعلم الرذائل وكيفية توقيها لتتطهر عنها النفس وفائدة الحكمة المنزلية ان يعلم المشاركة التي ينبغي ان يكون

بين اهل منزل واحد لتنتظم بها المصلحة المنزلية التي بين زوج وزوجة ووالد ومولود ومالك ومملوك وفائدة

المدنية ان يعلم كيفية المشاركة التي تقع بين اشخاص الناس ليتعاونوا على مصالح الابدان ومصالح بقاء نوع

عقيب الكلام بذكر الصلوة والسلام على ما قال وخص نبيك محمدا وآله افضل صلواتك على افضلهم

ان رجا ... مات الصلوة ...

فان قيل الظاهر من قوله البارز في قوله لوجوده راجع الى قوله ما في قوله فلان ما لا يتعلق باعمالنا وكذا الضمير في قوله لوجوده شرطا لتعقله مع انه لا يستقيم بحسب المعنى لان ما في قوله ما لا يتعلق عبارة عن العلوم الحكمية النظرية وخالطة المادة وعدمها في الخلطها ليس شرطا لوجود العلم قلنا في الكلام مضاف محذوف اي شرطا لوجود متعلقه لتعقل متعلقه وسياق الكلام يدل عليه فافهم والثاني هو العلم اعترض بعض المحققين ههنا بان العدد ليس خالطة المادة في وجوده اذ يعرض للمجردات كما يعرض للجسمانيات مع انه يجعل عنه فرار باضعف تأمل حاشية شرح هداية

تحف بك وان كان الشان ... وهو ان يكون

الباطن بتحليته على الملكات الدينية

الشرائع الحقة الالهية وعلى ذلك كله

اتم الصلوة على النبي لكونه مستفا

وتعلم القوة بانها لا اطلاع على مصالح ال

التي الغناء ... مسالك الرمان ...

الالهي والطبيعي كان خاطرا بالاحوال

فطار بسبب اضطرابات نظرت ...

بموجب ... ونشر ... تحرير ...

ثم اشارات الى ... وتنبيهات على ...

تر تيبه على قسمين الاول الالهي والثاني

على ... العدل ... انه ...

الحكم بانه ان اقوم ... الحكمية واجزائها

استكمال النفس الانسانية بتحصيل ما عليه الوجود في نفسها على الواجب بما ينبغي ان يعلم من

الاعمال وبما لا ينبغي لتصير كاملة مضاهية للعالم المعقول وتستعد بذلك للسعادة القصوى الاخروية

بحسب الطاقة البشرية ... تنقسم الى قسمين الاول ان تتعلق بالامور التي الى

وليس علينا ان نعلمها سميت حكمة نظرية وان تعلقت بالامور التي علينا ان نعملها سميت حكمة عملية

ثم الحكمة تنقسم الى اقسام ثلثة اما النظرية فلان ما لا يتعلق باعمالنا اما ان لا يكون مخالطاً للمادة شرطاً لوجوده

واما ان لا يكون كذلك اي مخالطة شرطاً للتعقل او يكون والاول وهو ما لا يكون مخالطاً للمادة

شرطاً لوجوده وهو العلم الالهي فيسمى الشيء باسم اشرف اجزائه وهو العلم الاعلى والثاني

وهو ان يكون المخالطة شرطاً لوجوده ويتعقل هو العلم الطبيعي ويسمى بالعلم الاسفل واما العملية

فلان ما يتعلق باعمالنا ان كان علماً بالتدبير الذي يختص بالشخص الواحد فهو علم الاخلاق والثاني هو علم تدبير المنزل

ان كان علماً بالانتظام الا باجتماع اهل المنزل فهو علم المنزل ان كان علماً بالانتظام الذي لا يتم الا باجتماع اهل المدينة

... بحسب الشريعة الا ظهور ... الحكم للخلفاء ... علم الفضائل ...

... ان يعلم الرذائل ... ليتوقيها ... وفائدة المنزلية ان يعلم المشاركة التي ينبغي ان يكون

بين اهل منزل واحد لينتظم بها المصلحة المنزلية التي تتم بين زوج وزوجة ووالد ومولود ومالك ومملوك وفائدة

المدنية ان يعلم كيفية المشاركة التي تقع بين اشخاص الناس ليتعاونوا على مصالح الابدان ومصالح بقاء نوع

الانسان والمدنية تنقسم الى ما يتعلق بالملك والسلطنة ويسمى علم السياسة والى ما يتعلق

بالنبوة والشريعة ويسمى علم النواميس ولهذا جعل بعضهم اقسام الحكمة العملية اربعة وليس هذا التقسيم ... لحصرها

ثلثة لدخول القسمين تحت قسم واحد ... اقسام النظرية ... اقسام المعلومات

فان المعلوم اما ان يستغني عن المادة ... الوجود والتعقل اولاً والاول ان لم يتجرد عنها ...

عقب الكلام بذكر الصلوة والسلام على ما قال وخص من بينهم محمداً وآله بالفضل صلوات ...

فان قيل الكائن الغير المادي في قوله او تجوده راجع ... ما في قوله
ما لا يتعلق باعمالنا وكذا الضمير في قوله لوجوده شرطاً لتعقله مع انه لا
يستقيم من جهة المعنى لانها ... ما لا يتعلق عبارة عن العلم
الحكمة النظرية ومخالطة المادة وعدمها ... ليس شرطاً لوجوده ...
العلم ... في الكلام مضاف ... شرطاً لوجوده وتعقله
لتعقل متعلقه وسياق الكلام يدل عليه فافهم والثاني هو العلم
اعترض بعض المحققين ههنا بان العدد ليس مخالطاً للمادة
لوجوده اذ يعرض للمجردات كما يعرض للجسمانيات مع انه يجب
عده من الرياضي تأمل حاشية شرح هداية

الاولى ... فان الصلوة ... رحمة الله ...

... وان كان الثاني وهو ان يكون ...

الباطن بتحليته عن الملكات الردية ...

الرابع الحكمة الالهية وعلى ذلك ...

اي ختم الصلوة على النبي لكونه ...

وختم النقود بابهم للاطلاع على صاحب ...

التي ... وسائر الازمان ...

الالهي والطبيعي كان ...

خطاب بسبب اضطرابات ظهرت في ...

بموجب ... شرعه ...

بين اشارات الى ... وتنبيهات على ...

الآلي والطبيعي من تقوم الآلي على الطبيعي علما ان الامر الاول في الآلي سواء كانت ذو الطبيعي وان قدم
لكون المبحوث عنه فيه اشرف وافيد من سائر الامور الحكمية غير الآلي … لا حاله
صاحب الاشارة والمطارحات من ان الحكمة مبنية على الامور الكلية والاعتبارات الذهنية
والمهم هو البحث عن اعيان الموجودات ولهذا اجاب الشيخ الرئيس في العلم الرياضي كما بالغ
في الآلي والطبيعي وفي مقالات الاولى في الامور العامة … بلا …
وفيها مباحث الاولى الوجود والعدم تصور وجودي بديهي والوجود جزء منه تصور
جزء المتصور بالبديهة تصور بديهي اذ لو لم يكن بديهيا لتوقف على الفكر وما يتوقف عليه
يتوقف عليه الفكر لتوقفه على جزء فلم يكن بديهيا … بالبديهة المتصور لان جزء
المتصور بالبديهة لا يكون … الوجود بديهي وفيه نظر لانه ان اراد تصور الوجود
بديهي ان تصور وجود خاص بديهي … لكن … المشار … على تقدير
صحة لا يكون الوجود المطلق جزءا … على الشيء لا يكون جزءا …
بما سبق ولو اراد ان العلم بحصول الوجود له بديهي فهو مسلم لكن لا يلزم … كون العلم بحصول
ان يكون العلم … بديهيا بل اللازم ان يكون … متصورا …
… بالبديهة مشترك … المعنى … اطلاق الوجود على الموجودات …
ان الوجود لم يكن مشتركا … الاشتراك المعنوي على ما ذهب اليه الحكماء والمحققون من المتكلمين بل اللفظي
على ما ذهب اليه ابو الحسن الاشعري … الاعتقاد بالوجود … الاعتقاد بالخصوصية سواء كان زوال
اعتقاد الخصوصية باعتقاد خصوصية اخرى … لانه اذا لم يكن مشتركا معنى بل لفظا …
من ان يكون وجود كل شيء عين ماهيته او ان يكون زائدا عليها لكن يكون مفهوم الوجود …
وجود الاول … زوال الاعتقاد … الوجود … زوال الاعتقاد …

… باعتقاد كونه عرضا وانا اذا كان زائدا عليها مختصا بها فلانه اذا زال الاعتقاد المتعلق بلازم
زوال الاعتقاد بالمحض … ولقائل ان يقول … ان يكون الوجود مشتركا
بالاشتراك اللفظي … ان يكون الوجود عين ذات الواجب زائدا في الممكنات وبالعكس …
ابطال … الاحتمالات على هذا التقدير … ان يكون الوجود مشتركا …
بان الوجود عين ذات الواجب زائد في الممكنات … بطلان …
انحصار الشيء في الموجود والمعدوم ضرورة ان الواقع … الشيء اما ان
يكون موجودا … او معدوما … وجود خاص … على تقدير ان لا يكون الوجود مشتركا معنويا
… الشيء اما ان يكون … او معدوما … وجود السواد
عين كونه سوادا … الشيء اما ان يكون موجودا بالوجود الخاص … فيما
ان وجود السواد … على ماهيته … الواجب والممكن لان مالا
يكون مشتركا … الانسان اما …
او … لا يكون مشتركا … الانقسام …
… مشتركا معنويا …
والسؤال … الاول … اذا اعتقدنا ان الممكن موجود بسبب … الوجود …
ذلك السبب ثم اذا اعتقدنا ان ذلك السبب … الاعتقاد … الوجود
الممكن ووجوده ان وجود السبب … الاعتقاد بوجود السبب …
بالامكان على التقدير المذكور … وان اراد … لا يزول الاعتقاد بوجود السبب مطلق …
مسلم لكن هذا لا يفيد لان الخصوصية … بالامكان … مطلق السبب …
الا فراد … ان يصح انحصار الشيء في الموجود والمعدوم وصح انقسام الموجود الى الواجب والممكن
والشرط الاول … ان يكون وجود … ماهيته … ان يقول …
لا يكون الوجود مشتركا معنويا … زوال اعتقاده زوال

8

اعتقاد الخصوصية اما على الاول فلان الاعتقاد بايجاد المتغايرين لا يجب ان يزول عند زوال
بالآخر واما على الثاني فلانه لا خصوصية ليصح زوال الاعتقاد به عند زوال الاعتقاد بتلك
الخصوصية وتوجيهه ان يقال لا نم انه لو لم يكن الوجود مشتركا معنويا لزال اعتقاد الوجود بزوال
اعتقاد الخصوصية لان الوجود المعتقد ان كان هو الوجود الواجبي فيحتمل ان لا يكون الوجود مشتركا
معنويا ويكون الوجود الواجبي عينا لما تبق لا خصوصية له فالاعتقاد به لا يزول بزوال اعتقاد شيء
من الخصوصيات لبراءته عنها وان كان هو الوجود الممكني فيحتمل ان لا يكون الوجود مشتركا
معنويا ويكون زائدا على ماهيات الممكنات فلا يزول الاعتقاد به بزوال اعتقاد الخصوصية لان
الاعتقاد بايجاد المتغايرين لا يجب ان يزول عند زوال الاعتقاد بالآخر وفيه نظر لان الاعتقاد
بايجاد المتغايرين يجب ان يزول عند زوال الاعتقاد بالآخر اذا كان مختصا بذلك الآخر كما يجب اعتقاده
وفي الحواشي الخطائية توجيهه انه يقال لا نم زوال اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصية لجواز ان يكون بعض
الموجودات فاعلا اراده ومعتقدا انه جوهر مثلا ثم عند زوال اعتقاد الخصوصية [illegible] بعض
الموجودات [illegible] الجوهر [illegible] اعتقاد الوجود [illegible] بالجوهر فرط
زواله وفيه نظر لانه انما يصح منع الشرطية لو كان مراد المستدل من الخصوصيات مطلق
الخصوصيات سواء كانت مطابقة لما في نفس الامر او لا اما لو كان المراد الخصوصيات التي
في نفس الامر فلا يصح منعه [illegible] انه على التقدير الاول لا يصح منع [illegible] المعتقد
اعتقاد الخصوصية [illegible] ان يكون مختصا بالجوهر بحسب اعتقاده فيزول اعتقاد وجود الجوهر بزوال
اعتقاد الجوهر ولا يخفى ان الاول من النظر لا يرد على التوجيه الذي ذكرناه [illegible]
ان المراد ما ذكرناه [illegible] لو قال لا اختصاص [illegible] اراده الاول لاغناه
عن [illegible] يكون [illegible] يكون [illegible] علم [illegible]
الثانية [illegible] الشرطية الثانية ممنوعة لان [illegible] هو وجود الخاص بها اذا
كان [illegible] الشيء اما ان يكون موجودا او معدوما [illegible] السواد اما ان يكون موجودا بالوجود الخاص

9

او معدوم مما كان الشيء اشارة الى [illegible] كالسواد مثلا او بشرط كون الشيء اما ان يكون موجودا او
الموجودات التي [illegible] او معدوم كما انه لا يمكن اشارة اليه [illegible] بل كان مطلقا [illegible] الحصار
موارد [illegible] احد من الثاني [illegible] لا يحتمل ان لا يكون موجودا بالوجود الخاص
ولا يكون معدوما وان لا يكون موجودا باحد الوجودات التي [illegible] ولا يكون معدوما
واما ما ذكره لبطلان الثالث الاول [illegible] بعض [illegible] الشرطية الاولى فضعيف
لجواز ان يكون [illegible] العطف [illegible] اعتقاد الوجود عند زوال اعتقاد الخصوصية
وتوجيهه على ما في الحواشي العطائية ان يقال لا نم انه لا يزول اعتقاد وجوده ان عنيت به الوجود الذي
كان ذلك السبب موجودا به سواء كان عين ماهيته او زائدا عليها وتسليم ان عنيت به ما يطلق
عليه لفظ الوجود باشتراك اللفظ ولكن لا يلزم منه نفي ما ادعيتم لان اللازم زوال اعتقاد
اعتقاد الوجود الذي كان السبب موجودا به فالمعنى غير لازم واللازم غير مثبت لو حصل التشويه
اللازم [illegible] الشرط والمسند ظاهر [illegible] الترديد [illegible] على اللازم
بان يستغنى عن التالي [illegible] الملازمة على احد التقديرين [illegible]
اقول وذلك بيان [illegible] وثانيا اعتقاد الوجود [illegible] الوجود بزوال اعتقاد الخصوصية
ان عنيت به اعتقاد الوجود بحسب المعنى فالملازمة [illegible] لكن نفي التالي [illegible] الذي لا يزول فيما ذكرتم
في بيان نفي التالي هو اعتقاد الوجود بحسب اللفظ وان عنيت به اعتقاد الوجود بحسب اللفظ فالملازمة
ممنوعة [illegible] الوجود مشتركا لفظيا [illegible] لفظ الوجود على [illegible] خصوصية
كانت او زائدة [illegible]
ضعيف بطلان [illegible] الشرطية الاولى ضعف بطلان [illegible] الشرطية الثالثة وهو قول الماتن
انقسام الى الواجب والممكن [illegible] يكون صحيحا [illegible] الواجب والممكن مشتركا
اللفظ [illegible]

10

عدم الانقسام بحسب المعنى فالشرطية مسلمة لكن نفي التالي ممنوع لان الوجود انما ينقسم الى الواجب والممكن
ان لو كان مشتركا معنويا بينهما وهو النزاع الآن وان عنيت به عدم الانقسام بحسب اللفظ
فالشرطية ممنوعة لان عند القائل بالاشتراك لفظ الوجود علمهما بالاشتراك اللفظي يجوز انقسامه
اليهما بمعنى انه يصح ان يطلق عليهما لكن على كل واحد منهما بمعنى آخر كالعين وفي الحواشي القطبية تقريره ان
يقال لانم صحة تقسيم الوجود الى الواجب والممكن ان اردت بالوجود الوجود الذي ليس مشتركا لا لفظا
ولا معنى وتسلم ان اردت به الوجود الذي ليس مشتركا معنى فقط ولكن لا يلزم منه نفي ما ادعيتم به
لان اللازم عدم انقسام الوجود الذي لا يكون مشتركا لا لفظا ولا معنى فاللازم غير منتف والمنتفي
غير لازم وفيه نظر والاولى ان يقال ان اردت بالوجود الذي صح انقسامه الى الواجب والممكن
ما صدق عليه الوجود فالملازمة ممنوعة وان اردت غيره فنفي التالي ممنوع اقول النظر ههنا ان
اللازم عدم صحة انقسام الوجود الذي لا يكون مشتركا معنى لا ما لا يكون مشتركا لا لفظا ولا معنى
على ما نظر بالتأمل واما قوله والاولى فحاصله ما ذكر لتوجيه كلام المصنف والاولى ان يقال الوجود الخارجي
عبارة عن كون الشيء في الاعيان والوجود الذهني عبارة عن كون الشيء في الاذهان والوجود المطلق
هو مطلق الكون وفي الحواشي القطبية التوجيه [illegible] وفيه نظر ولا اشكال الوجود [illegible]
مشتركة بهذا المعنى ان كون الشيء في الاعيان [illegible] لان يقول لا نسلم ان الوجود [illegible] بأسرها
مشتركة في الكون في الاعيان لكن [illegible] فكذا اطلاق الكون في الاعيان عليها [illegible]
يكون اشتراكا [illegible] الوجود المطلق [illegible]
كان [illegible] في الحواشي القطبية [illegible] لان [illegible]
اذ عندهما ان وجود [illegible] حقيقة [illegible] والا لكان [illegible]
تعقل وجوده [illegible] على [illegible] ان يكون الوجود [illegible] نفس الماهية الممكنة او [illegible] وذلك
على ما ذكر [illegible] في [illegible] الحواشي [illegible] ان [illegible] وجوده

11

الى الخارجي والذهني لا نقابل بهذا الاثبات في الوجود الذهني ولا امتناع في تصور الشيء مع الذهول عن نقيضه
لانا لا نسلم ذلك لانه لا يلزم من العلم بالشيء العلم بالعلم به ولقائل ان يقول ان اراد ان الوجود ليس نفس شيء
من الماهيات الممكنة ولا داخلا في شيء منها فنقول انه الوجود نفس بعضها او جزء بعضها والا لزم من
ذلك ان يكون تعقل كل ماهية ممكنة مع عدم تعقل وجوده او تعقلها فالتعقل بل اللازم ان يتعقل
بعضها مع عدم تعقل وجوده او تعقلها لو تعقلت ممنوع وان اراد انه ليس نفس بعضها ولا داخلا فيها
فمسلم لكن على تقدير صحة [illegible] الوجود زائد على الماهيات الممكنة وفي
الحواشي القطبية وفيه نظر لانه انما يلزم [illegible] مع عدم تعقل وجوده [illegible] فالاولى
ان يقال لو حمل الشك على الشك المتصور دون الوجود [illegible] بل ان الوجود ليس نفس الشك
ولان القول على انه ليس جزء له لانه ان يدل عليه لو كان كل جزء محمولا والواقع خلافه اقول وفيه نظر
لان حمل الشك على المتصور دون الوجود يدل على انه غيره [illegible] دون الخارجية والزائد فيه
ولما كان ان الوجود ليس نفس الماهية الممكنة ولا داخلا فيها والان [illegible] الوجود الماهية
ما صدق ما هو صادق عليها في الحواشي القطبية وفيه نظر لان هذا انما يصح ان لو صدق قولنا
كل ما هو صادق على ما صدق عليه [illegible] والمسند ظاهر الفساد
بطلانه لان السواد لا يصدق عليه قابل للوجود العام [illegible] الوجود لا يصدق على ذلك
فانه قابل للوجود المنضم اليه [illegible] الى الواجب
[illegible] وفساده ظاهر وان اراد [illegible] السواد او الوجود المنضم اليه لا يصدق عليه لكن
مسلم لكن لانم ان المنع [illegible] هو اللازم على [illegible] ان ذلك غير لازم والاولى ان يستفسر عن التالي
الشرطية على احد التقديرين [illegible] على الآخر وذلك [illegible] بوجود [illegible] ان اراد
انه [illegible] عدم الوجود [illegible] ما يصدق على [illegible] فمسلم لكن لانم ان اللازم

مشف وان اردتم انه لا يجب ان يصدق على الماهية المعلوم انها الوجود ان على جميع ما يصدق
عليه تلك الماهية فالمنع ظاهر لا يقال اردنا به الشق الاول لانا نقول منع
لان المميز في صفة الوجود انما يصدق عليها انها مستعدة للوجود والعدم والمقدم عند
ضم الوجود اليها لا يصدق عليها لعينها انها مستعدة للوصفات استعدادها
للوجود يقتضي كونها معدومة والاستعداد للعدم يقتضي كونها موجودة فلو كانت مستعدة
للوجود والعدم معا لكانت موجودة ومعدومة معا هذا خلف ولانه لو كان داخلا فيها
الا في الماهيات الممكنة لكانت الموجودات باسرها على ما يدل عليه قوله بعد ذلك بسطرين لكان
امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم لكان اعم الذاتيات اذ لا ذاتي اعم من المشترك
بناء على ان الوجود مفهوم مشترك بين الموجودات فكان جنسا فامتياز الانواع
الداخلة بعضها عن البعض بفصول موجودة لاستحالة تقوم النوع الموجود بالامر
المعدوم فيتميز بعض الانواع بفصول لا مر اقول دخول الجنس في طبيعة الفصول موجودة لاستحالة
تقوم الموجود بالمعدوم وهكذا الى غير النهاية فيلزم تركيب الماهية من امور غير متناهية
في الكل الفطرية نظر لانه ان اراد بالفصول الموجودة ما يكون الوجود داخلا فيها
اراد بها ما يصدق عليها انها موجودة فنحو نسلم لكن لا احتياج الى الفصول الغير ما
من الانواع وانما كان يحتاج اليها لو لزم من صدق الوجود عليها دخول الوجود فيها
وهو غير لازم هذا اذا كان المدعى انه ليس جزءا لجميع الماهيات الممكنة اما لو كان المدعى
انه ليس جزءا لبعضها ثم هذا الدليل ان سلم ان الوجود مشترك انما يدل على تقدير ان يكون
المدعى ان الوجود ليس جزءا لجميع الماهيات الممكنة لاحتمال ان يكون جزءا لبعضها بان يكون
الوجود جزءا لماهية ممكنة فقط وعلى هذا لا يكون جنسا لان الجنس يجب ان يكون ذاتيا

للمخالفين و في قوله لو كان المدعى انه ليس جزءا لبعضها ثم هذا الدليل ان سلم
ان الوجود مشترك نظر لانه على تقدير ان يكون الوجود مشتركا لا يلزم ان
يكون جنسا وانما يلزم ذلك ان لو كان تمام المشترك بينها وهو ممنوع ويمكن الجواب عنه
بان الاشتراك بين الماهيات المختلفة اذا كان في ذاتي سواء كان جنسا
ام لا كان الامتياز الحصة بالذات وذلك الجزء المميز لا وجب ان يكون موجودا فيكون
الوجود داخلا فيه ويتسلسل ولكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم وفيه
الحواشي القطبية لاشتراك الوجود بينهما وفيه نظر لان المشترك بين الشيئين قد
يكون ذاتيا لاحدهما عرضيا للآخر فيكون الواجب كذلك فانه في واقعه فيها ذكره ثم
لو جاز ان يكون امتياز الواجب لذاته عن سائر الموجودات الممكنة التي الوجود داخل
فيها بامر عدمي عارض له وهو كون ذلك الوجود غير عارض لشيء من الماهيات وفيه
نظر لان الامر العدمي العارض له هنا الذي يميزه عن الممكن عدم دخول الوجود في ماهيته لكن
واما عدم عروض الوجود لشيء من الماهيات الممكنة فهو امر عدمي مميز للممكنات عن الواجب
وهو غير عارض له والصواب ان يقول وهو كون ذلك الوجود غير داخل في ماهيته والنقض فيها انما
كان الواجب يحتاج الى الفصل المقوم لو كان اشتراك الواجب والممكن في الوجود اشتراكا في معنى
في جنس وهو ممنوع لكون الوجود مقولا بالتشكيك ولا شيء من الجزء كذلك وفيه نظر لان الكلام
في الوجود المطلق لا المطلق وهو غير مقول بالتشكيك ثم اقول وفيه على ما في الضمير
فيه و لانه لو كان داخلا فيها الوجود لما الا الماهيات الممكنة لتوجه عليه ذلك
وليس في ذلك محذور بل رفع محذور في الواجب حكما عليه على ان نقول على تقدير كون الضمير راجعا
الى الماهيات الممكنة يمكن توجيه كلامه بما لا يخفى فساده لمن له ادنى الظهور وهو ان يقول على
تقدير ان يكون الوجود داخلا في الماهيات الممكنة لا يجوز ان يكون فصلا لطبيعته بل جنسا لا داخل

والا فان كان داخلا فيها فيكون امتناعها الدخول فانها وجود وجود افلا يكون داخلا
في الواجب فلان امتياز الواجب عن الممكن بفصل ممنوع لان الاشتراك الذاتي يستدعي الامتياز
الذاتي هذا ما يمكن ان يتكلف فيه حتى يكون موجها ظاهرا وهو ان الوجود لكونه المطلق
المقول بالتشكيك لعدم صحته بل الوجود الخاص الذي هو موجود في الذهن نفس حقيقة
واجب الوجود مطلقا للمعتزلة والجمهور من الفلاسفة والا فان كان داخلا فيها او خارجا
عنها والاول يستدعي التركيب والثاني كونه ممكنا لافتقاره الى الماهية وكل ممكن
لابد له من علة فعلته ان كانت تلك الماهية لزم تقدمها عليه بالوجود لوجوب تقدم
العلة على المعلول بالوجود فيكون الماهية موجودة مرتين مرة بالوجود السابق والاخرى
اللاحق وهو محال وان كانت غيرها لزم افتقار واجب الوجود في وجوده الى سبب منفصل
وما كان كذلك ان يمتنع وجوده الا سبب منفصل لا يكون واجبا لذاته وهو ظاهر ولمن
منع وجوب تقدمها عليه بالوجود لجواز ان يكون الماهية من حيث هي علة له من غير
اعتبار وجودها او عدمها كما في القابل وتوجيهه ان يقال ان علته ان كانت تلك الماهية
لزم تقدمها عليه بالوجود فيما لوجوب تقدم العلة على المعلول بالوجود فلعلها الا ان
والمستندات الماهيات الممكنة علة قابلية لوجودها انما هي ان السبب متقدم عليه
بالوجود فظهر ان ذلك النقض بتفصيل لا [illegible] كما زعم بعضهم فنقول العلم [illegible] من العلة
ومن يتقدم العلة المفيدة ان الوجود بالوجود ضروري لان المفيد للوجود لابد ان يكون لوجود
فيتقدم عليه بالوجود [illegible] لانا لا نسلمه مطلقا بل المفيد للوجود الذي لا يكون وجوده من
ذاته بل من غيره لكونه متقدما عليه بالوجود اما الماهية التي يكون وجودها من ذاتها
ويكون مؤثرة للوجود فلا لجواز ان لا يتقدم على الوجود بالوجود لا يقال لما كانت تلك الماهية
علة قابلية لذلك الوجود فلم لا يكون علة فاعلية له لامتناع كون الواحد سيما البسيط قابلا وفاعلا

لشيء ما لا الى السبب الذي ذكرتم كما سبق بخلاف القابل ان الوجود لقوله فانه مستفيد
للوجود والمستفيد للوجود لا يمتنع ان يكون موجودا لامتناع تحصيل الحاصل واذا كان
العلم بالوجود من العلوم الضرورية فلا يستحق الطويل لا طائل تحته على سبيل المعارضة
الوجود من حيث هو وجود يقتضي اللاتجرد عن العروض والا لكان مقتضيا للتجرد
ان العدم العروض او غير مقتض لشيء منهما والاول ان اقتضاؤه التجرد يقتضي ان يكون
وجود الممكنات مجردا ان غير عارض وعندكم وجود الممكنات غير مجرد والثاني
ان عدم اقتضائه شيئا منهما افتقار ان يقتضي افتقار واجب الوجود في تجرده الى
عدم عروض وجوده الى سبب منفصل والثاني الغلط فيه نظر لجواز ان يكون هو
كونه وجود الواجب اقول ولا يعترض عليه بان كونه وجود الواجب اثر اضافي
تحققه بعد الثقل فيما [illegible] فلا يكون ان يكون علة للتجرد الخارجي لان المراد ان التجرد صفة
من صفات وجوده حقيقة الثقل والاتصاف الموصوف بصفة ربما يكون لكونه ذلك
الموصوف لا لامر مغاير وهو ظاهر حتى لو كان الوجود من حيث هو وجود يقتضي اللاتجرد
يكون وجود الواجب غير مجرد وهو الخطأ والثاني وجوده [illegible] لان الوجود [illegible]
وحقيقته غير معقولة وثالثها وجوده غير حقيقته لان ما هو معقول غير ما هو غير معقول
واذا كان وجوده مغايرا لحقيقته كان زائدا عليها لامتناع دخوله في حقيقته
ولان وجوده لو كان عين حقيقته لما كان ان وجوده واجبا لان الوجوب امر اضافي
لا يمكن تعقله الا بين امرين ولما كان كذلك استحال ان يعرض لوجوده الوجوب على
تقدير كونه عين حقيقته اذ ليس هناك شيء سوى الوجود والثاني باطل لانا نجيب عن
الاول بان التجرد ان عدم العروض [illegible] ولا يفتقر الى سبب [illegible] لا يكون

الوجود من حيث هو هو مقتضيا لشيء منهما فلا يلزم من ذلك ان يقتضي افتقار واجب الوجود في تجرد
وجوده الى سبب قلنا لا نم وانما يلزم ذلك ان لو كان التجرد وجوديا وليس كذلك فان الحق ان
القطبية فيه نظر لان الممكن لا بد له من سبب اثر ولا يعترض عليه بانا لا نم ان كل ممكن
لا بد له من سبب لان الممكن العدمي لا بد له ايضا من سبب وهو عدم سبب وجوده
فان عدم العلة علة لعدم المعلول ولا يلزم تجرد وجوده واجب عند الخصم لانه ممكن لان
اتصافه بهذا المفهوم واجب والا لجاز ان يكون الممكن نفس واجب الوجود تعالى عن
ذلك لان الذي وجد هو الوجود المعقول الوجود من حيث هو وجود الذي ولازم لوجوده
الخاص الذي هو عين حقيقته وتعدد اللازم لا يقتضي تعدد الملزوم بحقيقته وعن
الثالث لان عروض الوجوب لوجود الواجب عين ماهيته كما سنبرهن عليه وفيه نظر
لانه فسر الوجوب بالاستغناء في الوجود فهو عليها فيكون امرا اضافيا فكيف يتصور
ان يكون عين ماهيته واما الدليل الذي ذكره على ان الوجوب عين ماهيته فهو مدخول
كما سيجيء على ان اللفظ الواحد قد يقع على واحد على اشياء مختلفة بالتشكيك اي على
الاختلاف اما بالتقدم والتاخر كوقوع لفظ المتصل على المقدار وعلى الجسم ذي المقدار
واما بالاولوية وعدمها كوقوع لفظ الواحد على ما لا ينقسم اصلا وعلى ما ينقسم لكنه لا من جهة
كونه واحدا واما بالشدة والضعف كوقوع لفظ الابيض على الثلج والعاج والوجود جامع
لهذه الاختلافات فانه يقع على العلة ومعلولها بالتقدم والتاخر وعلى الجوهر والعرض بالاولوية
وعدمها وعلى القار كالسواد والحركة بالشدة والضعف بل على الواجب والممكن بالوجوه الثلاثة
لكونه مبدأ الكل مانعة عن الموجودات والحمل الواحد قد يقع على اشياء مختلفة لا على السواء
ان يكون ما به [illegible] او جزءا منها لان الماهية المشتركة بين اشياء [illegible] لا اختلاف

بالنسبة اليها بل يكون سواء اخارجا عنها عارضا لها بحيث يكون الوجود المقول عليها بالتشكيك
خارجا عنها عارضا لها في الذهن لا في الخارج للامتناع ان يكون الواجب كذلك فلا بد وفي علاقة
ولا يلزم من ذلك ان يكون وجود الواجب لذاته مساويا بالحقيقة لوجود الممكنات لان
الامور المختلفة بالحقيقة جاز اشتراكها في لازم واحد خارجي والى هذا اشار بقوله وبحث ان يعلم
ان اطلاق لفظ الوجود على حقيقة واجب الوجود بناء على ان وجوده عين حقيقته اذ الوجود لا
يطلق على الحقيقة من حيث هي حقيقة بل ان اطلاق بالتطابق من حيث هي
وجود وعلى سائر الا على وجود سائر الموجودات الممكنة بالتشكيك فان بذلك تنحل
كثير من الشبه منها الشبهة الاولى من الثلثة المذكورة انفا وذلك لان لان على بالوجود
[illegible] الوجود من حيث هو يقتضي اللاتجرد هو الوجود المقول بالتشكيك او وجود الممكنات
اخر انه يقتضي اللاتجرد [illegible] لو كان كذلك يلزم ان يكون وجود الممكنات ايضا كذلك قلنا
لا نم والمستند ما ذكره المصنف شرح التلخيص [illegible] على ان يكون الوجود المقول بالتشكيك
مقتضيا اللاتجرد يلزم لا تجرد وجود الواجب لان اللاتجرد اذا كان من لوازم الوجود المطلق اللازم
لوجود الخاص كان لازما لوجوده الخاص لانا نقول من الراس [illegible] بالوجود المطلق المقول
بالتشكيك فلا نم انه يقتضي اللاتجرد [illegible] الا لكان مقتضيا للتجرد او غير مقتضي لشيء منهما قلنا اقتضاء
قوله يلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى سبب منفصل قلنا لا نم وانما يلزم ذلك لو كان الوجود المقول
بالتشكيك هو الوجود المجرد وليس كذلك اذ المجرد هو الوجود الخاص لا المطلق ولا مانع من اقتضاء الخاص
ما لا يقتضيه العام وان عني به وجود الممكنات فما [illegible] انه يقتضي اللاتجرد وان عني به وجود الواجب فنختار
انه يقتضي التجرد ومنها الشبهة الثانية من الثلثة لان نوعه الصورة وجوده مقول ان عني به الوجود
المطلق ان الواقع بالتشكيك فلم يلزم منه ان يكون حقيقة مغايرة لان الوجود والحكماء فلا يكون
به وان عني به وجوده الخاص فلم لا يجوز ان يستفيد ان حقيقة غير معلوم [illegible] هذا الوجود فكيف يسلم انه معلوم

اعلم ان العقلاء اختلفوا في الوجود الذهني فاثبته الحكماء ونفاه المتكلمون ومنشأ اختلافهم
في تفسير العلم فانه لما كان عند الحكماء عبارة عن حصول صورة المعلوم في الذهن لزمهم القول
بالوجود الذهني وعند المتكلمين لما كان عبارة عن نسبة مخصوصة بين العالم والمعلوم او صفة
حقيقية قائمة بذات العالم موجبة للعالمية الموجبة لتلك النسبة انكروه واحتج [illegible]
الحكماء بوجوه الاول انا نتصور امورا لا وجود لها في الخارج ونحكم عليها باحكام ثبوتية والحكم عليه
بالصفة الوجودية يجب ان يكون موجودا لان ثبوت الصفة للشيء فرع ثبوت ذلك الشيء وليست
في الاعيان فهي في الاذهان فثبت القول بالوجود الذهني وفيه نظر لان اللازم من قولكم ثبوت
الصفة للشيء فرع ثبوت ذلك الشيء كون تلك الامور ثابتة ولا يلزم من الثبوت الوجود حتى
يلزم من عدم وجودها في الاعيان وجودها في الاذهان ولانه [illegible] المطلق
انه [illegible] صحيح انه لا وجود له الا في الذهن ولا في الخارج فلان ثبوت الوجود الذي هو صفة
وجودية للماهية لا تستدعي ان يكون الماهية موجودة قبل ذلك والا لزم ان يكون لها قبل
وجودها وجود الى غير النهاية لا يقال يجاب عن الاول بان الثبوت هو الوجود ومن قال بان الثابت
قد لا يكون موجودا فهو بين البطلان فرضنا على انا نفرق بالوجود ونقول ثبوت الصفة للشيء فرع
وجود ذلك الشيء ولو لم تكن موجودة في الاعيان فهي موجودة في الاذهان وعن الثاني بانا
لا نم ان الحكم بالمطابقة حكم بثبوت لان معناه عدم الاختصاص ولئن سلمنا فلا نم انه لا وجود في
الذهن بل له وجود فيه كما سنذكره وعن الثالث بان المدعى ان المحكوم عليه بالصفة الوجودية
الشيء غير الوجود يجب ان يكون موجودا هكذا ذكره الامام والاولى ان يقال الكلام على ان المحكوم عليه
بالصفة الوجودية يجب ان يكون موجودا سواء كان مع تلك الصفة او قبلها وعلى هذا لا يلزم
ان الماهية المحكوم عليها بالوجود انه موجود [illegible] وليست في الاعيان [illegible]
[illegible] الاعيان [illegible]

الثاني استدل بها على ثبوته ان اريد بالثبوت الخارجي فهو باطل لان المحكوم عليه بالوجود الخارجي
يجب ان يكون موجودا في الخارج فيحتاج الاستدلال على الوجود الذهني وان اريد بالثبوت
الذهني كان استدلالا بالشيء على نفسه وان عطف على قوله انا نتصور اه واعلم ان المفاهيم
الكلية لا وجود لها الا في الاذهان اذ لها وجود بالضرورة وليس في الاعيان اذ كل موجود في الاعيان
فهو متشخص لا شيء من المتشخص بكلي فلا شيء من الموجود في الاعيان بكلي فلا شيء من الكلي بموجود في الاعيان
ولا يعارض ذلك بان المفاهيم الكلية لا وجود لها في الاعيان اذ لها وجود وليس في الاذهان اذ
كل موجود في الاذهان فهو صورة متشخصة في نفس متشخصة فلا شيء مما هو صورة متشخصة في نفس متشخصة
بكلي لانا لا نم انه لا شيء مما هو صورة متشخصة في نفس متشخصة بكلي لان معنى كون الشيء كليا
مطابقته لكل واحد من الاشخاص والصورة الذهنية كذلك بخلاف الموجود في الخارج
فانه لا يكون مطابقا لشيء من الاشياء اصلا ضرورة وفيه نظر لان بعض الموجودات
قد يكون مطابقا لبعض وقيل ان كلية الطبيعة باعتبار انها ذات مثالية ليست متاصلة في
الوجود لكون ما يشبهها اصلية موجودة بل هي مثال [illegible]
انها مثال ادراكي لامر خارجي او لما هو بصدد الوجود فيصح مطابقتها الكثرة فتسمى كلية باعتبار
مطابقتها الكثرين فقط ولا ينافي ذلك تشخصها في نفسها [illegible] بعد حصولها
في الذهن وعدم [illegible] ولا الانقسام [illegible] وغير ذلك بخلاف
الامر الخارجي فانه [illegible]
الكليات في الذهن لزم اجتماع الضدين ولكان الذهن حارا وباردا معا عند حصولهما
فيه لانا لا نعني بالحار الا ما حصلت فيه الحرارة وكذلك البارد لانا نقول اللازم كون [illegible] من
الامور الكلية [illegible] والبرودة الكلية لو حصلتا
في الذهن يلزم كون الذهن حارا وباردا معا وانما يلزم ذلك ان لو كان [illegible]
نفسهما

بل الحاصل صورتهما وشبحهما ولا شك ان صورتهما لا تقتضيان الحرارة والبرودة فتخلفهما والكيفيات اشار

ولا يلزم انتفاء الصورة الذهنية للحرارة والبرودة قال الامام مجيبا عن هذا المنع ان صورة

الحرارة وشبحها ان كانت هي الحرارة بعينها فالاشكال باق والا بطل القول بحصول الحرارة

في الذهن والمفروض ذكره وهو ضعيف لان الاثر الذي المفروض ذلك بل المفروض ان صورة

الحرارة حاصلة في الذهن لا ان صورة الحرارة ان كانت بعينها عاد الاشكال وان كانت غيرها لم يكن

ادراكا لها الحرارة ادراكا لها لان ادراك الحرارة اذا كان عبارة عن حصول صورتها في الذهن

فبعد حصولها يكون الحرارة مدركة سلمنا انتفاء الصورة الذهنية للحرارة والبرودة لكن

لا نسلم ان الذهن قابل لها اذ لا بد من العلل التي بليت في حصول الاثر الا بدّية من العلل الناقلة واشار

بتركه وقبول الذهن لها ان لا نسلم قبول الذهن لها وقد قيل انه يقول الامام انا نتصور امورا لا وجود

لها في الخارج بل لها ما نتصوره فلا صورة موجودة فانه بعينها قال المحقق سند

المتخصصات افلاطون ذهب الى انه لا بد في كل طبيعة نوعية من شخص باق ازلي ابدي من الموجودات

الغائبة عنا وكيف وهذا هو الذي ذهب الحكماء اليه فانهم اتفقوا على ان جميع الامور بحسب العقل

التقال ثم قال ان هذا المنع مكابرة لانا نعلم بالضرورة انا نتصور الممتنع او الوجود في الخارج فكيف

يمكن نفيه ومثل الذي نقلت عن افلاطون وجودها غير معلوم فان ادعى المتصور ولا دليل كثيرة

تكلفها وعلى تقدير صحته وجودها الى انما تكون في انطباع الانواع الممكنة الوجود لان كل طبيعة ممتنعة

الوجود كانت او ممكنة الوجود فان العاقل كيف يقول انه يتخصص من الطبيعة التي امتنع

وجودها في الخارج موجود في الخارج ازلا وابدا هذا ما قال الحكماء وغيره في هذا المقام ويقول ان

يعلم ان افلاطون الوحيد لم يذهب الا ان كل ما تصورته فلها صورة موجودة قائمة بنفسها

بل قال ان الصور المرئية في المرآة وغيرها من الاجسام الصقيلة والصور المتخيلة وامثالها

صور موجودة قائمة بنفسها اذ لو كانت الصورة في المرآة لما اختلفت رؤيتها فيها باختلاف مواضع

النظر اليها مع انه لم يثبت انها ثابتة في الاجسام كالسواد وغيره لا يختلف رؤيته لها باختلاف

مواضع نظر الناظر اليها الا ان يختلف على ما شهدت به التجربة فليست في المرآة ولا في الهواء الذي

بينهما لانا نظر في شيء صغير انا نرى عند نظرنا في المرآة ما هو اعظم من الهواء كالسماء

وليست هي صورة زيد بعينها على ان ينعكس الشعاع من المرآة الى وجهه والى الحائط

في خلاف جهة المرآة فان القول بالشعاع باطل من وجوه كثيرة وبعضها يجيء في هذا الكتاب

بل هي صور جسمانية موجودة في عالم متوسط بين عالمي العقل والحس المسمى بعالم المثال

وهي قائمة بذاتها معلقة لا في مكان ومحل وقد تكون لهذه الصور المعلقة لا في مكان ومحل

مظاهر فصارت المرآة مظهرا للمرآة وصور الخيال الخيال وكذا الحس المشترك وغيرها من القوى

الحسية لانتفاء انطباع الكبير في الصغير وانا ما اثبت الكلية العقلية سيما اذا كانت

من الطبائع الممتنعة فلم يذهب الى ان لها صورا قائمة بنفسها موجودة في عالم

الحس او المثال او الشطر وتلك الصور المعلقة ليست مثل افلاطون كما زعم فان هذه

مثل ثابتة في عالم الاشباح ومثل افلاطون عقول مجردة مدبرة للانواع الجسمانية فانه

ذهب الى ان لكل نوع جسماني من الافلاك والكواكب والبسائط العنصرية ومركباتها

ربا هو نور مجرد عن المادة قائم بذاته معتن به مدبر له وحافظ اياه وهو المنمي والغاذي

والمولد في النبات والحيوان والاثر لانتفاء صدور هذه الافعال المختلفة في النبات

والحيوان عن قوة بسيطة لا شعور لها وفيها عن النفس والالكان لا شعور لها

فجميع هذه الافعال من الارباب واليه اشار بقوله ان لكل شيء ملكا فان لكل حركة

من المطر ملكا ومما يلائم ذلك ارباب النورية هي المثل الافلاطونية والمثال كثيرا ما استعمل له

في النوعية الذي وهو الصنم كانه فانما استعمل في ارباب النوعية لان كلا منهما في

الحقيقة مثال للاخر من وجه فكان الصنم مثال الرب في عالم الحس والرب مثال للصنم في عالم العقل وكذا ابي ارباب

الاجسام بالمنازل انا طوله فذلك ليس لم ان ما نقل عن افلاطن وغيره من الحكماء الكبار اول
الابدان والاجساد ليس مطابق لما ذهبوا اليه وما ورد عليهم وان كان متوجها على ظاهر
اقاويلهم لا يتوجه على مقاصدهم فان كلامهم مرموز فلا يرد على الرموز فقد ذكر هذا اللفظ
بعينه سيد بالتوجيه في مناقضة ارسطو لافلاطن والوجود في الذهن موجود في الخارج
لان الذهن من الموجودات الخارجية وكل ما يكون موجودا في الخارج يكون موجودا في الخارج
فيخرج هذا الانقسام الوجود الى ذهني وخارجي بان يخص الوجود الذهني دون الخارجي في صورة
ما بل لكل موجود في الحقيقة وجود خارجي الا ان الماهيات كالانسان والشجر والحجارة
توجد تارة بنفسها وتارة بصورة الشخص الاول يسمى بالوجود العيني والثاني بالوجود الذهني واذا
كان لكل شيء وجود باعتبار الوجهين هنا لزم ان يكون الممتنعات موجودة في الخارج بصورة
وجودها في الذهن عند تصورها فلم يلزم وانما يلزم ذلك ان لو كان يمكن حصول تصورها بعينها
وليس كذلك بل صورتها على معنى انه يحصل منها صورة مطابقة لها في الذهن بحيث لو وجدت
وجدت الممتنعات في الخارج فانه ... الا ان الاعراض بغير فانه لنفسها
فيها يلزم ان لا يكون من الغير الاول اصلا الا ان المراد بقيامها بنفسها عدم القيام
وما لا يقوم بالنفس يقوم بغيره والوجود ... العدم ... مقدمة مشهورة وما صحح ما حجة
بلا شعور ... من حيث ان الفاعل كان قادرا عليه من حيث
ان الالة كانت قاطعة ... من حيث ان عضو المفعول كان قابلا للفعل بل من حيث انه ازال
الحجزة عن ذلك الشخص ... هذا ... عن الشرح
الا ان الامام ذكر في شرح الاشارات انه قد اشتهر بين الفلاسفة ان الخير هو الوجود والشر هو
العدم ثم اعترض عليه بان قال ان كان مرادهم ان مفهوم لفظ الخير هو الوجود والشر العدم فلا حاجة الى الاستدلال
... ان كان مرادهم الحكم على الخيرية وجود وعلى الشرية عدم ... صورها

الوجود الخير وحده

وهذا الشيء بمجرد المثال والمثال لا يصح العصمة الكلية والجواب عنها انهم ارادوا في العدم على شر
قوله فلا ينافي لهم ذلك لا يعيد لتصوره فلذلك ذهب لكن بوجه ما وهو متصور بوجه غير
انهم انما ينظرون في وجوه استعمالات الجمهور لفظ الشر ويخصون بما يفعل في هذا المعنى
بالذات تعالى نسبت اليه بالعرض ليتحقق ما حقيقته ممتازة عن غيرها فيتبع ... هذا
اللفظ والشر او وجوه استعمالاته انه ... على ان الشر ما حقيقته عدم وجود او عدم كمال الموجود من
حيث ان ذلك العدم غير لائق به او غير مؤثر عنده ولا يخفى ان البحث عن ما حقيقة الشيء على هذا
الوجه صحيح ... غاية ما في الباب انه مبني على معرفة وجوه الاستعمالات التي ...
لها الا ان ... والمعدوم ان المعدوم الممكن الوجود ليس بشيء لانه محل الخلاف اذ لا خلاف
في ان المعدوم ... وهو المراد من المنفي ليس بشيء ان لا يكون الماهيات اي الممكنة متقررة في الخارج
عارية عن صفة الوجود والا لكانت ... في الخارج فلا يكون ... في الخارج
والنفي ... نظر لان ذلك انما يلزم لو كان التقرر في الخارج عين الكون الوجود فيه او
مستلزما له وهو ممنوع فان التقرر في الخارج عندهم اعم من الكون فيه اذ كل موجود عندهم متقرر
في الخارج دون عكس لان المعدومات متقررة في الخارج عندهم وليست بموجودة فيه
واعترض الامام عليه على ان المعدوم ليس بشيء بان المعدوم اما مساو للمنفي او اخص منه مطلقا او اعم
مطلقا لامتناع المباينة والعموم من وجه بينهما لامتناع صدق المنفي بدون المعدوم والثالث
ان يكون اعم من المنفي مطلقا باطل ... الجواب
ان لا يكون المعدوم ... من المنفي لان لا يصدق عليه المنفي والا لكان اللازم بطلان
العموم ...
الخارج ...
المحض ...

وهو ان المعدوم صادق على المنفي فنقول كل منفي معدوم وكل معدوم ثابت فكل منفي ثابت والاخ
وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم كونه نفيا محضا ثبوته لجواز صدق الكلي عليه ولعدم انحصار الحال
بهما بين النفي المحض والثبوت ثم لا يخفى ما بين ما عن اصحابنا الا ان كلا منهما مبني على عين احدهما
فيتعين ابطال الاخرين الاولين اما ما كان [illegible] وهكذا ان كل معدوم منفي ولا شيء من المنفي بثابت
اما الاول فلوجوب صدق العام على جميع افراد [illegible] صدق احد المتساويين على جميع افراد المساوي
الاخر واما الثاني فلان الثابت في مقابلة المنفي فلا شيء من المعدوم بثابت وهو المطلوب وفيه نظر لان الامام الخطيب
عني بالمعدوم المعدوم الممكن بل بينهما مباينة لكون المنفي هو المعدوم الممتنع ان عني بالمعدوم المطلق
فلم لا يجوز ان يكون اعم ويكون المنفي المحض [illegible] نفيا محضا [illegible] بين العام والخاص
فلذا الامام لم [illegible] بانه [illegible] في الخارج [illegible] العام لجواز حصوله في المعدوم
الممكن الموجود هذا غير مسموع لانه لو كان المعدوم من المعدوم النفي المحض [illegible] بينه وبين المنفي
بالضرورة ولكنه حمل قوله على انه لو صدق عليه النفي المحض [illegible] قوله سلمناه
ان سلمنا عدم امتياز الاخص عن العام على تقدير ان يكون المعدوم نفيا محضا لكن الصادق
هو قولنا بعض المعدوم ثابت لان قولنا المعدوم ثابت مهملة لا كل معدوم ثابت لان اختصاصه
بالممتنع الذي هو المعدوم [illegible] وهو ان قولنا بعض المعدوم ثابت [illegible] يكون كبرى في الشكل الاول
اذ كبراه [illegible] قال الامام في المباحث المشرقية الاستدلال الذي ذكرناه [illegible]
الاول [illegible] لان الوجود [illegible] ومن حصل هذا الحصول [illegible]
فقد [illegible] اصح [illegible] ان المعدوم [illegible] بالتعبير المذكور بان المعدوم معلوم
لانا نحكم على المعدوم والحكم على الشيء يستدعي كونه متصورا ومعلوما ضرورة وكل معلوم
ثابت [illegible] كل معلوم متميز عن غيره وكل متميز عن غيره ثابت [illegible] الاول [illegible]
لا [illegible]

وصف الشيء [illegible] فالمعدوم ثابت وليس فيه الثبوت الوجود فيلزم [illegible]
[illegible] عن صفة الوجود اذ لفظ الثبوت لا يطلق الا على [illegible] والكبرى ظاهرة
الفساد لان الامور المنفية معلومة وليست ثابتة في الخارج ضرورة او [illegible] قال الامام
منشأ هذا الغلط هو الجهل بان [illegible] يجوز [illegible] الذهن [illegible] ان يعلم ان القائلين
بان المعدوم شيء يفرقون بين الموجود والثابت وبين المعدوم والمنفي [illegible] كل موجود ثابت
ولا ينعكس ويثبتون [illegible] واسطة بين الموجود والمعدوم [illegible] بين المنفي والثابت [illegible]
ولا يقولون [illegible] المعدوم [illegible] انه منفي [illegible] الذوات التي لا تكون موجودة شيء وثابت
والصفات التي [illegible] الذوات [illegible] لا موجودة ولا معدومة [illegible] وسائط بينهما
[illegible] على ان [illegible] اعادة المعدوم [illegible] لامتناع تخلل العدم
بين [illegible] فانهم [illegible] الا الكرامية وابا الحسين البصري من المعتزلة
واضح [illegible] المعدوم [illegible] وقت اخر والان [illegible]
مع [illegible] بالوقت الذي كان [illegible] موجودا [illegible] من عوارضه يلزم اعادة الوقت [illegible]
[illegible] قال الامام [illegible] هذا [illegible] اعادة
[illegible] المعاد [illegible] العود [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] المعدوم [illegible] المحكوم عليه بالصفة الوجودية [illegible] ان يكون موجودا
[illegible] المعدوم [illegible] المعدوم [illegible] مطلقا [illegible]
والذهن [illegible] عدم [illegible] ولا [illegible] الذهن [illegible]
به المعدوم [illegible] المحكوم عليه بالصفة الوجودية [illegible] موجودا [illegible]
ان يكون موجودا [illegible] الذهن وان [illegible] عليه الحكم [illegible]
العود [illegible] لو امكن عوده لامكن عود كل معدوم ولو امكن عود كل معدوم لامكن عود [illegible]

الذي وجد فيه ابتداء لو امكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء لامكن ان يعاد ذلك المعدوم مع ذلك الوقت
على ما قال فيتمكن ان يعاد مع ذلك الوقت فيكون مبتدأ من حيث انه معاد وذلك ان لو امكن اعادة المعدوم
لكان هو مبتدأ من حيث انه معاد والثاني باطل لان المعدوم شيء وفيه نظر لان ذلك انما يلزم لو اعيد
في ذلك الوقت لا مع وقت آخر والصواب فيتمكن ان يعاد في ذلك الوقت الثالث لو امكن عوده
لامكن عود مثله لان حكم الامثال واحد فيما يجوز وفيما لا يجوز واللازم باطل لاستلزامه عدم الامتياز
بين الاثنين والعقل الصريح حاكم ببطلانه ولقائل ان يقول الملازمة انما تلزم من مجموع فرض وقوع
اعادته مع حصول مثله ولا يلزم من لزوم الشيء لمجموع امرين لزومه لجزء معين منه كالاعادة ههنا لا يجاب
لو امكن اعادة المعدوم لما كان وقوعه … الان شان الممكن ان لا يلزم
من فرض وقوعه محال واللازم باطل لان وقوعه في بعض الازمنة وهو الزمان الذي حصل فيه وجود مثله
محال … الشرطية ممنوع لان من شان الممكن ذلك قلنا مطلقا … فان الممكن انما يلزم من فرض
وقوعه محال اذا لم يكن ذلك الفرض مع وجود ما ينافيه … مع وجود ما ينافيه
اما لو كان معه فلا … الشرطية بهذه الوجوه … بان المدعي ان المعدوم لا يعاد المعدوم
مع جميع عوارضه وفيها اي في الوجوه الثلث نظر لانا لا نسلم ان الامكان صفة وجودية … قيل
في بيانه مردود كما سيجيء وانه … لو امكن عوده لامكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء
يلزم ذلك لو امكن اعادة كل معدوم … اذ لا يلزم من امكان اعادة معدوم امكان اعادة كل
معدوم ولا … بالفصل لظهور ضعفه ولو صح المدعى فيه امتناع اعادة المعدوم
بعينه سقط هذا المنع لان الزمان الذي وجد فيه ابتداء … سلمناه لكن لا نسلم انه لو امكن
اعادة الوقت الذي وجد فيه ابتداء لامكن ان يعاد مع ذلك الوقت فانه لا يلزم من امكان عود كل واحد
منهما وحده امكان عودهما معا … لا نسلم انه لو امكن عود كل منهما وحده لامكن عودهما
معا سلمنا ذلك لكن … لا يلزم ان يكون مبتدأ من حيث انه معاد وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن ذلك الوقت

معادا وانما اذا كان في ذلك الوقت معادا فلا لان المبتدأ ما وجد في زمان لا يكون ذلك
الزمان معادا واما على ما ذكرنا من الصواب فيقال وانما يلزم ذلك لو كان معادا في ذلك الوقت
واما الثالث فلانا لا نسلم صدق الشرطية المذكورة وانما تصدق ان لو امكن وجود مثله
وهو ممنوع … على الوجه المتقدم … ان اراد بالمثل ما يشارك في الماهية فالشرطية
مسلمة لكن نفي التالي ممنوع لانه لا يلزم من عدم الامتياز بالذات عدم الامتياز بالعوارض
واللواحق وان اراد به ما يشارك في الماهية واللوازم والعوارض … اراد بمثله نحو
امكن عوده لامكن عوده مع مثله لانه لو امكن عوده لامكن عوده مع عود مثله او انه لو امكن عوده
لامكن عوده مع ايجاد مثله والشرطية على التقديرين ممنوعة اما على الاول فلانه انما يكون
حقا ان لو كان عدم مثله مسبوقا بوجوده وهو ممنوع واما على الثاني فلانه انما يكون حقا
ان لو امكن وجود مثله وهو ممنوع لما ذكر من لزوم عدم الامتياز مع التعدد واحتج الذاهبون
الى امكان العود بانه لو امتنع فذلك الامتناع ان كان لماهيته او لازمها وجب ان لا يوجد
اصلا وان كان لامر … الامتناع بغيره كان … ممكن العود وهو المطلوب وجوابه ان
المعروض امتناع وجوده الثاني ولا يلزم من كون هذا الامتناع … امتناع وجوده الثاني … هو
ان لا يوجد اصلا لان اللازم منه ان لا يوجد بالوجود الثاني لا بالوجود المطلق وبعضهم … البرهان
على وجه آخر وهو انه لو كان المعدوم … للوجود … للعود … فالثاني
… الكلام … الوجود والوجود اما حقيقة … فلانه لو … الوجود اصلا
وضعفه ظاهر لان … من الوجود ولا يلزم من امكان الاعم امكان الاخص …
الامام … الشيخ انه قال … الفطرة السليمة … المبطل
والمتعصب شهد عقله الصريح بان اعادة المعدوم بعينه ممتنع وان … ورجح
اصحاب … الى اعادة المعدوم بعينه الدعوى الضرورة ان … لا يحتاجون الى

البرهان وذلك حق لان كل من رجع الى فطرته السليمة علم بالضرورة ان تخلل العدم بين شيئين
واحد بعينه ... واختلف العقلاء في ان العدم هل يتميز بعض افراده عن البعض الآخر ام لا فذهب
بعضهم الى الاول للزوم التعدد وبعضهم الى الثاني والمصنف اختار المذهب الاول على ما قال
والمعدوم فيه تعدد وامتياز والا لما تميز عدم العلة عن عدم المعلول ولا عدم الشرط عن عدم
المشروط ولا عدم العلة والشرط عن عدم غيرهما ولا عدم الضد عن المحل عن عدم غيره والتالي
باطل لان عدم العلة والشرط لوجب عدم المعلول والمشروط ولا ينعكس اي وعدم المعلول
لا يوجب عدم العلة وان كان مساويا لها لو كان علة له يلزم عليه لم يكن كذلك لان المعلول اذا
ارتفع كان ... العلة مرتفعة قبله وان كانا معا وعدم المشروط لا يوجب عدم الشرط لجواز
ان يكون الشرط اعم من المشروط وعدم الخاص لا يوجب عدم العام وعدم غيرهما اي غير العلة والشرط
لا يوجب ذلك اي لا يوجب عدم المعلول والمشروط وعدم الضد عن المحل يصحح حصول الضد
الآخر فيه اي في ذلك المحل فان عدم السواد مثلا عن المحل يصحح حصول البياض فيه وعدم
غيره اي عدم غير الضد لا يصحح ذلك وفيه نظر لان هذه المعدودات ... انا اخذنا الذهن
لا في الخارج قال الشيخ في الفصل الخامس من المقالة الاولى من الفن الخامس من منطق
الشفاء ان العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه بل المضاف الى الملكات اي العدم الذي يعلم
ويخبر عنه هو العدم المضاف الى الملكات وفيه نظر لان هذا القول اخبار عن العدم المطلق
فان قلنا لا اخبار عن العدم المطلق هو عدم الاخبار عنه اخبار عنه وقد قلتم انه لا يخبر عنه هذا خلف
وفي الحواشي التحقيقية ان مراد الشيخ من ذلك انه لا يحكم عليه بالموجبات دون السوالب
اقول وهذا اشارة الى الجواب عن هذا الشك وتقريره انه لا يلزم ما ذكرتم من الخلف وانما
يلزم ذلك ان لو كانت هذه القضية موجبة معدولة لتكون معناها الحكم على العدم المطلق بعدم
الاخبار عنه وليس كذلك بل هي حكم بسلب الاخبار عنه والحكم بسلب الاخبار لا يستلزم الحكم بعدم الاخبار عنه ... السالبة

اعم من الموجبة ومراد الشيخ انه لا يحكم عليه بالموجبات دون السوالب وهذا ما ذكره
المصنف في بعض تصانيفه ولان الشيء ما لم يعلم لم يعلم اضافته الى غيره فالعدم المضاف لا يمكن
ان يعلم الا بعد العلم بالعدم المطلق اذ العدم المضاف هو العدم الذي يعلم هو المضاف الى
الملكات لكن الاول باطل لقوله العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه بل العدم الذي يخبر عنه هو المضاف
الى الملكات فتقريره ان يقال لو كان العدم المضاف معلوما لكان عدم المطلق معلوما لكن
المقدم حق عندكم فالتالي كذلك اما الشرطية فلان العدم المطلق جزء منه لكن معلوما ما ... العدم المضاف
معلوما لان الشيء ما لم يعلم لم يعلم اضافته الى غيره وهذه الشرطية مشكلة على ... الشرطية
المطلوبة الاخرى قولنا لو كان العدم المضاف معلوما لكان العدم المطلق معلوما والوجه الاخر ان
فيه ان العدم المطلق جزء من العدم المضاف والعلم بالكل لا يكون بعد العلم باجزائه فلا يصح قولكم
العدم المطلق لا يعلم والعدم المضاف يعلم والجواب عن الاول ان العدم المطلق يؤخذ على وجهين
احدهما مدلول هذا اللفظ وحده والثاني مدلوله مع الاضافة فيكون عدما مطلقا بالوجه الثاني ولا
يكون عدما مطلقا لكونه موجودا في الذهن لكونه معلوما باعتبار الاضافة فيه واذا كان كذلك فالاخبار
عن العدم المطلق اي المأخوذ بالوجه الثاني بانه لا يخبر عنه اذا كان مأخوذا بالوجه الاول لا يكون مشتملا
على خلف ومنافاة وعن الثاني ان قولنا العدم المطلق لا يعلم قضية صدق اي ما صدق عليه العدم
المطلق لا يعلم ما دام عدما مطلقا لان ذات العدم المطلق لا يمتنع ... المعلومية لزوال ذلك عنه
عند وجوده في الذهن فان اريد بمعلومية المطلق ... المضاف معلوميته على التقدير حال كونه
عدما مطلقا فالشرطية ممنوعة لان العدم المطلق ما دام عدما مطلقا لا يكون حصة الى الملكة فلم يكن
العدم المطلق ما دام كذلك جزء من المضاف يلزم العلم به عند العلم بالمضاف وان اريد معلوميته
على التقدير ... بكل حال وجوده في الذهن فالشرطية مسلمة لكن لا يلزم
منه ذلك خلف ولا ... على ما لا يخفى ولما اعتقد المصنف صحة ما اورده على كلام الشيخ قال بل الصحيح

ان لكل واحد من العدم المطلق الذي هو اللاكون المطلق والعدم الخارجي الذي هو اللاكون
في الخارج والعدم الذهني الذي هو اللاكون في الذهن صورة في الذهن اذ نحن نتصور كل واحد
منها ونحكم عليها بالصفات الوجودية والعدمية فيكون لكل واحد منها صورة في الذهن اذ التصور
انما يكون بحصول صورة فان قيل لو كان لكل واحد من العدم المطلق الذي
هو اللاكون المطلق في الذهن وفي الخارج والعدم الذهني الذي هو اللاكون في الذهن صورة في
الذهن يلزم ان يكون احد النقيضين عين الآخر لان الصورة في الذهن هو الكون فيه وهو يقتضى
بل اللازم ان يكون احد النقيضين عارضا للآخر واستحالته ممنوعة والإشارة الى قولنا فرضنا لمفهوم اللاكون
في الذهن سواء كان اللاكون في الخارج او في الذهن لا انه متصل لكونه في الذهن
ان يكون احد النقيضين عين الآخر واذا كان كذلك فعند بعلم كل واحد من العدمات ويخبر عنه وفيه نظر
لان النزاع فيما يصدق عليه العدم المطلق لا في مفهوم هذا العنوان وكذا الواسطة يكون شئ
موجودا او معدوما وبعضهم اثبت بينهما الواسطة وسماها بالحال وعرفها بانها صفة لموجود
لا موصوفة لا بالوجود ولا بالعدم فقوله صفة مخرج عنها ما ليس بصفة كالذوات وقوله لموجود مخرج
صفات المعدوم وقوله لا موصوفة بالوجود مخرج الصفات الثبوتية وقوله ولا بالعدم مخرج
الصفات السلبية وفساده ظاهر لان العقل بما ذكرنا من التقسيم يحكم بعدم الواسطة بينهما
ضرورة قال الامام لان البديهة حاكمة بان كل ما يشير العقل اليه فاما ان يكون له تحقق بوجه ما
واما ان لا يكون والاول هو الموجود والثاني هو المعدوم وعلى هذا لا واسطة بين القسمين الا ان
يفسر الموجود والمعدوم بغير ما ذكرناه فربما حصلت الواسطة على ذلك التأويل وحينئذ يكون البحث لفظيا
وذكر الفاضل المحقق في شرح التجريد ان ما يشير اليه العقل اما ان يكون له تحقق بوجه ما ثابت والمنفي
وهم لا يخالفون في ذلك وانما يثبتون بين الثبوت والنفي الواسطة لكنهم يقولون ان الوجود اخص
من الثبوت والموجود كل ذات له صفة الوجود والمعدوم كل ذات ليس له صفة الوجود والحال لا يكون الا صفة

موصوفة

موجودة ولا معدومة ومن ههنا ذهبوا الى القول بالواسطة فانهم يعنون بالذات كل ما
يعلم او يخبر عنه بالاستقلال وبالصفة كل ما يعلم لا بالاستقلال بل بالتبع فكل ذات اما موجودة
او معدومة والمعدوم ثابت على كل ذات ليس له صفة الوجود ويجوز ان يكون له صفة غير
تلك الصفة كصفات الاجناس عند من يثبتها للمعدوم وما في الحد المذكور يخرج عنه هم
بذلك والحق ان الخلاف في هذه المسئلة راجع الى تفسير هذه الالفاظ **البحث الثاني في**
الماهية ان لكل شئ حقيقة هو بها هو وحقيقة الشئ ما به الشئ هو هو وقد يطلق
الحقيقة والماهية والذات على سبيل الترادف واذا ذكر ان لكل شئ حقيقة فنذكر ان تلك
الحقيقة مغايرة لجميع ما يلحق ذلك الشئ سواء كان يلحقه لحوقا لازما او مفارقا على ما
فهم ان الحقيقة مغايرة لجميع ما عداها او مغايرة لجميع الصفات اللاحقة لتلك الشئ لازمة
كانت او مفارقة وعبارته ليست كما ينبغي اذ كل شئ يكون مغايرا لجميع ما عداه ضرورة
والمراد ما ذكرنا فالفرسية من حيث هي فرسية لا واحدة ولا لا واحدة على ان يكون
الواحدة واللاواحدة نفس مفهومها او نفس جزء مفهومها والا لامتنع اتصافها باللاواحدة واللازم باطل
بل الواحدة صفة منضمة اليها فيكون الفرسية مع الواحدة وكذا اللاواحدة اذا
انضمت اليها كانت مع اللاواحدة فالفرسية من حيث هي فرسية ليست الا الفرسية
وان لم تخل عن احدهما وكذا الكلام في سائر الصفات المتقابلة كالعموم والخصوص والوجود
والعدم وغير ذلك والماهية لا بشرط شئ اي الماهية من حيث هي هي اعني الكلي الطبيعي
موجودة في الخارج لانها جزء من هذا الشخص الموجود في الخارج وجزء الموجود في الخارج
موجود في الخارج وبشرط شئ اي بشرط ان لا يكون معه شئ من التعينات والتشخصات
الخارجية لا وجود لها في الخارج لان الموجود في الخارج يلحقه التشخص فلا يكون مجردا بل
وجودها انما يكون في الذهن فقط والتعينات الذهنية لا تنافي التجرد الخارجي والكلام على الانا اخر

بعوارض الماهية وهذا هو المراد من قولهم الماهية ليست بجعل جاعل واضح عليه انه لم نقول لان
الانسانية لو كانت بجعل جاعل للزم من الشك في وجوده الشك في كون الانسانية انسانية
كما لزم الشك في موجد الماهية الشك في وجودها والتالي باطل لانا لا نشك في كون الانسانية
انسانية مع شكنا في وجود الفاعل وفيه نظر لان اللازم على تقدير كون الانسانية
بجعل جاعل الشك في صدور الانسانية عن الفاعل عند الشك في وجوده لا الشك في
كون الانسانية انسانية بل هما شئ الى تاثير الفاعل فيه وجود ما هو فقط ولهذا لزم من الشك
في موجد الماهية الشك في وجودها وفيه نظر لان الوجود من الاعتبارات العقلية وهي الجاعل
الفاعل مؤثر فيها في الخارج قال الامام في المباحث المشرقية في هذا الكلام اشكال لان
الانسانية لما كان لها حقيقة فكذلك للوجود حقيقة فان امتنع ان يكون الانسانية لكونها
انسانية مجعولة امتنع ان يكون الوجود لكونه وجودا مجعولا فاذن لا يكون حقيقة الانسانية
مجعولة ولا وجودها مجعولا لان الانسان غير مجعول اصلا فان قيل المجعول ضم الوجود الى الماهية
[illegible] فهو الصحيح لان ذلك الضم اما ان يكون صفة [illegible] غير مجعولة وبالجملة [illegible]
مجعولا لما صفة وفيه نظر وذهب بعضهم الى ان البسيط غير مجعول فانه لو كان كذلك لو
كان البسيط مجعولا لكان ممكنا لان الحوج الى السبب هو الامكان كما سيجي
وهو اي الامكان لا بد ان يجري به على تقدير كونه ممكنا لكونه صفة [illegible] ان قام به فيلزم
الوجود لكان كيفية نسبة الوجود الى الماهية متقدمة عليها وهو باطل لان الكيفية السببية عن
النسبة المتاخرة عن الماهية وفي الحواشي القطبية فيه نظر لان المراد من الامكان ههنا
كون الماهية بحاله لا يستحق الوجود ولا العدم من ذاتها وهو مغاير للامكان الذي هو كيفية
نسبة المحمول الى الموضوع في الحكم العقلي ولان قام به نحو الوجود كان امكان الشي متاخرا عن
وجوده وهو باطل لانه في قبل وجوده يكون اما واجبا لذاته او ممتنعا لذاته وايا ما كان يلزم الانقلاب

وفي الحواشي القطبية هذا الاختصاص بالبسيط بل يجري في المركب ايضا ويلزم منه ان لا يكون شي ما ممكنا
وجوابه منع الملازمة لانا لا نسلم ان البسيط لو كان ممكنا لكان امكانه من قبل الوجود او بعده لجواز ان [illegible]
[illegible] اصلا على ان يكون صفة عدمية على ما قال لجواز ان يكون صفة عدمية فلا [illegible]
[illegible] وفي الحواشي القطبية هذا الجواب لا يصح على مذهب الحكماء القول لان الامكان عندهم
صفة وجودية وذكر بعض حكماء الزمان ان الجواب الصحيح على مذهبهم ان يجاب ان اردتم بالامكان
الامكان الاستعدادي [illegible] بالبسيط [illegible] وان اردتم [illegible] الامكان الذاتي
الذي هو كيفية النسبة [illegible] بالبسيط [illegible] لان [illegible]
امكان الاستعدادي للشي لا يقوم بذلك الشي على مذهبهم بل بمادته سواء كان ذلك الشي
في المادة كالصورة والاعراض او مع المادة كالنفوس الانسانية على ان الامكان الا
ستعدادي [illegible] بلا خلاف فكيف يجوز ان يقوم بجوهر قبل وجوده بل الصحيح ان يقال ان
اردتم بالامكان كيفية نسبة الوجود الى الماهية في الحكم [illegible] فهو منع سلبي او اضافي هو
يحصل في العقل من انتساب الوجود الى الماهية فلا [illegible] الى محل سوى العقل وان اردتم به
كون الماهية بحال لا يستحق الوجود والعدم من ذاتها فلا نسلم ان قيامه بالماهية [illegible]
في الوجود الخارجي اذ هو بهذا المعنى مستلزم على الوجود الخارجي [illegible] الاضافات [illegible]
وانما الامكان الاستعدادي [illegible] الاحتياج الى السبب [illegible]
عن السبب واضح من زعم ان البسيط مجعول [illegible]
مجعولا [illegible] المركب مجعولا ولو كان كذلك [illegible] واللازم باطل اما الملازمة الاولى
فلان المركب من البسائط ولو كان كذلك كان تحققه عند تحقق تلك البسائط
واجبا فاذن تحقق المركب واجب عند وجود تحقق البسائط لكن تلك البسائط واجبة التحقق
لانا نتكلم على تقدير كونها غير مجعولة فيلزم ان يكون تحقق تلك الماهية المركبة واجبا فلم يكن مجعولا واما الملازمة

الثانية وملاق الماهيات بتحقق البسائط والمركبات واذا لم يكن شئ منهما مجعولا لم يلزم نفي المجعولية
البتة واما ان اللازم منه فلعدم نفي الجعل بالكلية وهو خلاف ما اليه الاشارة بقوله لا يخفى من زعم
انه مجعول بان المركب مركب من البسائط فلو لم يكن البسيط مجعولا لم يكن المركب مجعولا لان
وجوب تحقق المركب عند تحقق البسائط وذلك يوجب نفي المجعولية الكلية وهو ما استدل له انه يخلو
ان اراد انه لما كان كذلك كان تحققه عند تحقق تلك البسائط واجبا لذاته فذلك مما لم يكن
ولو كان كذلك لما وجب وجوب تحققه على تحقق البسائط بل لم يمكن ان يكون البسيط وان
اراد انه لو كان تحققه عند تحقق البسائط واجبا نظرا الى غيره لا الى ذاته فاللازم وجوب
تحقق تلك الماهية المركبة لا لذاته بل لغيره عند كون تلك البسائط غير مجعولة وهذا لا يكون ذلك
المركب مجعولا لا انه ينافيه وقد قرره بعض الناظرين في هذا الكتاب توجيها آخر وهو ان يقال
لو لم تكن البسائط مجعولة لم يكن المركب مجعولا ايضا اذ لو كان المركب مجعولا مع عدم مجعولية البسائط
يلزم تحقق المركب دون البسائط وهو باطل لوجوب تحقق البسائط عند تحقق المركب وذلك
لانه اذا لم تكن البسائط مجعولة لم تكن موجودة واللازم تعدد الواجب [illegible] جزء من المركب
لان الموجود الذي لا يكون من تأثير الغير على نحو الواجب بوجوده وهذا التوجيه [illegible] ان يكون
بلا نقول ضرورة وجوب تحقق المركب عند تحقق البسائط فيه ضرورة وجوب تحقق البسائط
عند تحقق المركب مردود لا نسلم انه اذا لم تكن البسائط مجعولة لم تكن موجودة لجواز ان تكون
الماهيات البسيطة من حيث هي هي غير مجعولة وموجودة انها مجعولة [illegible] يلزم تعدد الواجب [illegible]
المراد من كون البسائط مجعولة ان وجودها مجعول [illegible] هذا [illegible] ممنوع
لا نسلم انه اذا لم يكن وجود البسائط مجعولا لم تكن موجودة لجواز ان يكون وجودها [illegible]
وانما يلزم انه يوجد الواجب [illegible] لجواز ان يكون ماهيات مجعولة [illegible] لجواز ان لا يكون وجودها
[illegible] المركب مجعولا [illegible] ان لا يكون البسيط مجعولا بان يكون حصول وجوده لماهيته مجعولا او

او انضمام البسائط بعضها الى البعض مجعولا ونحو ذلك تعالى ان اراد نفي المجعولية بالكلية
نفي مجعولية الماهيات بسيطة كانت او مركبة فالشرطية [illegible] البسائط لو لم تكن مجعولة
لم يكن شئ من البسائط الماهيات البسيطة والمركبة مجعولا لكن نفي التالي [illegible]
وهذا هو الذي ذهب اليه الحكماء والمعتزلة وان اراد نفي مجعولية الماهية والوجود وغيره لكن عدم
تأثير الغير على شئ منها اصلا وجودا كان او ماهية وغير ذلك فالشرطية ممنوعة لجواز ان لا يكون
ماهية المركب مجعولة على تقدير عدم مجعولية البسائط ويكون حصول وجوده لماهيته مجعولا او
انضمام البسائط بعضها الى البعض مجعولا [illegible] هذا الكلام واذا عرفته فلا يخفى
عليك عدم ورود ما في الحواشي القطبية من ان هذا [illegible] الجواب لان [illegible]
وبحقيقة التي [illegible] من الامور فان تحققها بعد تحقق تلك الامور وارتفاعها بعد ارتفاع واحد منها
عينا او [illegible] ارتفاع المجموع [illegible] واحد اجزائه وهذا [illegible] التحقق [illegible] انما يكون بعد
تحقق جميع اجزائه [illegible] في الحواشي القطبية ان تحققها بعد تحقق الجزء الصوري [illegible]
تحققها [illegible] تحقق جزئها الصوري [illegible]
والثاني [illegible] عن سبب [illegible] ان [illegible]
الوجود العيني [illegible] السبب
وسبب [illegible] الوجود الذهني [illegible] الوجود الذهني على
ما في الحواشي القطبية [illegible] الذهن الجزء كذلك
والاستغناء عن السبب [illegible]
[illegible] الحصول [illegible] العلوم [illegible]
[illegible] والاول [illegible] الحصول [illegible]
عن السبب [illegible] الماهية [illegible]

في الاشخاص بالعطاء الاجزاء في الانواع بعضها عن بعض فلعل التميز في ذلك شيء من الصور المذكورة اذ
الهيئة الاجتماعية التي هي الجزء الصوري محتاجة في كل واحدة من الصور الى الاجزاء المادية وان كان
الاجزاء المادية بعضها مستغنية عن البعض وعن الجزء الصوري لا سوى الامتياز الحاصل عنه
ان شئت تقول ولا ينتقض ذلك بسكون العشرة من الاحاد والمعجون من الادوية والعسكر من
الاشخاص لان الهيئة الاجتماعية التي هي الجزء الصوري فيه في كل واحد منها هو مفتقرة الى الباقي
ولقائل ان يقول الهيئة الاجتماعية فيما ذكرتم من المثال ليست الا جزء مفتقرة الى الاجزاء المادية
فلا يصح نقض الكبرى به لانه لا يلزم من افتقار الهيئة الاجتماعية عنه افتقار الجزء الصوري
وانا نلتزم ان لو كانت تلك الهيئة الاجتماعية هي الجزء الصوري لكن نمنع ذلك لم لا يجوز ان يكون
التي لا تتميز بعض اجزائها عن البعض كالمعجون لانا نقول اذا كان كذلك لم يكن جوابك عن الانتقاض
بالعشرة والعسكر صحيحا واما الثانية فلانه لو افتقر كل واحد من الاجزاء الى الآخر لافتقر كل واحد
الى نفسه لان المفتقر الى المفتقر الى الشيء مفتقر الى ذلك الشيء وهو الدور ...
ان كثيرا ما كل منها ان اجزاء الماهية الى الآخر والا لاحتاج الى نفسه لما ذكرنا ...
ذلك لو لم لا يجوز ان يكون جهة الاحتياج مختلفة لان الكلام فيما يكون جهة الاحتياج فيه متحدة اذ
... ذلك ... جهة الاحتياج فيه مختلفة فيستلزم المطلوب لصحة افتقار بعضها عن البعض
... الى الباقي ... غير مستلزم ... واجزاء الماهية لا يكون بحيث يتميز وجود بعضها عن
البعض في الخارج ... ان يكون لكل واحد منها وجود مستقل بحيث لو جاز ان ينتفي احدهما
او ابطل الآخر هكذا ذكره ... في شرحه للمخلص كالنفس والبدن الذين ... الا ان
لكل واحد منهما وجودا مستقلا متميزا عن الآخر ولهذا ينتفي النفس ... البدن وفيه نظر
ولا يكون بحيث ... ذلك ... وجود ... البعض ... الذهن كالسواد فانه وجود
... لا يتميز عن وجود ... في الخارج ... الذهن فقط والاول ... هو القول

الذهنية هو عدم الانفكاك عنها ونفي الحواشي الخطية ... مطلق الحصول ... الكل
ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم او الحصول المتأخر فيستلزم مطلق الحصول دون
العكس فان معلول الماهية حاصل معها وغير متقدم عليها وكذا كون الشيء بينا اعم من كون
الشيء جزءا ذهنيا فان اللازم البين بالمعنى الاخص يمتنع ثبوته وليس جزءا ذهنيا ...
الخطية لو قال الجزء مستغن عن السبب ... بينا ان غير منفك عنها في الذهن ...
غنيا ان يحتاج الى السبب ... الجزء الذهني اخص من البين ... جزءا ذهنيا وكذا الخارجي
عن الخارج ... جزءا خارجيا ... هذه التعريفات وعلم منه
انه لا يلزم من كون الشيء غنيا عن السبب ... ثبوت ... كونه جزءا لان كل واحد
من ذلك ... اعم من الجزء والعام لا يستلزم الخاص ... الماهية المركبة لا بد ان يكون بعض اجزائها
افتقار الى الباقي ... ان يكون لكل منهما افتقار الى الآخر ... فلانه لو لم ... بعضها افتقار
الى الباقي لكان كل واحد غنيا عن الآخر ولو كان كذلك لامتنع ان يحصل منهما ماهية مركبة لها وحدة حقيقية
لما الضرورة ... فلانا نعلم بالضرورة ان الحجر الموضوع بجنب الانسان لا يحصل
منهما حقيقة لها وحدة ... ذلك انما يكون ... والانسان ... التركيب
فان الحجر الموضوع بجنب الانسان لا يحصل منهما حقيقة متحدة وفيه نظر ... جعلوا
... من ... الماهية ... ولانا ... المطالب ...
... لو فرضنا ان جزء ... الى جزء آخر ... مستغنيان عن ... الاجزاء
... عنهما ... ان يحصل منهما ماهية لها وحدة حقيقية لافتقار بعض الاجزاء ... عنه
... الى ... واللام ... ان يكون افتقار البعض الى
الاجزاء الباقية ... وفيه نظر ... قال ... ذكرتم ... بعض ...
بكون العشرة من الاحاد ... المعجون من الادوية التي تركب منها ... العكس

عن فصلة الالة وهو الحابس للبصر فانه لم يكن شي منهما محسوسا بالانفراد فعند الاجتماع ان
لم يحدث هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا ضرورة فلم يكن السواد سوادا لانا نعني بالسواد الهيئة
تلك الهيئة المحسوسة هف وان حدث الهيئة محسوسة عند اجتماعهما فتلك الهيئة
معلولة لاجتماعهما لا يكون الاجتماع على الحاصل بينهما علة لاحداث تلك الهيئة في اللونين المط
فيه نظر لان غايته ان هذه الهيئة تتوقف على الاجتماع ولا يلزم من وجود شي مع آخر ان يكون
الآخر علة لذلك الشي والقول بالاتحاد لانه يريد بالمعلول الموقوف وبالعلة الموقوف عليه والاشتراك
الهيئة الحاصلة عند الاجتماع موقوفة عليه لانه يريد بالعلة الوجيد بالمعلول الوجيد على ما يدل عليه
قوله بل هي فائدة ما على انه لو سلم فلا نسلم ان الهيئة موقوفة على الاجتماع اذ لا يلزم من امتناع تخلف
شي عنه او توقفه عليه كونه فانه لو زعم تخلف العلة بدونه المعلول مع امتناع توقفه عليه
ذلك التوقف فيكون ان تلك الهيئة الحادثة عارضة عندنا ضرورة وجوب وجود المعلول
عن ماهية العلة عارضة لهما او لا الكوني الطبيعيا كونها عارضة لهما نظر لكن هو المعنى بالجهة
اذ لو سلم هذا لم يبق ان تكون الهيئة هي المجموع فلا تكون التركيب في السواد بل في فائدة في علة لا في
الاجزاء المجتمعة فان الهيئة المحسوسة باعتبار وقوعها لا باعتبار وانما لا يكون التركيب في نفس السواد لان
لا نعني بالسواد الا تلك الهيئة المحسوسة والتركيب انما يقع فيها هف ولقائل ان يقول لا نم ان التركيب
في فاعل السواد لان فاعل الهيئة هو الاجتماع الحاصل بينهما ولا تركيب في الاجتماع اصلا
لا يقال لم لا يجوز ان يقول لو حصلت عند الاجتماع هيئة محسوسة كانت تلك الهيئة زائدة عليهما
عارضة لهما فلم يكونا مخصوصين لها هف لانا نقول لا نم ذلك بل الهيئة الحادثة هي المجموع اي حاصل
منهما الذي هو السواد بعينه الذي يدل على عدم محسوسية شي منهما عند الانفراد هو ان اللونية
المطلقة لا تخرج في الوجود الا بعد تقيدها بالخاصة او بغيرها من الفصول فلا تكون شيئا منهما انما
تكون قبل الانضمام في الوجود والشي قبل الانضمام في الوجود لا يكون محسوسة اي له وان كان احدهما

فقط محسوسا كان الاحساس بالسواد احساسا باللونية المطلقة ان كان ذلك الاحد
اللونية المطلقة او شيئا بصفة البصر ان كان ذلك الاحد قابضا للبصر فيكون طبيعة النوع هي طبيعة
الجنس او طبيعة الفصل وهو هف وفيه نظر لجواز ان يكون احدهما فقط محسوسا عند الانفراد ويحدث
عند الاجتماع هيئة محسوسة اخرى فلا يكون الاحساس بالسواد احساسا بالجنس او بالفصل والصواب
وان كان احدهما محسوسا فعند الاجتماع ان حصلت هيئة اخرى محسوسة كان الاحساس بالسواد
احساسا بالهيئة وان لم يحصل كان المحسوس هو الجنس او الفصل فلم يكن السواد محسوسا لاتفاق لا
يجوز ان يحدث عند الاجتماع هيئة محسوسة ولا يتميز المحسوس من غير المحسوس عنده فلم يكن الاحساس
بالسواد احساسا بالهيئة لان ذلك بالحقيقة راجع الى الشق الاول لحدوث الهيئة المحسوسة
في غير المحسوس بغير محسوسية وان كان كل منهما محسوسا كان الاحساس بالسواد احساسا
بمحسوسين لا بهيئة واحدة محسوسة هذا خلف وهو ممنوع لجواز ان يحصل المحسوسان بالتركيب محسوسا
واحدا وان سلمنا انه يكون احساسا بمحسوسين لكن لم قلت انه ليس كذلك لجواز ان يكون
محسوسان لا يتميز المحسوس منهما المحسوس منهما محسوسا واحدا الاعلى عكس ذلك في الاول بان يقال
اذا كان كل واحد منهما محسوسا عند الانفراد فعند الاجتماع في التركيب لا يحصل محسوس [illegible] كان
الاحساس بالسواد احساسا بمحسوسين والا بان بقي احدهما محسوسا دون الآخر كان الا
حساس بالسواد احساسا بالجنس او بالفصل وان لم يبق شي منهما محسوسا لم يكن السواد محسوسا
لامتناع ان يكون المركب محسوسا بدون ان يكون شي من اجزائه محسوسا ضرورة لانا نقول لم لا يجوز
ان لا يكون شي من اجزاء المركب محسوسا حال الاستقلال والانفراد ويكون المجموع المركب منهما به
محسوسا ام قلتم لا يجوز ذلك لا بد له من دليل فثبت ان جنس السواد لا يتميز في وجوده عن فصله
الا في الذهن فقط على ان السواد اذا حصل في الذهن فيحصل العقل الموجود بين احدهما
الجنس والثاني الفصل فان العقل بالتعقل فانه يعقل انه نوعا وجنسا وفصلا

وان كان منهما موجود الحاصل نعرف منهما وجوداً ذهنياً وتحقيقه ان اللونية من حيث هي لونية تحل الفرد
بنفسه البصرية حيث ... البصر فاذن هما متغايران اذ لو لا ذلك لاستحال ... احدهما
نفس الاخر في النفس لان الذهن قد حكم بالمغايرة بين امرين وتركيب بينهما منهما فيما ...
بينهما ولا تركيب فيه كان ذلك جهلا والانشاء ... وذلك ان الخبز ... وجود ... في
الذهن ... على الاشياء في الخارج ... والا لكان حكم الذهن بالتركيب فيما لا تركيب فيه
خطاء فاذن هما متمايزان في الوجودين ... للاشياء ... لا اصوب ... في الذهن والخارج
لان جنس السواد ... في الوجود الخارجي بل ... الوجود الذهني فقط ... لا ...
في الوجودين غير ... بهذا ... بحسب الماهية ... بحسب الوجود ...
... الا في الذهن فقط ان ... بحسب الوجود الخارجي ... الوجود متغايرة الماهية وبحسب
الوجود الذهني ... الماهية الوجود ... ان ... على ... ان ... على ...
... الجنس ... الفصل ... الذهن فقط على ... ان الجنس ... الوجود
... الوجود ... الاول ... ان يكون ... الوجود
... ان ... احدهما اذا ابطل الاخر ... في الوجود ... الى ...
وفيه نظر لان ... ان التركيب ... السواد ... ان ... منها محسوساً
بالتراء ... الاجزاء ... لو كانت تلك ... عارضة لها
... لا ... تلك ... الحاصل منهما ... واذا كانت تلك ...
... الحاصل منهما كان التركيب ... السواد ... الا ... الماهية
ان اللونية ... ان اخذ بشرط ان لا يكون معه زيادة ... شرط
لا شيء كان جزءاً ... ان كان ... ان كان ...
الذهن وذلك ... مثلا ... صورة ... الا ... صورة ...

ان كانت فصلها في الذهن وذلك على نحو اصل الناطق مثلا ... شيء ... الا يكون ... فيعبر
فولهم المادة موجودة في الخارج ... الماهية بشرط لا شيء غير موجودة في الخارج ... ان
لان المادة ماخوذة بشرط لا شيء ... الا بشرط ... تجرد الماهية عن اللواحق
الخارجية وتقيدها بقيد العموم ... بهذا الاعتبار غير موجود في الخارج ضرورة ان الموجود
في الخارج يلحقه التشخص ... يكون احد الذاتين خارجاً عن الاخر ... المراد بقولهم
المادة ماخوذة بشرط لا شيء هذا ... اذا اعتبرنا الجنس والفصل ... متباينين
لا يوجدان بجعل واحد كان الجنس بهذا الاعتبار مادة والفصل صورة فاذن لا ...
بينهما كلاهما ... ان ... بشرط ان لا يكون معه زيادة ... على ان ...
مثلا ... بشرط ان لا يكون ناطقاً ... ان يكون ... بالارادة فقط
... ان ... على الناطق ... على غير هذا المعنى وان اضيف اليه وصف آخر
كان خارجاً عن مفهوم ... عارضاً له ... ولا ... ولكن اخذ من
حيث هو هو من غير التفات الى ان يكون ... في بعض النسخ زيادة او لا يكون كان محمولاً
وجنساً ان كان مشتركاً فيه وفصلاً ان كان مختصاً ... جاز حمل ... الا مأخوذ له
بشرط شيء ... فاذا ... الانسان حيوان ... كان المراد ... في المفهوم كان
... ضرورة مغايرة مفهوم الكل لمفهوم الجزء ولهذا كان ... الانسان موصوف
بالحيوانية كان ... لان الجزء مقدم على الكل ... من الصفة ... من الجزء
... بصفة ... كان ... ان ... حتى ... صحة ... لا ... المراد ان ما صدق
عليه الانسان صدق عليه ... صدق ... المفهومات المتغايرة ... واحد
الشيء الذي يقال له انسان فهو بعينه يقال له حيوان لان المراد ... في الوجود ... الصفة
... ذلك ... عن ... بعض ... الوجود ... قالوا ...

والحيوان اذا اخذ اعم من جميع الوجوه كان محمولا على النوع وان اخذ بشرط امر من جميع الوجوه لم يحمل
على احدهما انه هو الآخر فلا بد من الاتحاد في الذات والوجود والتغاير في الصفة والاعتبار
ولا ذكر ان المراد باتحادهما في الوجود صحة الحمل وكان في هذا الكلام دقة وغموض فانه كيف
يمكن ان يكون للماهية وجود واحد اشار الى الجهة ذكره بقوله لان الحيوان المطلق لا تحصل
في الوجود الا بعد تحصيله بقيود فاذا تم التحصيل ناطقا او صاهلا او غيرهما من الفصول الا بكونه نوعا
في الوجود ومن ثم ذلك فيعد اعتبار عدم فاذن الوجود لا يوجد الا الجنس المركب ان المقيد
باحد الفصول فالحيوان الناطق وان كان مركبا بحسب الماهية لكن وجوده بعينه هو وجود
الحيوان فظهر ان الاتحاد مع مغايرة الجزء كيف يمكن اتحادهما في الوجود وبقي ان يعلم
ان هذا غير مختص بحمل الجزء على الكل بل الامر كذلك في جميع المحمولات اذا كان المحمول عرضيا فان
يعلم ايضا بحمل الجوهر على الموضوع وخروجه عنه ما علم ذلك واعترض الامام عليه بان حمل الكل
الجزء والكلية للوجود بان الجزء من حيث انه جزء له وجود مغاير لوجود الكل لتقدمه عليه في الحصول
ثم مع الكل وجود آخر كان له اي للجزء وجودان وانه في ذلك المحل لغطيه هذا انما يصح لو وجد
آخر للجزء مع الكل ليس كذلك بل هو قال بعد فلو كان وجود الكل بعينه وجود الجزء كان له وجودان
لكان اول الكل ونحن نقول على هذا ان قال الجزء من حيث انه جزء له وجود مغاير لوجود الكل
فلو كان وجود الكل هو وجود الجزء فلا يتصور ان يكون هذا الوجود هو الوجود الذي به يتقدم
الجزء على الكل او غيره والثاني لا اشتباه يكون المتقدم عين المتأخر فتعين الثاني فيلزم ان يكون
للجزء وجودان وجود السابق ووجود اللاحق ولنا مع هذا عرفت ان الاتحاد في الوجود
غير مختص بالجوهر الذاتي بل هو واجب في العرض ايضا فيمكن ان يراد ذلك عليه بان يقال الجوهر اذا
كان خارجا عن الموضوع عارضا له يكون صفة له والصفة متأخرة بالوجود عن الموصوف
فلو كان وجود الموضوع هو وجود المحمول العرضي لكان له وجودان وانه في المصنف

استشكال السؤال لا سيما بعضهم اجاب عنه على ما قال وارد سؤالا مشكلا والحق ان عنه صعب
وان قول الجواب عنه ليس بصعب لان الوجود الخارجي للشيء له وجود متقدم عليه في الخارج وليس
وجوده في الخارج هو وجود جزء فيه عندهم لان ذلك لا خفاء للمحمول الجزء الذهني للشيء
كالجنس والفصل متقدم عليه في الذهن ووجوده الخارجي هو وجوده الخارجي لا وجوده
الذهني هو وجوده الذهني فلا يلزم ان يكون له وجودان في الخارج بل غاية ما لزم ان
يكون له وجودان احدهما في الذهن والآخر في الخارج وهو غير منكر فقد لحق المحقق الخطيب ان اراد
بالمغايرة ان وجود الجزء يغاير وجود الكل من حيث الذات فممنوع لاتحادهما عندهم وان اراد
انه يغايره من حيث الاعتبار فهو مسلم لان العقل لاحظ هذا الوجود مرة من حيث كونه
للجزء ومرة من حيث كونه للكل فصار هذا الوجود وان كان واحدا بملاحظة العقل وجودين
ثم حكم على احدهما بانه متقدم على الآخر وعلى هذا لا يلزم وجودان للجزء وهذا الجواب لا يخفى لان
كلامهم مشعر بتغاير وجودهما بحسب الذات حيث قالوا الجزء مستغن عن السبب عند كيفية
الكل دون الكل والاجزاء الماهية والعلاقة بالمراد بالماهيات التي تعتبر اجزاؤها بالنسبة بهوية الماهيات
الحقيقية اعني الماهيات الموجودة في الخارج بل انما تطلق الماهيات والماهيات التي اعتبرها
العقل مركبة من الامور على ما تطلق بالاعتبار ان كان بعضها اعم من بعض تسمى بشرط والا
فجنسية ولا ريب ان الماهية الاصطلاحية يريد بها ما لا يكون اجزاؤها متصلة فلا
يوجد ما فيه الا يلزم من عدم العموم التباين لجواز تركب ماهية من امرين متساويين تقرر
ذكر هذا التقسيم لانه لا يوجد ماهية الوجود بل اختصاره في ذكر ويمكن للعقل اعتباره بينه
الصفة والمقصود ان كان بعضها اعم فاما ان يكون مطلقا ان كان العام محمولا بالخاص
من صفة به ان يكون العام جاريا مجرى الموصوف والاخص جاريا مجرى الصفة فهو كالحيوان
الناطق فاذا ان كان الحيوان مقيد بالناطق لكونه جنسا والجنس لا يتقوم بحصة بالفصل

كان المادة انما تتقوم وتتحصل بالصورة وفي قوله لكونه جنسا اي لعوارضه لعلة كونه الجنس
النقص لعدم دخوله فيه والاعراض بعينه لظهور المراد متصف بما يناسب بالناطق لكون الناطق
طرف محمولا عليه فيكون جاريا مجرى الصفة لا انه يكون صفة له بالطبع والاثر عنه
مع تقدمه عليه لكونه محصلا اياه وان لم يكن اي العام موصوفا بما يناسب بالخاص صح كونه متقوما به
فهو كالجنس المحمول على المقولات العشر فان كلا منها جنس منه قولنا الجوهر موجود والكم موجود
الى غير ذلك لتصدق على الجميع لانه جزء ماهيته فان المجرد متقوم بها لكونه عارضا لها
والعارض متقوم بالمعروض وغير متصف بما يناسب الاثر بالعكس وان كان اخص كالكاتب
متقوما بالعام كالانسان فان قولنا الانسان كاتب صح حيث كان ماهية مركبة وهو لا بد
من قوله فهو كالنوع الاخير المتقوم بخواصه التي لا توجد الا فيه فان كل واحد من الخواص المطلقة
اخص من النوع ومتقوم بجوهره فان النوع متقوم اولا بمقوم به اي حد المطلق لعدم
وجوده الا فيه وان كان لكل منهما اعم من الاخر وجه فهو كالحيوان والابيض فان كل واحد
منهما يوجد بدون الاخر ويوجدان معا وكلا الامرين من شانهما لذلك بينهما عموم وخصوص من وجه
واما المتباينة وما له حال التي لا يكون بينهما عموم وخصوص حاصلا فهي كتركيب الشي امات
سطلته الفاعل عليه كالسطح فانه اسم لما ... على ان حاصلا منه واسم لما له اعتبار
الفاعل عليها كالخاتم الخطية او بالصورة كالافطس اذا جعلنا ه اسما للانف الذي فيه
التقعير فانه التقعير كالصورة في الانف وفي كالخاتم الخطية هو كون الانف
اذا جعلنا اسما للانف الذي فيه التقعير فلا يكون تركيب الشي بعلة الصورة لان الشي هنا هو الانف
المقعر سواء ركب منه شي والمركب هو العلة المادية فيكون فيه اطلاق الشي والاراد به جزءه لكون
الاثر كذلك في الصورية كالانف اذ الافطس اذا جعلناه الافطس اسما للتقعير الذي فيه فلا يكون
مركبا من الشي الذي هو الانف وعلة الصورة التي هي التقعير الذي فيه وتحقيق ذلك مثال للمطلب

العلة على ما كان او بالعكس بلقا اذا جعلناه اسما احدهما كما اذا جعلنا الافطس الذي فيه نون الافطس
الافطس ليس فيه اسما للتقعير الذي في الانف بعض النسخ للانف فانه حينئذ يكون مركبا من الشي
الذي هو التقعير ومن قابله الذي هو الانف او بالقابلية كالخاتم فانه اسم لحلقة نزينة بها
ان فيه اسم لحلقة موزونة بما هو عايبة لها وهو التزيين بها في الاصبع وان جعلناه كالازرق
ونحو الحرج وكذا في المشرف فانهما اسمان للفاعل باعتبار المرزوق والمخلوق والازرق
والخالق معلولان لحصولهما منهما او مما لا يكون علة لا معلولا فان كان يكون صفة او
اضافة او حمله او التقارن فيكون كلاهما متشابهة او غير مختلفة كالعدد المركب من
الاحاد او من الخطين المختلفين فيه نظر لانه انما يصح لو لم يعتبر هذه الصورة او قوله الاشبه
عدم اعتبار الجزء الصوري في العدد اذ لا يحصل شي عند اجتماع الوحدات شي غير له
جملته ولذلك فصل كما حصل فيه شي مع شي الخط فكلاهما الثبت اي الحاصل من اجتماع
الجدران والسقف اذ يحصل هناك مع الاجتماع هيئة متعلقة بالاجتماع والمتميزة اي الحاصل
من اجتماع سطحين ساذجين يحصل هناك بعد الاجتماع شي آخر وهو مبدأ افعاله واستعدادها واذا كان
كذلك فلم يكن كلام المصنف عند المحقق منظورا فيه ويمكن ان يجعل الاعتبار الى خلاف الذي
يستند الى الخواص اللازمة كالصم والمنطقية وغيرهما من الاعراض التي لا تعقل الا بالاحاد التي يبلغ جملتها
العدد واطلاق اسم الصورة كالنوعية عليه بالمجاز او محله اما مما قوله كتركيب الجسم من الهيولى
والصورة وفيه نظر لان تركيب ما هو علة ومعلول فلا او لانه مثال العلة التركيبية من الحكم والعقل
والشي عما او محسوسه كتركيب البلقة من اللون والشكل في الخاتم الخطية في نظر لان الشكل
اضعف لاعتبار النسبة وفيه الاعراض مثاله البلقة التركيبية من السواد والبياض فلو قوله تركيب ولان
الشكل الذي هو عبارة عن احدهما محيط بحد او حدود كالمربع والمثلث وغيرهما وهو
الشكل الذي يستعمله المهندسون الذي هو لون او هيئة او شكل آخر او غيرهما ولا هو

او تلايء ويعنون بذلك مقدارا ما شكلا وهو بهذا المعنى معقول الكم فان ما لا حافظ له حدا واكثر
اما ان يكون سطحا او جسما وثانيهما الهيئة التي حصلت بسبب الحد او الحدود على نسبتها كالتربيع
والتثليث وغيرهما وهو بهذا المعنى من مقولة الكيف ولما عرض النسبة للشكل فلا يكون
غير موجود الا صفة [illegible] لا اضافي وتنبيها لكي يعلم ان المراد من الشكل هنا الشكل
بالمعنى الثاني لان الكلام في الكيفيات المختصة بالكميات وان كان ظاهر كلام الشيخ حيث قال
في اول الفصل الاول من المقالة السادسة من الفن الثاني في جملة الاول من قاطيغورياس
الشفاء وانما الذي يسمى صورة [illegible] هو الشكل من حيث هو محسوس في صفح طبيعي
او صناعي وخصوصا بالبصر وذلك بان يكون له لون فيكون الشكل الملون خلقة
وصورة يقتضي كون المراد منه هو المعنى الاول غير ان ما ذكره الشيخ هنا كما هو بحسب الظاهر
المشهور وما يقتضيه التحقيق ما ذكره بعد ذلك وحقق ان الشكل الذي هو من الكيف هو
بالمعنى الثاني والثالث كالارض [illegible] لا التي على اضافية عارضة كالاضافات والثالث
كالسرير الذي يعرض له [illegible] ماهيته نوعيتها النسبة اذ لا تكفي الاجزاء المتعقبة كالالواح الخشبية
[illegible] ماهيته بل لا بد مع ذلك من وجود ترتيب مخصوص بينها وهو امر نسبي غير مستقل بنفسه
والماهية ان كانت نوعا محصلا اي موجودا في الخارج [illegible] الطبيعية على نحو انه يمكن ان
يوجد في الخارج بلا انضمام فصل اليه كالجوهر الناطق [illegible] كالحيوان الابيض فان [illegible]
الاعتبار [illegible] والناطق جزء ما صدق عليه [illegible] الحيوان الابيض
[illegible] لان ما يمكن ان يوجد [illegible] بلا انضمام فصل اليه لا يجب ان يكون
جزءه موجودا [illegible] لا يوجد اصلا [illegible] النوع المحصل على ما قالوا [illegible]
الا هي [illegible] التي هي النوع المحصل يجب ان يكون موجودا لان جزء الموجود موجود وانه [illegible]
الماهية الاعتبارية [illegible] ماهيته نوعية كالانسان وقد يكون ماهيته جنسية كالحيوان فانه

فالحصر [illegible] بالنوعية [illegible] نوع محصل النوع الاعتباري [illegible]
قبيل اللفظ بان محل الجنس له ولا يخفى ان الماهية الجنسية لا يمكن ان توجد في الخارج
بلا انضمام فصل اليها وان حصلت الماهية باعتبار عقلي فهو الاعتبارية كالحيوان
الابيض ولا يمكن ان يكون جزؤها موجودا [illegible] الموجود والمعدوم كالجامد والاعمى وعليه
[illegible] لا تغاير بين قولنا لا يمكن ان يكون جزؤها موجودا وبين قولنا لا يجوز تركيبها من الموجود
والمعدوم من حيث المعنى فلا يكون الدليل [illegible] على الدعوى [illegible] بالعناية وتغيير
العبارة [illegible] واما بيان [illegible] في بعض الافراد [illegible] الاجزاء المحمولة اذا اختلفت
في [illegible]
والاول [illegible] هو الفصل [illegible] الشيخ ان الفصل علة لوجود الجنس [illegible]
الحصة لا الحصة في الوجود الا اذا [illegible] العلية بهذا التفسير [illegible] والدليل
الذي اورده المصنف عليه [illegible]
لامتناع تخلف المعلول عن علته وان لم يكن علته استغنى كل منهما عن الآخر فيمتنع التركيب
[illegible] الشيخ بالتصريح [illegible] الشرط الاول [illegible] ان
الجنس [illegible] علة للفصل [illegible] الفصل [illegible] العلة [illegible]
فانه لا يلزم [illegible]
والثانية [illegible] الشرط الثانية [illegible] الجنس [illegible] على الفصل [illegible]
للجنس استغنى كل منهما عن الآخر [illegible] العلة [illegible]
[illegible] للآخر [illegible] الاجزاء [illegible]
المشروط [illegible] الشرط فيصح التركيب [illegible] الشرط الثانية [illegible]
واحد منهما عن الآخر فيمتنع التركيب بينهما [illegible] المثال المذكور [illegible] كيف

الآن ما لا يحصل منه صفة في الاعدام في ابطال قول الشيخ وجوابه الاول ان الابيض
فصل الحيوان الابيض وليس علة لوجوده لتأخره عنه لكونه صفة له والثاني ان الفصل لو
كان علة لوجود الجنس لاستحال بقاء الجسم النامي بعد زوال الصورة النباتية عنه لامتناع بقاء المعلول
مع زوال علته والتالي باطل لان الجسم النامي قد يبقى بعد زوال تلك الصورة عنه والاشارة الى قوله
والصورة النباتية بناء نصوص الاولياء الثابتة فصل الجنس الجسم النامي في الحجر والجسم النامي قد يبقى بعد
زوالها وجوابه ان كلام الشيخ في الماهية الحقيقية وما ذكره من الحيوان الابيض اعتباري
فلا يرد عليه وبقاء الجسم النامي بعد زوال الصورة عنه ممنوع اذ الصورة النباتية اذا زالت عن الجسم النامي في الخشب
انعدم ذلك الجسم المتشخص الذي هو محل لتلك الصورة وحدث متشخص آخر فلا يكون الجسم النامي الذي
هو محل الصورة النباتية باقيا بعينه بل الباقي هو الجسم لا الجسم النامي وفي قوله في الخشب نظر لان المراد
بالنامي ما صدق عليه انه نام لا النامي بالفعل والا لما صدق على الانسان في سن الكهولة
والشيخوخة انه نام ويمكن ان يمنع كونه في هذا السن غير نام ولهذا انبت جلده عند الاندمال
وكذا الاظفار ما دام حيا وليس كذلك الخشب بعد زوال الصورة عنه ويدل عليه ان النسخ التي وقعت
اليه بردائة صفحة كان قبيحا بدل الجسم النامي في قوله بقاء الجسم النامي [illegible] ولهذا فسر الجسم النامي
في قوله فصل الجسم النامي بالنوع اذ قال يريد بالنوع كالشجر لا الجنس كالجسم النامي والجسم
في قوله مع ان الجسم يتبع بالجسم النامي الذي هو الجنس وهذه النسخة صحيحة
واولى اذ الفصل لا يكون فصلا للجنس بل للنوع المركب منهما فلم يصح قوله الصورة النباتية
فصل الجسم النامي على انه يكون الجسم النامي حينئذ الا ان في قوله نظر لانه لما يصدق عليه
انه نام بالاطلاق بعد زوال الصورة عنه يصدق عليه انه بتلك الصورة انه فصل بلا ... ماذا
لا فرق بينهما في الصدق في الحال ... لكون الانسان غير نام في سن الكهولة والشيخوخة
ليس ... لما انبت جلده عند الاندمال وانبتت اظفاره ما دام حيا فلا بد ان يطلق انه نام

في مذهب الشيخ لان النحو هو الاحاطة في الافطار الثلاثة على النسبة الطبيعية لا الزيادة كيف كان
والمشترك كان في بعض النباتات اذا اضيفت الى اللوازم ودل ذلك على التركيب ضعيفا كما
اذا اعتبر ثانيا وذلك لان اللازم لا بد من علة يستند اليها ومن لا يجوز ان يكون الذاتي المشترك
لامتناع استناد اللازم الخاص الى الامر المشترك ولا الامر المشترك كافية لامتناع تخلف المعلول عن العلة
فيجب ان يكون كل منهما مركبا من مشترك ومختص ليكون اللازم المختص بكل واحد مستندا الى ذلك
الذاتي المختص او الى المجموع الغير مجموعة فان قلت لم لا يجوز ان يكون مستندا الى المختص الذي ليس ذاتيا
قلت ذلك المختص لا يجوز ان يكون مستندا الى المشترك لما مر فيكون مستندا الى مختص ويتسلسل او ينتهي الى
مختص ذاتي والاول باطل فتعين الثاني والمراد بالاستناد الى ذاتي مختص اعم من ان يكون بلا واسطة
او بالواسطة وفيه نظر ... عبارة نظر لا ينافي صحة في التركيب و
الصواب في المشترك كان فيما بين ... اقول يمكن ان ... عند ان الاشتراك في بعض الذاتيات
غير صريح في التركيب عن المشترك والمختص ... المطلق التركيب الذي هو صريح وانما ...
المختلفة في السلوب واختلاف المشترك كانت فيهما اي في السلوب فلا يوجب التركيب
اما الاول فلان كل بسيطين مختلفين بالماهية مشتركان في سلب ما عداهما عنهما في
ان شئنا منهما ليس بمركب واما الثاني فلان ركة البسيط كالناطق مثلا المركب الذي هو
احد اجزائه كالانسان في المثال في طبيعة لاشتراكهما في حقيقة الفصل لصدقها اي الناطق
على كل واحد من الانسان والناطق واختلافهما ان اختلاف البسيط والمركب
في بعض السلوب كعدم دخول الجنس في حقيقته وكونه جزء في حقيقة المركب مع انه لا تركيب
ان في ذلك البسيط ولا يجوز ان يكون التعين عدميا او العدم لا هوية له في الاعيان وكل ما
لا هوية له في الاعيان لا يتعين به غيره فلا يتعين به ان التعين عدميا فلا يكون تعينا
هف ولانه جزء من المتعين الموجود فيكون موجودا لان جزء الموجود موجود وفيهما نظر لان ...

فلان لازم ان كل ما لا هوية له من الاعيان لا يتعين به غيره وانما يكون كذلك ان لو لم يكن
التعين عدميا وهو عين النزاع واول المسئلة واشتمال هذا الاستدلال على ما ينبني على كونه
ثبوتيا كان مصادرة على المطلوب على ما مر فلانه مصادرة على المطلوب في الحواشي
القطبية بناء على ان العدم ولا هوية له في الاعيان لفظان مترادفان وفيه نظر لان اراد
اللازم على تقدير ترادفهما اشتمال القياس على صغرى غير منتجة لا المصادرة وهو ظ
والحق ما ذكرناه في بيان المصادرة واما ثانيا فلانا لا نم انه جزء من المعين ان اريد بالمعين معروض
التعين وان اريد به المركب منهما فلا نم انه ان اريد المركب منهما وان جزءه ولا يحصل اللفظ بكليهما
موجودا اما على الاول فلان المركب من العارض والمعروض ماهية اعتبارية لا حقيقية واما على
الثاني فلانه جزء الماهية الاعتبارية فيكون عدميا كما في المجموع الاعمى وهو ان التعين ان كان
بالماهية او بالتها على ان في بعض النسخ او بالتها على لفظة هو او الاستعارة يكون الفاعل كافيا
في التعين تلك الماهية كما في كل واحد من العقول العشرة او يحتاج الى امر خارج عنها كما في تشخص
اما على الاول فظ لانه يوجب وحدة الماهية وجد ذلك المعين فلا يكون للماهية تشخصات
متعددة واما على الثاني فلان ذلك لانه قد منع وجود ذلك المعين وما توهمه في القطبية ههنا انا لا نم انه انما
كان الفاعل غير متعدد وهذا انما يتم اذا كانت لفظة فقط موجودة في نسخة صاحبها واما على
الثالث فلان ذلك لا يخاد علته فانه وحدة ... ذلك المعين وان كان بقوابل مختلفة او استعدادات
مختلفة بعرض تقابل واحد كان تلك التعينات مختلفة اما على الاول فلتعدد التعينات بتعدد القوابل
كما في ... واما على الثاني فلتعددها بتعدد الاستعدادات المختلفة العارضة لمادة واحدة
كما في العناصر فانه ... وهذه الاقسام ... يكون التعين بالمزاج الذي حصل بها عرض
له ذلك التعين وهو ... استعداد يتبع ذلك المزاج او بالعلة الصورية للماهية ...
عن المادة ... الماهية المركبة ... ولان يعتبر النفوس الانسانية المتحدة بالنوع

وبعدها خارج عن هذا الحصر اذ قالوا امتيازها وتشخصها في حال العلاقة بها

في حال العلاقة بما يعرض لها من قبل البدن لا يتعقل البدن وقواه اذ البدن مباين بالذات
للنفس وكذا قواه فلا يجوز ان يكون مميزا لان تميز الشيء عن غيره انما يكون بما له دخل فيه
لا بالجوهر المباين واما امتيازها وتشخصها بعد المفارقة فباحوال وصفات ملكية
وافعال واثار لا تدرك الا في ذلك الغير وارد على المص اذ ليس مراده ههنا ان يحتمل انحصار
علل التشخص ليتوجه عليه ذلك بل مراده ان يتميز ان التشخص ان كان بالماهية او بالتها على او
بقابل واحد لا يكون له استعدادات مختلفة وجب الانحصار في شخص واحد وان كان بقوابل
متعددة او بقابل واحد له استعدادات مختلفة فلا والامر كما قيل ان الطبيعة ان كانت
محتاجة لذاتها الى المحل كان وجودها في المحل ابدا والا لكانت غنية عنه لذاتها والغني عن الشيء
لذاته لا يعرض له الحاجة لعارض فلم يكن وجودها في المحل اصلا واذا كان كذلك لا يجوز ان يكون بعض
افراد الطبيعة الواحدة حالا في محل وبعضها قائما بلا محل فلا يكون التعين الذي هو طبيعة واحدة
عندهم نفس ماهية الواجب وزائدا على الامور المادية على ما ذهبوا اليه والا لكان قائما بلا محل
في الواجب وحالا في المحل في المادي هذا الى هنا الكلام في هذا المقام فاعلم ذلك وفيه نظر
لانه لا يلزم من عدم احتياجها الى المحل لذاتها استغناؤها عنه لذاتها لجواز ان لا يكون
شيء منهما لذاتها بل يكون كل واحد منهما لامر خارجي ... [illegible]
... فانها تكون بحيث يجوز ان يوجد بدون هذا او لا فان جاز فهو غني عنه لذاته والا فهو
محتاج لذاته بل الجواب بعد تسليم كون التعين طبيعة واحدة ليس مبنيا على ما ذكره بالاشتراك
... لا نم ان طبيعة التعين عند قيام بعض افرادها بالمحل يعرض لها الحاجة اليه بل انما يعرض الحاجة لذلك
الفرد من افراد الطبيعة من حيث هي غنية عنه لكن لاشتمال ذلك الفرد على ما زيد على الطبيعة
وذلك لا ينافي كونها من حيث هي غنية عنه لا يقال لو كان التعين ثبوتيا لكان له ماهية كلية
مقولة على تشخصات مختلفة بالنوع ... لكل شخص من تشخصات التعين في الامتياز ...

الى تعين آخر ولان الاشتراك اذا كان في الماهية كان الامتياز بالتعين ولزم التسلسل لان الكلام في
هذا كالكلام في ذلك وفيه نظر لجواز ان يكون حصة فيه عليها بالاشتراك [illegible] الى النوع او الجنس وذلك
فاللازم احتياج كل واحد من الشئ الى التعينات الغير المتناهية وهو يجوز ان يكون [illegible]
لجواز ان لا يكون تعين الشئ ثبوتيا ولئن كان فاقتضاؤه الى الماهية موقوفا على امتيازها عن غيرها بتعين
آخر والا لم يكن اختصاصه بها اولى من اختصاصه بغيرها فيلزم ان يكون متعينة قبل تعينها والدور لا يجالي
لانا نقول لا يستلزم تعين الماهية بتعين السابق قبل تعينها بتعين لاحق لانا نقول الكلام في ذلك التعين
كالكلام في هذا التعين لان اقتضاءه ايضا الى الماهية يتوقف على امتيازها عن غيرها بتعين آخر
فيلزم التسلسل ولئن كان تعين الشخص الذي له ماهية مشتركة نوعا ان كان بالماهية او بالازمها على [illegible]
القطبية ان عدم المتعدد المنحصر نوعها في الشخص لازم فلم يكن له ماهية مشتركة نوعية حقة وانما قيد صاحب
الحواشي اللازم على عدم التعدد لعدم لزوم الانحصار على تقدير التعدد واذا كان [illegible] كذلك [illegible] ان يتسلسل
لا يجوز ان يكون التعين بالنوع على المتعدد وان كان بالقابل [illegible] ولا [illegible] تعينها [illegible]
محال [illegible] فتعين القابل ان كان بقابل آخر لزم التسلسل لان القابل لا يتم لزوم التسلسل لجواز ان يكون
تعين قابل القابل بالماهية [illegible] يلزم انحصار [illegible] الماهية في
الشخص والمنقوض خلافه وان كان اي تعين القابل بالمقبول الذي هو ذلك الشخص [illegible] الماهية عليها فينبغي
[illegible] الحواشي القطبية [illegible] لا تعين الماهية لانه [illegible] لزوم الدور [illegible] القطبية بناء على ان
تعين القابل متقدم في الوجود او متقدم عليه [illegible]
على تقدير ان يكون تعين القابل معه في الوجود او متقدم عليه [illegible] اذا كان تعين القابل بتعين الماهية
كان تعين الماهية متقدما على تعين القابل الذي هو [illegible] القابلية في الوجود او متقدم عليه والمتقدم على [illegible]
الشئ متقدم على ذلك الشئ وكذلك المتقدم على المتقدم فاذن يكون تعين الماهية متقدما على القابل الذي
هو متقدم [illegible] يلزم الدور [illegible] متقدما على ما يتقدم [illegible]

لما القول [illegible] التس اللازم فانه من جانب المعلول لا احتياج تعين الماهية اليها [illegible]
الى المحل [illegible] تعينها الى التعين ولا [illegible] على امتناعه واما الثاني [illegible] الشرطية
اي لا نسلم ان التعين لو كان ثبوتيا لكان اقتضاؤه الى الماهية موقوفا على امتيازها عن غيرها
بتعين آخر لجواز امتيازها عن غيرها بنفسها [illegible] من دليل [illegible]
[illegible] الكلام بتعين الشخص الذي له ماهية مشتركة نوعية بان يقال [illegible] التعين
الى الماهية يكون موقوفا على امتيازها عن غيرها بتعين آخر لا يصح ما ذكره [illegible] واما الثالث
[illegible] لجواز ان يتعين بسبب [illegible] على شرط استعداد يعرض للقابل [illegible] القطبية
وان تعين بسبب الماهية بشرط استعداد يعرض لها بسبب حادث [illegible] ذلك ويكون
قبل كل حادث حادث لا الى نهاية والتسلسل [illegible] معا في الوجود غير مستحيل بل هو [illegible]
سلمنا لكن [illegible] لزوم الدور على تقدير ان يكون [illegible] بالقابل وتعين القابل بالمقبول
فانه يجوز ان يكون ماهية كل واحد من القابل والمقبول علة التعين الاخر [illegible] الحواشي القطبية [illegible]
هذا يكون تعين الماهية معلولا لماهية [illegible] تعينها معلول ماهية القابل
ويكون تعين القابل معلولا لماهية المقبول [illegible] اذا كان تعين [illegible]
[illegible] على [illegible] صاحب الحواشي هذا والذي ذكره [illegible]
القابل معه في الوجود او متقدم عليه [illegible] ولا ضرورة [illegible] لجواز حمله على [illegible]
ما [illegible] ظاهر كلام [illegible] وان كان [illegible] المقبول عليه [illegible] الموجب [illegible]
لا يستلزم ان يكون [illegible] معينا [illegible] وذلك لانه لو كان [illegible]
لصدق قولنا [illegible] ذلك [illegible] من الشركة وانه [illegible] اذا
قلنا زيد [illegible] الذي [illegible] يوم كذا في وقت كذا في كل منهما [illegible]
قال صاحب المطالع في هذا الكلام نظر لان كل [illegible] آخر حصل التخصيص [illegible]

في شيء بحيث يمتنع حصوله لغيره كما عرفت من امتناع جواز تركيب الماهية من امور عامة حيث
بانا ما ادعينا انه لا يحصل من انضمام الكلي الى الكلي آخر وتقييده به الجزئي اصلا حتى يرد علينا ما ذكر
بل ادعينا ان تقييد الكلي بالكلي لا يستلزم الجزئية استلزاما كليا فما شنع له الجزئية في بعض
الصور لا ينتقض نقضا علينا ادعيناه بجانب آخر … لو لزم من تقييد الكلي بالكلي الشخصية
لوجب ان لا يحصل التشخص اصلا وذلك لان الامر الذي انضم الى الماهية حتى يتشخص اما ان يكون
له ماهية او لا يكون واياما كان يستحيل حصول التشخص اما اولا فلان له ماهية فلان تلك الماهية
من حيث هي هي كانت كلية وتقييد الكلي بالكلي لو اوجب التشخص يجب ان لا يتشخص تلك الماهية
بسبب انضمام هذا المنضم اليه ولو لم يتشخص لا يحصل التشخص واما ثانيا فلان ما لا ماهية له يمتنع
انضمامه الى الماهية لان ما لا ماهية له لا وجود له وما لا وجود له يستحيل انضمامه الى غيره …
التشخص لان حصول التشخص يتوقف على انضمام المتشخص الى الماهية

البحث الثالث في الوحدة والكثرة

وهما تعنيان عن التعريف وزعم بعضهم ان مفهوم الوجود عين مفهوم الوحدة وسبب ظنهم
هو ان الكل موجود هوية وخصوصية فظنوا ان تلك الهوية هي وجوده وهي واحدة وحدته
فابطله المص على ما قال والوحدة مغايرة للوجود لانها لو كانت نفس الوجود لكان كل موجود واحدا
والتالي باطل لان الكثير من حيث انه كثير موجود وليس الكثير من حيث انه كثير بواحد وفيه نظر لانا لا نسلم
ان الكثير من حيث انه كثير موجود لان الكثير من حيث انه كثير لا يكون الا كثيرا فالكون موجودا الى
غير ذلك من الصفات فكونه من جملتها او لا من حيث انه كثير لا ينافي لا نمنع … الكثير من حيث
انه كثير موجود ان حيثية الكثرة هي حيثية الوجود حتى يتوجه علينا المنع بل نعني به ان الوجود
يعرض للكثير من حيث هو كثير فنقول لو كان المفهوم من الوحدة عين المفهوم من الوجود لكان
كلما عرض له الوجود عرض له الوحدة والتالي باطل لان الكثير من حيث انه كثير يعرض له الوجود ولا
يعرض له الوحدة لا يقال لا نسلم ان الوحدة لا تعرض للكثير من حيث انه كثير فان الكثير اي عشرة كانت يعني ما

يعرض له الوجود يعرض له الوحدة ايضا ولذا يقال عشرة واحدة ومائة واحدة الى غير ذلك
والتشخص لانه اذ لو كان المفهوم من الوحدة عين المفهوم من التشخص والهوية لزم الكلي واحدا منها
… فحال التشخص واللازم باطل لان الجسم البسيط اذا افرد حتى تعدد زالت وحدته وما زالت هويته
والا لكان التفريق اعداما ان الجسم الكلية وهو باطل بالضرورة وفيه نظر … نذكره على ما
ذكره الشارح في بحث التشخص ان يقال الاتم بقاء الهوية عند التفريق فانه اذا حصل زالت تلك
الهوية التي كانت من حيث هي هي واحدة … بان اخريان نعم ربما يقال الجسم حقيقة
يبقى بعد التفريق لانه يبقى هويته المعتبرة والفرق بينهما ظاهر وهي اي الوحدة وجودية
والا لكانت عبارة عن سلب الكثرة لانها لو كانت عدمية لكانت عبارة عن سلب شيء
لانه المراد بالعدمي هنا لا يجوز ان يكون عبارة عن سلب غير الكثرة والا لزم من وجود ذلك الغير نفي
الوحدة ولا غير ملزوم من وجوده نفي الوحدة فالكثرة ان كانت عدمية كان الوحدة وجودية
لكونها عدم العدم … وعدم العدم وجود والتقدير خلافه وفيه نظر لان عدم العدم ليس بوجود اذ لم
يستلزمه ويجوز ان يكون العدمي مستلزما للوجودي كالجهل للعلم والعمى للبصر لدلالتهما
عليها بالالتزام ويمكن ان يختار هذا الاخير لانا نعلم بالضرورة ان اللازم من عدم الكثرة الوحدة
لا غيرها فلو كان عدم العدم مستلزما للوجود كانت الوحدة وجودية وان كان … وجودية
لزم تقومها بالامور العدمية وهي الوحدات ضرورة تقوم الكثرة بالوحدات وهي زائدة على الما
هيات والا لكانت اما نفسها او داخلة فيها وهي باطلان لما مر في الوجود والحاصل ان تعقل
الوحدة ليست نفس الماهية ولا داخلة فيها والا لكان تعقلها تعقل ماهية هو عين تعقل الوحدة
او مستلزما لتعقلها والتالي باطل لانا قد نعقل الماهية مع الشك في وحدتها وفيه من الانظار ما مر
بعينه في الوجود فلا نطول الكتاب بإيرادها ولان الوحدة تقابل الكثرة والسواد لا يقابلها فلم
يكن الوحدة السواد والا لم يكن كذلك فالوحدة زائدة على السواد وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم كون الوحدة

بعض السوادان يكون زائدا عليه لجواز ان يكون داخلة فيها فلا بد للنقوض لذلك الا من جمع
بلزم الام وفي الحواشي القطبية وفيه نظر لجواز صدق الكثرة والسواد على شيء واحد مع كون الوحدة
جزء السواد لكن بشرط ان لا يكون محمولا عليه اما اذا كان محمولا فيمتنع الصدق اقول والنقض فيه
انه اذا كان السواد والكثرة صادقين على شيء واحد مع كون الوحدة جزء السواد يصدق
ان الوحدة تقابل الكثرة والسواد لا يقابلها لصدقه على ما صدق عليها مع عدم كون الوحدة زائدة
على السواد لكونها جزء وهو انما شرط ان لا يكون من الاجزاء المحمولة لانها لو كانت من الاجزاء المحمولة
لامتنع صدق الكثرة والسواد على شيء واحد والا لزم صدق الوحدة والكثرة على ذلك الشيء
لكون الصادق على الصادق على الشيء صادقا على ذلك الشيء وحينئذ لا يصدق ان الوحدة تقابل
الكثرة لان اللازم هو صدق الوحدة والكثرة على شيء واحد مستحيل لجواز ان يصدق على شيء واحد
لكن من جهتين وهذا معنى قوله اما اذا كان محمولا فيمتنع الصدق هذا اما وصل الفهم اليه من توجيه هذا الكلام
وفيه انه لو كانت وحدة السواد مثلا جزءا له لكان كل ما يقابل الواحد يقابل السواد وبالعكس
لكون السواد واحدا له لكنه ليس كذلك لان الواحد يقابل الكثير دون السواد والبياض يقابل السواد
دون الواحد اقول ومن الظاهر ان الشرطية غير واضحة الصدق على تقدير ان يكون الوحدة داخلة
في السواد لان المقابل للكل لا يجب ان يكون مقابلا للجزء لا يقال السبب الوحدة وجودية ولو سلم فيستلزم
زائدة اما الاول فلانها لو كانت وجودية لكان لها وحدة اخرى لان كل ما هو موجود فهو واحد اعتبر ذاته
من حيث هو مع قطع النظر عن غيره وليس الا التسلسل ويكون الوحدة في الحواشي القطبية في
كل موجود له هوية وخصوصية هي وحدته وفيه نظر لان المحال كون الوحدة مغايرة للكثيرة في
الشخص والوحدة لكونها وجودية وحدة اخرى ولازم التسلسل الحواشي العطفية فيه نظر لجواز ان
لا يكون وحدة الوحدة زائدة عليها واتحد فيها فلا توجد فيها التسلسل لو كانت ثبوتية زائدة
عليها عرضت لها وهي متوقفة على تحقيقها او الوحدات بالتوالي الغاية فيكون عرضت وكونها وجودية وهي حاصلة

في خصوصيته لكل واحدة منها التي هي هويتها المعينة وخصوصية كل واحدة منها زائدة عليها
النوعية التي هي الوحدة فيلزم ان يكون للوحدة وحدة اخرى وفي النظر المذكور اتفاقا واخر
وهو منع كونها متوقفة على تحققها بالتوالي وطوران يكون بالاشتراك وتمام الثاني فلعدم ولانها
لو كانت زائدة اي على تقدير كونها وجودية فوحدة الماهية المركبة ان قامت بكل جزء
منها لزم قيامها بالمحال الكثيرة وان قام بكل جزء منها ان حق الماهية المركبة منها ان حق الوحدة
لزم انقسامها وان قامت بجزء واحد كانت صفة الماهية قائمة بغيرها ضرورة مغايرة
الجزء الكل وكل واحد من الامور الثلثة محال وفي الحواشي القطبية امتناع نظر لان امكان الماهية
قائم بجزئها الغير وفيه نظر لانه ان اراد بالامكان الامكان الذي هو صفة فلا نسلم انه قائم بجزئها واذا لم
يعقل يعرض الماهية في العقل بالعقل الى الخارج وان اراد به الاستعداد الذي يحصل عند حصول
الشرائط وارتفاع الموانع فلا نسلم انه صفة للماهية بل هو امر حال في المادة به يستعد المادة
للصورة المناسبة لها لانا نقول اما الاول فامتناع الشيء اللازم ثم لكونه من جانب العلول
واما الثالث فلا نسلم الحصر لجواز قيامها بالماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن اجزائها فلم قلتم ان
ذلك لا يوجد لا بد او هي اي الوحدة عرض والا لكانت جوهرا لانحصار ممكن الوجود فيهما ويجب
والا لامتنع قيامها بالعرض لامتناع قيام الجوهر بالعرض اللازم هنا وهو ظاهر اذ العرض انه كالجوهر
قد يكون واحدا وقد يكون كثيرا وفي الحواشي القطبية لان الوحدة حاصلة للعرض لانه وحدة الجوهر
مساوية لوحدة العرض في مفهوم كونها وحدة لان اطلاق الوحدة عليهما بحسب بالتواطؤ والا لوجب
ان لا يشتركا في مفهوم الا في الاسم فانا لا نفهم بالوحدة شيئا غير تعدد في الاسم على انا نقول بصحيح
تقسيم الواحد الى الجوهر والعرض وهو يستدعي مورد امشتركا ولا يعارض ذلك بانها ليست
عرضا والا لامتنع قيامها بالجوهر لانا نمنع امتناع قيام العرض بالجوهر ضرورة ان العرض هو صفة في
الجوهر ولعله لانه يمتنع ان تقول الوحدة على ما تحتها من الوحدات بالتواطؤ وهو لا يكون ان يكون مشتركا

اللفظ وما ذكره في بيان ذلك لا يجدي نفعا كما تقرر في مباحث الوحدة والكثرة اذا كان للوحدة
في جهة هو وجه جهة كثرة غير جهة وحدة يحتمل كون الشيء الواحد كثيرا او واحدا في جهة وجهة
جهة الوحدة اما متحدة اي لتلك الكثرة بمعنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في مفهوم اوجب
ذلك المفهوم الحكم عليها بالاتحاد في جهة اشتراكها في مفهوم ذلك المفهوم او عارض ان لتلك الكثرة
بمعنى ان تلك الامور المتعددة المتكثرة اشتركت في عارض اوجب ذلك العارض الحكم عليها بالاتحاد
في جهة اشتراكها فيه اولا عارضة ولا مقومة وهذا يوجد في بعض النسخ ووجوده اصوب فان كانت
مقومة فان كانت مقولة في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان كان المقول على مختلفات الحقائق
كالانسان والفرس فيقال الانسان هو الفرس اي متحدان في الجنس او بالنوع ان كان على متفقات الحقائق
كافراد الانسان فيقال هذا الفرد من الانسان هو الفرد الاخر منه اي متحدان في النوع وان كانت
مقولة في جواب اي شيء هو فهو الواحد بالفصل كافراد الانسان الناطق فانها اشتركت في ان الطبيعة
ومنه مقومة لها ومقولة في جواب اي شيء فيقال عند ذلك هذا الفرد من الانسان هو الاخر منه اي متحدان
في الفصل واما انحصار المقوم في الجنس والنوع والفصل فقد عرفت في علم المنطق وان كانت عارضة
فهو الواحد بالموضوع ان كانت هناك محمولان لهما موضوع واحد فانهما اشتركت في ان كل واحد
منهما محمول على ذلك الموضوع وهذا الاعتبار خارج عن حقيقتهما عارض لهما كالكاتب والضاحك
فان جهة الوحدة وهو كون كل منهما محمولا على الانسان عارضة لهما خارجة عن حقيقتهما فيقال الكاتب
هو الضاحك اي متحدان في الموضوع او بالمحمول ان كانت هناك موضوعات لها محمول واحد فانها اشتركت
في ان كل واحد منها موضوع لذلك المحمول وهذا الاعتبار خارج عن حقيقتها عارض لها كالقطن والثلج
فان جهة الوحدة وهو كون كل واحد منهما موضوعا للابيض عارض لهما خارج عن حقيقتهما
فيقال الثلج هو القطن اي انهما متحدان في المحمول وان لم يكن مقومة ولا عارضة لهما فهو كما في نسبة
النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد وهي التدبير ليس مقومة ولا عارضة للنسبتين المذكورتين

اللتين حكم عليهما بالاتحاد بل عارضة للمنتسبين الملك والمدينة بحسب الحكم عليهما بالاتحاد وهذا الذي اذا كان
الواحد مقولا على كثيرين بالعدد فاما اذا لم يكن كذلك بل كان واحدا بالحقيقة فهو ما لا يكون مقولا على
كثيرين فان لم يكن قابلا للقسمة فليس له مفهوم وراء كون الشيء بحيث لا ينقسم وفي بعض النسخ الامور
من رفيعة تمام ذاته فهو الوحدة ان تخصص وان كان له مفهوم وراء ذلك فهو النقطة اي بعض
النقطة ان كان له وضع اي قبول للاشارة الحسية والا اي وان لم يكن له وضع فهو المفارق
كالعقل المتشخصة فان الشيء المطلق يلي ان للنقطة مفهوما وراء ذلك دون الوحدة نظرا لانه
كالشيخ الرئيس النقطة شيئا لا جزء له بمعنى الوحدة ما بها يقال للشيء انه واحد فهما سواء ان لكل منهما
مفهوما آخر اقول وفيه نظر لان قوله شيء لا جزء له ليس في الحقيقة مفهوما آخر وراء كونه بحيث لا ينقسم
فالصواب ان يقال لانه لا ينبغي ان يقال النقطة طرف الخط او غير ذلك مما يصدق عليها بمعنى
الوحدة ما به يقال للشيء انه واحد ليكون للوحدة مفهوم آخر وراء كون الشيء بحيث لا ينقسم
كما كان للنقطة او يقال لانه كان بمعنى النقطة شيء ذو وضع لا جزء له بمعنى الوحدة ما بها فان قولنا
شيء ذو وضع لا جزء له مفهوم مغاير لكون الشيء بحيث لا ينقسم ضرورة مغايرة مفهوم الشيء
لمفهوم جزئه ولعل لفظ ذو وضع سقط من الناسخ فانه قيل هذا انما يرد ان لو كان قولنا
ما به يقال للشيء انه واحد مفهوما للوحدة وهو ممنوع اذ لا مفهوم لها الا كون الشيء بحيث لا ينقسم
وما ذكر من وانه لمن لوازمها ولوازم الاشياء مغايرة لمفهوماتها قلنا ان اراد بمفهوم الشيء
ما يحصل منه في الذهن عند تصوره اعم من ان يكون حقيقة او عارضا فمن عوارضه فما ذكرنا
انه من مفهوم الوحدة اذ فيه تسليم مفهوما ذلك الا وان ذكر عرضه به الا وان اراد به ما به الشيء
فلا مفهوم للنقطة الا كون الشيء بحيث لا ينقسم اذ لا يكون للشيء اكثر من ماهية واحدة فلا يصح
قولكم للنقطة مفهوم آخر وراء كون الشيء بحيث لا ينقسم فان قيل ما حاصل ذلك ان الواحد
ان لم يكن قابلا للقسمة فان كانت ماهيته مجرد كون الشيء بحيث لا ينقسم فهو الوحدة وان لم يكن ماهيته مجرد ذلك بل مع

مع اجزائه فهو النقطة ان كان له وضع ولا يلزم من هذا ان يكون للنقطة اكثر من ماهيته بل
ان لا يكون ما يتبع مجرد كون الشيء بحيث لا ينقسم بل هو اما كونه ذا وضع والامر كذلك فلهذا
سلمنا انه لا يلزم منه ذلك الا انا لا نم ان الوحدة ما يتبع مجرد كون الشيء بحيث لا ينقسم بل
هو اما كونه غير ذي وضع وان لم يعقل الفصل كانت اجزاؤه متشابهة اي متساوية في الكل
في الاسم والحد فهو الواحد بالاتصال هكذا قيل وفيه نظر لان الفلك واحد بالاتصال مع ان
اجزاءه ليست متشابهة بهذا المعنى والصواب ان لها طبيعة واحدة سواء كان قبوله القسمة
لذاته كالمقدار او لغيره كالجسم البسيط فان قبوله القسمة بواسطة المقدار والا اي وان لم تتشابه
اجزاؤه فهو الواحد بالاجتماع فكل منهما اي من الواحد بالاتصال والواحد بالاجتماع قسم
للواحد بالشخص اي من الاجزاء المتشابهة والمختلفة وهو غير صحيح لان المنقسم الا الواحد بالتمام
ومقابله ما له الاجزاء المتشابهة او المختلفة اي الواحد بالاتصال والاجتماع بلا الاجزاء نفسها
ولعل لفظ ما له او ما فيه قد سقط عن قلم الناسخ سهوا وان حصل له جميع ما يمكن فهو الواحد
بالتمام وهو اما وضعي من المواضعة كالدرهم الواحد فانهم واضعوا على كونه مقدارا معتبرا
درهما وان كان مشتملا بالعدد فانه فيما اذا قسم الواحد بالشخص بحسب ما يكون تاما
والمتعدد فيه بالفعل قلت الواحد بالشخص هو ذلك المقدار المعتبر في العرف مثلا لا بقي المقسم
فقط ولم يبق تعدد ذلك المقدار بعدد بالفعل او صناعي كالبيت الواحد او طبيعي كالانسان ٥
الواحد وان لم يحصل له جميع ما يمكن فهو الكثير اي المقابل للواحد بهذا المعنى وينبغي ان يعلم ان الواحد
بالاتصال كما يقال على المتصل الذي ذكرنا فكذلك يقال بالمجاز على المقدار الذي يلتقي عليه
حد كضلعي الزاوية وكذلك على كل مقدار ينقلب زاويتين طرفاهما تلازما بحيث لو حرك احدهما تحرك الاخر
كالملتحم بالطبع كبعض الاعضاء بالنسبة الى البعض او ما يلتحم بالصناعة وذلك يشبه الوحدة
الاجتماعية قال الامام ان الواحد مقول على ما تحته بالتشكيك لحصول التفاوت بين معانيه

على ما سلف ثم قال وهو اصح الدلائل الدالة على انه ليس جنسا لما تحته وانت تعلم ان التفاوت
والاختلاف بين معانيه انما يكون دليلا على انه مقول بالتشكيك ان لو كان الكل مقولا
على ما تحته بالاشتراك المعنوي وذلك غير محقق والاثنان لا يتحدان فيصير الشيء الواحد بتركيب
لانهما بعد الاتحاد ان بقيا موجودين فهما اثنان لا شيء واحد وان لم يبقيا فاما ان ينعدم
كل واحد منهما او ينعدم احدهما دون الاخر فان كان الاول لم يكن ذلك اتحادا بل اعداما
لهما وايجاد الامر ثالث مغاير لهما ضرورة ان المعدوم لا يتحد بالمعدوم وان كان الثاني لم
يكن ذلك اتحادا بل اعداما لاحدهما وابقاء للاخر ضرورة ان المعدوم لا يتحد بالموجود والباقي
بحاله وان عدما او احدهما فلا اتحاد لان المعدوم لا يتحد بالمعدوم ولا بالموجود وفيه
فيه نظر لانه ان اراد بقائهما موجودين بعد الاتحاد ذاتا فكل واحد منهما مع الوحدة العارضة له
فيختار القسم الثاني قوله فيتعدم كل منهما او احدهما قلنا لا نسلم الا يجوز ان يكون صدق هذا
القسم بزوال الوحدة عن كل واحد منهما ذاتا وهوية كل منهما لا بد له من دليل الاتحاد لهذا الاحتمال لان
زوال الوحدة يستلزم زوال الهوية لان ذلك ممنوع وان اراد به بقاء كل واحد منهما بهويته و
تشخصه وان زالت وحدته العارضة نختار القسم الاول قوله فهما اثنان لا شيء واحد قلنا
نعم ولكن هذا لا يخرج الوحدة وهذا المراد بانه لا ينبغي الا زوال وحدة كل واحد منهما مع
بقاء هويتهما وعروض وحدة واحدة لهما وان اراد امرا اخر فلا بد من افادة تصوره اولا ثم
التصديق به وفيه نظر لان بقاء هوية كل منهما وعروض وحدة واحدة لهما بتمام عروض واحدة لمختلفين
مختلفين فهو ضروري الحقيقة لما ان اعداد اي في الوجود فقط لا يحتاج الى دليل وهو محل
نظر فتأمل وليست ماهيات المعدود بحيث يلزم كونها اعدادا بل كونها اعدادا امر زائد عليها
لانها اي لان ماهيات الاعداد اي المعدودات قد يكون متحدا او متباينا او غيرهما وكونها اعدادا
ثابت في جميع هذه الاحوال فكونها اعدادا امر زائد عليها لان الثابت في جميع الاحوال غير كونه عددا

زائدة عليها لبستها بشنا جميع الاحوال وهو كونه نباتا وحيوانا وجمادا او لان العدد عبارة عن عدم الوحدة
تركبه من الوحدات التي هي امور وجودية ومجموع الامور الوجودية لا يكون الا امرا عدميا ومن الحواشي
القطبية اي باعتبار كون الشيء عددا الا امرا عدميا والا لان عبارة عن عدم كون الشيء واحدا
لانه لا يجوز ان يكون عبارة عن عدم اي شيء كان والا للزم ان يجب ان اي شيء كان ولو كان
كالكل الكثير الشيء من الموجودات بهذا الاعتبار وذلك يستلزم ان لا يكون العدد موجودا او لانه
لو كان بالضرورة فنقول ان يكون عبارة عما ذكرنا واذا كان كذلك كان كون الشيء واحدا الافراد وجوديا
لكن كون الشيء عددا مركب من كونه واحدا مرارا كثيرة فيلزم ان يكون الا بسيط مجموع امور وجودية
امرا عدميا وانه [illegible] وعبر عن هذا الاعتبار بالعدد وعن كون الشيء واحدا بالوحدة والمراد بما ذكرنا ولان
الوحدة عرض والعدد متقوم بها فهو ايضا من الحواشي القطبية اي باعتبار كون الشيء عددا متقوم بالضرورة بكون
هذا الاعتبار بكون الشيء واحدا المتقوم بالوحدة فيكون عرضا لان المتقوم بالعرض اولى بان يكون
عرضا واذا كان عرضا كان امرا وجوديا لكونه موجودا في موضوع وفيه نظر لان الوجود
الا ظهور فيه [illegible] ليس هو الوجود بالفعل كما ان [illegible] الجوهر [illegible] معناه اذا وجد يكون لا في موضوع
وهو اعم من ان يكون موجودا او غير موجود [illegible] الا ان الدعوى ان العدد عرض كلا اي ان العدد
امر وجودي الا انه لزوم الدليل على الدعوى وانه في صاحب [illegible] الحواشي القطبية [illegible]
المذكور [illegible] يكون متقوما بالوحدة [illegible] لو كان [illegible] الاعتبارات التي عرضت لها [illegible]
اعداد ولها [illegible] ان يكون متقوما بالوحدة اذ الوحدة عارضة لكل واحدة [illegible]
عليها عرفت ولكل مرتبة من مراتب العدد اي لكل عدد من الاعداد اعتبار عام اي بالنسبة
الى كل مرتبة من مراتب العدد وهو كونه كثرة اذ لا شك انه يعم كل مرتبة من مراتبه وخاص وهو
خصوصية تلك الكثرة وهي صورتها النوعية التي صارت بها هي هي لاختلافها اي لاختلاف
الاعداد بعد اشتراكها في الكثرة بالخواص اللازمة كالصم والمنطقية الموجبة لاختلافها بالفصول

ومبادي الفصول الصور النوعية كما ان مبادي الاجناس المواد والعدد الاصم ما لا يوجد له كسر
من الكسور التي من النصف الى العشر مثل احد عشر وثلثة عشر والعدد المنطق ما يقابله وانما
قلنا ان اختلافها بالخواص اللازمة موجبة لاختلافها بالفصول لانه لا بد من علة تستند
اليها تلك اللوازم اي خصوصية ولا يجوز ان يكون الاعتبار العام ضرورة [illegible] لازم الامور
المتقابلة لواحد مختص متغير [illegible] ان الاختلاف في اللوازم يوجب الاختلاف في الملزومات
فحينئذ استنادها الى الفصول اما بغير وسط او بتوسط لوازم خاصة منتهية الى الاستناد
الى الفصول لامتناع استناد اللوازم بعضها الى البعض الى غير نهاية لكونه تسلسلا في جانب العلل
وهو مبني على كون الاعتبار العام ذاتيا لها وهو [illegible] بل هو عرضي لها وامتياز كل مرتبة عن مرتبة
بنفسها وذاتها واستناد اللوازم اي خصوصية الى ذواتها المختلفة وفيه [illegible] الى ذلك [illegible]
وتقوم كل مرتبة من العدد بالوحدات التي فيه اي بالوحدات التي يجتمع جملتها ذلك العدد ويكون
كل واحد من تلك الوحدات جزءا من ماهيته فاذا اردنا تعريفه نقول انه عدد مجتمع من اجتماع
واحد وواحد الى ان يستوفي تلك الاحاد كلها اي الاعداد التي فيه وهذا معنى قول المعلم
الاول ارسطو لا تحسبن ان الستة ثلثة وثلثة او اربعة واثنان بل الستة ستة وحدات فان
العشرة ليست متقومة بالخمسة والخمسة اذ ليس تقومها بها اولى من تقومها بالثلثة والسبعة
او بالاربعة والستة او بالثمانية والاثنين فيلزم من القول بتقومها باحد [redacted] منها
الترجيح بلا مرجح ومن الحواشي القطبية فيلزم ان يكون للشيء امور كل واحد منها كاف في تقومه
ولكنه يستحيل انه متقوم بكل هذه الامور لان الشيء واحد نظرا لاستحالة بعض هذه الامور على البعض
الاخر وانا اقول فيه نظر لجواز [illegible] لو قيل سلمنا ان تقومها بالخمسة ليس اولى من تقومها
بالبواقي لكن لا يجوز ان يكون تقومها بالجميع ولا بطلان النظر غير وارد لانه اذا كان للشيء امور
كل واحد منها كاف في تقومه يلزم ان يكون للشيء امور كل واحد منها تمام ماهيته وهو ضروري الفساد

كان بعض تلك الامور مشتملا على البعض الآخر او لم يكن فانه لا يصح ان يقال الحق واحد من الحيوان
الناطق والجسم الناطق تمام ماهية الانسان مع ان الحيوان مشتمل على الجسم النامي لانا نقول
لا نسلم وانما يكون لو لم يكن الحاصل من كل منهما تلك الماهية بعينها واما اذا كان فلا وانما ذكرتم
من النقض فانما يتمشى لو كان بعض كل من الجنسين مشتملا على بعض آخر على سبيل التساوي وليس
كذلك لكون الناطق مشتركا بينهما والاثنان عدد لانا نعني بالعدد ما يقبل القسمة لذاته ولا
يكون بينهما قسمة حد مشترك هو نهاية احد القسمين وبداية الآخر وما زاد على الواحد كذلك
فيكون الاثنان وما يتلوه بالغا ما بلغ عددا او قيل ليس بعدد لانه الزوج الاول فلا يكون
عددا كالفرد الاول وهو ليس بشيء لانه مما يقرر كون الواحد فردا او هو ثم يشكل وهو غير مفيد للتعيين
ولان العدد كثرة مؤلفة من الوحدات واقل الجمع ثلثة وهو تم بالاثنين ولانه لو كان عددا لكان
عددا اولا او مركبا لانحصار العدد فيهما وليس شيئا منهما اما الاول فلانه لو كان اولا لما كان
له النصف واما الثاني فلانه لو كان مركبا لوجب ان يعده غير الواحد ورد بان الاول شرطه ان لا يكون
له نصف هو عدد لانه لا يكون له نصف والسر فيه ان الاول لما لا يعده غير الواحد فما لا يعده
غير الواحد جاز ان يكون له نصف هو واحد وان لم يجز ان يكون له نصف هو عدد وقال بعض الفضلاء
في هذا الكتاب والحق ان النزاع لفظي لانهم ان عنوا بالعدد ما زاد على الواحد فلا شك في كون الا
ثنين عددا كما قال المص وان عنوا به ما يكون فيه عدد فلا شك انه ليس من الاعداد اذ ليس فيه عدد
والعرف الاول بان العدد ما فيه عدد هو حد لانه لا يكون الثلثة ايضا عددا اذ ليس فيها عدد وان
الاثنان عدد او ليس اذ لو كان عددا لكان فيه عدد وليس كذا الواحد ليس بعدد وكذا الاربعة
وما يتلوها فادى القول بذلك الى ان لا يكون شيء من الاعداد الغير المتناهية عددا وفساده ظ
وهما اي الاثنان المتماثلان ان اشتركا في النوع والا فهما المثنيان وانكثر الاثنان ماه
المثني نسمان ان اشتركا في الجنس فمتجانسان او في الكيف فمتشابهان او في الكم فمتساويان

ان اشتركا في الاضافة فهو المتضايف كما ان اشتركا في الخاصة فالمطابقان ان اتحدا في
الاطراف فالمتوازيان ان اتحدا في وضع الاجزاء وان لم يشتركا في سائر الذاتيات والعوارض
فلكل قسم اسم خاصة واما الآخر فهو اسم خاص بالمتغايرين والتحقيق في هذه الامور لفظية لكن يجب ان
يكون معانيها ملحوظة كما ذكره الشيخ والامام ومن تابعهما وبعض الناظرين فيه قسم المثني
المتغاير الى هذه الاقسام ولا يخفى انها غير مختصة بالمثني المتغاير بل الثلاثة اللتان قد يكون متماثلان
بجهة ومتساويان بجهة وغيرهما وبعضها المغيرة فالمتغايران اما المثلان او المثنى لا ان فيكون
كل واحد منهما متساويا للمغايرة من غير عكس والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في ذات واحدة
من جهة واحدة في زمان واحد فانهما لو اجتمعا من جهة واحدة احترز به عن خروج الابوة والبنوة
عن الحد لاجتماعهما في ذات واحدة في زمان واحد لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين وفيه نظر
لان هذا القيد انما يحتاج اليه لو كانت الابوة والبنوة المتقابلان من جهتين لا من جهة
ولعله ليس بينهما تقابل التضايف وقوله في زمان واحد احترز عن خروج السواد والبياض
الحاصلين في ذات واحدة من جهة واحدة ولكن في زمانين وفيه نظر لان هذا القيد انما يحتاج
اليه لو صدق على الضدين انهما مجتمعان في ذات واحدة من جهة واحدة ولكن في زمانين وهو ممنوع
الا ان يكون المراد منه لا يجتمع لا يحصلان مستقيم ولكن قيل في هذا الحد اختلال فان
السلب والايجاب لا يمتنع ان يوجدا معا في الموضوع وان امتنع ان يحملا عليه
واللاحركة موجودان في الجسم كالسواد فظاهر واما اللاحركة فلان السواد موجود
فيه واللاحركة محمولة عليه بالمواطاة على الموجود في الموضوع موجود في ذلك الموضوع فيتوجه
بعد تسليم تلك المقدمة انه ما قال ما اللذان لا يوجدان معا في ذات واحدة كما قاله بعضهم
ليتوجه عليه ذلك بل قال لا يجتمعان وعدم الاجتماع اعم من ان يكون بحسب الوجود او بحسب الحمل
والحد من المتقابلان ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا

إذ لا تنافي بل بين العدم والملكة كما سيجيء فإن كانا وجوديين فإن كان تعقل كل منهما بالقياس إلى
الآخر فهما المتضايفان كالأبوة والبنوة والأخوة والأخوة فإن كل واحدة من الأبوة
والبنوة وجودية وتتعقل كل واحدة منهما بالقياس إلى صاحبتها وكذلك الأخوة والأخوة وإلا أي
وإن لم يكن تعقل كل منهما بالقياس إلى الآخر فهما الضدان ويشترط أن يكون بينهما غاية الخلاف
كالسواد والبياض وهذا الشرط يبطل انحصار أقسام التقابل في الأربعة لوجود قسم آخر وهو
أن لا يكون بينهما غاية الخلاف كالحمرة والصفرة ولو قال العلامة أثير الدين الأبهري تسمى هذا
بالمتعاندين وهو غير مخل لأن الحكماء ما ادعوا انحصار التقابل في الأربعة إذ ليس لهم دليل على ذلك
بل اصطلحوا على أنها أربعة لاحتياجهم إليها في العلوم وإن كان أحدهما وجوديا فقط فإن اعتبر
التقابل بينهما بالنسبة إلى موضوع قابل للأمر الوجودي إما بحسب شخصه في ذلك الوقت سواء كان
في ذلك الوقت أو قبله أو بعده كالبصر للأعمى إذ الأعمى قابل للبصر بحسب الشخص في ذلك الوقت وكالمرد
لإنسان غير الملتحي فإن وقت حصوله فات وكالمردة للملتحي فإن وقت حصولها لم يجئ
بعد أو بحسب نوعه كالبصر للأكمه فإن الأكمه قابل للبصر لا بحسب الشخص بل بحسب النوع أو بحسب جنسه
القريب كالبصر للعقرب فإن العقرب قابل للبصر لا بحسب شخصه ولا بحسب نوعه بل بحسب جنسه القريب وهو
الحيوان أو بحسب جنسه البعيد كالبصر للجدار فإن الجدار قابل للبصر لا بحسب شخصه ولا بحسب نوعه ولا بحسب
جنسه القريب بل بحسب جنسه البعيد وهو الجسم فهما العدم والملكة الحقيقيان فالعدم الحقيقي هو عدم كل معنى
وجودي يكون ممكنا للشيء بأحد الأمور الأربعة وإن اعتبر بالنسبة إلى الموضوع القابل للأمر الوجودي بحسب شخصه في الوقت
الذي يمكن حصول ذلك الأمر الوجودي له فيه أي في ذلك الوقت كالبصر للمولود لا للجنين
فهما العدم والملكة المشهوران فالعدم المشهور هو ارتفاع المعنى الوجودي كالقدرة على الإبصار
عن شيء من شأنه في الوقت الذي من شأنه ذلك وإنما اعتبر فيهما ذكر الوجود
الموضوع فيهما لأن السلب والإيجاب [illegible]

وعدم اللازم خارج عنهما أما عن العدم والملكة فلعدم اشتراط وجود موضوع فيه كما ذكروه
وأما عن السلب والإيجاب فلجواز ارتفاعهما معا بخلاف السلب والإيجاب على ما سيأتي
ويكون أحدهما كاذبا فقط لا يستحيل اجتماعهما على الصدق والكذب معا بديهة وهو غير
مفتقر كما عرفت وأمثال هذه الأمور داخلة تحت التضاد بحسب الشهرة فإن المشهور أن
الضدين أمران ينسبان إلى الموضوع ولا يمكن أن يجتمعا فيه سواء كانا وجوديين أو أحدهما
فقط وجوديا أو كان بينهما غاية الخلاف أو لم يكن وهو سائر المتقابلات فيجوز أن يكون بأن في الحواشي
القطبية ضمير المثنى راجع إلى المنع لكونه كلي قسم من المتقابلين أي المتضايفان والعدم
والملكة فيخلو المحل عنهما أما في المتضايفين فكقولك زيد ابن عمرو وأبوه إذا لم يكن واحد منهما
وأما في العدم والملكة المشهورين فكقولك الحجر أعمى وبصير وأما في الحقيقيين فكقولك الهواء
الحق مستنير ومظلم وكقولك لزيد المعدوم هو بصير وأعمى وأما الضدان فعند عدم المحل
كقولك لزيد المعدوم هو أبيض وأسود وإذا الموجبة تكذب عند عدم الموضوع وعند وجوده
أيضا لاتصافه بالوسط كالماء فإنه ليس بحار ولا بارد أو بخلوه عنهما وعن الوسط
أيضا كالشفاف فإنه خال عن السواد والبياض اللذين هما ضدان وعن كل ما هو متوسط
من الألوان واعلم أن الحكم بكون أحد المتقابلين بالإيجاب والسلب صادقا والآخر كاذبا
مخصوص بالسلب والإيجاب المركبين إذ السلب والإيجاب البسيطان لا صدق فيهما
ولا كذب بل الفرق بينه وبين سائر المتقابلات أن الضدين والمتضايفين وجوديان
بخلافهما والأمر العدمي في العدم والملكة محتاج إلى وجود موضوع قابل للأمر الوجودي
بخلاف العدمي في الملكة لا بخلاف الإيجاب والسلب البسيطين فينقسمان إلى الصدق والكذب
عند نسبتهما إلى موضوع واحد فالفرق حاصل لأنا نقول عند انتسابهما إلى الموضوع يحصل
موجبتان أحدهما محصلة والأخرى معدولة وهي جاز أن يكذبا عند عدم الموضوع وإذن لا [illegible]

لا يكون الا في السلب والايجاب المركبين الا ان اعتبار الصدق والكذب فيهما في نفس
السلب والايجاب اللذين هما المتقابلان بعينهما وفي سائر المتقابلين يكون النسبتين
الى الموضوع ما ويكون تلك النسبة خارجة عن نفس المتقابلين فيكون اعتبار الصدق والكذب
والاقسام في السلب والايجاب في الاجزاء الداخلة في المتقابلين وفي غيرهما في العوارض الخارجة
فاعرفه وقد يكون احد الضدين على التعيين لازما للموضوع كالبياض للثلج والسواد للقار
وقد لا يكون وح اما ان يمتنع خلو المحل عنهما كالصحة والمرض فان بدن الحي لا يخلو عنهما او لم
يمتنع بل يجوز ان يخلو المحل عنهما وح اما ان لا يحصل هناك وسط
كون الفلك لا خفيفا ولا ثقيلا اذ ليس المراد هنا ان كان متوسط بين الثقل والخفة
او يحصل هناك وسط ولا يخلو اما ان يعبر عنه باسم محصل كالفاتر المتوسط بين الحار والبارد
والاحمر المتوسط بين الاسود والابيض او لا يعبر عنه باسم محصل بل بسلب الطرفين كقولنا لا
عادل ولا جائر فاذن يتبين من ذلك انه ليس كل ما يعبر عنه بسلب الطرفين كان ذلك متوسطا
بينهما كالفلك لا يقال التقابل من حيث انه تقابل والسواد من حيث انه ضد للبياض في المضاف
فيكون اخص من المضاف وانتم قد جعلتم الاول اي التقابل اعم من المضاف لانكم قسمتم التقابل
الى المضاف وغيره فيكون اعم واخص منه وهو محال لانا نقول اي المضاد فيسمى
فيكون مباينا او اخص منه وهو الصحيح لانا نقول الضدان والعدم والملكة داخلان تحت
التقابل وغير داخلين تحت التضائف فبعضها هو داخل تحت التقابل غير داخل تحت التضايف
فلا يكون التقابل من التضائف والا لزم دخول الضدين والعدم والملكة في التضائف
والسواد من حيث انه سواد لا من حيث انه مضاد للبياض فهو غير متضائف له فبعض ما هو
مضاد غير متضائف فاذن لا يكون المضاد من المضائف والا لكان كل مضاد متضائفا
والمراد من الغيرة في قوله فان التضائف غير التقابل وغير التضاد هو ان التقابل والتضاد

من التضايف لا ما يفهم منه ظاهر اللفظ التضايف لا بالغيرية لكن على وجه يكون التضايف
اعم منهما فالجواب منع الاعمية لا اثبات الغيرية نعم التضايف عرض لهما اي للتقابل
والتضاد بين العارض وهو افراد التقابل من حيث انه المتقابل والسواد من حيث انه ضد
فالتقابل والتضاد عرض لهما التضايف بحسب الذات والتضايف بحسب العارض ولا امتناع في
كون الشيء اعم من غيره وهو التقابل من التضايف في المثال وهنا بلازم وهو التضاد والتضايف
في المثال بحسب الذات واخص منه بحسب العارض بل الممتنع كون الشيء اعم من غيره بحسب الذات
او منافيا له بحسب الذات واخص منه اي بحسب الذات والواحد يقابل الكثير ضرورة لكن لا
بشيء من هذه الاقسام اما انه ليس بالتضاد فلان الوحدة مقومة للكثرة ولا شيء من المقوم
بالضد فلا شيء من الوحدة بضد للكثرة وفيه نظر لان موضوع الضد واحد
وموضوعهما ليس كذلك واما انه ليس بالعدم والملكة فلانه لو كان كذلك لوجب
ان يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا بالقياس الى موضوع قابل له فان كان الوحدة
وجودية كانت الكثرة عدمية وان كانت الوحدة عدمية كانت الكثرة وجودية
وعلى الاول يلزم ان يكون مجموع الوحدات عدما وعلى الثاني يلزم ان يكون مجموع الاعدام
وجوديا واما انه ليس بالسلب والايجاب فلهذا بعينه واما انه ليس بالتضايف فلان
الوحدة لكونها مقومة متقدمة والمضافان متكافئان لانه لو كان كذلك لامتنع انفكاك احدهما
عن الآخر في الماهية والذهن والوحدة بخلافه وكذلك القول في الواحد بالقياس الى الكثير
فاذن ليس ما بينهما اي بين الواحد والكثير تقابل اصلا بل التقابل انما عرض لهما من جهة عارض
عرض لهما وهو عروض المكيالية للواحد والمكيلية للكثير اذ مفهوم كون الشيء واحدا او كثيرا
ليس مفهوم كونه مكيالا او مكيلا والا لزم من تعقل احدهما تعقل الآخر وليس كذلك ولا شك
في ان الشيء من حيث انه مكيال للشيء من حيث انه مكيل فالواحد من حيث انه مكيال يقابل الكثير من حيث

يقابل

هو مكتوب والمكتابة والمكلية من باب المضاف كالمحاذاة بمعنى الصدق بدون الآخر فاذن التقابل
بينهما تقابل التضايف لكن لا بحسب ما بينهما بل بحسب عارض عرض لهما وهو المكتابة والمكلية واليه
اشار بقوله بل لان الواحد من حيث انه مكيال يقابل الكثير من حيث انه مكيل فالتضايف
عرض لهما لا اضافة عرضت لما بينهما وهي المكتابة والمكلية ولا تقابل بين الاعدام وبه يظهر انحصار
التقابل في الاقسام الاربعة المذكورة عليها قيل لامتناع كون العدم المطلق مقابلا للعدم
المطلق لامتناع كون الشيء مقابلا لنفسه وفي الحواشي القطبية هذا اذا اعتبرنا مفهوم العدم
المطلق من حيث هو اما ان اعتبرناه بحسب الافراد فلصدقهما على كل موجود مغاير لموجودين
لوجود المطلق في التضايف فيه قول وفيه نظر لان العدم المطلق عند الاضافة لا يبقى عدما
مطلقا فلم يكن العدم المطلق في المضاف سلمناه لكن العدم في المطلقة اللذين في عدم زيد
وعدم عمرو لا يصدقان على بكر فان العدم المطلق كيف يصدق على الموجود والمضاف
ان ولامتناع كون العدم المطلق مقابلا للعدم المضاف لكونه اي لكون العدم المطلق
جزئية من المضاف وفيه نظر لانا لا نسلم انه جزؤه لما عرفت غير مرة سلمناه لكن لا نسلم
ان كون الجزء الكون مما لا عليه يلزم اجتماعهما في الصدق على شيء واحد وكون المضاف اي ولامتناع
كون المضاف مقابلا للمضاف لصدقهما على كل ما هو مغاير لهما اي على كل موجود مغاير
للموجودين اللذين هما عدمهما وفي الحواشي القطبية هذا انما يتم اذا كان المراد من عدم زيد
هو اللازيد ليتم الدليل وفيه نظر والاضداد منها ما يصح عليها التعاقب كالسواد والبياض
ومنها ما لا يصح عليها التعاقب كالحركة عن الوسط واليه فانه لا يصح عليهما التعاقب
اذ لا بد ان يتوسطهما سكون فان المعلم الاول ارسطو ذهب الى انه لا بد في كل حركتين
مستقيمتين مختلفتين الجهة من سكون فيتخللهما وتابعه الشيخ وذهب افلاطون الى ان ذلك
غير واجب **البحث الرابع في الوجوب والامكان والامتناع** كل مفهوم ان امتنع عدمه

لذاته فهو الواجب لذاته وان امتنع وجوده لذاته فهو الممتنع لذاته وان لم يمتنع عدمه ولا وجوده
لذاته بل امكنا معا بالنظر الى ذاته فهو الممكن لذاته وكل واحد من الاول والثالث اي الواجب لذاته
والممكن لذاته فيطلق عليه وجوده في الخارج اما الثالث فلان من الموجودات ما هو مركب وكل
مركب موجود ممكن لذاته لافتقاره في وجوده الى اجزائه التي هي غيره وكون كل مفتقر في
وجوده الى الغير ممكنا لذاته وانما خصصنا المركب بالموجود لينتفي ما في الحواشي القطبية
من ان فيه نظر وكل مركب ممكن لذاته مستلزم لامكان المركبات الممتنعة كالمركب من
الضدين مثلا وعلم ان نفي افتقار المركب الممتنع الى اجزائه منع النقد لجواز استلزام
الجميع وانما خصصنا الافتقار بالوجود لان الافتقار مطلقا لا يستلزم الامكان
بل في الوجود فان الواجب لذاته مفتقر في الصفات الاضافية الى الغير وفاقا وانما
قدم بيان وجود الثالث على الاول لابتنائه عليه عليها فتأمل واما الاول فلان مجموع
الممكنات الموجودة موجود ممكن اما انه موجود فلامتناع ان يكون مجموع الامور الموجودة
معدوما واما الثاني فلافتقاره الى كل واحد منها فلم علة تامة وفي الحواشي القطبية
لكونه موجودا وغير واجب لانتفائه بانتفاء جزئه لا للافتقار لما مر من ان الافتقار الى
الاجزاء لا يستلزم الامكان كالمركبات الممتنعة وقد عرفت ان التقييد بالوجود يسقط
هذا موجود وفي الحواشي القطبية اطلاق الموجود على العلة التامة فيه نظر لان احد اجزائها
عدم المانع وهو لا يكون جزءا من الموجود والاولى ان يجاب عنه بان علته مجموع الشرائط
الشرائط ان يكون المانع مرتفعا لا ان يكون عدم المانع موجودا او وافقا او ثابتا نعم
اطلاق هذه الالفاظ على الامور العدمية وان لم يكن عدما صرفا انوار وهذا المانع اذا كان
المانع امرا وجوديا وهو لا يصح لان يكون عدميا يكون عدمه وجوديا اذ لا عبرة
باللفظ بل بالمعنى وهي لا يجوز ان يكون نقيض المجرد وهو ظ امتناع الحكم على الفرض والاول لظهوره

فيه ان في المجموع لشيء فقال لتوقف المجموع على كل جزء واحد من اجزائه فلا يكون شيء منها علة تامة
ان علة في علية مستجمع للشرائط لان المراد من الاحتياج ان يفتقر الى علة يترتب عليها بالفعل
على ما في الحواشي القطبية ثم موجودة خارجة عنها اي غير الممكنات الموجودة والموجود الخارج
عن جميع الممكنات الموجودة واجب لذاته واذا ثبت ذلك فاعلم ان الوجوب هو استحقاقية
الشيء الوجود لذاته اي من ذاته على ما في الحواشي القطبية والواجب لذاته له هذه الصفة فلا
يحتاج في وجوده الى الغير ضرورة وهذه الصفة اي عدم الاحتياج في الوجود الى الغير
معلول للاولى اي للصفة الاولى وهي استحقاقية الوجود من ذاته لذاته لانه لما ثبت استحقاقية
الوجود الشيء لذاته ثبت عدم احتياجه في وجوده الى الغير بخلاف العكس لثبوت الثانية في
الممتنع بخلاف الاولى والامتناع هو استحقاقية العدم الشيء لذاته والممتنع له هذه الصفة فلا يحتاج
في عدمه الى الغير والاعتبار الثاني معلول للاعتبار الاول كما عرفت في الواجب والامكان هو استحقاقية
الشيء لذاته لا استحقاقية الوجود والعدم من ذاته والممكن لذاته له هذه الصفة فيحتاج في وجوده
وعدمه الى الغير بالضرورة فيكون الصفة الثانية معلولة للصفة الاولى على قياس
ما عرفت فيه نظر لان الاستلزام ههنا ممنوع كما في الحواشي القطبية فلا يجعل هذه الصفة معلولة
للاولى بناء على ان العلة هي صفة الشيء باعتبار ذاته والثانية باعتبار غيره ويمكن ان يقال
ان الاول معلول للثاني بناء على انه عدم والثانية وجودية اقول في الاول نظر اما في الاول
فلانه لا يصلح للتعليل لجواز ان يرتفع ما بالغير عن ما باعتبار ذاته وجاز ولا
في الثاني فلان لا نسلم ان الاستحقاقية عدمية ان اراد بالعدم ما يتحقق مفهومه وصفيته في شيء كما
في التنزيه فلانه مفهوم المنفي الذي هو اللااستحقاقية لان مفهوم النسبة التي هي الاستحقاقية وان
اراد بالعدمي المعدوم فكما ان اللااستحقاقية من الاعتبارات العقلية لا الموجود ان كان دخل فكذا
الاستحقاقية واعلم ان العلماء اختلفوا في ان الوجوب بل هو امر ثبوتي او عدمي اما الاول فالحكم اختار

انه ثبوته واستدل عليه بان الوجوب يقتضي ثبوت الوجود لما كان كذلك كان وجوديا
فيكون اي الوجوب وجوديا اما الصغرى فلانه اذا لم يجب وجود الشيء لم يوجد فيلزم ان
يكون الوجوب سببا للوجود واذا كان كذلك وجب ان يكون الشيء موجودا ما دام واجبا
فيكون الوجوب سببا لثبوت الوجود وفيه نظر لان تقدم الوجوب على الوجود انما
يتحقق في الممكن دون الواجب كما في الحواشي القطبية مع ان غاية ما يثبت لا ينفك عنه ما انه
يكون مقتضاه فلا واما الكبرى فلان الامر العدمي لا يكون سببا وهذا انما يتم لو بين
ان ثبات الوجود وجودي على ان قوله الوجوب كيفية نسبة الوجود الى الماهية
لانه استحقاقية الماهية الوجود من ذاته كما ذكره آنفا فيكون اعتبارا عقليا ويثبت
ماهية ولصفة الوجود الا لكان داخلا فيها او خارجا عنها والاول يقتضي التركيب والثاني
تقدم الصفة الوجودية للماهية وهي الوجوب على وجود الماهية لتقدم الوجوب على الوجود
لانه ما لم يجب الوجود لم يحصل الوجود وفيه نظر لان الوجوب لا يجوز ان يكون مستندا على
الوجود لانه ان كان الاول يلزم ان يكون متقدما على الماهية لكون الوجود عين الماهية
والمتقدم على الشيء لا يكون نفسه وان كان الثاني سقط الاستدلال على ان قوله والوجوب
مقتض لثبات الوجود ينافي قوله الوجوب يمتنع ههنا واجب الوجود لان الوجوب اذا كان
مقتضيا لثبات الوجود كان غير الوجود لان المقتضي وهو الوجوب غير المقتضى وهو ثبات
الوجود وثبات الوجود غير الوجود فيكون الوجوب غير الوجود واذا كان غير الوجود كان غير
الماهية لان الحال المغاير للمغاير للشيء لا يجب ان يكون مغايرا له لان الالوان مغاير
للبياض والبياض مغاير للالوان مع ان الالوان لا يغاير لانا نقول الاتحاد الوجوب المقتضي لثبات
الوجود ان كان غير الوجود كان غير الماهية وان كان عينه كان منافيا لقوله الوجوب
متقدم على الوجود كما في الحواشي القطبية لان تقدم الصفة الوجودية على وجود الماهية انما يلزم لو كان الوجود غير الماهية

استحقاقها للوجود مستندا ما علته فاذا كان عينها فلا وان فرض الاول فيلزم الوجوب او الوجود
نفس ماهية الواجب لغيره اذ عليها يلزم ان يسقط هذا النظر واقول لكن لو جاز ان يكون
صدوره لذاته بان يكون الوجود نفسها والوجوب زائدا او هو صدوره بان الواجب نفس
لا ثبات الماهيات الوجوب شيئا لكان من الاول على الذات لكون نسبة بينها وبين الوجود وجوب
ما فرض النسبة غير حقيقة واحدة من المنتسبين فيساوي سائر الموجودات في الوجود بناء على اشتراك الوجود
معنوي وخالفها بالماهية وما به الامتياز غير ما به الاشتراك ضرورة فوجوده غير ماهيته في
بعينه ان ما انسحبت ذلك الوجود لما هي حيث كانت ممكنة العدم فالواجب لو ذلك الوجه اما
اولا فلان الواجب لذاته انما صار واجبا لذاته بالوجوب فاذا كان سبب صيرورته واجبا
لذاته ممكنا لذاته كان مساويا لان يكون ممكنا لذاته لكن الواجب لذاته استحال ان يكون ممكنا
لذاته فالوجوب استحال ان يكون ممكنا لذاته وان ثانيا فلان الوجوب لو كان ممكنا لذاته لكان قابلا
للعدم فيلزم ان يكون الواجب لذاته لذلك الكون بالوجوب معلولا لاحتياج الواجب الى الوجوب
وجوده الى غيره وامكان عدم المعلول بعد امكان عدم العلة وان كان اختلف ان ماهية الوجود
كما يحقق في ان كان [illegible] الواجب [illegible] الكلام [illegible] ماهيته
وجوب الوجود لوجوده [illegible] سائر الموجودات [illegible] الوجود
وخالفها بالماهية [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible]
فلان كونه ثبوتيا [illegible] الحواشي [illegible] عدم كونه
[illegible] لا يكون ثبوتيا [illegible] لانه [illegible]
ثبوتيا [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible]

وجهه لان ثبوت الصفة للموصوف فرع على ثبوت الموصوف في نفسه كما في الحواشي القطبية ان اراد
بالقضية الطبيعية فالملازمة مسلمة دون استحالة التالي وان اراد بها غيرها فالملازمة ممنوعة
بل انه اراد باتصاف الصفة الوجودية بالمعدوم فلزومه لان الماهية من حيث هي لا تتصف
عليها انها معدومة والوجوب يكون فالماهية من حيث هي ذلك غير ممتنع واقول الا انسب ان
ههنا لان في ذلك انما يلزم لو كان تقدم الوجوب على الوجود تقدما بالزمان وليس كذلك لان الوجود
لا يتخلف عن الوجوب وذلك لان الماهية من حيث هي لا يكون موجودة ولا معدومة
لا بمعنى صفة الوجود والعدم وعند خلوها عن صفة الوجود يصدق عليها انها معدومة وعند
العكس وهو واضح ولانه لو كان ثبوتيا لكان خارجا عن الذات لكونه نسبة
بينها وبين الوجود وجوب مشاركة النسبة للمنتسبين فيكون ممكنا لاحتياجه الى
[illegible] الوجوب [illegible] الماهية وجوب [illegible] الوجوب
لان الكلام في ذلك الوجوب كالكلام في هذا الوجوب فيلزم ان يكون للماهية وجوبات بغير نهاية
[illegible] الاول الوجوب [illegible] الماهية [illegible]
لكن [illegible] نسبة [illegible] الوجود [illegible]
ذكره في التفسير [illegible] الماهية [illegible] الوجود [illegible] بين الماهية والوجود فكيف
يكون نفسها [illegible] الحواشي القطبية [illegible]
ان وجود الواجب هو عين ماهية الوجوب بل [illegible] ماهية الواجب وجود [illegible]
عين ماهيته [illegible] ان يكون وجود الواجب عين ماهيته [illegible] هذا الكلام ان [illegible]
[illegible] فلو كان الوجوب نفس
ماهيته [illegible] الوجود [illegible] ماهيته [illegible] سائر الموجودات
في الوجود وخالفها بالماهية فوجوده غير ماهيته [illegible]

الموجودات باسرها عدمي وهو عدم عروض الوجود لا باعتبار الماهية فلا يتم وما ذكره في دفع النقض اشارة الى منع كون
ما الفرض ان في الصفة الوجوب لسائر الموجودات باسرها عدمي وهو عدم العروض سلمناه اي سلمنا ان
الوجوب لو كان ثبوتيا لكان هذا الكلام لان ماهيته اي ماهية الوجوب لو كانت ممكنة لكان الواجب
ممكنا فيه لان الواجب حينئذ يصير واجبا لذاته بالوجوب فيمتنع لا لذاته بل الواجب لذاته لان ماهيته
كانت فيها خصوصا اذا كان الوجود كون ماهيته بعينه لكان لا يستلزم الوجوب الذي هو [illegible]
الوجود بذاته ولو سلم انه كذلك كان الوجوب صفة للواجب فلا يلزم من امكانها امكان [illegible]
امكان الصفة لا يوجب امكان الموصوف والحواشي القطبية [illegible] على انها صفة لذات الواجب
وامكان المعلول لا يوجب امكان العلة وفيه نظر لان الوجوب اذا [illegible] الواجب فاحتمال
لو حيل امكان الواجب بالضرورة اقول النظر غير وارد لان هذا المنع بعد النقض لا نسلم كونه واردا
وقوله انها لو كان ممكنا لذاته لكان قابلا للعدم فيلزم ان يكون الواجب [illegible] الا ان ذلك
قولا لان امكان عدم المعلول يوجب امكان عدم العلة [illegible] ذلك ان المعلول [illegible]
المعلول موقوفا لا [illegible] العلة ولكن لا نسلم ان المعلول [illegible] العلة [illegible]
وانما كان كذلك فلا يكون عدم المعلول موقوفا بعدم العلة [illegible]
المعلول لا يوجب عدم العلة ولكن [illegible] وهذا القدر يكفي [illegible] عدم المعلول لا يستلزم
عدم ذات العلة الموجبة اياه فان ذلك انما يكون بانتفاء شرط [illegible] ذات العلة الموجودة [illegible]
فلم يلزم [illegible] امكان عدم الوجوب امكان عدم ذات الواجب سلمناه اي سلمنا ان ماهية الوجوب
لو كانت ممكنة لكان الواجب ممكنا ولكن لا نسلم ان الشيء اللازم على تقدير [illegible] في الوجود
يكون [illegible] الوجوب بين المعلول والبرهان انما قام على انتهاء [illegible] العلة الاول لا الى معلول
آخر وعن الثالث بمنع الشرطية المذكورة اي لا نسلم ان الوجوب لو كان ثبوتيا يلزم ثبوت الصفة للموصوف قبل
ثبوته فان اللازم [illegible] الوجود [illegible] الصفة [illegible] الموصوف [illegible]

لا نسلم ثبوت الصفة قبل ثبوت الموصوف ان كان هذا ثابتا لكن الصفة صفة وان كان لغير
الموصوف لكن صفة لا اما لا اثر ذلك فانه يجوز ان يثبت صفة الشيء لغيره قبل زمان وجوده
اما في زمان وجوده فلا كما سنذكره المصنف وفيه نظر [illegible] لانه اذا [illegible] ثبوت
الصفة قبل ثبوت الموصوف ولا شيء قبل هذا الموصوف [illegible] الصفة فيتعين ثبوته
للموصوف كما زعم السائل [illegible] الجواب [illegible] وعن الثالث بمنع الشرطية [illegible] ان
لم لا [illegible] لو كان ثبوتيا لكان خارجا وما ذكره لبيانه [illegible] ان الوجوب نسبة وهو [illegible]
الوجوب [illegible] واجب الوجود [illegible] ولو سلم ان الوجوب
نسبة فلا نسلم ان الوجوب [illegible] النسبة الكلي واحد [illegible] خارجا عن كل منهما
فان المجموع النسبة الى الكل واحد [illegible] المجموع [illegible] لا يكون ثبوتيا الوجوب
[illegible] النسبة [illegible] واحد من المنتسبين [illegible] النسبة [illegible]
ما ذكره لان [illegible] الذي يكون خارجا عنه بالضرورة [illegible] النسبة
غير كل واحد من المنتسبين فان مجموع [illegible] النسبة الى الكل واحد [illegible] وتلك النسبة ليست
متاخرة عن كل منهما ضرورة كونها داخلة مجموع النسب [illegible] الوجوب
نسبة والنسبة مغايرة للمنتسبين ضرورة فالوجوب [illegible] الماهية [illegible] ان يكون
داخلا فيها او خارجا عنها والاول يوجب التركيب في ماهيته والثاني كونه واجبا قبل هذا الوجوب
وجوب كما [illegible] الحواشي القطبية [illegible] سلمناه ولكن لا نسلم انه يلزم ان يكون للماهية
وجوب [illegible] بل يلزم ان يكون للماهية وجوب [illegible] بالنسبة الى وجود الوجوب [illegible] ان
يكون ذلك الوجوب [illegible] وجود الوجوب [illegible] للماهية [illegible] وهو موضع النظر [illegible]
فليتأمل فيه [illegible] الامكان [illegible] فاحتج الامام على كونه عدميا بانه لو كان ثبوتيا لساوى
غيره في الثبوت [illegible] ان الثبوت [illegible] الوجود مشترك معنى [illegible] الماهية [illegible] فانقضاه

ان اتصاف ماهية الامكان بالوجود ان كان واجبا لذاته كان اى الامكان واجبا لذاته وهو ممتنع
كون الممكن كذلك اى واجبا لذاته لاشتراط وجود الامكان بوجوده اى بوجود الممكن ان وجود
الممكن شرط لوجود الامكان لانه صفته ووجود الصفة مشروط بوجود الموصوف فيكون الممكن
ح شرطا لما هو واجب لذاته وما كان شرطا للشئ الواجب لذاته كان اولى بان يكون واجبا لذاته
وذلك ظ وان كان ممكنا كان له امكان آخر [illegible] الى الاشياء الغير المتناهية [illegible] لجواز ان لا يكون امكان الا
ممكنا ان زال [illegible] والتزم التسلسل الا انها اى الامكان هو واجب لذاته لانا نسلك الكلام
الى اتصاف ماهيته بالوجود ونقول الامكان يكون واجبا او ممكنا وكل واحد من اللازمين [illegible] اما
الثانى فظ واما كون الامكان واجبا فلاستلزامه كون الممكن واجبا لما مر ولان الامكان لو كان
ثبوتيا لهو متقدم على وجود الممكن لانه صحة وجود الشئ سابقة على وجوده والا لكان قبل وجوده
اما واجبا او ممتنعا وهما محالان لانه لزم تقدم الصفة على الموصوف ان قيام الصفة الثبوتية بالموصوف
قبل ثبوته ان ثبت له وقيامها بغيره ان ثبت لغيره وهما محالان اما الاول فلان ثبوت الصفة
للموصوف فرع على تحققه فى نفسه واما الثانى فلان صفة الشئ انما تكون قائمة به لا بغيره والا
صفته بل صفة ذلك الغير ولانه نسبة بين الماهية والوجود فلو كان ثبوتيا لزم تأخره عن الوجود
لتأخر النسبة عن المنتسبين ولو كان متأخرا عنه امتنع ان يكون متقدما عليه ضرورة [illegible] اللازم
بط لما مر آنفا وثانيا لان ثبوت اللازم وهو تقدم الوجود على الامكان لا يلزم من فرض الامكان ثبوتيا
فان ذلك لازم سواء كان وجوديا او عدميا فيمكن ان يعارض فى ذلك وثانيا الامكان نسبة فلو
فلو كان عدميا لزم تأخره عن الوجود ويمكن ان يجاب عنها بان الامكان [illegible] لو كان عدميا لزم تأخره
عن الوجود لان ما لا هوية له فى الاعيان لا [illegible] لا يتأخر عن الوجود [illegible] الماهية
بعد اتصافها بالوجود [illegible] الاعيان [illegible] بالماهية حتى يكون ذلك بعد اتصافها بالوجود
او نقول [illegible] ما ذكرتم ان النسبة [illegible] المنتسبين [illegible] كونه موجودا

وليس كذلك لان النسبة متأخرة مطلقا سلمنا انها متأخرة الا على تقدير كونها عدمية لكن
فى العقل [illegible] فان قيل الامكان على تقدير عدميته [illegible] الى الخارج فلا [illegible]
ان يكون متقدما فيه [illegible] وعلى الاول [illegible] تقدم النسبة على المنتسبين فى الخارج وهو بط
بالضرورة وعلى الثانى يلزم الانفكاك المذكور [illegible] انه يلزم الانفكاك او انما يلزم لو كان فى الخارج
بالوجود [illegible] الاشياء وليس كذلك [illegible] الا باعتبارات العقلية [illegible]
الا فى العقل والشئ الموصوف بالامكان فى العقل [illegible] قبل الاتصاف بالوجود وبعده فان
[illegible] اولا انه متأخر فى العقل [illegible] يكون متقدما فيه [illegible] جاز ان يكون [illegible] باعتبارين
والحق ان المتأخر هو الامكان [illegible] نسبة الوجود الا [illegible] الحكم [illegible] المتقدم هو [illegible]
كون الماهية بحالة [illegible] الوجود والعدم فى ذاته فان ماهية الممكن قبل الاتصاف بالوجود [illegible]
الحالة وفيه [illegible] ذلك [illegible] ضعيف لانا نمنع امتناع التسلسل المذكور [illegible] جانب المعلول لا فى
جانب العلة واستحالته [illegible] ونمنع امتناع قيام ما هو صفة للشئ بغيره [illegible] زمان هو قبل زمان
وجود الموصوف [illegible] لا [illegible] واحد [illegible] هنا [illegible] لو كان الامكان
[illegible] الممكن [illegible] الواجب [illegible] الممكن [illegible] الا [illegible] امكان
[illegible] الممكن [illegible] ذلك [illegible] عدمه [illegible] وجوده لان ذلك [illegible] الامكان [illegible]
فهو ضرورة البطلان [illegible] اشياء [illegible] الانتساب [illegible] الامكان
الى غيره [illegible] الوجود [illegible] ذلك [illegible] ان يكون متقدما عليه [illegible]
عروض الانتساب [illegible] على الوجود [illegible] امتناع تقدم [illegible]
نعم [illegible] ان يكون [illegible] متأخرا عنه [illegible] متأخر عنه باعتبار عروض الانتساب
ويجوز ان يكون المتقدم على الشئ [illegible] متأخرا عنه باعتبار عروض عارض [illegible] ذلك لانه
[illegible] الكلام [illegible]

وفيه نظر لانه قد يكون الامكان … فيه للوجوب … ان يجوز ان يكون مستندا الى الاسباب
بحسب العارض واحتج الشيخ على كونه ثبوتيا بانه لو لم يكن ثبوتيا لكان الشيء في نفسه ممكنا اي الامر الشيء
الذي فرضناه ممكنا ممكنا لانه لا فرق بين قولنا لا امكان له اي ليس للشيء امكان وبين قولنا امكانه لا
الا امكان له عدمي للعدم وهو في الخارج العدمات واذا كان كذلك يصدق على الشيء الممكن نفي الامكان
اي ليس لامكان على تقدير صدق امكانه لا عليه واذا صدقا عليه ذلك الامر ممكنا لان ما ليس له الامكان
لا يكون ممكنا ضرورة هذا بيان الملازمة ونفي التالي … والدليل غيره اي واحتج غير الشيخ على
الامكان بثبوتيا بانه مناف للامتناع العدمي فيكون وجوديا بالوجوب كون احد المتنافيين وجوديا
والجواب عما ذكره الشيخ منع عدم الفرق بين القولين المذكورين فان الاول نفي الامكان بالكلية وجوديا
كان او عدميا والثاني اثبات الصفة عدمية والفرق بين نفي الامكان بالكلية وبين اثبات الامكان العدمي
بين وقوله بل بينهما اي بين القولين منافاة ضرورة تحقق المنافاة بين نفي الامكان وثبوته بالكلية
واشارة الى ان وجود الفرق بين القولين وان لم يستلزم امتناع صدقهما على شيء واحد لكن المنافاة
بينهما يستلزم … صدق احدهما على … امكانه لا عليه
ولا … على تقدير صدق … عليه … ان هذا … العدمي …
وانما اذا قرنا بالعدم فلا اذ لا شك انه لو كان معدوما لم يبق فرق بين قولنا لا امكان له وبين قولنا امكانه
معدوم وعما ذكره غيره اي الجواب عما ذكره غير الشيخ انه … بل هو لكونه منافيا للوجوب الوجودي
يكون عدميا كما ذكره الامام وهو معارض للاصل واعلم ان كلام الامام انما يصلح للمعارضة لو كان
كلام الغير مبنيا على ان احد النقيضين يجب ان يكون وجوديا اذ يصح ان يقال انه مناف للوجوب
الوجودي فيكون عدميا لوجوب كون احد النقيضين عدميا اما اذا كان مبنيا على عدم التقابل بين
العدميين فلا اذ لا يصح ان يقال انه مناف للوجوب الوجودي فيكون عدميا لعدم التقابل بين الوجوديين
… المنافي … بل … وجوديا … الامكان …

منافض للامتناع اذ لو كان منتفيا لما جاز ارتفاعهما عن الواجب لامتناع ارتفاع النقيضين
واللازم باطل ضرورة وذلك لبطلان وجوب كون احد النقيضين وجوديا ثم لان الامتناع واللا
امتناع متناقضان مع كونهما عدميين وذلك لا يوجب عدم دخول المتناقضين تحت … السلب
والايجاب لانه اعترف بكون احدهما وجوديا والاخر … كما كان … مبنيا على المسئلة المذكورة
… بانه يجاب الامتناع لانها اما ان يكون وجوديا او عدميا فان كان الاول
فقد … لان اللاامتناع … يكون وجوديا لان عدم العدم وجود على
ما … ذلك … ما ذكره الامام العلامة حيث … ولو توجيه …
لا ان احد المتنافيين يجب ان يكون وجوديا والاخر عدميا اذ … لكان الامكان
لكونه منافيا للوجوب الوجودي عدميا واللازم باطل عندكم فالملزوم مثله لان كلام المعلل مبني
على ان احد المتنافيين يجب ان يكون وجوديا عند كون الاخر عدميا لا على ان احد المتنافيين يجب
ان يكون وجوديا والاخر عدميا وكلام الامام العلامة لا يصح ان يكون … الا على الثاني دون
الاول على ان … الحقيقة واما … بجواز التقابل للامتناع عدم الامتناع
وهو شامل … الوجوب والامكان ومقابل العدمي يجوز ان يكون … الا وجوديا وعدميا
والقول … بجواز ان اريد … المقابل الذي هو اعم من التناقض فوجب كون احدهما
وجوديا والاخر عدميا ثم وان اريد به التناقض … ان الامكان مناقض للامتناع … النقيض
اللاامتناع ونقيض العدمي يجوز ان يكون … الا وجوديا وعدميا … لا يجوز ذلك لانه …
… نظر … وكيف كان … الامكان … كونه عدميا كما ذهب اليه
الامام او وجوديا كما ذهب اليه الشيخ انما نعرض للممكن اذا اخذناه من حيث هو مع قطع النظر
عن وجوده وعدمه لانه ان اخذناه مع الوجود كان واجبا لانه حال كونه موجودا استحال
عدمه … لانه … ماخوذا مع علة … لوجوده والشيء مع علته …

يكون ممتنع العدم فيكون واجبا وان اخذناه مع العدم كان ممتنعا لان الشيء حال كونه معدوما
استحال وجوده مع عدمه ان يجامع الاتصاف به ويكون ماخوذا مع عدم علته التامة لوجوده والشيء
مع عدم علته التامة لوجوده يكون ممتنع الوجود فيكون ممتنعا واذا كان واجبا او ممتنعا
يمتنع عروض الامكان له ولقائل ان يقول لا نسلم انه ان اخذناه مع الوجود او مع العدم كان واجبا
او ممتنعا وان اراد به الوجوب بالذات او الامتناع بالذات او الامتناع بالذات كذلك وان اراد به الوجوب
والامتناع بالغير فلا نسلم عدم عروض الامكان له فان الوجوب والامتناع بالغير لا ينافي الامكان
الذاتي وسائر الممكنات فقد يكون ممكن الوجود في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لغيره اي ممكن الحصول لغيره
ونحو الحواشي المنطقية ففي هذا التقسيم نظر لانه كتقسيم الانسان الى الانسان والى الانسان الكاتب
[illegible] وان قيل الانسان الاول [illegible] الكاتب فلا يكون الاول اعم من الثاني بل مباينا له لكن المقسم
حكم بان الاول اعم [illegible] والاخص [illegible] الثاني مطلقا لان كل ما هو ممكن الوجود لغيره فهو ممكن
الوجود في ذاته والا لكان واجب الوجود لذاته او ممتنع الوجود لذاته وما كان كذلك استحال
حصوله لغيره ضرورة من غير عكس كلي لان المفارقات [illegible] عن الجواهر المجردة عن المادة التي [illegible]
يمكن وجودها في ذواتها ويمتنع حصولها لغيرها [illegible] ممكنة الوجود في ذاتها لا ممكنة
للحصول لغيره كالصور والاعراض والامكان اللازم للماهية ان كان كافيا في فيضان وجودها
عن واجب الوجود لذاته كالامكان اللازم لماهية العقل الاول [illegible] عنه اي عن الواجب [illegible]
يمتنع انفكاكه عنه اي عن الواجب كالامكان اللازم لماهية العقل الثاني مثلا دائما اي تلك الماهية
بدوامه اي بدوام واجب الوجود [illegible] ولا تخصص وجوده بحين دون حين لانك
ستعرف ان الممكنة مستندة في وجودها الى سبب واجب الوجود من جميع جهاته [illegible]
كذلك استحال ان يتخصص بعض المستعدات بالفيض دون البعض [illegible] ان يكون عام الفيض
وان لم يكن [illegible] الامكان اللازم للماهية كافيا في [illegible] الفيض

عن واجب الوجود [illegible] ان يكون موجودا دائما [illegible] عن العلة [illegible] وان لم يكن
كافيا توقف اي الفيضان على شرائط وجودية كانت او عدمية حتى تستعد الماهية لقبول
الوجود عن واجب الوجود ويكون اي يتجدد هذا الممكن لذاته لعلة تامة احدى الامكان اللازم
للماهية وهو كونه بحالة لا يلزم من فرض وجوده ولا عدمه محال [illegible] الثاني الامكان [illegible]
اي للماهية الممكنة عند حصول الشرائط وارتفاع الموانع وهذه الشرائط لا تكون الا حادثة اذ لو
كانت قديمة لزم من قدمها وقدم الواجب قدم الحادث واذا كانت تلك الشرائط حادثة
تكون مسبوقة بحوادث اخر لا الى نهاية فيكون كل سابق منها [illegible] المعلل [illegible]
الذي هو اللاحق [illegible] ان الحادث [illegible] مسبوق بحادث
آخر فلا يجوز ان يكون العلة التامة لذلك الحادث [illegible] او مجموعه [illegible] انقلاب الحادث
قديما وعلى الثاني كونه [illegible] مسبوقا بحادث مسبوق [illegible] وذلك [illegible] قبل كل حادث
حادث لا الى اول [illegible] انما يكون بحركة دائمة لا بداية لها ولا نهاية فيكون تلك الحركة سببا لحصول
تلك الاستعدادات المختلفة [illegible] حادث [illegible] الحادث السابق [illegible]
اللاحق [illegible] وجوده عند وجوده [illegible] حوادث لا الى نهاية [illegible]
[illegible] كل سابق [illegible] للاحق [illegible] وجوده عند وجود اللاحق [illegible]
شرط [illegible] لحصول [illegible] الطبيعي [illegible] وجوده عند حصول [illegible]
من [illegible] لتخصيص [illegible] الاستعداد [illegible] دون [illegible] حادث دون [illegible] حادث [illegible] الاستعداد
على الاستعداد [illegible] على [illegible] المادة [illegible] حادث [illegible]
[illegible] وجود [illegible] عند حصول الاستعداد [illegible] وجوده [illegible]
[illegible] على الدوام والممكن [illegible] وجوده عند وجود العلة التامة لوجوده [illegible]
[illegible] الوجود على [illegible] الممكن [illegible] وجوده [illegible]

فاختصاص حين بوجوده باحد الوقتين ان كان لا لمرجح ففيه المحال المذكور وان كان لمرجح لم يكن العلة
التامة علة تامة بل جزؤها هف وفي الحواشي القطبية نظر والاولى ان يقال معناه ان اراد به انه
يتساوى نسبة الوجود والعدم اليه [illegible] وان اراد به انه يجوز وجوده وعدمه بالنظر الى نفسه فمسلم
لكن لا يلزم الترجيح بلا مرجح لجواز ان يكون انتفاء العلة التامة اولوية طرف الوجود وان لم ينته
الى حد الوجوب [illegible] الدليل المذكور على ان الممكن لا يكون احد طرفيه اولى به لذاته ههنا نظر عند
النظر الاول وذلك لانه لا يلزم من توقف حصول الاولوية لطرف الوجود على عدم سبب طرف
العدم ان لا تكون العلة التامة كافية في حصول الاولوية لطرف الوجود وانما يلزم ذلك لو لم تكن العلة
التامة للاولوية لطرف الوجود مشتملة على عدم سبب طرف العدم وهو ممنوع وعليك بمثال من وجوب وجود
المعلول عند وجود علته التامة لوجوده [illegible] الممكن [illegible] حال الممكن مع حصول السبب
التام لوجوده كحاله قبل حصول الاشياء ان يكون الممكن مع السبب التام كهو لا معه
فعند حصول السبب التام لوجوده لا بد وان يحصل لطرف الوجود اولوية على طرف العدم وتلك الاولوية
لا ينفك عن الوجود [illegible] وجود المعلول عند وجود علته التامة لوجوده [illegible] الممكن ما لم يجب
اولى بالوجود [illegible] الاولى [illegible] فلان تلك الاولوية تنتهي
الى حد الوجوب لا [illegible] حصول تلك الاولوية [illegible] بل ان يكون [illegible] وقد عرفت انه يجب وجود
الممكن عند وجود علته [illegible] تخلف الاولوية [illegible] عليه وجوده و[illegible] عند
تخلف [illegible] وجوده [illegible] تلك الاولوية الى حد
الوجوب [illegible] السبب التام [illegible] لا يكون [illegible]
والاولوية [illegible] السبب [illegible] وان كان حال [illegible]
[illegible] السبب [illegible] وصار احد الطرفين اولى [illegible]
الطرف [illegible]

صار الطرف الراجح واجب الحصول لاستحالة الرجحان عن طرفه النقيض [illegible] ان يقول الواقع احد
الطرفين حينئذ ما كان مساويا او ممتنع الحصول كان الطرف الآخر واجب الحصول [illegible]
[illegible] عن طرفه النقيض [illegible] والصواب ان يبطل ذلك بان [illegible] طرف لا كان [illegible]
[illegible] ويمتنع ان يكون الطرف المرجوح راجحا حال كونه مرجوحا [illegible] وقوع الطرف المرجوح حال كونه
مرجوحا [illegible] الطرف الراجح [illegible] الطبيعيات [illegible] بعض العلماء الناظرين في هذا
الكتاب [illegible] الوجوب مع العلة التامة للوجود [illegible] للوجوب متقدمة على الوجود وما هو المتقدم على
الشيء بالذات متقدم على ذلك الشيء بالذات فيكون الوجوب متقدما على الوجود فاذن الممكن ما لم يجب
لم يوجد وفيه نظر لان ما هو المتقدم على الممكن بالذات هو العلة [illegible] ان يكون متقدما عليه بالذات
والعلية لا [illegible] [illegible] الزماني [illegible]
[illegible] لا [illegible] وجوده على [illegible] وجوده لا يوجد علته
التامة [illegible] الوجود [illegible] ان يكون مع السبب كهو لا معه [illegible] السبب
وفيه نظر [illegible] انه لو وجد بدون السبب [illegible] السبب كهو لا معه لان حاله مع السبب
[illegible] عنه [illegible] السبب [illegible] الوجود [illegible] السبب
[illegible] باثبات الصانع [illegible] مستغن عن امثال هذه
التكلفات [illegible] ولا يجوز ان يكون احد طرفيه الى حد
طرفي الممكن اعني الوجود والعدم اولى به لذاته وان لم ينته الى حد التعيين الى حد الوجوب [illegible]
[illegible] وذلك لان الطرف الآخر ان امتنع [illegible] كانت الطرف الاولى [illegible]
الى حد التعيين [illegible] الوجوب [illegible] على طرفه الممكن [illegible]
ذات الممكن [illegible] احد الطرفين بحيث لا ينتهي الى حد الوجوب [illegible] العلة الآخر
[illegible] حصول تلك الاولوية [illegible] ذلك الطرف [illegible]

توقف حصولها على علم سبب ذلك الطرف لا بمعنى ان حصول الاولوية انما يتوقف على علم سبب ذلك
الطرف لا كما ذكر بل لانه لو تحقق سبب ذلك الطرف كان هو واجبا لا اولى فلا يكون الطرف
الاول اولى لا لما ذكر فانه لو اولوية احد الطرفين لذاته لا تنافي وجوبه بسبب الطرف الآخر
بسبب خارجي ولو توقف حصول تلك الاولوية على عدم سبب ذلك الطرف فلا يكون ذات
الممكن كافية في حصولها لانه حصول الاولوية لانه قد يكون المقتضي للاولوية ذلك الطرف
ذات الممكن مع عدم السبب للطرف الآخر وفرض كذلك تبعد في الحواشي الخطيبة ولقائل ان
يقول ان كان النزاع في ان ذات الممكن وحدها من غير اعتبار رفع الموانع لا يجوز ان يكون المقتضي
للاولوية احد الطرفين كان النزاع في الامر الضروري ضرورة ان اعتبار رفع الموانع ملحوظ على ان وان
كان النزاع في ان ذات الممكن مع رفع الموانع لا يجوز ان يكون المقتضي التام للاولوية فلو لا الانفيد ذلك
والقول النزاع في ان ذات الممكن وحدها مع علة تامة مشتمل على الشرائط وارتفاع الموانع للاولوية
ام لا ودليلها بعيد انما لبست كذلك كل ممكن فهو محفوف بضرورتين احديهما سابقة على وجوده وهي
وجوب فيضانه على علة التامة ان الذي قد يتقدم على وجوده بالذات فهو علة منه [illegible]
والثانية [illegible] عنه وهي وجوب وجوده ما دام موجودا وهي الضرورة المشروطة بشرط المحمول
اي الذي هو الوجود فان كل موجود واجب الوجود ما دام موجودا ولا يخلو شيء من الموجودات
عن هذه الضرورة ضرورة ان ثبوت المحمول للشيء فهو ضروري له ما دام محمولا عليه ولذلك لا
يبحث في العلوم عن هذه الضرورة بخلاف الضرورة الاولى فانه يبحث عنها [illegible] وكذلك
الحال في جانب العدم اما الضرورة السابقة فلان الشيء ما لم يجب عدمه لم يعدم واما اللاحقة
فلان الممكن بشرط عدمه يستحيل الوجود عليه ولا يخلو شيء من المعدومات عن هذه الضرورة كما في جانب
الوجود فاذن كل شيء من الممكنات سواء كان موجودا او معدوما لا يخلو عن هاتين الضرورتين ولهذا
[illegible]

في جانب الوجود وهذا ان الوجوب [illegible] انما يرجحان للممكن لذاته لان الشيء انما يرجح
بالنظر الى علته التامة واللاحق بالنظر الى كونه موجودا فلا ينافيان [illegible] نسبة الوجود
والعدم الى ذات الممكن وثبوت الامكان للممكن لذاته [illegible] لكن ثبوته واجبا بل ممكنا
اذ لا امكان للاشياء بعد ثبوتها لها جائز الزوال عنه نظرا الى ذاته فيجوز ان ينقلب الممكن واجبا
او ممتنعا وهو محال ولو كان ثبوت الامكان للممكن واجبا يكون الممكن [illegible]

البحث الخامس في الحدوث والقدم

قد يراد بالحدوث [illegible] وجود الشيء بعد عدمه
في زمان مضى فيكون الحادث هو الموجود الذي يكون عدمه سابقا عليه بالزمان وبهذا
التفسير لا يكون الزمان حادثا لان حدوثه على هذا التفسير لا يتصور الا لو سبقه زمان
مقارن عدمه وذلك [illegible] محال ان يكون وجود الشيء مقارنا لعدمه وقد يراد به اي بالحدوث
احتياج الشيء في وجوده الى الغير واستناده اليه فحينئذ يكون الحادث هو الموجود الذي
يحتاج في وجوده الى الغير وبهذا التفسير يكون الزمان حادثا ويقابل الحدوث بالمعنى الاول
للحدوث الزماني وبالمعنى الثاني الحدوث الذاتي وقد يطلق الحادث على [illegible] وهو الذي يكون
ما مضى من زمان وجوده اقل مما مضى من زمان وجود شيء آخر [illegible] اذ بهذا المعنى امر اضافي
[illegible] الى الغير وللقدم معنيان مقابلان لمعنيي الحدوث الاول وجود الشيء على
وجه لا يكون عدمه سابقا عليه بالزمان فحينئذ يكون القديم هو الذي لا اول لزمان وجوده فلا
والزمان بهذا المعنى ليس بقديم لان الزمان ليس له زمان [illegible]
[illegible]
بان يقال المراد ان القديم بهذا المعنى هو الذي [illegible]
عليه ما ذكره [illegible] الكلام في القديم الذي هو المقابل للحادث بالمعنى الاول [illegible]
على تفسيره [illegible]

الى غير وهو يستلزم الوجود في القدم بهذا المعنى الواحد من الذوات الى ما ليس بقديم بهذا
المعنى وقد يقال لفظ القديم على معنى آخر مقابل للحادث بالمعنى الاضافي وهو الشيء الذي يكون
ما مضى من زمان وجوده اكثر مما مضى من زمان وجود شيء آخر والممكن يستحق من ذاته لا استحقاق
الوجود والعدم لذاته ويستحق من غيره يستحق فيه احدهما وكون الممكن بحيث يستحق من ذاته لا
يستحق فيه الوجود والعدم لذاته هو الحدوث الذاتي فيكون الحدوث الذاتي ثابتا للممكنات لا محالة
للحدوث الذاتي احتياج الشيء في وجوده الى غيره كما يستحق فيه … فيه لا انه في ذلك غير …
في المقصود … يستحق فيه … مستلزم للاحتياج مجاز … ثبوت الملزوم للشيء يلازم ثبوت
اللازم له لا الشيء وهو ان الحدوث الذاتي متقدم على استحقاقه احدهما من غيره ان على كون
الممكن بحيث يستحق … عن ذاته لا يستحق الوجود والعدم في الواقع … ولا يحصل
ان لا يستحق فيه احدهما من ذاته والآخر من غيره والاول الحدوث الذاتي وان كان به اقدم
لان ما بالذات اقدم مما بالغير ان الحال التي تكون للشيء بحسب ذاته مع قطع النظر عما عداه اقدم
على حاله التي تكون له بحسب غيره سواء بالزمان لانه ارتفاع حال الشيء بحسب ذاته يستلزم
ارتفاعه ذاته وذلك يستلزم ارتفاعه في حال الشيء … بحسب الغير فاما ارتفاعه في الحال لا
التي بحسب الغير لا يستلزم ارتفاع الحال التي بحسب الذات اذا عرفت هذا فاعلم ان بعض المتكلمين
ذهب الى ان الحدوث علة الحاجة الى المؤثر وبعضهم الى انه جزء علة الحاجة اليه وبعضهم الى
انه شرط علة الحاجة اليه والحكماء … ذلك … يكون علة الحاجة الامكان … وافق الحكماء
مذهب الحكماء … فان الحدوث … لا يكون علة الحاجة الى المؤثر ولا جزءا ولا شرطا
لها لان الحدوث متأخر عن وجود الشيء لكونه صفة له … وجود الشيء …
متأخر عن تأثير المؤثر فيه … متأخر عن احتياج الى المؤثر لانه لولا احتياجه لما وقع
بالمؤثر … متأخر عن علة الحاجة … ذلك الشيء …

مجلس شوراى ملى — كتابخانه

علتها ولا شرطا عليها لامتناع كون المتأخر عن الشيء جزء العلة او شرطا لها والا لكان متقدما
ومتأخرا معا وهو محال والى هذا اشار بقوله لتأخره عن وجود الشيء عن تأثير المؤثر فيه الا انه متأخر عن
حاجته اليه المتأخرة عن علتها فلو كان الحدوث متأخرا عن علة الحاجة الى المؤثر بمراتب
فلا يكون علة للحاجة اليه ولا جزءا ولا شرطا ولا حاجة الى البيان بان تأخر الحاجة عن علتها
لان البيان … كما عرفت لا يقال لو صح ما ذكرتم في الدليل لزم ان لا يكون الامكان
ايضا علة الحاجة الى المؤثر لان الامكان صفة للممكن لا محالة متأخرة عن وجوده
ووجوده متأخر عن تأثير المؤثر فيه المتأخر عن حاجته اليه المتأخرة عن علة الحاجة اليه
فلو كان الامكان علة للحاجة او جزءا منها او شرطا لزم تقدم الشيء على نفسه بمراتب لانا
نقول لا نسلم تأخر الامكان عن وجود الممكن والا لكان الممكن قبل وجوده اما واجبا او
ممتنعا وهما محالان فان قيل الامكان صفة لوجود الممكن كما ان الحدوث صفة
لوجود المحدث فان اجيب بان كل صفة متأخرة عن موصوفها لا يلزم ان يكون الحدوث صفة متأخرة
وان وجب ذلك فيتم الدليل في الامكان ايضا اجيب بان الحدوث لما كان عبارة عن كون وجود
الشيء مسبوقا بالعدم لزم بالضرورة تأخره عن وجود ذلك الشيء تأخر الصفة عن الموصوف
بخلاف الامكان فانه صفة للممكن فانه كون الماهية بحالة لا تقتضي الوجود والعدم من ذاتها
والممكن الموصوف بالامكان ليس متأخرا عن تأثير المؤثر بل انما يتأخر عنه وجوده المتأخر
عن ذاته لا بما قيل من ان الحدوث مفهوم مركب من الوجود والعدم السابق والوجود متقدم على الكل
فالوجود سابق على الحدوث فلو كان الحدوث علة للحاجة الى المؤثر او جزءا منها او شرطا
لها لزم تقدم الشيء على نفسه بمراتب … التنبيه ان هذا لا يتمشى في الامكان لان كون
الحدوث مركبا من الوجود والعدم مع كونه المسبوقية بالعدم وهو من لواحق الوجود والدليل
على ان الامكان علة الحاجة الى المؤثر هو انا اذا تأملنا ان الممكن لا يحتاج لكونه احد طرفيه اولى

بالذات وكل ما كان كذلك كان كل واحد من الطرفين بالنسبة اليه على السواء فيستحيل الترجيح
اصلا على الاول الا بسبب وذلك بديهي ومن انكر ذلك فقد كابر عقله والحق ما ذكر فيه ذلك
ان الممكن لا يجوز ان يكون احد طرفيه اولى به بل كل منهما متساو بالنسبة اليه وبديهة العقل
حاكمة بان رجحان احد المتساويين بلا مرجح باطل فاذا ثبت ان الامكان سبب الحاجة الى
المؤثر فلذلك لم يتوقف على الحدوث لكن الحدوث كيفية زائدة على وجود الحادث والا لكان نفس
وجود الحادث فكان الشيء حال بقائه حادثا لكونه موجودا او ثابتا باطل لان الحادث
هو الموجود زمان الحدوث وفيه نظر لان الملازمة ممنوعة بناء على ان الحادث هو الموجود
زمان الحدوث وفيه نظر لان الحدوث اذا كان نفس وجود الشيء لكان ذلك الشيء مادام
موجودا حادثا ضرورة انه حال بقائه موجود فيكون حال بقائه حادثا والاولى ان يقال
نحن ان يقال ان الحادث هو الموجود الذي له ان وجود فلو هذا الشيء يصدق عليه
حال بقائه وجوده اللهم الا اذا فسر الحدوث بالخروج من العدم الى الوجود كما فسره قوم من المتكلمين
فانه حينئذ لا يكون الشيء حال بقائه حادثا وعلى العدم السابق او الحدوث كيفية زائدة على
العدم السابق على وجود الحادث والا لكان الحادث او المعدوم على ما قال الحواشي القطبية
قبل صدوره حادثا وهو ظاهر البطلان ونقول صدوره ان صدور الحادث نفسه والا لتسلسل
جواب سؤال مقدر وتقرير السؤال ان لا يقال الحدوث حادث لا شيء ان يكون حدوث الحادث
فقد تحقق والا لكان الحادث لا نفسه وبالجملة التقدم قد تحقق واذا كان كذلك كان حدوث الحدوث
زائدا عليه كما ذكرتم فان الحدوث كيفية زائدة على الحادث والكلام في حدوث حدوث الحدوث كالكلام
في حدوث الحدوث يلزم التسلسل وتقرير الجواب ان الحدوث كيفية زائدة على الحادث اذا لم يكن الحادث
الحدوث واما اذا كان فلا بل هو نفسه وفيه نظر لانه كما هو ابن بعلاء ذكر فهو عام والاولى ان يقال
ان الملازم والحادث الزماني يتقدم عليه المادة والمدة اما تقدم المادة فقد بينا انه كيفية

فيضان

فيضان الممكنات عن عللها بحسب قلبنا ولا بد لذلك الحوادث من اختصاص بالتقدم او بوجود
دون وقت وبحادث دون حادث واما تقدم المادة فلما بينا من وجود تقدم الحركة عليه
بحسب فلسفة البحث المذكور وذلك انما يكون بحركة دائمة مستلزمة لوجوب وجود الزمان
كما سيجيء فان انه لا بد لذلك الحركة من محل جسم منها وهو النجوم والذي لا يجتمعا وهو الزمان
على انا نقول لما كان الحادث الزماني الموجود الذي يكون عدمه سابقا عليه زمان فلا يكون
سبق الزمان عليه كما حال الى دليل وقد اوضح الشيخ في النمط الخامس من الاشارات
على تقدم المادة عليه ان على المحدث الزماني بان المحدث قبل صدوره ممكن والا لكان واجبا او
ممتنعا وذلك وهذا الامكان ليس هو العائد الى القادر الذي هو ايجاده له وان تعلق
بهذا الامكان كان بهان القادر صحيح منه ايجاده لانه صحيح الوجود في نفسه والعقل يغاير المعلوم
وهو غير ممتنع فيه انه لو لم يكن شيء ثابت لا امكان له وبين قول امكانه
فاذن الامكان امر ثبوتي عائد الى المقدور وليس بجوهر قائم بنفسه لانه امر اضافي فهو اذن
عرض يستدعي محلا وهو المادة ويكون ان ذلك المحل الذي هو المادة متقدما والا لكان
له محل اخر وتسلسل او ينتهي الى مادة قديمة والاول باطل فتعين الثاني وقوله وقد عرفت ما فيه
اشارة الى منع كون الامكان ثبوتيا فان ما استدل به الشيخ عليه فقد مر ضعفه في الحواشي
القطبية وان سلمنا ان الامكان امر ثبوتي لكنه لم قلتم انه لا يلزم من هذا ان يكون محله موجودا
في الخارج وانما يلزم ذلك انه لو وصف المعدوم في الخارج من حيث هو معدوم في الخارج
بالامكان وهو ممنوع فان المعدوم في الخارج انما يوصف بالامكان اذا حصل في الذهن وصورته
في الذهن كافية في قيام الامكان به ولا حاجة الى محل موجود في الخارج وفيه نظر فانه انما يتم
اذا لم يكن مراد الشيخ من كون الامكان ثبوتيا كونه موجودا في الخارج بل ما لا يكون نفسه
داخلا في مفهومه فانه يجوز ان يكون امرا اعتباريا لا حقيقيا وهذا احد الامور العامة

المقالة الثالثة في العلل والمعلولات وفيها مباحث البحث الاول في اقسامها ما يحتاج
اليه الشيء كلما يحتاج اليه الشيء في وجوده اليه يسمى علة واعلم ان الشيخ قسم العلل الى قسمين
احدهما علل الماهية الشيء وهي المادة والصورة وثانيهما علل الوجود الشيء وهي الفاعل
والغاية والموضوع فاذن الصواب تفسير العلة بما يحتاج اليه الشيء من غير التقييد بالوجود
والماهية وايراد التقسيم ثم تفسيرها بانه يقال لما يحتاج اليه الشيء اما في وجوده او ماهيته
لان التخصيص يقتضي ذلك الا ان النوعين في غير جامع لدخول علل الماهية عليهما فالبعض
لانا لا نم خروجها لان المعلول المركب من المادة والصورة يتوقف وجوده الى عليهما و
توقف الماهية عليهما لا ينافيه وذلك ... اي العلة اما تامة وهي جميع ما يتوقف عليه وجود
الشيء ويدخل فيه الشرائط والالات وعدم الموانع وفيه اشعار بالتركيب وهو غير لازم
والاول لان يقال العلة التامة ما لا يتوقف المعلول الا عليه او الا عليه وعلى اجزائه والناقص
الناقصة وهي بعض ما يتوقف عليه وجوده مع الانحصار فيهما ظ لو ما يتوقف عليه الشيء لا يخ عنهما
لا محالة وفيه نظر والصواب ان يقال ما يتوقف عليه الشيء اما ان لا يتوقف ذلك الشيء على شيء
خارج عنه او يتوقف والاول هي التامة والثاني هي الناقصة وهي اي العلة الناقصة ان
كانت داخلة في المعلول فهي المادة والقابلية لان اجزاء الشيء اذا وجدت مع عدم ذلك
الشيء كانت قابلة لتحقق ذلك الشيء ان كان به او وجود الشيء بالقوة كحصول الخشب بالنسبة
الى السرير والا فالصورية وهي التي اذا حصلت كان الشيء اي المعلول موجودا بالفعل لانها
تنقطع بها او تغير الصورة السريرية بالنسبة الى السرير فانها اذا وجدت يلزم ان يكون السرير
موجودا بالفعل وجودها بل بها ... المادة ... لا يجب الالتزام الانحصار
اجزاء الماهية في المادة والصورة فان الجنس والفصل كل منهما جزء للماهية مع ان شيئا منهما
ليس بصورة للماهية لان تعرض لهم ذلك فان الجنس اذا اخذ مجردا عن الفصل كان مادة والفصل اذا

اخذ مجردا عن الجنس كان صورة واذا اخذا لا بشرط شيء كان جنسا وفصلا اقول وفيه نظر لانا
نقول المأخوذ لا بشرط شيء جزء للماهية مع انه ليس بصورة ولا مادة بل الجواب ان لا نم ان الجنس
والفصل كل منهما جزء للماهية الخارجية بل ذلك انما هو في العقل والمراد بالعلة ههنا الخارجية وان
كانت داخلة في المعلول كما عرفت لكنها ... وهو لاجله تعين تسميته وان كانت خارجة فهي الفاعل
ان كان منها وجود الشيء كالنجار بالنسبة الى السرير والغائية ان كان لاجلها الشيء
كالجلوس على السرير بالنسبة اليه اي الى السرير والعلة الغائية علة لعلية العلة الفاعلية اي انها تفيد
فاعلية الفاعل اذ النجار يتصور اولا الجلوس على السرير ثم ذلك التصور يكون علة للاقدام
على ايجاد السرير فهي علة فاعلية بالنسبة الى ذلك الوصف للفاعل وعلة غائية بالنسبة
الى المعلول ومتأخرة في الوجود عن الشيء اي المعلول في الخارج وهو ظاهر اذ الجلوس على السرير انما
يكون بعد وجود السرير الخارجي لكن يتقدم عليه في الذهن كما عرفت فلم يلزم وجود العلة الغائية
عند الشيء اذ العلة لا يمكن ان يكون متأخرا عن المعلول بل بماهيتها المتقدمة عليه والشرطية
ان لم يكن كذلك اي ان لم يكن منها وجود الشيء ولا لاجلها وعدم المانع داخل في الشرط اذا
خارج عن الشيء ... وجوده ... لاجله الشيء وجزء العلة التامة ضرورة دخول الشروط
التي هي من جملتها في العلة التامة وعليه شك مشهور وهو ان عدم المانع عدمي فلا يكون جزء
من العلة التامة والا لم يكن العلة التامة موجودة فهو مخالف لما في التقسيم غير مشتمل على الموضوع
الذي هو من العلل الناقصة وجوابه ان العلة التامة لا يجب ان يكون وجوده بجميع اجزائه بل الوا
وجود العلة الموجدة منها لكونها مقتضية للوجود والاشياء ... يتوقف الايجاب على عدم عدم الحق
على ان التحقيق ان عدم المانع عدمي وانما يكون كذلك ان لو كان المانع امرا وجوديا وهو مم
واما عدم اشتمال التقسيم على الموضوع فلانه يرجع الى المادة على وجه يشتمل عليه ... لانه الشرط ما
يتوقف عليه الشيء اما ان يكون جزءا منه اولا والاول ... اما ان يكون ... المعلول او ... الموضوع

اولا والثاني لما ان يكون منه وجود الشيء او لا اجله او لا معه او لا اذا ذكر لنا الجنس النحصر في اسباب
ثم علل وجود الشيء في الخارج لان كل واحد منها وفي النوع متقول على الباقي فنفي ان منه هو العلل
والمعلول لا يكون كذلك بل هي اجزاء علل وجود الشيء النوعية المتعددة فان اريد استيفاء القسمة
عليها اربعة فمنها ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون داخلا فيه فاما ان يكون داخلا فيه الفعل او
لحاجة والاول هو الجنس النفصد والثاني هو المادة والصورة وان كان خارجا فاما دالفاعل
والمادة بالنسبة الى المركب منهما عنصر وبالنسبة الى الصورة قابلة وسبب التسمية بها ظاهر
والمعلول اذا ارتفع ارتفعت العلة التامة اي اولا والمتقدم ان الانتفاء بارتفاع المعلول يلزم
ان يكون ارتفاع المعلول متقدما بالذات لان المعلول لا يرتفع الا وقد كانت العلة التامة مرتفعة قبله
وذلك فيلزم عدم العلة علة العدم والآخر لو لم ترتفع العلة التامة عند ارتفاع المعلول لكان
العلة التامة باقية فيجب ارتفاع معلولها لتخلف المعلول عن العلة التامة لو وجود العلة التامة بدون
المعلول وهو ينافي الوجوب وجود المعلول عند وجود العلة التامة وهو المراد بقوله فان قيل ان المعلول
لا يجوز ان يرتفع قبل العلة فبقيت بالذات نظرا او لو ان توجيهه ان يقال ان اريد بانتفاء تقدم
ارتفاع المعلول عند انتفاء العلة التامة امتناع التقدم الزماني فهو مسلم لوجوب التلازم الرافع
بينهما من جهة الزمان ولئن اريد امتناع التقدم الذاتي فممنوع اذ لا يلزم التخلف من التقدم الذاتي

البحث الثاني في نقض مقالة الامام في اثبات واسطة بين الحال

لما ثبت ان الوجود موجود لكان
في الوجود موجود واجب لذاته والمستدلين اذ لا شك في وجود موجود فالمراد بعلم كلمة الشرطية
فلان ذلك الموجود او واحد منه علة كل ما يكون واحدا لذاته على ما نبينه ان ذلك الموجود ان
كان واجبا لذاته فهو حصل المرام وان كان ممكنا فلا بد من علة مؤثرة فيه لانه كانت واجبة لذاتها
فهو حصل المطلوب وان كانت ممكنة افتقرت الى علة اخرى والكلام فيها كالكلام في هذا
فيدور او ان عاد افتقارها الى ... ويتسلسل الى ... المجموع ... الى الطرفي

الى الدور والتسلسل وهما محالان فتعين الثالث وهو المرام اما الدور فلانه لو توقف وجود الشيء
على ما يتوقف على وجوده لزم توقفه على نفسه لان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف
على ذلك الشيء واعترض على هذه المقدمة بانه لو كان الامر كذلك لاستحال وجود المعلول عند
وجود العلة القريبة وعدم وجود العلة البعيدة لافتقاره الى العلة البعيدة ووجوب عدم
الموقوف عند عدم الموقوف عليه واللازم باطل والا لزم تخلف المعلول عن العلة القريبة وانه
محال واجيب بمنع استحالة ذلك لان العلة القريبة ليست علة تامة للمعلول بل جزء منها واذا كان
كذلك فالتخلف انما يكون عند وجود جزء العلة التامة لا عنها وذلك غير ممتنع على انه لو تخلف التام ان
التخلف محال على تقدير وجود العلة القريبة وعدم العلة البعيدة فانما يكون ذلك ان لو لم يكن
هذا التقدير محالا او لم نقل انه ان يجب عدم الموقوف عند عدم الموقوف عليه لانه ان كان
الثاني فمطلق الملازمة المذكورة وان كان الاول فيستحيل وجود العلة القريبة مع عدم العلة
البعيدة واما التسلسل فلان الجملة المركبة من الاحاد الغير المتناهية ممكنة لافتقارها الى اجزائها
التي هي غيرها وكل مفتقر الى الغير ممكن لا يقال لا نسلم ان الجملة المركبة من الاحاد الغير المتناهية
ممكنة فقولها لافتقارها الى اجزائها وكل مفتقر الى الغير ممكن قلنا لان ذلك فان المركب في التحقيق
او الضرورة مفتقر الى اجزائه مع انه منقوض لانا نقول ان تلك الجملة ان كانت موجودة فيرتفع
النقض لانا نقول تلك الجملة موجودة وكل مركب موجود فهو ممكن وان لم تكن موجودة يلزم
المطلوب لانها علة وهي يستحيل ان يكون نفسها لامتناع تقدم الشيء على نفسه مع وجوب تقدم العلة
على المعلول ولا جزء منها لان المؤثر في الجملة مؤثر في كل واحد من اجزائها فيلزم كونه مؤثرا في
نفسه وعلله اذ لا جزء هو مؤثر فيه وكل واحد منها يجب الامر الخارج عنها والخارج عن جملة المو
جودات الممكنة واجب لذاته اذ لو كان ممكنا لكان داخلا في الجملة لا خارجا عنها
لانا نقول لا يصح اطلاق الجملة عليها باعتبارها كالمجموع والكل على الاحاد الغير المتناهية وكل من

فالواجب النوع بين الكل والكلات اجزاء الكل لا بد ان يكون محصورة وجزئيات الكلي قد يكون
غير محصورة لان المراد من تلك الالفاظ هو تلك الآحاد بحيث لا يبقى واحد منها خارجا عنها
فالنزاع في جواز اطلاق تلك الالفاظ على ما لا يتناهى افراده وعدم جوازه لفظي يرتفع بتحرير المراد
وفيه نظر لان الآثار المؤثرة في الجملة مؤثر في كل واحد منها فانه يجوز ان يكون الجملة من حيث هي جملة
مستغنية الا ان المؤثر ويكون بعض افرادها غنيا عنه فان الجميع المركب من الواجب لذاته والموجود
الممكن باسرها ممكن لذاته لافتقاره الى الاجزاء التي هي غير [illegible] وعلته [illegible] وجود [illegible]
ليست لا يستغني عن العلة او حاصلا بمؤثر آخر ولهذا قال بقول لما كان كل واحد من اجزاء الجملة
الموجودة ممكنا لذاته فلا يجوز ان يكون بعض اجزائها غنيا عن المؤثر ولا يجوز ايضا ان يكون حاصلا بمؤثر
آخر والا لجاز ان يكون الجملة مستغنية عما يكون علة تامة لها وذلك لان الممكن ذلك المؤثر يتحقق عند تحقق
تلك العلة التامة وعلى ان يكون مستغنيا عنه بل يجوز ان يكون المؤثر في ذلك البعض [illegible] على العلة
التامة للجملة فعند تحققها يكون تحقق [illegible] لو وجب ذلك لكون المؤثر في الجملة مؤثرا في كل جزء منها
فالمعلول الذي يتقدم بعض اجزائه على البعض بالزمان كالسرير فان احد جزئيه وهو المادة متقدم على الجزء
الآخر وهو الهيئة السريرية بالزمان فعلته التامة ان كانت موجودة مع الجزء المتقدم كالاخشاب
لزم تخلف المعلول كالهيئة السريرية عن العلة التامة وان كانت مع الجزء المتأخر لزم تقدم المعلول
كالاخشاب على علته التامة [illegible] واحد منهم لا يخاف الاقدام [illegible] ان العلة التامة للجملة لا يجب ان يكون
علة تامة لكل واحد من اجزائها ولا يلزم من ذلك ان لا يكون المؤثر في الجملة مؤثرا في كل واحد من اجزائها لجواز
ان لا يكون علة تامة لها ويكون مؤثرا فيها وامتناع التخلف انما هو عن العلة التامة لا عن المؤثر مطلقا
لانا نقول من الاول [illegible] ذلك يلزم احد الامور الثلثة وهو ان يكون الشيء مؤثرا في نفسه او تقدم المعلول على
العلة او تخلف المعلول عن العلة التامة [illegible] لان المراد من المؤثر [illegible] ان يكون ما يتوقف
عليه الشيء [illegible]

يتوقف كل واحد من آحاده على ما ذكر من كل واحد من آحاده يتوقف على نفسه [illegible]
يلزم احد الامرين الآخرين [illegible] فان قيل المراد السبب التام للمجموع [illegible]
للجملة وكل واحد من آحاده ذلك المجموع وليس شيء من آحاد المجموع وان يتوقف عليه المجموع سببا
تاما له لا يلزم من كون السبب التام للمجموع مؤثرا في شيء من آحاده توقف الشيء على نفسه
فلنا العلة التامة للمجموع متوقفة على كل واحد من الافراد فامتنع ان يكون مؤثرا في شيء
من تلك الافراد والا لكانت متوقفة عليه مع كونها متأخرة عنه [illegible] وذلك لان يكون المؤثر
في الجملة مؤثرا في كل جزء منها الكلية [illegible] علة الجملة خارجة عن جميع الموجودات
الممكنة حتى يلزم ان يكون الخارج عن هذه الجملة واجب الوجود [illegible]
هذه الجملة على جميع الموجودات الممكنة [illegible] فانه يجوز ان يكون في الوجود جمل غير متناهية
كل واحدة منها مشتمل على موجودات ممكنة غير متناهية [illegible] ان يكون الخارج عنها
لو اثبت ذلك لا يلزم منه ان يكون الخارج عنها واجب الوجود وابطال التسلسل [illegible]
[illegible] متصورات [illegible] ان يكون [illegible] ابطاله
التسلسل [illegible] وبيان ذلك وان اما انقطاع السلسلة بالواجب الوجود وعلى
تقدير كون الخارجة عنها واجب الوجود [illegible] انما يلزم الانقطاع به ان لو كان هو طرف
السلسلة لا يجوز تلك العلة الخارجة بحيث لا يكون علة لبعضها [illegible]
علة لشيء منها اصلا لامتناع ان يكون علة لتلك السلسلة اذا كانت علة لبعضها [illegible]
ان يكون طرفا للسلسلة اذ لو كانت بعده على الطرف لكانت ممكنة لذاتها [illegible]
[illegible] لانا نقول ان اراد [illegible] ان العلة الخارجة يجب ان يكون علة مستقلة لبعض احادها
[illegible] وان اراد ان العلة الخارجة يجب ان يكون لها تأثير [illegible] ببعض احادها [illegible]
[illegible] ان يكون طرفا للسلسلة [illegible] علة مستقلة لذلك البعض [illegible] تأثير [illegible]

البحث آخر وهو على انه لا يمكن الاستدلال بها لكون تأثيره موقوفا على العلم بالمعارضة فيعود ذلك الاخر
آخر وهو على ما مر من جوابنا عنه فانه دفع له والصواب ان يقال بعد لزوم الدور وانه تشبيه للمط
ان اللازم انه كان الدور فهو نقيض لما ذكرتم من انتفاء بعض المط وان كان هو الذي لما ان يكون
كون باطلا او لم يكن وايا ما كان يلزم المط لان الشيء اللازم لبعض المط ملزوم للمط فان كان باطلا
يلزم المط لانتفاء نقيضه وان كان صحيحا فلذلك يلزم المط تحقق ملزومه بثبوته وفيه نظر لان الدليل
باطلا لا يلزم منه المط كما مر فاذن هذا الصواب انما هو [illegible] لا لانه مع البرهان [illegible]
خلاف العقد وعند ذلك ظهر ان الطريق الى اثبات هذا المط ما ذكرناه فتبين بما مر صحة البحث الاول في
والامكان [illegible] لا يظهر منه ذلك اذ لا يلزم من ابطال الطريق انحصار الطريق فيما
ذكره لجواز ان يكون طريق غير ما ذكره لا يقال الا انه [illegible] ان قيل [illegible] وانما الا
ان العلة التامة للشيء يستحيل ان يكون نفسه لانا نقول العلم بهذه المقدمة ضروري فان العلة التامة
للشيء يجب تقدمها عليه بالوجود والشيء يستحيل ان يتقدم على نفسه بالوجود ولا [illegible] الجزء المركب من الواجب
وجملة الموجود ان الممكنات وعلته التامة لا يجوز ان يكون [illegible] في البحث الاول ولا [illegible]
موجودا خارجا عن هذا المجموع فتعين ان يكون جزءا فاستغنى عما ذكره من المقدمة الضرورية في [illegible]
[illegible] لجواز ان يكون [illegible] جملة الكل المركب من جملة الممكنات لان [illegible] العلة التامة
هي التي على [illegible] لان العلة التامة للشيء اذا كانت هي التي على المجموع للشرائط [illegible]
ما يتوقف عليه ذلك الشيء لا يكون الا ذلك العلة واحدة [illegible] تلك الشرائط التي [illegible] الا [illegible]
لان ما عدا الواجب لذاته من احاد تلك الجملة [illegible] الشرط [illegible] الشرط
لا يكون [illegible] الشروط [illegible] ان المعلول المركب لا يمكن ان يكون علته التامة هي التي على الشرائط
من غير اعتبار المادة والصورة بل ذلك انما يكون في المعلول البسيط اذ لا يكون له مادة ولا صورة [illegible]
[illegible]

والوكر

[illegible] نظر الاول [illegible] عند تمام المعارضة فاستغنى عما ذكر [illegible] فهو الجواب كما ذكرنا ان الدليل
في السلسلة [illegible] على انه ليس بمعارضة ولو حمل هذا على النقض الاجمالي كان [illegible] العلم [illegible]
كون العلة التامة للشيء نفسه ضروريا كما كان [illegible] لان الجزء المركب من الواجب [illegible]
الجواب ما ذكره من العلم الضروري بل ما ذكره من الترديد او غيره مما يجري مجراه ولو حمل على النقض التفصيلي كما
[illegible] ان العلة التامة للشيء يستحيل ان يكون نفسه [illegible] الجزء المركب [illegible] كان الجواب
ما ذكره من العلم الضروري لكن لا يلزم من عدم كونه نقضا تفصيليا [illegible] ان يكون معارضة
لعدم الانحصار فيهما [illegible] انه هو النقض الاجمالي لانا نقول [illegible] هذا الجزء اما ان يكون موجودا
او لم يكن وايا ما كان يلزم ثبوت موجود واجب لذاته لانا اذا كان [illegible] الجزء المط ضرورة استلزام وجود
المجموع وجود جزئه لانا اذا لم يكن موجودا فلان ذكرنا في الدليل السابق كما ذكرتم في النقض [illegible] الا
[illegible] عليه بان [illegible] الابتداء [illegible] الكلام في
النقض [illegible] كون الشيء علة لنفسه [illegible] على وجه السند [illegible]
[illegible] هذا النقض [illegible] ان يكون موجودا [illegible]
[illegible] على وجه السند [illegible] اعادة [illegible] السند [illegible]
[illegible] ان هذا المجموع [illegible] موجود [illegible] في الدليل السابق [illegible]
[illegible] احاد [illegible] لا يجوز ان يكون علة التامة
[illegible] الاول [illegible] ان يكون علة تامة [illegible] الاول [illegible]
[illegible] لا تسلسل [illegible]
[illegible] الغير المتناهية [illegible] على الاول
[illegible] الاول [illegible] الثالث [illegible]
[illegible]

كان للاحاد منها تناهياً وقد فرضنا كونها غير متناهية هف او نقول لنا عبارة اخرى في الثانية انا لا نسلم
الاول على تقدير التطبيق او كونه سوقاً وعلى الاول يلزم كون الناقص كالزائد وعلى الثاني يلزم الانقطاع
او نقول ان عبارة اخرى في الثانية انا لا نسلم انها لا تصدق عليها انها قابلة للتطبيق على الاولى لانقطاع الامر
او لا يصدق عليها ذلك وعلى الاول يلزم الاول وعلى الثاني الثاني لان الاجابة الوضع برهان التطبيق لزم
تناهي الحوادث والنفوس الناطقة عند الحكيم لان تحقق ما في الحوادث ليس باحادها موجودة معا فلا يجري هذا
التطبيق فيها بخلاف العلل والمعلولات والاجسام ولنا انا لو كان متوالي الكم قابل للمساواة والمفاوتة
بالتطبيق عندكم والازمان فيلزم منه ان يكون صدقاً لا انها بالتطبيق لان ما في فيه انما يكون موجودة
في جميع انواعه ولانه لو تسلسلت العلل فان كان بين هذا المعلول وبين كل واحد من علله الى غير النهاية
تحصل التسعة علل متناهية كان الكل متناهياً وقد فرض غير متناهية هف وان لم يكن بينه وبين كل
واحد من علله الى غير النهاية علل غير متناهية فلا انتهاء في محصور بين حاصرين وانه هف وهذا الوجه ذكره
صاحب الاشراقات وهو الشيخ الفاضل الحكيم الكامل شهاب الدين السهروردي المقتول لانا نقول
كلاهما ضعيف اما الاول فلان للازامات ان يمنع ان يطبق على الاول بل يقولون انقطعت فانه يجوز
ان يكون عدم انطباقها عليها لعجز منا عن تطبيقها بالجزء لا لكون الاول اظهر مما ذكر
في الخلل المسامحة واما العبارة الثانية فلان استحالة كون الناقص مثل الزائد على تقدير التطبيق فان
التطبيق ... كون الناقص مثل الزائد وتوجيه انه لا يلزم استحالة الاستواء بجملة
الثانية الاولى على تقدير التطبيق ... التطبيق ... الشرطية ان اريد به
باستحالة اللازم استحالة في نفس الامر فهو مسلم لكن هذا لا يفيد ولا ينفع لان اللزوم على التقدير وان
اريد به استحالته على تقدير التطبيق فهو ممنوع فان هذا التقدير عند ... والمستحيل في نفس الامر جاز ان
لا يكون مستحيلا على التقدير ... انه لا يلزم من انقطاعها على تقدير التطبيق لو سلم الانقطاع
... في التطبيق ... فيه ... على ... التطبيق ... الامر

فهو ممنوع وان اريد به انقطاعها على تقدير التطبيق فهو مسلم لكن لا يلزم الانقطاع على هذا التقدير
وانما يكون ... هذا التقدير واقعا ... لكن ... هذا التقدير
يلزم منه انقطاعها لان معنى قولنا انما ان استوفت على تقدير التطبيق او كان الاستواء انما ان يكون
لازما للتطبيق او لا يكون لازما والملزوم من عدم ملازمة الاستواء للتطبيق بطلانه من عدم الاستواء لم يصح
لم يصح يلزم منه الانقطاع لجواز ان لا يلزم واحد من النقيضين مقدما واحدا الا ان يمنع عن اللزوم
بل على ... الواقع عن الاستواء وعدم الاستواء فاذا لم يكن الاستواء متحققا على تقدير التطبيق كان عدم
الاستواء متحققا على التقدير ... الاثنين كان عدم الاستواء متحققا على التقدير وانما
يكون لو كان التقدير واقعا ... لكثرة اللازم على ... التقدير لان الشرطية الا
المركبة من الصغرى الاتفاقية والكبرى اللزومية ... فيه والاتفاق فيه اللازم من استثناء النقيض
... واما العبارة الثانية فلانه لا ينطبق على ... لا يصدق عليها انها قابلة للتطبيق لا يلزم ان
واعلم انه لا حاجة لك للبرهان لانا نعلم بالضرورة ان احاد ... التي ... لا يكون الا نسب
التفاوت والصواب ... ان الانقطاع اللازم على تقدير ان لا يصدق عليها انها قابلة للتطبيق
يستلزم ... لجواز ان يكون الانقطاع من الجهة التي هنا ... واما الثاني فنقول لم لا يجوز انه اذا كان
بينه وبين كل واحد من علله الى غير النهاية علل متناهية كان الكل متناهيا وانما يلزم ذلك ان لو ... مسبق
الصورة على ملاحظة الحواشي النظرية ان لو كان الكل ... بينه وبين علله من علله ... في الشكل
او نقول لانم انه لو كان بينه وبين كل واحد من علله علل متناهية كان الكل متناهيا لجواز ان يكون
مجموعات غير متناهية بصدق على كل منها انه متناهية ... الا شراكة ... ان الحكم على
على الكل المجموعي بالحكم على كل واحد ... كما ... الفلك ... بين كل واحد ... واحد دون الزوايا
فانه لا يلزم ان يكون الكل دون الزوايا بل ... يكون ... ان ... بانه اذا كان بين
كل واحد وان واحد دون الزوايا ... الشكل ... على الترتيب ... والاحاد ...

كان من الاعداد المستوفي [illegible] سواء قربت او بعدت اشتملت على اضواء [illegible] او اشد [illegible]
كان بينهما عدد وان عدد متناهيا كان الكل متناهيا [illegible] مع انه غير متناه فان الحكم بكون الكل [illegible]
الزائد اذا كان بينه وما بينه كل واحد [illegible] جاز الحكم بكون الكل متناهيا اذا
كان ما بينه كل واحد [illegible] متناهيا [illegible] دليل الاعلام ان اقسام التسلسل [illegible] لانه
اما ان يكون اجزاء السلسلة مجتمعة في الوجود او لا والاول [illegible] والثاني اما ان يكون بينها ترتيب الاجزاء
ترتيب طبيعي [illegible] العلل والمعلولات [illegible] الصفات والموصوفات المرتبة الموجودة معا او وضعي
وهو [illegible] في النفوس البشرية والاقسام باسرها باطلة عند المتكلمين
دون الحكماء [illegible] عند الحكماء لعدم انتظام برهان التطبيق فيهما [illegible] **المبحث الثالث في ان**
المعلول الشخصي لا يجتمع عليه علتان مستقلتان بالتاثير وذلك لوجهين الاول انه لو [illegible] لكان واجبا
بكل واحدة منهما لوجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة [illegible] لانه لو كان واجبا بكل
واحد منهما لكان مستغنيا عن كل واحدة منهما [illegible] على سبيل الاستقلال
[illegible] الشرطية [illegible] واما الشرطية الاولى فلانه [illegible] وجوبه [illegible] الاستغناء [illegible]
وجوبه بذلك يوجب استغناءه عن غيره فلو وجب بكل واحدة منهما لكان مستغنيا عن كل واحدة منهما
[illegible] وجوبه باحديهما يوجب الاستغناء عن الاخرى فيلزم استغناؤه عن كل واحدة منهما عند
وجوبه بكل واحدة منهما [illegible] علتان مستقلتان لكان
واجبا بكل واحدة منهما ولو كان واجبا بكل واحدة منهما لكان مستغنيا عن كل واحدة منهما [illegible]
الى كل واحدة [illegible] واما الثانية [illegible] وجوبه [illegible] الاستغناء عن الاخرى [illegible]
[illegible] الاستغناء عنه [illegible] في استحالة هذا اللازم [illegible]
[illegible] الاستغناء [illegible] لوجوبه [illegible]
عنها لوجوبه بالاخرى [illegible]

تكون

تكون لا [illegible] مدخل [illegible] مدخل في علة تامة [illegible] وان كان كل واحدة
منهما مدخل كان كل واحدة منهما جزء العلة التامة وقد فرض انهما علتان مستقلتان [illegible]
اراد بالعلة التامة [illegible] عليه الشيء [illegible] اجتماع العلتين التامتين على معلول واحد
بالشخص [illegible] وان اراد بالفاعل [illegible] الشيء بشرائط [illegible]
[illegible] الفاعل بشرائط [illegible] وجوب المعلول [illegible]
الحجة وان [illegible] وجوب المعلول وحده واما المعلول النوعي كالحرارة مثلا فيجوز ان يجتمع عليه
علتان مستقلتان [illegible] ان الحرارة الكلية [illegible] عن العلة [illegible]
ولا [illegible] ان الموجودة في الاعيان [illegible] الشيء [illegible] على [illegible]
واحدة [illegible] العلل [illegible] الكل [illegible] عليه [illegible]
وبعضها [illegible] لان الحرارة [illegible] النار [illegible] مستقلة
[illegible] ان الحرارة [illegible] وجود [illegible] الحرارة [illegible] وجود [illegible]
[illegible] الحرارة [illegible] النار [illegible] الحرارة اللازمة [illegible] وان كان [illegible] وجود [illegible]
عليها [illegible] البطلان [illegible] حرارة [illegible] وسائر جزئيات الحرارة بالنسبة
الى [illegible] الحرارة اللازمة [illegible] وجود [illegible] الشمس
اما علة للحرارة اللازمة [illegible] وجوده [illegible] ان يكون للحرارة علتان مستقلتان
بالمعنى المذكور [illegible] اللازم [illegible] على الحرارة اللازمة [illegible]
[illegible] الحرارة اللازمة [illegible] الحرارة اللازمة [illegible] الشمس [illegible]
العلة التامة لحرارة [illegible] النار [illegible] العلة التامة [illegible] نارا
و [illegible] حرارة الشمس [illegible] النار [illegible] منهما
له مدخل في حرارة اللازمة [illegible]

الآفو

وعلى التقدير بين يكون المجرد مغايراً للمجرد وباقي ما ينتزع منه الوحدانية النوعية [illegible] ولحاكم ان يمنع لزوم المطا
على تقدير تسليم المقدمات الثلاث اللازم ان لكل واحد من النار والشمس [illegible] وجود الحرارة والاثنين منه
اجتماع العلل المستقلة على شيء واحد ولحاكم ان يمنع امكان الاتفاق [illegible] الى التبادل والى الاثنينية
لا بد من ضرورة الاتفاق بجواز التلازم بين امرين يستغني كل واحد منهما عن الآخر [illegible] لعلة واحدة لا بالاتفاق
الطبيعة النوعية محتاجة الى هذه العلة المعينة لذاتها والا لكانت غنية عنها لذاتها فلا يعرض لها الحاجة
اليها واللازم باطل لوقوع بعض افرادها بتلك العلة المعينة واذا كانت الطبيعة محتاجة الى هذه العلة المعينة
لذاتها فاينما وجدت وجدت محتاجة الى هذه العلة المعينة ضرورة فلم يكن وقوع شيء من افرادها بعلة
اخرى والا لزم اجتماع علتين مستقلتين على معلول شخصي [illegible] واحد من افرادها بغير
العلة المعينة فلا يحتاج [illegible] على معلول نوعي [illegible] لانا نقول لا يلزم من عدم
احتياجها اليها [illegible] لذاتها [illegible] من عدم [illegible] ذاتها الاحتياج اليها [illegible]
[illegible] بالجواز [illegible] منهما [illegible] واحد منهما لامر خارجي [illegible]
[illegible] ان الطبيعة [illegible] محتاجة الى العلة المعينة لذاتها كانت غنية عنها
لذاتها [illegible] اللازم [illegible] غنية عنها لذاتها لا يعرض لها الحاجة اليها
بطل [illegible] بعض افرادها بتلك العلة المعينة [illegible] عروض الاحتياج اليها للطبيعة
من حيث [illegible] افرادها [illegible] الطبيعة من حيث هي غنية [illegible] العلل المعينة [illegible]
[illegible] الاحتياج الى الواحدة [illegible]
ان الطبيعة [illegible] الحاجة اليها [illegible] افرادها والطبيعة غنية [illegible]
من العلل المعينة [illegible] الطبيعة من حيث هي غنية عن
كل واحدة من العلل [illegible]
الاحتياج [illegible]

كل واحدة من العلل [illegible] الطبيعة [illegible] الطبيعة لكن الواحد من العلل [illegible]
[illegible] على الطبيعة لان الطبيعة من حيث هي [illegible] الحاجة اليها **البحث الرابع ان**
البسيط من غير تعدد الآلات والقوابل والشرائط لا يصدر عنه الا واحد لانه لو صدر عنه امران
فكونه مصدراً لاحدهما غير كونه مصدراً للآخر لجواز تعقل كل منهما مع الغفلة عن الآخر [illegible] مصدراً
لهذا او كونه مصدراً لذاك [illegible] ان كان داخلاً فيه كان مركباً وان كان خارجاً كان مصدراً
لاحتياجه اليه [illegible] والملزوم [illegible] اللوازم [illegible]
[illegible] في الاول [illegible] ان يكون بين [illegible] واللازم [illegible]
المقدور [illegible] كونه مصدراً [illegible] خارجاً [illegible] المصدر [illegible]
الى المعلول [illegible] الاعتبار [illegible]
بان الصدور يطلق [illegible] الاضافي [illegible] المعلول من حيث يكون [illegible]
[illegible] ذكرت العلة [illegible] يصدر عنها المعلول [illegible] على المعلول [illegible] على الاضافة
العارضة [illegible] ان كان المعلول [illegible]
ان كانت العلة [illegible] كانت [illegible]
او كان المعلول [illegible] واحد [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] الاغراض المشهورة [illegible] البسيط [illegible] واحد لانه
لو صدر عنه [illegible] مصدراً [illegible]
[illegible] على تقدير [illegible] الصادر [illegible] ذلك على تقدير
صدور الامرين [illegible] البسيط [illegible] الواحد [illegible]
عنه من حيث هو واحد [illegible] من حيث
صدر عنه [illegible]

ب غير متناهية لانه يلزم منها انوجود حيث يلزم عنه ب غير موجود حيث يلزم عنه ا فاذا حيث يلزم عنه
ليس بحيث الذي يلزم عنه ب فاذا الذات يلزم عنه ب فليس من الحيثية التي يلزم منها ا انتهى لفظه ويلوح
منه ان هذا انما يجوز عندهم ان يصدر عن الواحد اكثر من واحد من جهة او جهات سواء ان اعتبر الشروط والآلات او
الشروط ابلغ متعددة ولعل هذا انما تفرع على المتاخرين **البحث الخامس في ان البسيط لا يكون فاعلا وقابلا لشيء**
واحد لان اعتبار كونه فاعلا غير اعتبار كونه قابلا بالضرورة انه باعتبار الاول متقيد وباعتبار الثاني مستفيد
فهذان الاعتباران ان كانا داخلين لزم التركيب وان كانا خارجين كان صدورهما عنه
لهذا غير محصورة لذلك فيلزم التسلسل الا انهما ... معلوم ... البحث الرابع
وهو ان ... لو كانا خارجين كان مصدرهما لا محالة من الامور الاعتبارية التي لا تحقق لها في الخارج
ونحوه ... **البحث السادس في ان القوة الجسمانية لا تقوى على حركات** طبيعية كانت او قسرية غير متناهية
الا بحسب المدة والعدة ... الاول هو ان القوة الجسمانية لا تقوى على حركة ونحوها في زمان غير متناه ومعنى
الثاني انها لا تقوى على حركات عددها غير متناه اما الطبيعية فالبرهان فيها مبني على مقدمتين الاولى
ان ... فلان قوة كل ... اكثر قوة ... لان ... الاصغر ... الاعظم ... آخر ... ذلك
المقدمة الثانية ... زيادة ... الطبيعية ... وذلك لان القوة الطبيعية اذا
حركت جسمها ... جسما ... فلا يجوز ان ... بسبب ... الجسم ... القوة الا ان
الجسم من حيث هو جسم ... عن ... القوة ... او ... ذلك
تلك القوة ... الجسم من حيث هو جسم ... عنه ... وكانت تلك
بسبب القوة ... الاصغر ... الاكبر
فبالاكبر ... القوة ... الاصغر ... على ...
على المقصود ... كل ... فرض ... جسم من ذلك المبدا الغير المتناهي
وكان ... غير ... الجسم ...

في المقدمة الثانية من عدم التفاوت بسبعها وكبرها زيادة الجسم زيادة القوة فيلزم الزيادة
على غير المتناهي في الجهة التي هو بها غير متناه لانا فرضنا وهو ... باليد بنية ... فيكون ...
الغير لان الزيادة على غير المتناهي في الجهة التي هو بها غير متناه غير ... فان عند صدور كل
حادث ... حادث على الحوادث الماضية التي لا نهاية لها ... ان نصف القوة
يحرك جسمه من ذلك المبدا حركات متناهية وحركات النصف الآخر ... متناهية ... ذلك
النصف ... الكل متناهية لا غير متناهية لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي
فالكل لا يوجب اللاتناهي ... الا ... لانه مقصود ... الكل الذي ...
واعلم ان هذا البرهان ... يحتاج ... انه الاعلى اشتباه صدور التحريك الغير المتناهي عن قوة
... في ... الجسم الذي ... القوة المتناهية ... الاجسام البسيطة
والتحريك ... التحريك ... وذلك ... الصادرة عن النفوس
النباتية والحيوانية ... الاجسام المركبة ...
تلك النفوس ... الى ... الجسم ... واما القسرية فلانا لو حركت
جسما من مبدا الى غير النهاية ... ذلك الجسم ... الاول ... العايق
الطبيعي ... دون النصف ... العايق غير ...
... الكبير ... الصغير ...
الزيادة على غير المتناهي من الطرف الغير المتناهي ... حركة النصف ... الكل ... العايق
النصف من الكل ... العايق ...
... واعلم ان هذا البرهان ...
... على امتناع صدور التحريك الغير المتناهي عن القوة ... سواء كانت جسمانية او غير جسمانية
... ان القوة الجسمانية لا تقوى على حركات غير متناهية بحسب المدة والعدة فكذلك لا تقوى على ... غير متناهية بحسب الشدة ومعناه انها

لا نسلم على الوجه الثاني انه لا يمكن ان يكون اسرع منها حركة اخرى والدليل عليه هو انه لو فرض صدور حركة من قوة جسمانية
في زمان ما وجب ان يقع تلك الحركة في الاقل زمانا لان كل زمان منقسم فلو كان وقوعها في زمان [illegible] لكان
قطع تلك المسافة في نصف ذلك الزمان اسرع من قطعها في كل ذلك الزمان فلا يكون تلك الحركة [illegible] غير متناهية
بحسب الشدة وبطلان [illegible] حركة لا في زمان الذي هو لازم ظاهر فالملزوم مثله والجواب الاول ضعيف لجواز
ان يكون حركات تلك القوة غير متناهية وان كان حركات كل واحد من النصفين [illegible] مجموعها متناهية
وتوجيهه ان يقال لم لا يجوز ان يحرك النصف [illegible] حركات متناهية فلا يلزم ان [illegible] حركات النصف الآخر
كذلك فيكون حركات تلك القوة [illegible] لانا نقول لا يلزم من [illegible] حركات كل واحد من النصفين على
الانفراد [illegible] مجموع حركات كل واحد [illegible] حركات تلك القوة من حيث هي القوة [illegible] لجواز ان
يكون لتلك القوة من حيث هي كل القوة على الكثير [illegible] لا [illegible] ان القوى الجسمانية
السارية يختلف باختلاف الاجسام ويتناسب بتناسب محالها المختلفة بالصغر والكبر لانها حالة فيها
متجزية بتجزيها فنسبة القوة التي هي بعض [illegible] الى القوة التي هي كل كنسبة ذلك البعض من المحل الى الكل فلو كان
كل القوة غير متناهية مع كون بعض القوة متناهيا كان نسبة متناه الى غير متناه كنسبة متناه الى متناه
وكذا الثاني اي ضعيف لانا لا نسلم وقوع الزيادة على غير المتناهي [illegible] ازيد وانما يلزم ان لو كانت الحركة مجتمعة
في الوجود بالفعل [illegible] الاجتماع في الوجود [illegible] الذات [illegible] الغير متناهي [illegible]
هذا المستند ضعيف اذ لا مدخل للاجتماع في الحكم بالزيادة والنقصان [illegible]
بصحة قولنا من الآن الى غير النهاية ازيد من الامس الى غير النهاية لا يقال ان القوة القسرية لو حركت
نصف الجسم حركات ازيد من حركات الكل لكانت مسافة حركات نصف الجسم ازيد من مسافة حركات
الكل [illegible] فيلزم الزيادة على الغير المتناهي [illegible] في مجموع الوجود
لا يمكن انكاره فيندفع [illegible] لانا لا نسلم ان مسافة حركات نصف الجسم يكون ازيد بل يكون [illegible]
[illegible] على الاول [illegible] على غير المتناهي [illegible] ذلك [illegible]

المقالة الثانية في احكام الجواهر والاعراض

ولا يلزم ان لو كانت الحركات مجتمعة في الوجود بالفعل وهو ممنوع

المقالة الثانية في احكام الجواهر والاعراض

وفيها مباحث الاول في تحقيق ماهية الجوهر والعرض [illegible] الحلول النعتي [illegible] على
معنى ان يكون ساريا فيه ومختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا فلذلك
يكون [illegible] لا يمكن ان [illegible] الحلول [illegible] النسبة [illegible] اما السواد على الوجه
المذكور يختص بحلول السواد في الجسم [illegible] كحلول الاصوات القائمة بالاجسام والعلوم [illegible] القائمة
بالنفس [illegible] الامام [illegible] الحلول [illegible] النقطة والخط والسطح والآن
فان كل واحد عرض [illegible] النقطة [illegible] الخط والخط [illegible] السطح والآن [illegible] الزمان لانها طرف [illegible] حلول
شيء منها [illegible] السريان ولانا [illegible] الاول [illegible]
النعتي [illegible] عرض [illegible] ان يكون حلولها [illegible] حلول السريان [illegible]
[illegible] الاضافية [illegible] المعروف
فالانعكاس واجب ولان [illegible] النقطة [illegible] موجودة في الخارج
ثم لان ذلك غير مستقيم [illegible] حصلت منهما حقيقة متحدة لا [illegible]
الى الآخر سواء كان للآخر اليه حاجة [illegible] التركيب [illegible]
[illegible] ان الموضوع [illegible] حقيقة متحدة [illegible] لا يحتاج [illegible]
ان اراد بالحقيقة المتحدة الحقيقة المحصلة فلا يكون المركب من الموضوع والعرض حقيقة متحدة وان
اراد بها الحقيقة الاعتبارية [illegible] فلا [illegible] عن الآخر [illegible] اعتبار
التركيب [illegible] فان كان المحل غنيا [illegible] الحال فيه مطلقا [illegible] من جميع الوجوه يسمى موضوعا
والحال فيه عرضا وان كان [illegible] المحل محتاجا الى الحال فيه [illegible] يسمى هيولى والحال فيه صورة
لا يقال [illegible] الحال [illegible] الدور [illegible] المحل [illegible] من كل الوجوه
[illegible] الى الحال [illegible] على [illegible] فلا [illegible]

من بعض الوجوه علما فالامر وجد شيء هيولى وحال فيه صورة فلا علينا حينئذ من اطلاق الجوهر على المتوقف
فالموضوع والهيولى يشتركان اشتراك الخصيص تحت اعم هو المحل الا ان انقسام المحل الى الموضوع والهيولى وجوب
كون المورد اعم من اقسامه وبينوقاته بان الموضوع محل مستغن في قوامه عما يحل فيه والهيولى محل
لا يستغني في قوامه عما يحل فيه والعرض والصورة يشتركان اشتراك الخصيص تحت اعم وهو الحال
لانقسام الحال اليهما وتعرف ان بان العرض حال يستغني عنه المحل المتقوم دونه والصورة حال لا يستغني
عنه المحل ولا يتقوم دونه فالجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وخرج
عنه الواجب لانه ليس له ماهية وراء الوجود اذا وجدت كانت لا في موضوع وهو خارج فيه الصور
العقلية للجواهر لانه يصدق عليها تعريف الجوهر لانها وان كانت في الحال في الموضوع لكن يصدق عليها رسم
الجوهر اي هي بحيث اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع فلكون جوهرا او لو قال قد ذكر الشيخ
ان ما قال الا صدق رسم الجوهر عليها فانها ما علمت في موضوع لكن يصدق انه ليس في موضوع في الخارج
الجواب عنه بمنع كونها في موضوع لانها جوهر لان الكون في الموضوع اعم من الكون في الموضوع
على تقدير الوجود الخارجي وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص له حتى يلزم ان يكون الصور العقلية
للجواهر ماهيات اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع وفيه بعض الشيخ وسلب الاخص عن
الشيء لا يوجب سلب الاعم عنه وهو غير مناسب لسياق الكلام على ما لا يخفى واما العرض فهو الموجود
في الموضوع فيحتاج هذا الجل ان يكون الشيء الواحد جوهرا وعرضا ضرورة ان الصور العقلية للجواهر
الخارجية كذلك اما كونها جوهرا فلصدق رسم الجوهر عليها واما كونها عرضا فلكونها في الموضوع وهو
العاقل ثم لو تسلخ الرسم في الاول اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع كانت تلك الصور جواهرا
فقط لا اعراضا كما لا يخفى ان يكون الشيء الواحد بحيث اذا وجد في الخارج كان لا في موضوع وفي موضوع
ضرورة فانه ظهر ان النزاع في جواز كون الشيء الواحد جوهرا وعرضا معا وعدم جوازه لفظي
راجع الى تفسيرهما وان الصور العقلية للاعراض اعراض مطلقا وللجواهر ان كان حالا في المحل فهو الصورة

وان

وان كان بالعكس اي يكون محلا للحال فهو الهيولى وان كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك
اي وان لم يكن محلا ولا حالا ولا مركبا منهما فان كان متعلقا بالاجسام ان كان عن شأنه
التعلق بالتدبير فيه التوسل المفارقة تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل وانما
قال متعلقا بالاجسام ولم يقل بالابدان كما قال بعضهم لان اهل الروح والنفوس لا يطلقون
الابدان على الاجسام الفلكية فالحواشي القطبية صوابه ان يردد بين النفي والاثبات فيحصر
مباين الجوهر انما ان يكون حالا في محل اولا والاول هو الصورة والثاني اما ان لا يكون
الصورة في شرحه للتجريد في قوله وان كان محلا فهو الهيولى نظر لان الجسم كذلك وهو محل للاعراض
مع انه ليس بهيولى فالصواب ان يقال الجوهر اما متحيز وهو الجسم اولا والا يكون جزء المتحيز
اولا والاول اما محل وهو الهيولى او حال وهو الصورة والثاني وهو المفارق وهو اما عقل
او نفس والاول مرفوض والثاني سنعرض له الاول فيه ابحاث وان كان محلا فلذلك الصورة
لا استفادة فهو الهيولى واما الثاني فلان كل واحد من الهيولى والصورة متحيزة وليست
جسما وكون الشيء جزء من المتحيز لا ينافي تحيزه فان جزء المتحيز قد يكون متحيزا الا ان المراد ان
الهيولى ام — الجوهر اما متحيز على سبيل الاستقلال وهو الجسم اولا وهو اما ان يكون جزء المتحيز وهو الصورة اولا
وهو العقل والنفس فيندفع ما ذكر ثم لان الصورة متحيزة على سبيل الاستقلال والحلول في المحل
فيما لا المتحيز على سبيل الاستقلال بل بالحلول في الموضوع ينافيه

البحث الثاني في

لما فرغ عن تقسيم الجوهر الى اقسامه الخمسة اراد ان يبين وجودها ولما كان وجود الجسم الطبيعي وهو الجوهر
الذي يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قائمة معلوما بالضرورة لا يحتاج الى الحس
ضرورة لان ادراك الطول والعرض والعمق بسطوحه وظواهره بل بعض من الحس ادراك بعض اعراضه كسطحه
من مقولة الكم ولونه من مقولة الكيف وادى ذلك الى العقل فحكم العقل بعد ذلك بوجود الجسم حكما
المتعلقة بالاعراض فقط — ضروريا غير مفتقر الى تركيب قياس لم يتعرض المصنف لوجوده بل لما نسبه بتقديم المباحث المتعلقة بالجوهر على الابحاث

واعلم ان الجسم الطبيعي الذي عرفوا اما ان يكون مؤلفا من اجسام مختلفة الطبائع كالحيوان او غير مختلفة كالسرير
واما ان يكون ممتزجا كالجسم الثاني واختلف اهل العالم فيه فذهب جمهور الحكماء الى انه غير متالف
من اجزاء بالفعل بل هو واحد في نفسه كما هو عند الحس لكنه قابل لانقسامات غير متناهية على معنى انه
لا ينتهي القسمة الى حد لا يكون قابلا للقسمة وذهب بعضهم قوم من القدماء والاكثر المتكلمين من المحققين
الى انه مؤلف من اجزاء موجودة بالفعل متناهية غير قابلة للقسمة بوجه ما اصلا لا كسرا لقوة
ولا قطعا لصلابة ولا وهما لعجز الوهم عن تمييز طرف منه عن طرف وذهب بعض القدماء والنظام
من متكلمي المعتزلة الى انه مؤلف من اجزاء موجودة بالفعل غير متناهية ممتنعة الانقسام وذهب
بعض كمحمد الشهرستاني الى انه متصل واحد في نفسه كما هو عند الحس لكنه قابل لانقسامات
متناهية وذهب ذيمقراطيس واصحابه الى انه مركب من بسائط صغار متشابهة الطبع كل
واحد منها لا ينقسم فكا بل وهما ونحو ذلك لكنها انما تكون بالتماس والتجاور وذهب بعض القدماء
الى انه مؤلف من اجزاء موجودة بالفعل متناهية قابلة للانقسام كالخطوط التي ستعرف حالها
تكثرا ان تستدل عليها فنقول ان الجسم المفرد اما ان يكون ذا مفصل بالفعل او لا يكون والاول
اما ان تكون الاجزاء التي تنفصل وتتصل عند ذلك المفاصل ممتنعة الانقسام او ممكنة الانقسام وعلى
التقديرين اما ان تكون متناهية او غير متناهية والثاني اما ان يكون الانقسامات الممكنة متناهية
او غير متناهية فالمصير الى ان يبطل الاول على ما قال الجسم الثاني متصل واحد في نفسه الاجزاء
كما هو عند الحس بابطال البواقي بعضها هنا وبعضها في الطبيعيات الا الاخير فانه لم يتعرض
لابطاله في شيء من مواضع الكتاب لعدم شهرته وظهور بطلانه فاشتراه او لا بابطال ما ذهب اليه
جمهور المتكلمين والنظام وهو تالف الجسم من اجزاء لا تتجزأ متناهية او غير متناهية وارد فيه بابطال
ما ذهب اليه ذيمقراطيس على ما قال ولا الكائن مركبا من اجزاء لا تتجزأ متناهية كانت او غير متناهية
او من اجسام صغار كل واحد منها لا يقبل الانقسام الانفكاكي فهو كالمحسوس

او مما سيثبت او كان على احد الوجوه او كان على احد الوجوه الباقية وقد ذكر بيان ما في التفتتح
الطبيعي الاسمى اعاده ببعض ما ذكره هنا لا وله لا انا اذا وضعنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون حاجبا
ان كان مانعا من تلاقي الطرفين تماس ما يلاقي الوسط احدهما غير ما يلاقي الآخر فيلزم انقسام الوسط
اذ لا يعني بالانقسام الا وجود شيء غير شيء وان لم يكن مانعا منه صار تلاقي الطرفين فالطرفان
متلاقيان على ان يتعدد احد الطرفين في الوسط ويلاقي الطرف الآخر فيلاقيه الوسط او على ان
يبعد كل واحد من الطرفين فيه ويتلاقيان فيلزم التداخل فليس هناك وسط وطرف وقد فرضناه
هذا ومع ذلك هو ملزوم للانقسام لا محالة لانه لو لم يكن حاجبا يلزم تلاقي الطرفين لانه يصدق
على عدم الملاقاة التمام لان التأليف لا يتصور الا بعد ملاقاة الاجزاء ولئن منع بناء على ان
تخلل الخلاء اجيب عنه ببيان استحالة الخلاء ويقدم كون الجسم متصلا عند الحس وفيه نظر والثاني اي
كون تلك الاجسام الصغار المتشابهة الطبائع الممكنة الانقسام وهما ونحوه ممتنعة الانقسام
فكا الطبعي لان القسمة الفرضية او الوهمية وغيرهما يحدثنا في شيء ان في المقسوم يكون طبع كل
واحد منهما مثل طبيعة الآخر ومثل طبيعة الخارجة الواقعة لهذه التوبة ومثل طبيعة الجزء الثاني
وما يصح بين الاثنين من ما يصح بين اثنين اقرب لان الحكم ضح على شيء صح على ما يماثله فيصح اخذ بين
التساويين من الاتصال الرافع للاثنينية الانفكاكية ما يصح بين المتصلين ويخرج المنفصلين من
الانفكاك الرافع للاتحاد الاتصالي ما يصح بين المتشابهين يلزم امكان الانفكاك فيما يمتنع الانفكاك
فيه عنه هو اللزوم مانع خارجي ان خارج عن طبيعة الامتداد واللازم كما في الفلك فان صورته النوعية
انما تمنعه عن قبول ذلك اللازم لا لذاته كما في الاجسام الصغيرة الصلبة فانها ما دامت كذلك
تمتنع من قبول التفصيل الفعلي فاذا زالت الصلابة والصغر فلا يمنع من قبولها لكن ذلك غير
قادح في المقصود هو امكان طريان الفصل والوصل على الاجسام المفروضة من حيث طبيعتها
المنفصلة وان كان هذا المانع لا يخالف طبيعتها كما في ذلك الطبيعة يحكم بالاجزاء ويرد ما يشتمل عليها كما ساوى في الابدية

فلان كلا واحد منهما قابلا للانفصال الانفكاكي الى حد يشتمل عليه وصوله الى مانع عنه من صلابة وصغر
او مكرر الالنفع عن قبولها القسمة الانفكاكية طبيعيا وكانت تلك الاشخاص قابلة لها وهذا كذلك فكانت
تلك البسائط بحسب الذات قابلة للقسمة الانفكاكية وهو المطلوب ومنه يعلم ان ما ذهبوا اليه من ان
تلك الاجسام متساوية في تمام الماهية لكن هذه الاحتمالات بان الجسم من اجسام صغار غير
قابلة للقسمة الوهمية دون الانفكاكية فلم يبطل بهذه الاحتمالات لم يلزم انفصال الجسم وان لم يذهب اليه
ذاهب وهو ان الجسم الذي هو محل الانفصال بالحس ان يطرأ عليه الانفصال والا لبطل الواحد والقابل
لا يمتنع ان يكون هو الانفصال الذي القابل بعينه المتصل والانفصال لا يتحقق مع الانفصال فيما ورد الانفصال
الجسم قابلة للانفصال حال وجوده صار قابلا للانفصال بعد ذلك في نسخ متفرقة على الله
والقابل لا يمتنع ان يكون هو الانفصال او الجسم الذي القابل بعينه المتصل والانفصال وهي لا يتحقق مع الانفصال
اذا كان الانفصال لا يبقى مع الانفصال فقط ولكن ان الجسم لا يبقى مع فلك كلا الطرفين المنفصلين
ما دام موجود الذات فهو ذو انفصال واحد متصل ثم لما طرأ الانفصال زال ذلك الانفصال الاول
المتصل فانعدم ذلك المتصل وحدث انفصالات آخران بالشخص ومتصلان آخران بحسبهما وانما
زاد الجسم لينبغي ان لا ينعدم المشكلين في وجود المادة مادة الاتصال والانفصال بحوزة
ان يكونا عرضين حتى يبقى على هو هو واحد وهو الجسم لكونه لا يكون الا بانضمام المادة فقط
اذ القابل لهما لا يكون شيئا غير الجسم ولانه لا الانفصال عدمي فلا يستدعي محلا الا العدم القابل
للملكة الى حال فهو ما ضمنه الملكة الى ما للجسم فيه حال ان احد هي القابل للانفصال وهو الانفصال
وهو الهيولى ويسمى بانها جوهر من شأنه ان يكون بالقوة دون ما يحل فيه وانها في الصورة الا
نفصالية الحالة فيها المسماة بالصورة الجسمية ويسمى بانها جوهر من شأنه ان يخرج في تمام الصورة الى الفعل وفي
كمالي النظرية نظر لان اللازم انما هو ان الجسم شيء غير الانفصال لا يكون له الانفصال وانما يكون ذلك الشيء داخلا في وله
جوهرية ويعرض لها وكل الانفصال عرض لا يتم الوجود الا في الجسم وقد دارك الشيء سواء قرر الانفصال

لا يجوز ان يكون بعض ما فيه المنفصل غير الجسم الانكار كان قابلا للاتصال والانفصال الا الا انفصال
فلان الشيء لا يكون قابلا لنفسه وانما الانفصال فلان الانفصال لا يخلو اما ان يكون وجوديا او عدميا
فان كان وجوديا فهو ضد الاتصال والشيء لا يجامع ضده فلا يقبله وان كان عدميا فليس
عدما مطلقا بل هو عدم الاتصال عما من شأنه ان يكون متصلا وهو لذلك يستدعي محلا وليس
محل الانفصال الذي لا يكون محلا للعدم نفسه ولذا انتفيا على تقدير كون محل الانفصال الفرد
لما وجب ان لا يكون المتصل محل الانفصال لانه قائم بالطرفين في قول منفصل سواد جزء ما
الانفصال الاول محل الانفصال من حيث هو انفصال ومن ذلك ما مر من الامور المبنية عند المعلم في نظر لانه
لو صح لبطل الحصر الذي يبدأ لان يكون خارجا عن ما به المنفصل والاولى ان يتوقف على تعقل الانفصال
الانفصال واللازم باطل لانه لو ثبت لتعقل قسيم ضرورة فهو جزء وكلما هو كذلك جزء آخر فالمتصل
جزء آخر غير الانفصال هو قابل له ولا الانفصال او لم لان يخرج نسلم ان ذلك الجزء الآخر هو القابل للا
نفصال لا مر مع المنفصل ان اراد بالانفصال الامر الاضافي الذي لا يعقل الا بين الشيئين الذي يقابله
الانفصال فلا نسلم انه جزء الجسم الذي هو الصورة الجسمية المسماة بالمقدار الممتد من الطول والعرض والعمق
لعدم كونه المقدار لكونه كذلك الا ان اراد به الامتداد على اصطلاح ثانيا لم يجب ان يكون هو القابل للا
نفصال لكونه غير قابل له وانما يلزم ما ذكر لان يخرج المنفصل عن ان يكون كذلك لو لم يكن
المنفصل جزء لا للقابل ولهذا ما قال الفاضل المحقق في شرحه الاشارات من ان الشيء الذي هو موضوع
لما يحل فيه يكون في ذاته غير متصل ولا منفصل فيمكن ان يكون موضوعا لهما ولا يكون من حيث
ذاته معروضا فيه الاتحاد ولا يكون جسما بل هو الشيء المادة ولا بد من انضمام شيء متصل
بذاته اليه حتى يصير جسما فذلك الشيء هو الصورة والمجموع هو الجسم الذي هو متصل والذين يجعلون المتصل
عرضا على الاطلاق يثبتون ان يكون الجسم متصلا فانه لا يزال مقوم للجسم الجوهر لا يتقوم بالعرض فلهم قابل
ان ينوي انه اراد ما هو مقوم للاتصال والانفصال ان يكون منفكا عنهما ليمكن عنه انه الهيولى لا ينفك عن الاتصال

نفصال

مع كونها موضوعا للحلول لما ارادات موضوع الانفصال والاتصال بحسب الكون شيء من الاتصال والانفصال
ذاتيا له فهو مسلم لكنه لم يثبت ان الصحيح ذاتيا للجسم مقوم له فلم لا يجوز ان لا يكون موضوعا لهما فانه
لازم من عدم كون الجسم متصلا في ذاته او يكون الانفصال ذاتيا له لجواز ان يكون كل واحد منهما عرضيا
له وهذا الجزء الاخير ان اراد انها لا تنفك عن افادة مقصوده اقول لا يلزم من هذا ان يكون
كل جسم كذلك لان طبيعة الامتداد الجسمي يستحيل ان يكون غنية لذاتها عن الهيولى او غير محلول فيها والا
لما حلت فيها لكنها حلت فيها في بعض البسائط العنصرية بل في جميعها لذاتها الى الحلول فيها واذا
كانت فانها تحقيقية للحلول فيها فايما وجدت وجدت مقارنة للهيولى حالة فيها وهذا جواب عن سؤال
مقدر وهو انه لما ذكرتم من الدليل يدل على ان الجسم الذي يعرض له الانفصال بالفعل مركب من الهيولى والصورة
وبعض الاجسام كالفلك لا يعرض له الانفصال بالفعل وعندكم ان كل جسم مركب منهما فلم قلتم ذلك ثم ثبت
لا عندكم واشار الى الجواب عنه بانه يلزم من تركب الجسم الذي يعرض له الانفصال بالفعل تركيب كل جسم منهما
لان طبيعة الامتداد الجسماني التي هي طبيعة نوعية محصلة يستحيل ان يكون غنية لذاتها عن الهيولى والا لما
حلت فيها في جميع البسائط لانها فايما وجدت وجدت مقارنة لها وفيه نظر لجواز ان يكون غنية لذاتها
عن الهيولى لكنها احتاجت اليها في بعض كل منها بسبب خارجي لا يجوز ذلك الا بعد ما يثبت ولم لا يجوز ان يمنع الخ
كون طبيعة الامتداد الجسماني طبيعة نوعية وقد برهن عليه بعض افاضل زماننا بانها لو كانت طبيعة
جنسية مشتركة بين الاجسام وفصولها الا بتقويمها تكون امورا مخصوصة بالاجسام والامور المخصوصة
بها اما اعراض او جواهر لا جائز ان يكون فصولها الاعراض لان فصل الجوهر لا يكون عرضا ولا ان يكون
جواهر لان الجواهر المخصوصة بها الصور النوعية وهي بحسب تحصيل الصورة الجسمية كونها غير محمولة عليها
بالمواطاة ووجوب حمل الفصل على الجنس بالمواطاة وهذا ليس بشيء لانه ادعى كون طبيعة الامتداد الجسمانية
طبيعة نوعية انما هو بالنسبة الى الامتدادات الجسمانية لا بالنسبة الى الاجسام لانها لو كانت طبيعة نوعية
بالنسبة اليها لكانت محمولة عليها بالمواطاة ولكن ذكر الجسم صفة طبيعة نوعية مركبة من الهيولى والصورة الجسمانية فلما كان الامتداد الجسمانية

طبيعة نوعية يلزم ايضا وذلك لانه كذلك يلزم من عدم كون الامتداد الجسمانية طبيعة نوعية بالنسبة الى
الامتدادات الجسمانية احد الامرين وهو اما كونه طبيعة جنسية بالنسبة اليها او طبيعة عرضية لازمة
لها والاول ما مر في الشق الثاني ولا يبطله ولا يدفعه او من جواز اشتراك المقومات المختلفة بالحقيقة في لازم واحد
والذي ذكره لا يدل على بطلان الامر الاول لان الجواهر المخصوصة بالامتدادات الجسمانية ليست هي
الصور النوعية للاجسام فمن الجائز ان يكون جوهرا مخصوصا بكل واحد منها ان يحمل عليه على الطبيعة
الجنسية المشتركة بالمواطاة ويجوز ان يكون الصورة النوعية فصلا بسيطا والفصل البسيط
لا يجب ان يحمل على الطبيعة بالمواطاة ثم انه يجوز ان يكون الاشكال والاعراض كذلك لا يجب ان يكون الجسم ذو الصورة
الجسمية ذو صورة نوعية والصورة الجسمية لا تنفك عن الهيولى والا لكانت متناهية او غير
متناهية ليست الثاني لانه والا لكانت متناهية بحدود اخر لما تقدم عليه في تحقيق العظيمة من ان هذا
المعلوم لا يقصد الى التلازم والثاني لان كونها غير متناهية لكونها ليست الى اين وجهات من الابعاد
وفي بعض النسخ من برهان التطبيق على الاشكال شكل العلة لا يعينه هو البرهان على
تناهي الابعاد واذا لم تكن غير متناهية كانت متناهية فتكون مشكلة لان الشكل هو هيئة تحيط
بها نهاية واحدة او اكثر من جهة احاطتها بمقدار الشيء المتناهي فيلزم ان يكون فيها شكل والامتداد
الجسماني متناه فهو في شكل وسواء كونها ذا شكل على تقدير انفكاكها عن الهيولى في الاول
لكون الشكل الذي كان لها لتشابه بين الاجسام في الاشكال ابتداء على كون الجاعل او الجاعل الصور
وهو الصورة الجسمية جعل اللازم لزم كون الى على شكل بلا جاعل ولكان شكل الجزء مثل
شكل الكل لاشتراكها في الصورة الجسمية التي هي علة لكون الشكل ووجوب التساوي في المعلول عند
التساوي في العلة واللازم باطل بالحس فالملزوم مثله ولا يلتفت الا قليلا من ان الشكل الطبيعي
للاجسام البسيطة هو الكرة وكذا شكل الجزء منه هو الكل فانه يعود فرضنا القسمة انما يكون شكل
جزء الا بالفرض واذا كان كذلك ثبت ان الاجسام البسيطة في اشكالها مختلفة طبايعها كما هو في عشر

فان اختلفت فلعارض لا لاجزائه لان المص ما جعل اللازم نفس اشتراك الاجسام البسيطة والمركبة
منافاة الشكل الطبيعي الذي هو الكرة فيها اذ لا يمكننا استثناء نقيض اللازم لانا نمنع نقيض اللازم
بل اشتراك الاجسام باسرها في الشكل مطلق لاشتراكها باسرها في الصورة الجسمية على الانفراد وفي
المقدار ان كان بناء على خارج فكان المقدار الجسماني من غير هيولى قابلا للفصل والوصل لان
الاختلاف في المقدارية والشكلية لا يمكن الا بحصرها في الاجسام الا بانفصال بعضها عن بعض
وبعد الا ان يقول الفصل والوصل من لواحق المادة وفيه نظر لان الاشكال قد تختلف في الجسم من
غير ان يرد عليه انفصال كاشكال الشمع المتبدلة بحسب الاشكال المختلفة والصواب ان لا يجعل لزوم
منقوضا على لزوم الفصل والوصل عليه وعلى لزوم الانفعال الذي الاختلافات المقدارية والشكلية
لا يحصل في الامتداد الا بعد كونه منا ما ان لا يتبعد ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق
المادة اذا اشكال الشمع لا يمكن ان يتبدل الابعاد الا بعد امكان انفعالها وللخصم ان يمنع ان قوة الانفعال
من لواحق المادة الا ان يستقيم عليه برهان اذ هو مجرد دعوى وفي الحواشي القطبية هذا الدليل
نظر اذ لا حاجة الى التقسيم وبيان بطلان الاقسام بل يكفي ان يقال لو انفكت لكانت من غير هيولى
قابلة للفصل والوصل لكونه جعلا بد هذا على الشيخ لانه انما بين بهذا الدليل على انفكاك الصورة
على الهيولى بل على لزوم الشكل للصورة بواسطة الهيولى ثم استنتج من هذا امتناع الانفكاك
بان قال الامتداد الجسماني متناه فهو متشكل وكل متشكل مادي فالامتداد مادي وهو المط هذا ما في
الحواشي وانه قد يرد على الشيخ ايضا لانه يمكن ان يقال لو لم يكن لزوم الشكل للصورة بمشاركة
الهيولى لكانت من غير هيولى قابلة للفصل والوصل واشتركه فلعلنا لا يكون لان الملازمة ممنوعة
لجواز ان لا يكون شركتها معها انما كانت معها فلا يلزم ان يقال لو لم يكن لزومها بانضمام
الهيولى فان كان لنفسها لتشابهت الصورة في الاشكال وان كان بما على خارج جاز ان يكون
الصورة الجسمية [illegible]

الهيولى

الهيولى لجاز ان تكون الصورة الجسمية من غير هيولى قابلة لها كان اللزوم لنفسها او لما على خارج وهو
وان كان بسبب الهيولى او بمشاركة منها كان المحتاج عن الهيولى بقي اياها هذا وانا اقول في
الاقسام فيها لان لزوم الشكل اما ان يكون بمداخلة المادة اولا فان كان فالمتشخص الجسمي او لا فان
الاعتراض عليه بان التناهي انما يلحق الصورة بواسطة المقدار العارض لها والشكل
انما يعرض بواسطة لانه هيئة احاطة الحد او الحدود بالجسم التعليمي فلا يلحق الجسم فلم يثبت لان
المغاير للصورة الجسمية هو المادة اعم من ان يكون مباينا او غير مباين وانما على تقدير كونه غير مباين لا يلزم
التمسك على ان يتعدد الكلام الى لزوم المقدار كذلك لزومها اما ان يكون بمداخلة المادة او التشخص الجسمي او غيرها
والهيولى لا تنفك عن الصورة ولان كانت متحيزة في ان يشار اليها كانت للقسمة في الجهات
الثلث وفي الحواشي القطبية لكونها جوهرا لا تخلو ضرورة ان كل متحيز فان جنبة غير ما في
واعلاه غير اسفله والا انتفى الخط والسطح واقول لكن يمكن الجواب عنه بان يقال كما هو في الجسم
بالاستقلال فهو قابل للانقسام في الجهات ضرورة ان ما منه الى جهة غير ما منه الى الاخرى والخط و
السطح ليسا كذلك ولا يلزم انقسام الخط في الجهتين والسطح في الجهات بل الخط مشار اليه تبعا للسطح
والسطح تبعا للجسم وما نحن فيه هو الهيولى على تقدير تجردها عن الصورة انها كانت متحيزة على سبيل
الاستقلال لا بتبعية الصورة هذا وايضا لا نسلم ان مجرد الجوهرية لا يستلزم قبول القسمة بوجه فصلا عن
جهات ولتمام التخيير فللخصم ان يمنع ان كل جوهر متحيز فهو قابل للقسمة الا ان يقوم عليه برهان وهو ليس
كذلك ايضا ولو كانت الهيولى عند الانفراد قابلة للقسمة في الجهات الثلث لكانت هي نفس الصورة
او محل لها ضرورة ان كل ما هو كذلك فهو اما نفس الامتداد الجسماني او ذو امتداد جسماني
وهنا بحث وفي الحواشي القطبية في كون الصورة قابلة للقسمة في الجهات الثلث نظر لقوله الحكمة
ان تكون النقطة حوان الصورة لو كانت قابلة للقسمة فلا نسلم ذكرنا في الهيولى فلا يجوز عنها ان
[illegible]

بهذا المعنى هو الهيولى والمقدار بعينها لتغير او يمكن ان يكون هو ان الصورة لو كانت قابلة للقسمة في
الجهات الثلث كانت جسماً لانه الجوهر القابل للقسمة ويمكن الاعتذار عن ذلك بان [illegible]
متحيزة لما قارنتها الصورة والا لما قارنتها الا حال كون الصورة في الحيز او حال كونها
لا في الحيز والاول باطل لامتناع مقارنتها الحيز لما لا وجود له في الحيز ضرورة وفيه ما في الحواشي القطبية
لان مقارنتها للحيز انما يكون بمقارنة حيز من او باخرى وفيه نظر لان القول المنظر منه الانحصار
ونحو صحيحه ان يقال التحيز ان مقارنتها للحيز انما يكون صد بهذين الوجهين انما يمكن لو كان التغير
المقصود بالحيز وهما لا اذا لم يكن فلا والشك انه [illegible] لا امتناع وجود الصورة لان الحيز لا امتناع وجودها
لا في الجسم امتناع وجود الجسم لان الحيز [illegible] وجود الصورة فلان الحيز ضرورة كون جزء المتحيز متحيزا فله
بعد الاعتراض عليه [illegible] نظر لان الحاجة الى الحيز هو الجسم لا الصورة واعلم ان هذا الدليل على
تقدير صحته لا يدل على ان الهيولى المجردة لو جاز تجردها امتنع ان تقارن الصورة واللازم من ذلك
امتناع تجرد الهيولى عن الصورة لجواز تجرد بعض الهيولى عن الصورة وانما يلزم لو كان اقتران
الهيولى المجردة بالصورة ممتنعا لامتنع ان يقارن شيء من الهيوليات بصورة اصلا فاذن يجب ان يكون
الهيولى غير الصورة لان ذلك انما يكون كذلك ان لو لم يمكن [illegible] بالاختلاف المقترنة وهو ممنوع ولهما
ان تقول [illegible] دلالة الحجة على ان الهيولى المجردة لا يجوز اقترانها بالصورة انما هي بالنسبة الى المقترنة
بالصورة لا يجوز خلوها عنها فهيولى الاجسام المقترنة بالصورة فيستحيل تجردها عن الصورة
بجميعها هو المطلوب [illegible] نظر لان [illegible] ان الهيولى لا يجوز وجودها بدون الصورة لا بان ان
المقترنة بها لا يجوز تجردها عنها [illegible] على هذا لا يجوز ان يوجد بعض
دائما دون مقارنة صورة ولست ان الهيولى علة للصورة والا لتقدمت عليها بالوجود لوجوب تقدم
العلة على المعلول بالوجود والثاني باطل لانه يلزم امتناع انفكاك الهيولى في الوجود عن الصورة وفي الحواشي
القطبية [illegible]

للهيولى والا لوجدت الصورة قبلها اي قبل الهيولى والثاني باطل لانه يلزم امتناع انفكاك الصورة في
الوجود عن الهيولى وفي الحواشي القطبية وفي تقريبه تام فلذلك النظر بعينه وانه يمكن ان يراد عنه ذلك
النظر بان يقال لو لا الوجدت الصورة المتشخصة قبل الهيولى ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد
في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يؤثر في وجود شيء والثاني باطل لان الصورة المتشخصة محتاجة
في تشخصها الى التناهي والتشكل المتأخرين عن الهيولى لانهما انما يلحقانها لاجل كونها البتة
متقدمة على الصورة فلم لا يجوز ان تكون الصورة شريكة علة الهيولى واللازم منه عندكم لا يلزم الهيولى على
الصورة من حيث هي صورة ما يستحيل عندنا لانها شريكة علة الهيولى على الصورة المتشخصة
المتأخرة في تشخصها عن التناهي والتشكل المتأخرين عن الهيولى ويمكن ان يراد
الكل عن جانب الهيولى [illegible] والا لاستغنت الهيولى المتشخصة في الوجود
على الصورة واللازم باطل لان الصورة علة [illegible] عليه تشخص الهيولى كما سيجيء ولا يخفى كلامهم
ان من الهيولى والصورة علة الاخرى فلم لا يجوز ان التركيب بينهما لا تركيب فاذن
منهما حاجة الى الاخرى من وجوه الحواشي القطبية ثم ان اللازم احتياج احدهما الى الاخرى لا احتياج
كل واحد منهما الى الاخرى وذلك لان اللازم بعدم امتناع التركيب بين الشيئين احتياج احدهما
الى الاخرى لا احتياج كل واحد منهما الى الاخر لامتناع التركيب بين الموضوع والعرض مع استغناء
الموضوع عنه مطلقا فاذن قد سلم التركيب بينهما لا يثبت احتياج كل منهما الى الاخر ومنع
فالهيولى لا تفتقر الى الصورة الا الصورة من حيث هي صورة ما لا يمكن الا الى الصورة المتشخصة
لجواز انتفائها مع بقاء الهيولى والصورة تفتقر اليها في تشخصها لا يثبت ان لحوق التشكل لها
انما هو بسبب كونه من المادة وفي الحواشي القطبية ان الانفكاك على هذا الوجه عكس نظر
وانه لا يلزم المحتاج الى المحتاج اليه فلا يلزم الصورة على هذا التقدير والهيولى [illegible] فتفتقر الى الصورة
في تشخصها لزم الدور لافتقار الصورة الى الهيولى في تشخصها [illegible] لزوم الدور بناء على ان يكون الهيولى علة قابلة

والصورة علة من علته لتشكل الهيولى فنقول فلم يكن الافتقار في هذا على العكس لان افتقار الصورة الى
الهيولى في التشكل لان ما لا تكون الهيولى قابلة لتشكلها فنعكس وان يكون افتقار الهيولى الى
الصورة في تشخصها بان يكون الصورة فاعلة لتشخصها لانه علة وتشخص كل منهما بالاخرى او بلوازم
الاخرى لكن ذات الهيولى علة من علته لتشخص الصورة لان علته لا تشتبه ان يكون النائل في علاو النوع
من الاعراض المكتنفة بها مثل الاين والوضع وغيرهما وذات الصورة علة من علته لتشخص الهيولى
وفي هذا الموضع ابحاث لا يحتملها امثال هذا المختصر ومن اراد فليطالع شرح الاشارات للمولى المحقق
نصير الدين الطوسي اعاد الله بركاته ومن ان الهيولى كما لا تنفك عن الصورة الجسمية فلا تنفك عن صورة
اخرى نوعية وهي التي يختلف بها الاجسام انواعا والاقدام يسمونها بالصور الطبيعية لان الاجسام
مختلفة في اللوازم لاختلافها في قبول الاشكال بسهولة كما للرطبة او بعسر كما لليابسة
وبعدم قبولها اصلا كما للافلاك وهذه اللوازم امتنع استنادها الى الجسمية المشتركة لكونها مختلفة فهي مستندة
مختلفة اخرى ان يجوز اخرى هي المخصصات الاولى للجسم المطلق والمنوعات له بحسب الانواع ولو
وجود الهيولى والجسم المطلق الذي هو بعض كحسب انواع الاجسام لانهما لا يوجدان الا بعد ... لما
لما بينهما والا لما امكنت ... الهيولى او الجسم المطلق دون الصور النوعية كلانه الصور
الجسمية فانها مقومة لماهية الجسم المطلق المقوم للنوع وما بعدها من المخصصات الثواني كقبول
الانقسام بسهولة او عسر وعدمه كما عرض بعد نوع الجسم المخصص لانها استعدادات مختلفة
فالتخصيص بها يكون بعد التخصيص بما به الاستعداد ... على صورته ... هو ان الدكر ...
بتغير جوانبها فيكون جوهرا لان الاعراض لا تتغير جوانبها وفيه نظر لان من الاعراض ما يتغير جوانبها
هو فان الخشب اذا الحد منه الكرسي ما حصل فيه الا هيئة واعراض ولا تنافيه ... غير السؤال
بما هو واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون نسبة الصورة الى الهيولى كنسبة الهيئة الكرسية الى الخشب
فلم لا يكون تغير السؤال في الهيولى الا فتراق عرض به كما في الكرسي لان ... الا النوع ... الاجسام ... النوع

لانا نقول الهيولى قابلة فلا تكون فاعلة لان الاقتضاء ... الكرسي الخشبية وفيه نظر لان ما ذكره انما ... البسيط لا في ... فاعلا وقابلا
والهيولى ليست كذلك لانها جوهر ... واعلم انه لم يدل دليل على ان الفاعل مطلقا لا يكون قابلا
بالامكان وهو ان نسبة الفاعل الى المفعول بالوجوب ونسبة القابل بالامكان فلو اتحد
صارت النسبة بعينها الشيء بالوجوب والامكان وهو محال وما ذكره انما هو دليل خاص بالبسيط
فلهذا ابطل الحكماء ... لا العام كما ذكره غيره ... ان الهيولى قابلة فلا تكون فاعلة وفيه
ان فيما ذكره في اثبات الصور النوعية نظر لجواز ان تكون مستندة الى فاعل خارجي فلم لا يجوز
ذلك لابد له من دليل وما قيل ان الفاعل الخارجي نسبته الى الجميع متساوية فيجوز ان تكون له نسبة
خاصة الى ذلك الجسم دون سائر الاجسام وعدم اطلاعنا عليها لا يوجب عدمها ولو عرفت فساد
ما قيل في امتناع كون الشيء فاعلا وقابلا معا فانه يجوز استنادها الى الهيولى نظرا الى ما قيل
والى ما صدق فيما ذكره نظر من وجهين فلو جاز استنادها الى فاعل خارجي ولما ثبت
لجواز استنادها الى الهيولى ... الهيولى قابلة فلا تكون فاعلة لان ذلك ... فيما
ذكره فاسد ولو كان في الخشبية كان المناسب ان يقول هذا على ... وفيه نظر لان ... مبدأ التغير في آخر من
حيث هو آخر وفي الكرسي الخشبية ... وانما ... الى هذا ... معرفة الطبيب اذا
تكرست في علاج ... الى هذا التغير اذ يصدر عن المتكرر في ذاته مبدأ التغير في آخر وهو
الشخص مثلا ولو قيل لا يلزم من ذلك عدم الاحتياج الى هذا القيد لجواز ان يكون الاحتياج اليه
ليصدق في ... الحكيم اذا تكررت في علاج امراضه ... فان ... المبدأ او ... المبدأ فيه واحد
نفسه الى ... وان قلنا من حيث هو آخر ليصدق في هذا الاسم القوة التي هي مبدأ باعتبار وذو
مبدأ او هو ما يكون المبدأ باعتبار الا ما يكون فيه المبدأ باعتبار آخر فان الطبيب مثلا في كونه القوة
في صحة الطبيب مثلا القوة فيه نظر ولو قيل لان الطبيب مبدأ بل متكرر اذا عالج نفسه فانه باعتبار
انه معالج وهو بهذا الاعتبار مبدأ ... باعتبار انه ... هو بهذا الاعتبار ... فذو مبدأ ... التغير

وأي صدق أن الشيء بعينه مبدأ وغير مبدأ الأجل أن يكون بحسب الاعتبار فلا تناقض كما في تنويره
بفعل التحليل يستعين بكونه الطبيعة مبدأ لترتيب حركات ما هي فيه أعني الجسم وسكناته بالذات ويراد
بالمبدأ المبدأ الذي على وجه ما يكون أنواعها الأربعة أعني الأينية والوضعية والكمية والكيفية وبالسكون
ما يقابلها جميعا ولا يراد بكونها مبدأ للحركة والسكون أنها مبدأ لهما معا بل مع انقسامه بشرط فيه
مع عدم الحالة الملائمة ووجودها واحترز بالذات في تعريف المبدأ الذي هو تحركات ما هو فيه
وسكناته بالذات عن الواسطة كالنفوس الأرضية فإنها تكون مبادئ لحركات ما هي فيه بالذات كالأغذية
مثلا الآن إنها تكون مبادئ بتوسط الطبائع والكيفيات لا لشيء الطبيعة أيضا ليست مبدأ لحركتها
لتوسط الميل بينها وبين المتحرك عند التحريك لأن توسط الميل بينهما لا يخرجها عن كونها مبدأ لحركتها
لأنه بمنزلة الآلة لها [illegible] حصول الكثير المحفوظ بينها بمنزلة الآلة لها [illegible] حصول التحريك التي تفعل
النفوس الأرضية بتوسطها نظرا [illegible] بالذات غير [illegible] والساكنة بالجسم [illegible]
السفينة [illegible] لا ينحفظ المبادئ الصناعية والقسرية وما قبلها في تحركات ما هي فيه
تخرج المبادئ الصناعية والقسرية غير الشيء [illegible] الضمير فيه راجعا
إلى المبدأ [illegible] كذلك [illegible] إلى الحركة [illegible] ما هو فيه ولو
قيل [illegible] لا يدفع هذا النقض الثالث [illegible] مستدركا إذ ليس مبدأ الحركة المتحرك
بالوضع فيه لكون هذا القيد [illegible] الحق الثالث في إثبات النفس الناطقة
وما يحويه [illegible] النفس [illegible] طرفه [illegible] نظرا
وذلك لأنه لا بد من بيانه [illegible] المنقسم فيه [illegible] الجوهر العاقل
[illegible] ذلك [illegible] بالضرورة [illegible] المنقسم [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] المنفرد [illegible] مجردة [illegible] العاقلة [illegible]
[illegible]

إنما على الأقوال فقط وأما على [illegible] فلأن تعقل المركب مسبوق بتعقل بسائطه ويلزم منه أن تكون
مجردة [illegible] للعقل [illegible] وتكون البسيط المعقول الحال فيه إلا المنقسم
إنما هو [illegible] من الصور العقلية [illegible] في المنقسم منقسم ضرورة أن الحال فيه أحد جزئيه يكون
غير الحال في الجزء الآخر لاستحالة قيام [illegible] الواحد بمحلين [illegible] عليه بعض [illegible]
الأدنى [illegible] البسيط [illegible] الواجب [illegible] المركب مسبوق بتعقله [illegible]
[illegible] الأجزاء [illegible] الأجزاء [illegible]
[illegible] المعقولة من أجزاء غير متناهية [illegible] بالتحليل [illegible]
والفصل الأخير ولا شك أن تعقل الشيء مسبوق بتعقل جميع أجزائه [illegible] يكون تعقل المركب
مسبوقا بتعقل تلك الأجزاء المنتهية إليها بتحليل الشيء [illegible] مجردة عن المادة [illegible]
[illegible] والأصوب [illegible] مجردة عن الوضع والمقدار [illegible]
المعقول [illegible] عن مادة [illegible] بل هو مجرد
عن الوضع والمقدار [illegible] المراد التجرد عن المادة
[illegible] عن الوضع والمقدار [illegible] المادة الأولى [illegible]
ما ذكره بعض [illegible] التجريد عن المادة [illegible]
[illegible] غير صحيح لأن المادة [illegible] من الأجزاء المعقولة المجسم [illegible] المحسوسة وتعقل المركب
بدون تعقل أجزائه غير معقول [illegible] عن المادة [illegible] والجواب عنه أن المراد
[illegible] المعقولة [illegible] المقدارية المحسوسة [illegible]
[illegible] الخارجية لأنها جزء [illegible] الجسم غير مسبوق بتعقل [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
[illegible]

لها وضع ومقدار مخصوصان فالحال فيها مقترن بعوارض مخصوصة من قبل المحل الا انه كالسواد
الحال في المحل الذي هو الجسم اذ ليس له مقدار ووضع لانه سواد او ليس له في حد ذاته ذلك بل له ذلك بسبب محله
فلا يكون مطابقا للافراد الحاصلة بالصغر والكبر فلا يكون كذلك الحال كليا فثبت ان المعقولات كلية مجردة
الخ لنا ان القوة العاقلة تدرك الموجود المطلق فيكون مجردة والا لزم انقسام الوجود المطلق
بانقسام محله لما قررنا ان الحال في المنقسم منقسم بانقسامه فاجزاء الوجود المطلق ان كانت عدمات كان
الشيء متقوما بنقيضه وانه محال وان كانت وجودات كان الكلي متقوما بالجزئي لكونها وجودات خاصة
فيلزم ان يكون المطلق اكثر من واحد واللازم باطل لان الجزئي مستلزم بالكلي فلو كان الكلي متقوما
بالجزئي لزم تقوم الكلي على نفسه الرابع ان القوة العاقلة تدرك السواد والبياض حتى لا بالحكم على
كل واحد منهما بمضادته للآخر والحكم على الشيئين لا بد ان يدركهما معا فتكون مجردة والا لزم اجتماع
الضدين في جسم واحد اذ ليس الادراك الا حصول الصورة في المدرك الخامس انه لو كانت القوة العاقلة جسمانية
لكانت حالة في جزء من البدن وهو ظاهر واذا كانت في جزء من البدن فلا يكون اولى الا في الاول وهو العضو الرئيس كالقلب
او الدماغ وهذه متفرعة لا بد منها والاول لا امكن ان يخرج عدم تعقل النفس تلك العضو وانما يجوز ان يكون في
البدن عضو صغير حتى لا يتصوره ابدا اذ لا يطلع عليه من جهة التشريح الصغيرة وهو ان يكون هذا
حالة في عضو كالقلب او الدماغ وان كانت دائما تتعقله او دائما لا تتعقله لان صورة ذلك
الجزء ان كانت كافية في تعقلها اياه لزم تعقله دائما فلا يكون الجزء لازما الاول لزم ان دوام التعقل
لعدم توقفه على شرط آخر والثاني لزم ان يلزم حصول صورة ذلك الجزء في مادته كافية في تعقلها اياه
توقف تعقلها اياه على حصول صورة اخرى مغايرة اياها بالعدد في مادته اذ التعقل لا يكون من
المادة فاذا لم يكن تعقلها ذلك الجزء مغايرة صورته لمادته فلا محالة التعقل لا مغايرة صورة لتلك
المادة مرة ثانية ولا شك ان هذه الصورة غير تلك الصورة بالعدد وان كانتا من نوع واحد لان تلك
مقارنة لمادته دائما وهذه حصلت في ذلك الجزء وحصول صورتين مثلين في مادة واحدة محال فلا يكون حصول تلك الصورة

لامتناع حصول صورتين متماثلتين بالعدد اذ هو اللازم في مادة واحدة اذ هو اجتماع المثلين وهو
مستلزم الاثنينية بدون الامتياز والتوقف على التمييز يخيل لزم الاول ان في وجوده دوام اللاتعقل اللازم
مقتضيه شرط لا انه كما يدل على انه يحتمل للنفس مع اعضاء البدن كالقلب والدماغ والكبد فانا نعقلها تارة و
نغفل عنه اخرى وقد يقال لو لزم ان يكون حصول صورة ذلك الجزء كافيا في تعقلها اياه لو توقف تعقلها اياه على حصول
صورة ذلك الجزء في القوة العاقلة لكن حصول صورة ذلك الجزء في القوة العاقلة لكن تلك الصورة لو حصلت
فيها لزم اجتماع صورتين متماثلتين في مادة واحدة لان ذلك الجزء فيه كانت صورته الاصلية حاصلة
فيه وقد حصلت تلك الصورة في القوة العاقلة اي صورته اي صورة الشيء حاصلة في ذلك
الشيء وذلك لا استلزام الاثنينية بدون الامتياز وفيه نظر لا يطلع عليه بان ما هو في الجزء من الآخر
المذكورة صريحا بالتجرد وقال فعلى ان القوة العاقلة مجردة عن المادة وهو المطلوب لكنها حاجة الى
البدن والآلات تتعلق به وقد تتعلق به فتكون لها الحاجة ولكنها لها تتعلق القوة كتعلق الطير بالصائد
لو ادركها وتعلق الاعراض بالاجسام التي لا تقوم بوجوده غير عادية والضعف كتعلق الانسان
بداره ومن فيه الذي يأنسه تارة ويرفضه اخرى بل كتعلق العاشق بالمعشوق عشقا جبليا الهاميا لا
يمكنه الانفكاك عنه بسبب من مفارقة معشوقه ما دامت مصاحبة ممكنة والمذكور معارض لا يتم مع طول
مصاحبته اياه وكتعلق الصانع بالآلة التي يكتسب بها انعالا فكانت من الواجبات لكونها في تعقلها
آلة مناسبة لذلك التعقل لا ذلك في البدن فمن يختلف لها الاحدة منها آلة التعقل خصوص قوة الابصار
للابصار فاذا كان انه اصح كالقيني من هذه الوجوه نظرنا الاول انقلاب ذلك الانقسام البسيط انما
يلزم ان لو كان الحلول حلول السريان فهو لم اصح عنه بانه الاجزاء المفروضة في المحل ان يوجد فيها شيء من
الحال لو لا يوجد وجه يشترك انه لا يكون الحال حالا والاول ان يوجد في كل واحد منها او في بعضها الحاصل
او بعضه فالاقسام الثلاثة ليس من الوجوه الثلاثة فتمام الجزء الواحد في الكثيرة والثاني ان يكون تمامه
في بعضها او يوجد في الكل بالحقيقة فذلك الحقيقي باعتبار الالحادية الخلية من حيث هي هي والثالث ان يكون في نفس مشخصا كان مفرد له في

ام يكن ذلك الحال حالا في المنقسم هو خلاف المفروض وان انقسم عاد الكلام اليه بعينه ولزم التسلسل وان لم تكن
وهو ان يوجد ببعضه في كل واحد من اجزاء المحل لما تقرر مستلزم للمطلوب فذلك البعض الآخر ان لم يوجد في
البعض الآخر من المحل لم يكن الحال بتمامه حالا في المنقسم وحده فيه فاذن يكون الحال في احد الجزئين غير الحال
في الجزء الآخر وهو المعنى من انقسام الحال بانقسام المحل وفيه نظر لانا نقول لم لا يجوز ان يكون الحال بتمامه حالا
في بعض اجزاء المحل ويكون ذلك البعض من المحل منقسما فيعود الكلام فيه ولزم التسلسل قلنا ان اردتم
بالتسلسل تركب المحل من اجزاء غير متناهية بالفعل فلا نسلم لزومه وان اردتم تركبه من اجزاء غير متناهية بالقوة فلا نسلم
لكن بطلان اللازم ثم ربما قيل سلمناه انه حلول السرياني لكنه لا نسلم انه يلزم انقسام الحال فان الوجود
حال في الجسم حلولا سريانيا والجسم منقسم والوجود غير منقسم لكن ليس بشيء اذ القول بانقسام المحل
مع عدم انقسام الحال في حلول السرياني باطل ثم عدم الامتياز بين الامور الذهنية والخارجية فان الوجود
اضافة عارضة للماهية في العقل والتوضيحي الا الغير وحلوله في المحل ليس كحلول السواد في الجسم في الخارج
واما الثاني فلانه لا يلزم من عدم مطابقة الكلي لما تحته من الافراد بحسب المقدار والعوارض عدم مطابقته لها
اصلا لان المطابقة بحسب المقدار والعوارض اخص من المطابقة مطلقا ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء
العام واذا كان كذلك فيجوز ان يطابقها بحسب الماهية على معنى ان مفهوم الكلي المشترك من الافراد
هو مفهوم ذلك الكلي وما قيل من ان الصورة العقلية اذا كانت حالة في المادة تخصصت بوضع مخصوص
وعوارض مشخصة لها بحيث تخرج عن الكلية اصلا فلا يصدق عليها الكلية فان اخذ من تلك الصورة
صورة اخرى مجردة عن الوضع والتشخص كما هو المفهوم من كلام المصنف وجعلت تلك الصورة انه مطابقة للمفهوم
المشترك من تلك الافراد وجعلت الصورة العقلية كلية باعتبار اشتمالها على الصورة فانه يلزم ان يوجد صورة اخرى مجردة
كلي متخصص لها بهذا الاعتبار وذلك ظاهر الثاني ان الصورة التي ... المكان ... المتعلق الكلام اليها
الثالث ان الكلية الصورة العقلية ليست باعتبار صورة اخرى منتزعة عنها بل باعتبارها في نفسها ومطابقتها لما تحتها
بنسبة الى المفهوم بحيث لو كان الكلي ... زيادة ذلك ... بل الكلي ... الصورة العقلية ... كما تخصصت بها

ولكن

تخصصت بكيت

ولا يخرج ذلك بكلها كذلك اذا كانت حالة في المادة المخصوصة فيه نظر لانا لا نسلم انها اذا كانت حالة فيها
تخرج عن الكلية انما يكون كذلك لو لم يكن مطابقة بحسب المفهوم اذ ليس النزاع الا فيه لانا ان المفهوم
من كلام المصنف ما ذكره بل المفهوم منه ان ذلك المفهوم الحاصل في العاقلة المادية لم لا يجوز ان يكون من حيث
هو هو مع قطع النظر عن العوارض مطابقا وان لم يكن مطابقا بالنظر اليها فلا نورد الاول منقول انهم
لا يعنون بكون الصورة العقلية كلية ان الصورة بتلك بعينها مشتركة بين كثيرين بل يعنون بالكلية
ان الشخص من شخص ... اذ نسبة الى النوع اخذت ماهية مجردة عن جميع العوارض والعوارض الخارجية
له حاصل الا من مطابقا لتلك الصورة ولا شك ان اي صورة النفس المتخصصة كذلك فبالوجود في المادة
الخارجية فانه لا يكون شاملا لمطابق من الاشخاص اصلا فهذا هو التوقف ان قبل الموجودة الخارجية اذا
اخذت مجردة كان مطابقا فانتفت المطابقة في الصورة الذهنية الخارجية وفيه نظر لانا لا نسلم ان الكل المنطبع
في المادة الجسمية لا يكون مطابقا بالمعنى المذكور لا بد له من دليل واما الثالث فلانه لا يلزم من عدم كون افراد
الموجود وجود انسان يكون عدم ما ... يلزم ما ذكر لجواز ... مفهوم الشيء بنفسه فلا يلزم ان لو
كان نسبة المفهوم متخصص ... وهو هو واذا كان كذلك فيجوز ان يكون مفهوم ما غير مفهوم الوجود العام
وبحسب اجتماع مع الوجود فلا ... لا بد ان لا يلزم فلان اجتماع القضيتين لا ...
وان لم يلزم ذلك لانه لو كانت صورة السواد ونقائضها الصورة البياض ... بل التضاد بينهما
السواد والبياض ... لا يلزم تقابلهما سلمناه لكن لا نسلم انه اذا اجتمع عليها في جسم لا يلزم
اجتماعهما في الواحد لان جسم الصورة ... الضدان في جسم الصورة ... بعض الجزء الآخر
الآخر في البعض الآخر فيكون محل الضدين غير محل الآخر كان البلغة ... البياض ... السواد ...
منها انا نعلم لا يجوز ذلك لا يوجد ... انا نعلم ان الصورة وذلك العضو ... فيه ادراك
الصورة الخاصة انه يتوقف الادراك على صورة ... اجتماعهما فيه ذلك ... بل اللازم انه يتوقف الادراك
على ان الآخر يجوز ان يكون ... الشيء ... اجتماع صورة ذلك العضو فيه ... الادراك على

امرا فرضيا يمكنه الادراك فتحصل الصورة في العاقلة فقد انتقضت ومن يدعي ان المقارنة كافية للتعقل فعليه
البرهان عليه **البحث الرابع في ابطال النفوس الفلكية** حركات الاجرام الفلكية ارادية والا لكانت
طبيعية او قسرية لانحصار الحركات الذاتية في الثلث لكونها موجودة فقد التحرك فيهن الثلث ووجه
الحصر سيأتي بعد ذلك والاول باطل لان المط بالطبع مهروبا بالطبع لان الحركة
الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة لا انا نسلم لكون المط بالطبع متروكا
بالطبع فانه لو كان كذلك لما كان واقعا ضرورة والثاني ان بطلان الجزء المحور بالطبع يطلب بالحركة الو
صول الى كل نقطة من نقط المسافة التي هو مصروف فانها اذا وصل اليها تاركها بالطبع يطلب بالحركة الوصول
الى لانا لا ندعي ان المط بالطبع لا يصير مهروبا بالطبع بل ندعي ان المط بالطبع اي لا يكون مهروبا بالطبع
بتلك الحركة وهو ضروري فيتم ما ذكرنا ولا يرد ما ذكر كونه من النقض اما الاول فظ لان كل نقطة يتحرك
عنها الفلك بالحركة المستديرة فحركته عنها عين حركته اليها وان اتحد فلا نقطة من النقط المفروضة في
المسافة المستقيمة مطلوبا بالطبع مهروبا بالطبع بحركة واحدة بل بحركتين فان تركه بعد الحركة التي يطلب
بها التحرك الوصول اليها وشرط التي في كونها طبيعية للاوصاف الاتحادية ولا يعارض ذلك بان حركات الافلاك
لو كانت ارادية لكانت المط بالارادة متروكا بها بحركة واحدة لا لا نقول ان ذلك جائز لجواز غرض
موجب لذلك الاختلاف في الحركة الارادية من غرض التحرك بالارادة اذا كان امرا لا يتم الا بالحركة المستديرة
صار النقطة في وقت مهروبة وفي وقت آخر مطلوبة ومهروبة بالعرض لا بالذات وانما المتقابل الذي هو
العرض الآخر وانما في الحركات الطبيعية لكن غير متصور لانه يستحيل ان يكون الشيء الواحد مطلوبا بالارادة مهروبا
بها بحركة واحدة ضرورة سواء كانت مطلوبية ومهروبية بالذات او بالعرض فيها صيرورة المط في وقت
مهروبا في وقت آخر فلا كلام فيه لان الكلام في صيرورة الشيء مطلوبا ومهروبا في وقت آخر ومنها كذلك
فان وقت المفارقة من نقطة هو بعينه وقت التوجه اليها بعينه بل لان الكلام في حركات الافلاك لو
كانت ارادية لكان المط بالارادة متروكا بها بحركة واحدة وهو انما يلزم لو كان تنقلها عن الفلك بالحركة المستديرة في حركته عنها

حركته اليها فقلنا لا يلزم من ذلك كون تلك النقطة مطلوبة بالارادة فان توجهه اليها عند تركه
للنقطة المهروبة انما هو بالعرض لا بالذات فان توجهه اليها انما هو لاجل تحصيل غيرها في الجهة التي هي في جهة
المطلوبة فيها تحصل النقطة التي هي النقطة المهروبة والثاني ان النص يدل لان القسر على خلاف الطبع سواء كانت
الى الجهة الطبيعية او السرعة والبطء وغيرهما بحيث لا طبع فلا قسر لانه يتراءى لا مبدأ طبيعيا فيه
لا تقتدر الحركة القسرية ولا نما اذا كانت قسرية كانت على موافقة القاسر فيلزم اشتراكها في الجهة
والسرعة والبطء واللازم باطل لاختلافها فيها على ما يشهد به علم الهيئة ويلزم منه ان من يكون
حركاتها ارادية ان يكون لها نفوس مجردة عاقلة لا بطلية لحركتها لان حركاتها ان صدرت عن الحركة
ان عنا الا يكون عاقلة لا يتعقب على نظام مضبوط بين دوار الشهور والسنين والدهور الطويلة بل يكرب
بين دوار الشهور والسنين والدهور الطويلة بل لا يتعلق النهاية لكونها حافظة للزمان منه وان يكن عن متخيل
فلها قوة مدركة للصور الكلية والمدركة للصور الكلية مجردة فتثبت للافلاك نفوس مجردة وهو المط وفيه نظر لجواز
ان يكون حركاتها طبيعية ويكون مطلوبها تشبه حركاتها بحيث يحدد الاوضاع لا يلزم ان يكون المط بالطبع
مهروبا بالطبع وفيه نظر لانه لو كان الا يمكن انه عند نقضها لذاتها بل عن كونه الذات لان مقتضى الشيء يدوم
بدوامه وما الافراد الذاتية لا يمكن انه يدوم بدوام شيء له فرادى لحركة الافراد الذاتية انه مقتضى بالذات لنا
بل لشيء اخر تخصيصها بالاوقات لما لوازم هو الامر ان حركتها لا يمكن ان تقتضيها لذاتها الحركة الافراد الذاتية لجواز
ان تقتضيها حركة الافراد الذاتية بسبب تجددها شيئا فشيئا فلم يلزم ما ذكرتم ثم نمنع كون الحركة لا يلزمها بالقوة
من حيث هو بالقوة حتى يكون غير مطلوبة لذاتها لان معنى كونها التسوية الى الاولى هو مبادئها
الى الكمالات وكونها وسيلة اليها بل ان الحركة الطبيعية اذا وصلت بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنت
او القسرية ان الحركة لا يمكن قسرية ويكون النفس كذلك فيلزم اشتراكها في الجهة والسرعة والبطء
وصادرة عن محل ضبط مبني على نظام مضبوط بين دوار الشهور والسنين والدهور الطويلة اجيب
بان التخيل لا يمكن ان يكون جسمانيا لا يتحرك على نحو كلها في غير متناهية الاعتبارات التي تكلم على البرهان الذي اعلم

نعم قد اوضحناه لا انا فيدانها لو كانت صادرة عن مجرد صورة لكان المطلب مخلّا حيث يحكم الحصول الاشياء
طلب على الاكثر حصوله فيلزم انقطاع الحركة عن حصول [illegible] لان الالتزام [illegible] حصوله او [illegible] اشتغل بطلبه فلا
يمكن حصوله [illegible] على [illegible] الشعور بكونه صادرا عنه باشتباه حصوله الا الجزاء ان لا يكون له شعور
باشتباه حصول [illegible] طلبه فان قيل [illegible] لحركات الافلاك نفوس جسمانية كما في حركة الطبيعة
مع ان تحريكاتها غير متناهية فلم لم يلزم [illegible] القوة المحركة لها وان كانت جسمانية لكن [illegible] من جواهر
العقلية التي لا [illegible] فان قيل جاز [illegible] ذلك في التخييل [illegible] قلنا لا يكون صدورها كما [illegible] بمجرد [illegible]
بل بمعاونة الجواهر [illegible] للامور [illegible] **البحث [illegible] في اثبات العقل** [illegible] الجوهر
المفارق [illegible] بالاجسام تعلق التدبير والتصرف دون [illegible] ان لا [illegible] وجود [illegible]
على موجودية [illegible] لتركيبه من الهيولى والصورة على ما عرفت [illegible] ان يكون جسما او
[illegible] والاول [illegible] الموجد للجسم [illegible] الصورة الجسمية على الهيولى [illegible] من الاجسام [illegible]
الصورة الجسمية على الهيولى [illegible] الاثر [illegible] الجسم [illegible] صورته [illegible] الصورة [illegible]
على الوضع بالنسبة اليه والشيخ [illegible] في الاشارات [illegible] الجسم [illegible] بصورته
لانه [illegible] موجودا [illegible] الافعال الصادرة عن صور الاجسام انما تصدر [illegible]
الوضع [illegible] النار مثلا لا تسخن [illegible] ملاقيا لجرمها [illegible]
من جرمها والشمس لا تضيء [illegible] الوضع [illegible]
يكون [illegible] الوضع [illegible] الوضع والهيولى لا وضع لها قبل
الصورة [illegible] الموجد للجسم لا يكون جسما [illegible] الموجد انما يوجد [illegible] على هذا
الوجه [illegible] بوجود الصورة ثم انما يوجد الجسم
[illegible] الصورة [illegible] الصورة لا وضع لها [illegible] الهيولى [illegible]
[illegible]

ان

ان صدور [illegible] واحد [illegible] بلا واسطة كان البسيط مصدرا للاثرين وهو [illegible] ان صدور احدهما
بواسطة [illegible] الهيولى على الصورة او بالعكس [illegible] الصورة على الهيولى [illegible]
[illegible] صدور [illegible] واحد [illegible] الجسم بلا واسطة او بواسطة [illegible]
[illegible] يكون موجدا للجسم [illegible] بالضرورة ان صدور الجسم [illegible] صدور
واحد [illegible] صدوره [illegible] يكون بعد صدور [illegible] واذا كان [illegible] صدور [illegible]
[illegible] بلا واسطة او بواسطة [illegible] النطقية [illegible] ان يصدر احدهما [illegible]
[illegible] الاخر [illegible] الواسطة [illegible] ان يكون صدوره [illegible]
[illegible] حاصل [illegible] صدور [illegible] بواسطة [illegible] حاصل [illegible] احدهما
[illegible] الصورة [illegible] بلا واسطة [illegible] الهيولى [illegible] الصورة [illegible]
لا يجوز ان [illegible] بلا واسطة [illegible] صدور [illegible] واحدة [illegible] ان يكون صدوره
بواسطة الصورة [illegible] الهيولى [illegible] الواسطة [illegible] الهيولى بواسطة الصورة
[illegible] ان يصدر احدهما بواسطة [illegible] صادرا عنه [illegible] الجسم [illegible]
واحد [illegible] بلا واسطة [illegible] ان يكون مصدرا للاثرين
[illegible] ان يكون الواسطة [illegible] صدرت عنه بلا واسطة [illegible] ولا يجوز ان
يكون صدور [illegible] بلا واسطة [illegible] مصدرا للاثرين [illegible] يكون [illegible]
[illegible] ان يكون الواسطة [illegible]
[illegible] يكون موجدا للجسم [illegible] الواسطة [illegible] الواجب [illegible]
موجدا للجسم [illegible] الواسطة [illegible] الواجب [illegible] العكس [illegible]
[illegible] الهيولى [illegible] بالذات [illegible] الكلام عليه [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]

الى الجسم بوجه ما دوان كان تعقلت بهذا العقل لا يكون محتاجة الى المعلول فيتوجه ان [illegible] ولانه قد ثبت
انتهاء الممكنات الى موجود واجب لذاته فصدر منه الواحد منها وهو انما ذلك الواحد الصادر عنه لا يجوز ان
يكون عرضا ولا ان يكون متقدما على الجوهر لكونه علة لما بعده فيلزم منه فرعه فيلزم الدور ولا يلتفت
الى ما قيل لا يلزم امتناع كونه عرضا مع لزوم الدور فقد مر وان لم يلزم انه لو كان الجوهر صادرا عنه انما على التقدير
صدور الجوهر عن المبدأ بواسطة العرض والمتوسط لا يكون علة فانه الامكان والوجوب للسقف [illegible]
اعتبارات تكثر بها الآثار وليست علة لا يلزم الدور لان العرض يحتاج في ايجاده في الوجود والعرض يحتاج
الى الجوهر فحصول كما قالوا ان المادة والصورة لا يتكلم بوجود عن الصورة بل لان الواسطة يجب ان يكون
علة لانه مسلول بصير علة لغيره من حيث يتنقل اليه احد طرفيه واحد الطرفين مسلول والآخر علة بعينه والآخر
علة قد ذكره الفاضل المحقق في شرح الاشارات ان اولها العقل الهيولي فيشترط ان تتوسط العقل الاخر في الصورة
وانما يتوقف اللزوم الوجود على ما هو الوجود والامكان والتعقل اوساط وليست علة فلا يلتبس لان الاوساط
لا يكون متوسطا بين العقل والعقل الذي يليه بعد تمام ذلك اوساط نوعية والكلام ليس فيها وانما النوعية
بين الصورة فلان الصورة والمادة والوضع لا الوضعية لان الوضع حال المحلية الى الوضعية في الوجود
يمتنع ان يكون الوضعية الى الوجود بخلاف الصورة من حيث هي صورة فانها لا تحتاج الى الهيولى
في الوجود فيجوز ان يكون شرط علتها نحو حصول الفضاء فيهما فاذا بطل احدهما تعين الآخر ولا يجوز
ان يكون جسما او احد جزئيه لا لما انه عند الانحصار الجوهر فيهما فاذا بطل احدهما تعين الآخر وهو الحق
القطعية انما تعين العقل لم يتم استدلالا بالصادر الاول على ما هو الحق لا يحتاج الى البيان [illegible]
قيل ولا انقسام القسمة الى المجرد بل [illegible] الدليل [illegible] الحق في ان المعلول الاول هو العقل
ولحاصل لما ثبت ان الاثر الاول يجب ان يكون عن صورة انما تحقق على قابل [illegible] النسبة اليه لجواز ان يتنقى
على قابل لا وضع بالنسبة الى المجرد فلا يكون بالاولى [illegible] لا يفيد اليقين [illegible] حد [illegible] الصورة
النفس ثم الاول [illegible] المعلول الاول [illegible] الصورة [illegible] الجسم [illegible]

ملك

من تلك المطالب **البحث السادس في ترتب الجوهر بحسب الحكمة** ليس بشيء لان الماهيات التي
تصدق عليها رسم الجوهر جاز ان يكون مختلفة بتمام الماهية ومع جواز ذلك لا يمكن الجزم بانه جنس لها وفي
الحواشي القطبية في هذا نظر لانه لا يتمشى في انواع الجسم الشيء منه النفس عن صور انواعه ابدا لا اشتراك بها في الجسمية
التي [illegible] ما بان هذا الشيء اشتراكها فيما هو مكابرة وفيه نظر وقد بان الاختلاف في ان الجوهر جنس
مقول على ما تحته من الجنس للاشياء على انه مقول على الاشياء المختلفة بحمل اللوازم الغير المشتركة
المقوم وان الخلاف في ذاته هو مقول على الجسم بالتشكيل الصورة والنفس العقل انواعها هو مشترك فيها
محل الجنس على انواعه هو محل اللوازم انما الاعلام على انه ليس جنسا ولا ان يكون ما تحته متمايزا بالبعض عن البعض
بفصول جوهرية لامتناع ان يكون العرض مقوما للجوهر مستندا على فصلا او جوهرا مساويا لانه النوع والنفس
في السلوك بطبيعة الجنس فيعود الكلام اليه فيتسلسل في النهاية هو يوهم لجوازه ان يكون محل الجوهر على النفس ليس محل
اللوازم انما اشار الى محل المقوم عليها فانه فيه نظر لجواز ان يكون جنسا للانواع دون النفس كما ذكره
فانه جنس للانسان والحيوان لان طبيعته عرض عام له لازم للفصل على ما ذكره الجوهر محمولا على
الفصل محل اللوازم على ما فات الامام ان يكون جنس الثلاثة ما تحته على ما عرفت فلا يحتاج ان يكون جنسا
للعقل الصادر على الوجه لانه تركب من الجنس والفصل ضرورة وجود الامتياز بالفصل
عند الاشتراك بالجنس واللازم باطل لانه لو كان مركبا منهما واحدهما هو الجنس الحادث مادة والآخر
هو الفصل صورة كما عرفت فان صدر عنه بلا واسطة او احدهما بواسطة الآخر لزم ما قلناه ان يكون
كونه مصدرا للاثر او تقدم الهيولى على الصورة او بالعكس لا يجوز ان يصير عنه مادة مجردة
ثم تنتقش عليها صورة فانه البرهان قائم على امتناعه لما عرفت ضعف ما قاله قطب في بيانه امتناع تقدم
الهيولى على الصورة وامتناع صدور المركب على البسيط مرتبة واحدة هذا الجواب الاوضح من طريق الحكيم
بل الجواب عن منع التركيب الخارجي لجواز ان يكون الجنس مادة في الخارج والفصل صورة فيه ليس على الاطلاق
بل انما كانت الماهية المركبة محتاجة الى الذات كما صح الجوهر او عرضا ماديا كالسواد فلا [illegible] تركيبه التهاب

الشفاء

حيث قال الشارح اذا كان النفس المجردة بالمواطاة موجودا لا يكون النفس المجردة بالاشتقاق
موجودا انما يكون كذا لو كان كل ما هو نوع جوهري داخلا في الانواع المرجبة ولا يلزم في كل نوع جوهري فانه لا
في العقل والنفس والمادة والصورة بل يوجد في الجسم المركب من المادة والصورة الجسمية والصورة النوعية
وفي الحواشي القطبية هذا انما يتوجه على مذهب من لا يلزم كون النفس علة لوجود حصة الشيء من الجنس على مذهب
من لا يقول العلية النفس في الخارج المادة عليه

البحث السابع في اقسام العرض

المشهور انها تسعة
واما قال المشهور انها تسعة لم يقل انها تسعة لان التنويع فيه على الاستقراء وهو لا يفيد اليقين وعدم وجدان
الشيء لا يوجب عدمه ولان غير المشهور ان الاجناس العالية من الاعراض اربعة الكم وهو الذي لذاته
وهو العرض الذي يقبل لذاته القسمة وهو احتراز عن الكيف والكيف وغيره
القسمة باعتبار محله او الحال فيه او غيره وفي الحواشي القطبية قال الامام التحديد بقبول القسمة باطل لانه لا يختص
الكم المتصل الا اذا اخذ القبول بالاشتراك الاسم نظرا لان الكم المتصل قابل للانقسام اي
في حصول المقصود والمطابق بالفعل لا يخرج عن كونه قابلا لان علم ذلك والكيف وهو الذي لا يتوقف
تصوره على تصور غيره وبه احتراز عن الاعراض النسبية لتوقف تصوراتها على التصور امور اخر
الكيف وفي الحواشي القطبية فيه نظر لتوقف تصور التربيع مثلا وهو الكيفية اي صاحب احاطة الحدود
الاربعة بالسطح على التصور غيره وهو ظاهر والقول لم يتوقف تصوره على التصور غيره هو ان يكون
عرضا لماهيته في النقل كالابوة والبنوة والاضافة جوهرا او عرضا نسبيا
او غير نسبي فان تصوره يتوقف على التصور غيره بخلاف المربع فانه عرض للسطح الحاصل
بالحدود في النقل ولا يقتضي القسمة احتراز عن الكم لاقتضائه القسمة و
اللاقسمة احتراز عن الوحدة والنقطة لا قسمتهما وانما قيد
بالاول العلم بالمعلومات التي لا تنقسم العلم المعلوم
لان العلم حصول صورة الشيء في الذهن او حضور المدرك عند المدرك

فينبغي

فينبغي ان لا يندرج تحت مقولة الكيف فان قيل اراد بالعلم الحاصل في العقل اعني المعلوم فان العلم
يطلق على المعلوم كما صرح به الشيخ في الهيات الشفاء حيث ذكروا ان العلم فانه تحته شبهة وذلك لان لقائل
ان يقول ان العلم هو انكشاف صور الموجودات الخارجية من سواد وبياض وصور جواهر واعراض فلو كانت
صور العوارض اعراضا وصور الجواهر جوهرا لكانت الاضافات الخارجية لذاتها جوهرا في البينة فان
محفوظا بسبب الاعدام لا تعلق نسبة الى الموجود في هذا الالزام ان انتفاء قيل الكيفية
لانه لا يتوسط وحدة العارض ماهيته فان عرض الوصف به العقل انما هو المعلوم بما فيه
والكيفية في العلم نفس المعلوم من الشيء التي يرجع على ما ذكره الشيخ تكون المعلوم من مقولة الكيف مثلا يكون المعلوم
من الكم لانه لو وجد في الخارج يقتضي القسمة وكونه تحت مقولة الكيف
ومن المضاف مضاف اي حاصل في العقل اي يكون تحتها افصح
مطلقا مقولة الكيف فاعلم ذلك والاين وهو حصول الشيء
في المكان وهو اما حقيقي الذي لا يسعه فيه غيره ولهذا قال كالكون في مكان
الذي يخصه او غير حقيقي وهو ما لا يخصه كالكون في البيت او في السوق او في البلد او في الاقليم فانه جهة
اضافات غير حقيقية مختلفة في القرب والبعد ولهذا اذا سئل عن زيد اين هو يصح ان يجاب بكل
واحد منها والمتى وهو حصول الشيء في الزمان كالزمان المعين وهو اما حقيقي وهو كون الشيء في الزمان
الذي لا يفضل عليه وحده كالكون الكسوف في ساعة كذا واما غير حقيقي وهو الذي يكون كذا
الزمان المعين الزمان الذي لا يفضل على الشيء والذي يفضل كالكسوف في يوم كذا او شهر كذا او في سنة كذا
الى غير ذلك بعض الحقيقي منهما الزمان الواحد يشترك فيه الكثيرون والمكان الحقيقي الواحد لا يشترك
فيه الكثيرون والوضع وهو الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض نسبة الى
الخارجية والقرب والبعد جهات العالم
بعض الشارحين في هذا الكتاب الشيخ

فان الوضع قد يتغير ولا يتغير النسب التي بين اجزائه كالماء اذا انقلب بحيث لا يتغير شيء من النسب التي
بين اجزائه فقط فلو قطع الوضع عبارة عن مجموع الهيئة الحاصلة بسبب نسبة الاجزاء بعضها الى البعض يتغير الوضع
بحصول الاشكال [illegible] باعتبار نسبة اجزائه الى شيء خارج عنه [illegible] او بحركته وفيه نظر
لان [illegible] الوضع عبارة عن مجموع ذلك [illegible] الاشكال [illegible] اللازم [illegible] الوضع لا يلزم من
[illegible] الى ذلك لان الوضع [illegible] المقولات [illegible]
[illegible] عن البعض [illegible]
غير البعض [illegible] المحمول [illegible] لان [illegible] الكيس
كالقيام والقعود والاوضاع التي تحصل للجسد والوضع كما عرفت قد يطلق على المقولة على [illegible] ولذلك يطلق
على كون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه اشارة حسية والاضافة وهي النسبة التي يعرض للشيء بالقياس الى
نسبة اخرى كالابوة فانها تعرض للاب بالقياس الى البنوة التي هي ايضا نسبة ولهذا سميت بالنسبة المتكررة
والملك وقد يقال له الجدة [illegible] شرح [illegible] الشيخ في الشفاء ان مقولة الجدة لم اتحقق
لي [illegible] الى الان [illegible] الاصل [illegible] الاوضاع [illegible]
[illegible] ذكرها [illegible] نسبة الى [illegible] سيفعل
بانتقال [illegible] كالتسليح [illegible] التقمص [illegible] عند [illegible] الانسان [illegible]
[illegible] الملك كون الشيء بحيث يحيط بكله او ببعضه ما ينتقل
بانتقاله [illegible] بشرط [illegible] احاطة او [illegible] الانتقال [illegible]
[illegible] الاحاطة [illegible] الشيء [illegible] الا [illegible]
[illegible] ان [illegible] هو [illegible] الشيء [illegible]
[illegible] لشيء [illegible] عن غيره [illegible]
[illegible]

او ينفعل عنه اسوداد الثاني وانقطاعه ... والانفعال يطلق على التأثر بعد انقطاع التأثير او بعد انقطاعه
[illegible] ان ينفعل وان يتسخن [illegible] التأثر [illegible] التأثير والتأثر
[illegible] النسبة [illegible] الحقيقية [illegible] المقصود [illegible] المقولة [illegible]
العرض [illegible] النسبة [illegible] المقولة [illegible]
لان [illegible] الاقسام [illegible]
على [illegible] النسبة
[illegible] الاعراض [illegible] العرض [illegible]
وانما [illegible] النسبة [illegible] بالقياس الى غيره [illegible] النسبة [illegible]
[illegible] الكيف [illegible]
وان [illegible] الكم [illegible]
والوضع والملك [illegible] النسبة [illegible]
[illegible] الوضع [illegible] النسبة [illegible] الجسم [illegible] البعض
[illegible] الاشكال [illegible] الانقسام
الكيف [illegible] النسبة [illegible] الكم والكيف [illegible]
[illegible] الاعراض [illegible]
والنسبة [illegible] الكم والكيف [illegible]
والتجزي [illegible] الكيف [illegible] الاعراض [illegible] الكيف [illegible]
[illegible] الاعراض [illegible]
والصورة [illegible] الاعراض [illegible]
[illegible] الخطية [illegible] الحكيم [illegible]

انحا ر به ليكون خروجها عن الشيء فيما دخلنا انحصار الاقسام العقلية في الاعراض الموجودة في الشيء [illegible]
ان قيل سلمنا ان النقطة والوحدة من الامور الموجودة لكن لا نسلم ان الاعراض الموجودة منحصرة في هذه
الشعوب [illegible] ان الاقسام العقلية من الاعراض الموجودة منحصرة فيها فلا تنحصر النقطة والوحدة فيها على
ما ذهب الاثنان [illegible] حملها على [illegible] الى [illegible] عالية [illegible]
النقطة [illegible] التخصيص الدعوى [illegible] الحكم [illegible] لا الامام [illegible] التخصيص الدعوى [illegible]
[illegible] الشيخ وذلك [illegible] البلاد [illegible] القوى [illegible] العمى [illegible]
ذلك [illegible] عليه والعرض [illegible] المنقول [illegible] المقدار [illegible] الشكل [illegible] كان [illegible]
وغيره [illegible] ذلك [illegible] بصورة [illegible] الشكل [illegible] الصورة [illegible] الشكل [illegible]
لا يوجب علم كون العرض [illegible] النقطة [illegible] منصورة [illegible]
[illegible] بان الاعراض النسبية لا وجود لها [illegible] والاكان [illegible]
[illegible] نسبة [illegible] الجسم [illegible] انه لا يكون [illegible] على [illegible] هذا
[illegible] الاخرى [illegible] النسبة [illegible] النسبة [illegible]
النقطة [illegible] النسبة [illegible] انه لا يكون [illegible] النسبة [illegible] الاعتبار [illegible]
[illegible] السالم [illegible] الاعراض النسبية موجودة في الخارج [illegible] الشيخ
[illegible] الاعتبار [illegible] الخارجية [illegible]
الاعراض النسبية ليست بموجودة في الخارج [illegible] السابقة الكلية [illegible] الاول [illegible]
المساواة [illegible] المساواة [illegible] المساواة [illegible] الصور [illegible]
للجسم [illegible] المقدار [illegible]
الصور [illegible] المقدار [illegible] المساواة [illegible]
[illegible] المقدار [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] قال الامام هذه الخاصة [illegible] الكم [illegible] الخاصة الاولى [illegible]
ان هذه القسمة [illegible] الجسم [illegible] هذه الخاصة للكم [illegible] الخاصة الاولى [illegible]
[illegible] المقدار [illegible] ذلك [illegible]
هذا [illegible] الكم [illegible] الانقسام [illegible] لذاته لان [illegible]
والمقدار [illegible] الانقسام [illegible] قبل الانقسام [illegible]
[illegible] المقدار [illegible] المساواة [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الطبيعي [illegible]
[illegible] المقدار [illegible] السطح [illegible]
[illegible] السطح [illegible] الانقسام [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الانقسام [illegible]
[illegible] الانقسام [illegible]
ان [illegible] واحد [illegible] العدد [illegible] العدد [illegible]
[illegible] المقدار [illegible] الامام [illegible]
[illegible] العدد [illegible] المقدار [illegible] الخاصة الاولى [illegible]
[illegible] الخاصة الثانية
[illegible] المقدار [illegible]
[illegible] الخاصة الثالثة [illegible]
[illegible] المقدار [illegible] الجسم [illegible]
الواحد [illegible]

الا ان غير الجسم البعيد في جميع الاحوال فقد تتوارد المقادير المختلفة عليه فلا بد ان يكون الجسم بحيث لا يتشكل الا باشكال المتوارد
اجيب عنه بانه يتبدل الاشكال مستلزم لتبدل المقادير لامتناع تبدل الاشكال مع عدم تبدل شيء من الابعاد
ضرورة ان ازدياد في الطول مستلزم لانتقاص في العرض او العمق وعلى العكس بسبب التوارد الا الامتدادات وفيه نظر
والكم متصل ان امكن ان يفرض بين اجزائه حد مشترك يكون نهاية لاحدهما وبداية للآخر وهو العدد ومنفصل ان لا يمكن ذلك
ان اجتمع اجزاؤه في الوجود اي يجتمع الاجزاء المفروضة فيه في الوجود كذلك الا ان يوجد بين اجزائه حد مشترك
بخلاف الزمان فان اجزاءه الآنية بين اجزائه في الطرفين المتطبقة الكلام في الكم ولا يكون الموجود منه غير قار الذات بنظر
لان الموجود منه غير قار الذات لكن الموجود بتمامه موجود في بعضه فيشتمل الكلام اليه فيتوقف ذلك السبق
لا يكون غير قار الذات والا لكان موجودا بتمامه في بعضه لا يتناهى الا ببعضه موجود بتمامه غير قار الذات او نقول
لان الموجود منه هو الآن الحاضر الماضي والمستقبل معدوم فلا يكون غير قار الذات والا لم يكن الموجود
لكان فرض تمامه حاضرا والمفروض ان كان حاصلا ان يكون قار الذات وان لم يكن فهو الزمان لكن في الاصطلاح فقط المقدار
بالخط والسطح والجسم التعليمي وهو الخط ان انقسم في الطول فقط والسطح ان انقسم في الطول والعرض فقط والجسم التعليمي ان انقسم
في الجهات الثلث ويسمى الثخن وهو حشو ما بين السطوح او الحد وهو ما بين السطوح وهو مشتمل بالكرة
والجسم التعليمي اذا اعتبر من حيث اعتبار الامتداد كالسطح ونحوه التي هي نهاية الجسم الطبيعي التعليمي
وكون هذه الاربعة من الكم المتصل لانه كل واحد منها يمكن ان يوجد بين اجزائه عند فرض الانقسام حد مشترك
هو نهاية لاحدهما وبداية للآخر وهو النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم والآن في الزمان وهو نهاية الماضي
وبداية المستقبل والحد المشترك بين المقادير لا يكون الا مخالفا لها موجودا مغايرا لما يحدده بالنوع
والآن الحاضر النقطة وبخلاف الخط الذي هو آن لان اطرافه الموجودة من الزمان الماضي
والمستقبل فانه الحد المشترك بينهما لانه زمان وحصول الآن كان على سبيل الاتصال والتجدد وحصول المستقبل
ابدا كذلك فان كل منها غير قار الذات في تطبيقه على الآن الذي هو الحد المشترك بين الآن وهو ان يعد غير قار الذات
ما دون الآن غير قار الذات في الحقيقة الطول فقد ان يحتمل ولا يتشكل الا بمقدار المتساوي اي الطول الامتدادية الحاصلة في الجسم غير فرض نهاية

والعرض فقد يراد به البعد الشاخص للموصوف او اقل الامتدادين المتقاطعين في السطح والعمق فقد يراد به الثخن
الذي يحويه السطح او السطوح مطلقا سواء اعتبر صعودا او نزولا او كان بالامتداد الى ان والبعد الشاخص
للموصوف بانه الخط اذا فرض اولا كان طولا وان فرض بعده آخر مقاطعا له كان عرضا واذا فرض بعدهما آخر
مقاطعا لهما كان عمقا والثخن النازل الآخذ من فوق الى الاسفل يسمى عمقا اخذ من الاسفل الى الفوق يسمى
سمكا واما الطول والعرض والعمق فكيفيات بالذات لا بالعرض ان اريد بها نفس الامتدادات وعلى هذا القول
يكون كل خط طولا وكل سطح عرضا وكل جسم عمقا لان المراد بالعمق الامتدادات بل ما يراد بها المعاني
المذكورة فيكون على ما هو عليه من الاضافة وعلى هذا التفسير يكون الامر كذلك اي لا يكون كل خط طولا وكل
سطح عرضا لكونه عرضا وكذا الامر في الجسم وحينئذ لا يكون من الكم بالعرض بل الكم الموجود
كالعدد والذات مثل العدد الذي هو الكم بالذات موجود فيها وتكون موجودة في الكم كالشكل فانه موجود
في السطح او الجسم التعليمي ويكون موجودا في محل الكم كالبياض فانه موجود في الجسم الطبيعي الذي هو محل الكم
بالذات ويكون بالعرض كالانطباق فانه عارض للكم المنطبق على المسافة ويكون منطبقا على المسافة ولذلك يتقدر الزمان
بالمسافة فيقال زمان حركة فرسخ وزمان حركة فرسخين والانطباق عارض للمسافة ويتقدر بالحركة على المسافة فيقال
حركة فرسخ وحركة فرسخين والاطلاق على ان يكون الشيء المتحرك زمانا مقدرا يتعلق بالحركة والا فانه موضوع
للمضاف ولا يصح ان يكون الكم بالعرض كالانطباق فانه على انه موصوف للمسافة في الذات متصل بالذات والا لكان بالعرض
لا يوجد بين اجزائه حد مشترك انما قيل فان الزمان الماضي للكم بالعرض الذي هو منطبق على الكم بالذات
حتى يكون الامر كذلك بل فيتقرر بالوجوه الثلثة منقطعا فيتقرر اذ لا يمتنع الانطباق فانه من مقولة الكيف
الزمان كما بالعرض لانه صادق في الحركة الانطباق بالذات فيكون حالا في الجسم بسبط الحركة فيجوز ذلك
لا يكون الا بسبط او قائلا بحركة وجوديا في الكم ولم يعلم ان يكون بسط او في جسم واحد ولما كان يجوز ان يكون المراد
من الانطباق مع الطول والعرض او في الكم بالعرض للانطباق على الزمان وانما لم يكن حالا في المسافة
بل في المتحرك والاجسام متناهية سواء جردة عن المادة على تقدير وجودها ومقارنة لها اطلاقا للنهاية المقارنة

ابعادا وللمتكلمين في التجرد فانهم يقولون بكون موجودة ابعادا غير متناهية مجردة عن المادة نوما العالم والا اللازم
ان يتوهم خطين يخرجان من نقطة واحدة ويتباعدان بحيث يكون البعد الاول ذراعا والثاني ضعفه
والثالث ثلثة اشارة وهكذا الى غير النهاية وهذه مقدمة مشتملة على مقدمات ثلث احديها ان الابعاد لو غير المتناهية
لو كانت ممكنا لامكن ان يتوهم خطان يخرجان من نقطة واحدة ولا يزال البعد بينهما يتزايد كساقي مثلث متزايدة
الى غير النهاية وثانيها انه يمكن ان يفرض بين ذينك الخطين ابعاد متزايدة بقدر واحد من الزيادات مثلا ان يكون البعد
الاول ذراعا والثاني ضعفه والثالث ثلثة اشارة وعلى هذا الترتيب فان كل بعد فوقه مشتمل على ما تحته وزيادة وثالثها انه
يجوز ان يفرض هذه الابعاد المترتبة بقدر واحد من الزيادات بين ذينك الخطين ابعاد متزايدة بقدر واحد من الزيادات
فيما يكون البعد الاول الى غير النهاية يكون متناهيا لامكان زيادات على الاول تفرض غير متناهية
وانما جعل تلك الزيادات بقدر واحد لانه يريد ان يتبين ان الخطين المذكورين لو كانا غير متناهيين لكانت الابعاد
المفروضة المتناهية المتزايدة بينهما غير متناهية كانت الزيادات التي حصلت على البعد الاول غير متناهية ثم يبين ان
تلك الزيادات لا بد وان توجد باسرها في بعد واحد من تلك الابعاد فالبعد المشتمل على ابعاد غير متناهية لا بد وان
يكون غير متناه فيلزم ان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين وهو لا يلزم الا عند فرض تلك الزيادات
بقدر واحد او متزايدة لانه لو فرض الزيادات متناقصة لم يلزم ذلك لان البعد المشتمل على زيادات متناقصة غير متناهية
ليس يجب ان يكون غير متناه الا ترى انا لو فرضنا خطا وجعلنا احد نصفيه اصلا وزدنا عليه نصف النصف
ثم نصف نصف النصف وهكذا الى غير النهاية لا يتجاوز ابدا الا ان تنتهي الى غير المتناهية الى المساواة للخط
الاول فضلا عن ان يصير غير متناه ولكن يحقق الدليل بالنسبة اليه لان حصول المطلوب على تقدير الزائدة على ان هذا ما حصل
ما في الامام في شرح الاشارات ... لان مبنى قولهم لا يتجاوز ابعاد غير متناهية ... الى غير الرجعية
لا تنتهي الى حد عنده ولا يمكن ... الى غير النهاية ... عدد ما غير متناه ... والابعاد
المترتبة بين ذينك الخطين ... غير متناهية بالفعل دون الزيادات ... المذكورة فانها ...
من الاول ... الاول الى غير متناه

والثالث ثم بعد ما لا يكون متناهيا من الجملة حاصلا بعد ابعاد فوقه ... غير متناهية
نظرنا الى البرهان ... فيمكن الانحصار ... لا يتناهى بين حاصرين وهو ممتنع لامتناع الانحصار فيما
لا يتناهى بين حاصرين واما ... وهذا البرهان ذكره الشيخ في الاشارات وقد يورد ذلك بالبسط
وفيه كلام طويل من اراده فليطالع شرح الاشارات للفاضل ... والفاضل المحقق ...
ولان الابعاد لو كانت غير متناهية لامكنا ان نفرض خطا غير متناه مع كرة تتحرك ... خطا متناهيا
موازيا للخط الاول ولو امكن ذلك لزال هذا الخط بحركة الكرة من الموازاة الى المسامتة ...
ووجب نقطة في الخط الغير المتناهي هي اول نقطة المسامتة ... لانه لا نقطة يفرض انها اول المسامتة
الا ان المسامتة مع النقطة التي فوقها قبل المسامتة معها ... نقطة يمكن ان يكون
فوقها نقطة اخرى لا الى نهاية ... اول ... لا ابتداء لها ...
انما يحصل بزاوية ... الخطين ... الخط الثاني المفروض ... الخط الذي ...
... للخط الغير المتناهي ... زاوية ... تنصيف الى غير النهاية كما بينه صاحب ...
في الشكل ... من المقالة الاولى ... فانه يقبل ... الى غير النهاية ...
مع ... زاوية اصغر من تلك ... الكبرى لا يحصل الابعد الصغرى ...
ان ... الخطين قابلة للقسمة الى غير النهاية ... الغير المتناهي ...
... زاوية ... اصغر الى غير النهاية ... خط متناه ...
خط آخر متناه ... او غير متناه ... الى ... المسامتة ...
... التي للاشارات ... البطلان ... على الاول
... خط ... نقطة ... على البعد المذكور ... على غير ان ...
الابعاد متناهية ... ولا يلزم ذلك ... لو كانت ... جميع الجوانب ... كانت ...
من طرف ... الفضلي ... الفضلي ... البعد ... الطرفين ... في ذكر ...

هو شرط الانتهاء والحاصل ان اراد عين الموجبة الكلية وهي ان جميع الابعاد متناه فنمنع قوله لانتهى هو
السالبة الجزئية وهي ان بعض الابعاد ليس بمتناه ولا يلزم منه ذلك لامكان ان يتوهم خط غير خارج من نقطة واحدة
على الوجه المذكور كما ذكر وان اراد عين الموجبة الجزئية فنسلم لكنه لا يستلزم لان مطلوبكم اثبات النهاية في
جميع الجوانب ليتوقف مسئلة اثبات الخلاء بين العالم او الصورة الى الآخر وبمسئلة اثبات محدد الجهات
التطبيق عليه ولانا اعلمنا ان وجد بعد فيما بينها مشتمل على الابعاد غير متناهية ولم يلزم ذلك ان لم يكن متناه
بعد هو آخر الابعاد وهو اول الا ... فلان ان يكون مشتملا على جميع الابعاد النوع الغير المتناهية ولكن ان
كان ... الاكثر وان الاكثر كان كل بعد حاصلا غير ... فلابد من ان البعد الغير
هو البعد القطعي ... فحصول كل واحد واحد وحصول كل المجموع متناه
على تقدير مسلم وانما حصول المجموع غير متناه فكلام على ... فلا ... يلزم الخطين على الصفة المذكورة
على تقدير عدم التناهي فان ذلك محض دعوى ... الانتظام البرهان عليه ولانا ان الخط ...
اذا تحرك ... لا ... الخط الغير المتناهي ... الخط ... [illegible]
منفصل ... حركة منفصلة ... [illegible]
وهكذا الى غير النهاية فلا يوجد في الخط الغير المتناهي نقطة هي اول نقطة المسامتة لان كل حركة يوجد فيها ... اول
المسامتة منقطع ... المسامتة ... قبل المسامتة ... كما ذكر ... اللازم كون ...
هذه المسئلة ... وما قبل المسامتة لا ... عقيب زوال الموازاة ... لانه ان اريد
انه لما كان وجود مسبوقا بزوال الموازاة فيجب ان يكون ... ووجوده اول ... لكن لا يلزم من ذلك وجود نقطة
في الخط الغير المتناهي ... مسبوقا ... وان اريد انه لما كان ... كان ...
نقطة هي اول ... مسبوقة ... فهو عين النزاع فلا يدل على الدعوى
وان اريد ... وتسع ... بالتطبيق على تناهي الابعاد ... ان ... الاجسام
غير متناهية ... غير متناه ... ج د ب ... الخط ...

... ذلك الخط الى الاخر فلنفرض فيه ... ج ... الغير المتناهي من طرف ب ...
د ب الغير المتناهي من طرف ب لمقدار ج د ... التطبيق الخط ... على الاول عند ...
منه بالجزء الاول ... بالنحو ... كان ...
ينطبق ... ج د ... هو متناه ...
المتناهي متناه ... الخط الاول ... ومنه ...
البرهان ...
... ذلك ...
... عند ... التطبيق ...
...
في ... بسبب ...
ذلك ...
عند التطبيق ...
...
والكثرة والصغر ...
واعلم ... عند ... التطبيق ...
...
على ... التطبيق ...
...
التطبيق بين خطين ...
... التطبيق ...

لانفكاك احدهما عن الاخر لان البرهان الابعادي مبنية على تحقق منشأ التناهي فان امتنع مقدار الجسم
جسم ما في نفسه فلا يكون التناهي بزيادة ولو امكن ان يكون هناك شيء قابل للزيادة والنقصان فهو مقدار فيلزم ان يكون
موقوف النهاية مقدارا وهو لان الجسم ما في طبيعته نفس تصوره لا انه جزؤه مشترك فيكون وجود اجسام
غير متناهية فيلزم وجود البعد الغير المتناهي لانا نقول اللازم انتفاء حد البعد وجود جسم ما في طبيعته ذلك للعدم
النقصان والذي هو شرط حد البعد لان الشيء جميع وجود الشخص على النهاية اذا كان من كل ما لا يتناهى
فالمادة لا يلزم من انتفاء الجزء انتفاء شيء من اجزائه ان جزء اجزاء المادة يستلزم انتفاء لزم الجواز ان يكون
لانه للجزء من حيث هو جزء وما قيل نحو الشخص على النهاية ولا شك في امكان زمان عرض
نحو التقدير الآخر شيء لانه لا يلزم من امكان الفرض امكان المفروض لجواز ان يكون المفروض ممتنعا
امكان فرض لان الفرض فعل العقل فيمكنه ان يفرض ما يمكن كالخلاء مستحيلا ولكن لا يتم انه ان عرض كالفرض
التقدير الآخر لجواز ان كل واحد منهما وكون اجتماعهما ممتنعا ليس انه الجزء عنهما الا على ما لا
كما في كون زيد الساعة وعدم الساعة وعدم وكون الساعة فانه ممكن والاجتماع ممكن واجتماعهما ولا اثر ان يحكم
ما فيه الجسم لعله يستلزم امكان وجود اجسام غير متناهية نحو ما ذكر دامكان وجود ما في الازمنة المختلفة
لا دفعة فلا يلزم وجود البعد الغير المتناهي فنحو على ان ثبوت الملازمة عدم وجود اجسام غير متناهية
بالفعل فامكان وجود ما لا نهاية له لا يتناهى دفعة اذ الحكمة لا تنفع المطلقة وقد الحق الاول القطعية
مدعى الحكيم انتفاء وجودها فامكانه منافية المقدار الخط والسطح والجسم التعليمي لا يوجد في الخارج
مفارقة عن المادة ومن الهيولى فلا يصح ذلك ولا قول القطعية فكانه يسلكون مسلك عرض
ويسعون اطباق الملازمة اي بقية والالكان عنها بذاتها عنها والالكان حالها الذاته
فلا يمكن ان يوجد مفارقا عنها ضرورة ان ما بالذات يدوم بدوامه فلا يحل فيها المادة الا على السبيل
فاذن لا حرض الحاجة اليه بعارض فانه بالذات لا يزول والمفروض ممنوع عند الاول
فالمادة يجوز ان يكون الاشتراك الاجسام لا من خارج لا يكون شيء منهما الذاتي فهو فرض منتفق فيها الحكم في النهاية

فلا ما لا تم ان المقدار المجرد عن المادة لو كان غنيا بذاته عن المادة لا يحل في المادة مقدار ما اصلا
وانما يكون كذلك لان الغني يكون المقدار طبيعة نوعية وهو ممنوع وما قيل الا الامر لو كان غنيا بذاته عنها
لا يحل فيها قوله ان الشخص بذاته لا يحتاج لعارض فيها يتم ولكن لم لا يقال انه اوجد فيها لكان من
اليها بالذات لكن الاحتياج من جانب المقدار الحال في المحل فانه قد عرفت ان الحال الذي في الشيء قد يكون محتاجا الى المحل
وقد يكون على العكس ضعيف لان الحال اذا كان عرضا امتنع ان يكون الاحتياج من جانب المحل وبيانه
في النحو الامكان نحتاج المقدار مقارنا بغير المادة فاذا تحلينا الشيء من غير التفات الى العلاقة يبقى
جسما تعليميا ولا يمكن تحليل الانتساب لا يقال لان الامر ذلك لانه الابعاد انما تخيلها كما رايت في الذهن لان
البرهان المذكور على تناهي الابعاد كما يدل على امتناع لا تناهيه المقدار غير متناهية في الخارج فكذلك يدل على امتناعه
الذهن لان الامتداد المخصوص المتصور لانه امتداد جسماني واحد وجب ما وجب بالنسبة الى ما يحل فيه لانا
لو كان الامر كذلك لما امكن تصور الامتداد الغير المتناهي وكان يمتنع الحكيم عليه بانتفاء وجوده لانا نقول الوهم
يتصوره غير متناه وهو الامتداد المستحيل وهو الذي يتصف بالتصوره الا ان جسمانية الامتداد من حيث
هو امتداد فلا يتخيل الا في نحو تصوره غير متناه يمكن ان يلحق الذهن مفهوم اللانهاية من حيث هو هذا المفهوم
المفهوم اللاامتداد ونفرض نحو بمفهوم الاضافة المذكورة فاذا امكن تحليل الانتساب يبقى سطح ما
التخيل واذا تخيلنا ذلك السطح من غير الالتفات الى ما يجاوره من الكيفيات كالضوء واللون يبقى سطحا
تعليميا ولا يمكن تخيل الانتساب الا انه يلزم نهاية من جهة الخط واذا تخيلنا ذلك الخط من غير الالتفات
الى ما منه السطح يبقى خطا تعليميا ولا يمكن تخيل الانتساب الا ينتهي بنقطة واذا تخيلنا تلك النقطة من
غير الالتفات الى ما هي من الخط يبقى نقطة تعليمية والمراد ان تعقل الخط والنقطة من التحقق يمكن افراده
شيء آخر يمكنا ان نتخيله لا بشرط غيره ان يتنفذ مع المادة وشرطه الا شيء ان يمكننا ان نتخيله لا بشرط مادة
يتنفذ معها المادة ولا السطح والخط فلا يمكن افرادها الا باعتبار الشيء الا بشرط ان لا يكون معها غيرها فان
السطح لا يمكن تخيله الا نحو نقرره في جهته والخط الا يحيث نقرره من جهة والاول للجسم وهذا وجه لطيف دقيق

لكونه ذا حدين لا خط وكذا النقطة لا يمكن ان يتخيل الا مع الخط لا خط لا يمكن ان يتخيل الا اذا طول فيكون المتخيل
خطا لا نقطة وانما استوجب المصنف لكونه باحثا عن الباحث المشترك بين المقادير وكونها اخص بالاعتبار
الاول ان لا يشترط شئ لانا نتصور الخط ونخليه عن كل خط وكذا السطح وذلك لانا نتخيل اذا كانا ماخوذين
لا بشرط شئ كما قررنا النقطة والخط والسطح لا تمتنع الوضع الا بكونها بين الكل واحد منها على سبيل الا
ستقلال الا النقطة من رأسها تبع الخط والخط تبع السطح والسطح تبع الجسم الا انها لو اعتبرت في الوضع
لكان ما من النقطة الى جهة غيرها منها الا خط فلزم انقسامها وما من الخط الى جهة غيره مثلا يساره فيكون
منقسما في العرض وما من السطح الى علاه غيره مثلا فيكون منقسما في العمق فلا تكون النقطة نقطة والخط
خطا والسطح سطحا ستة وثمانين من الباحث المختصة بالكم شرع في الباحث المختصة بالكيف فقال
وانواع الكيفيات ان بنت جنسها اربعة والا ما كانت [illegible] الكم مختصة بالكميات فان كانت
محسوسة فهي الانفعالات ان لم تكن راسخة والانفعاليات ان كانت راسخة وتسترها بالكيفيات النفسانية
الا الكيفيات المختصة بذوات الانفس وان كانت مختصة بالكميات كالتربيع في السطح والزوجية في العدد
فهي الكيفيات المختصة بالكميات واعلم ان الشيخ ذكر في الشفاء البيان انحصار الكيفيات الاربعة وجوها اختار
الامام منها ما ذكره المصنف وقال انه اجود وجوها واعترض عليه بانه لم لا يجوز ان تكون كيفية لا تكون مختصة بالكم ولا تكون
محسوسة ولا مختصة بذوات الانفس ولا تكون استعدادا [illegible] النفسانية [illegible] وجود كيفية لا تكون
مختصة بالكميات محسوسة ولا مختصة بذوات الانفس ولا يكون شيئا سوى الاستعداد واذا كان ذلك محتملا
فالجواب ان ما لا تكون مختصة بالكميات ولا [illegible] الاستعداد اذا كانت كيفية نفسانية بمجرد دعوى لا دليل عليها
النوع الاول الكيفيات المحسوسة وان كانت غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل سميت انفعالات وان كانت
راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر سميت انفعاليات وتسمية هذا النوع بهذا الاسم انما هو بالانفعالات
لانفعال الحواس عنها وانما سميت الكيفيات الغير المستقرة بالانفعالات [illegible] لانفعالها [illegible] المذكورة
نظرا الى [illegible] الكلام [illegible]

في تشبيهها على الانفعالات [illegible] النطقية فهو اولا الاضراب عن السطح ونحوه ولا [illegible]
لان انفعال الحواس عنها كانت في تشبيهها بها سواء كان الانفعال عنها اولا او ثانيا على انه [illegible]
في هذا التقسيم الاول لزمنا ان الحاصل ان الشيخ نقل في طبيعيات الشفاء ان الخفة والثقل [illegible]
[illegible] من الكيفيات الملموسة [illegible] هذا التقسيم [illegible] الالوان في هذا التقسيم لان الاحساس
بها انما هو بتوسط الضوء فان السواد لا يرى [illegible] المحسوسات تنقسم انقسام المحسوس
للحس الظاهر [illegible] المحسوسات او مبصرات او مسموعات او مذوقات او مشمومات وذهب الشيخ في
الشفاء الى ان المحسوسات [illegible] بالذات [illegible] الاشارة الاولى [illegible] الا [illegible]
[illegible] على [illegible] فهو لا معنى [illegible]
الاحساس بها [illegible] من حيث هو [illegible] الكلية
[illegible] المحسوسات [illegible] الكلية
[illegible] الكلية [illegible]
[illegible] المحسوسات [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] المحسوسات على الكلام [illegible] عن الكيفيات المبصرة والمسموعة والمشمومة
والمذوقة والملموسة [illegible] الحواس الاربعة [illegible] المحسوسات [illegible] كالهواء والماء [illegible]
ان يتوسط المتوسط بينه [illegible] المتوسط الذي يتوسطها
[illegible] المحسوسة لان [illegible] المتوسط [illegible]
[illegible] والشم [illegible]
والكا [illegible] حيوانات [illegible] المنفوذة [illegible] والاول منظور فيه
[illegible] من عدم [illegible] الكيفية المشمومة [illegible] الاحساس بها [illegible] متوسطا بينه وبين
[illegible] متوسطا بينه [illegible] وهو غير مشكل [illegible]

بتوسط مواد نماء الى الموضع بحيث لو وضع عليه متوسطتيها وبين الاجسام المحاذية علته المحاذاة الا انه حصل
بالريح انما يكون بتكيف الهواء المنفعل المشموم بما فيه ذلك الهواء متوسط بين الاجسام يكيفه به الحس
في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والصلابة واللين والثقل و
الخفة اما الحرارة والبرودة فعند ان عدم التوسط فلان الامام [illegible] من اقوال المحسوسات ولا ما كان [illegible] كان
يجب عدم التوسط والعطالة [illegible] على هذا شي فليس لكن من شان الحرارة تفريق المختلفات وجمع
المتشاكلات وذلك لان الاجسام [illegible] شديدا لا قوى الصعود بتوسط التسخين يلزم من ذلك التفريق والجمع على
ما قال فان المركب الذي لا يكون شديد شدة الالتحام [illegible] من اجسام مختلفة في اللطافة والكثافة
وكلما كان الطف كان اقبل للخفة الى الميل الى فوق من الحرارة فانه [illegible]
فان قيل ان فان الحرارة انما عملت في المركب [illegible] الاجسام [illegible] بسائطه [illegible]
الى التصعد قبل مبادرة الابطا [illegible] تتميز تلك الاجسام المختلفة الشيخ كلامه
الطبايع الحاصل بعد ذلك اجتماع المتشاكلة بمقتضى طبايعها فانها عند زوال العائق عن التفرق يقتضي طبيعة
كل واحد من تلك البسائط الميل الى حيزه الطبيعي فيحصل اجتماع [illegible]
جمع مستند الى طبايعها [illegible] ذلك خاصة الحرارة [illegible] المستند الى الحرارة اذ [illegible]
عن التفرق والتفريق [illegible] طبايعها [illegible] شدة الالتحام فان كان اللطيف
والكثيف فيه متقاربين من الاعتدال فاذا فعلت فيه الحرارة حدثت فيه حركة دورية [illegible] اللطيف
اذا مال الى التصعد جذبه الكثيف فحدثت حركة دورية وان كان الغالب هو اللطيف فتصعد واستصحب الكثيف
كالنشادر [illegible] وان لم يكن الغالب
هو اللطيف وان لم يكن الكثيف غالبا جدا [illegible]
كان الكثيف غالبا جدا [illegible] اللطيف والكثيف [illegible]
للحرارة الحركة [illegible] الحرارة [illegible] ذلك [illegible] بالتجربة [illegible] البرودة

فينبغي ان يحصل [illegible] عند عدم الحرارة فيما من شانه ان يكون حارا [illegible] بل بينهما يكون [illegible]
وهو باطل لانها محسوسة ولا شيء من العدم كذلك [illegible] المحسوس [illegible] من البرودة عدم الحرارة [illegible]
كلية الكبرى فان الانفصال عدم الاتصال مع كونه محسوسا اما الرطوبة ففي المشهور عبارة عن البلة
التي تكون للجسم بحيث ينفصل بها [illegible] كما ذكره الشيخ في الشفاء [illegible] وهو باطل لان الجسم كلما كان ارطب
كان [illegible] بالتجربة فان الماء الصافي اذا غمر الاصبع فيه كان ما ينفصل منه بالاصبع اول ما ينفصل
بالاصبع من [illegible] او العسل فعلمنا ان الانفصال [illegible] الرطوبة [illegible]
للغلظ والكثافة ثم عرفها بانها الكيفية التي بها يصير الجسم سهل [illegible]
[illegible] واليبوسة [illegible] الشيخ انه قال المحسوسات [illegible]
[illegible] الرطوبة واليبوسة [illegible] المحسوسات [illegible] الرطوبة واليبوسة [illegible]
معنى [illegible] الاشياء [illegible] الشفاء بان الرطوبة [illegible]
الشكل [illegible] الامام [illegible]
الشيخ [illegible] ضعيف [illegible] الرطوبة [illegible] ذلك على الاتصال
بل الكيفية التي [illegible] الجسم [illegible] الانفصال [illegible]
والانفصال [illegible] والكثافة [illegible]
الرطوبة [illegible]
لان [illegible] الرطوبة [illegible] السيلان [illegible]
[illegible] اجسام [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

التفسير بنفس الرطوبة وعلى قبول الانقسام اي الافتراق صعوبةً جمع او على سرعة التاثير من الملاقي وعلى الشفافية
وهي على هذا التفسير لا تكون بعض الملموسات والكثافة على مقابلات هذه الاربع اي ما يقابل على غلظ
القوام اي صعوبة قبول الاشكال الغريبة وتركها وهي على هذا التفسير بعض الملموسة وعلى عدم قبول الا
نقسام اي الافتراق صعب جدا او على بطوء التاثير من الملاقي وعلى عدم الشفافية وهي على هذه التفاسير
لا تكون من الملموسات واللزج هو الذي يسهل تشكيله اي تشكل اربعة ويصعب تفريقه بل يمتد منفصلا
فهو متصل مركب من رطب ويابس شديد الامتزاج فاذا غلب من الرطب والصعب انفصاله من اليابس
فانك لو اخذت ترابا وماء وجدت شدة تجمعهما وامتزاجهما ما ادامه التجربة فشدة امتزاجهما حدث له جسم
لزج فاذن اللزوجة كيفية مزاجية لا بسيطة والهش بالعكس اي هو الذي يصعب تشكيله ويسهل
تفريقه وذلك لغلبة اليابس وقلة الرطب مع ضعف الامتزاج والجسم الذي طبيعته لا يقتضي الرطوبة ان
يلتصق به جسم رطب نحو الماء ونسلك في الحواشي القطنية كالزمهرير وان انقص فان كان الجسم
الرطب ما تصاعد فنحو المنتقع كالخرقة في الماء والا اي وان لم يتصاعد فنحو المبتل كالخرقة واعلم ان العامة
على ما ذكرنا هو عدم مخالفة جسم متكيف بالرطوبة الى الجسم المقتضى طبيعته الرطوبة نحو على النحو المذكور محسوسا
كما ذكر في البرودة واللين من الرطوبة التي تحصل للجسم لا من طبيعته بل بسبب التصاقه بجسم اخر رطب كالاحساس
هو الاحساس بالرطوبة والرقة السوداء المسكر تختلف الا انه يدرك فيه ميلا نحو صاعدة الجو المسكر نحو الجو
تحدث فيه مدافعة هابطة والاول هو الخفة والثاني هو الثقل وهما اي الخفيف والثقيل طبيعة تحرك بها
الجسم الى الوسط من مركز العالم الى محيطه او بالعكس عاقلا لا يتعلق بالطبيعة المحضة وهو على الدافعة
كما صفة الاشراك وكما الخفة مركز الثقل نقطة لو علق عليه الجسم تعادل واما المبصرات واعلم ان المبصرات
بالذات وهي التي تحس بالبصر من غير شرط الاحساس بشيء آخر تنقسم الى قسمين الالوان والاضواء
اما الالوان فقد ذهب بعض القدماء الى انه لا حقيقة لشيء من الالوان بل البياض انما يخيل من مخالطة
الهواء للاجسام الشفافة المتصغرة جدا كما في الثلج فان اجزاءه صغار شفافة خالطها الهواء ونفذ فيها الضوء لا بسبب

بياض الاول ذلك واما السواد فانما يتخيل من كثافة الجسم عدم غور الضوء فيه وقد جوز ان يكون السواد
لونا حقيقيا لا مخيلا ومنع ان البياض لونا حقيقيا بناء على ان المتابل لكل الالوان كما بالسواد في
عندنا قول الشيخ في بعض المواضع لعلم اذا حصل البياض بغير هذا الطريق لانه في هذا الموضع آخر
لا شك ان اختلاط الهواء بالاجزاء الشفافة سبب لظهور اللون الابيض لكن البياض قد
يحدث من غير هذا الوجه الا كبياض بعض الملون والبياض لا يحدث بما فيه من حاله تحدث عند
مخالطة الهواء للاجسام المتصغرة الالوان كالثلج فانه لا يراه ابيض والسبب البياض الاذ ذكره وقد يحصل
كيفية حقيقية قائمة بالجسم كبياض البيض المسلوق وليس في ذلك سبب اي النار احدثت فيه هوائية
لان بعد الطبخ يصير انقل ولو كان السبب فيه ذلك لصار بعد الطبخ اخف لان الالوان امور حقيقية
حقيقية نظرا الى انه يلزم من ان لا يكون سبب حدوث بياض البيض المسلوق مخالطة الهواء ان
يكون كيفية حقيقية قائمة بالجسم لجواز ان يكون بسبب تخيل امر آخر واما غيره من الالوان فلا يشك كالحمرة
كالسواد والحمرة وغيرهما فهي كيفيات حقيقية محسوسة قائمة بالجسم فان الاوهام ماهيات وجود هذه الالوان
معلومة بالضرورة فلا حاجة الى البرهان على وجودها واما الضوء وهو غني عن التعريف وقال الامام
انه الكيفية التي لا تتوقف ابصارها على ابصار شيء آخر والتي الالوان لا تتوقف صحة كونها مرئية على
اعتبار الغير معه الضوء او شرطه وهو اللون فانه لا يمكن رؤيته الا بعد حضور الضوء معتبرا
فان الهواء المقابل للشمس عند الاسفار يرى مستضيئا وانه مقابل لوجه الارض فيصير مضيئا فالضوء
اما حاصل من المضيء لذاته كالشمس وهو الضوء الاول من المضيء لغيره كالنجاد المستضيء بالشمس عند الاسفار
هو الضوء الثاني وهو يشتد ويضعف بحسب اشتداد الضوء الاول وضعفه وظهر من هذا الكلام
الجواب عن الاعتراض المشهور على ان المضيء لا يضيء الا المقابل وهو ان نحو وجه الارض عند الاسفار
مضيئا وهو عند الانفصال عن الشمس الذي هي غير مقابلة اياه وذلك لانه الاستفادة وجه الارض
عند الاسفار الذي وجه الارض مقابل للهواء المستضيء بها والذي يدل على ان الهواء يتكيف بالضوء

رؤيتنا الكواكب في افق الشرق وقت الصباح مضيئة وذلك لاختلاط ذلك الهواء بالابخرة والادخنة
والعبارات السفلية عادة [illegible] الارض ولا يتسخن الشمس وغيرها من سطوح الكواكب بها واما الهواء
اللطيف الصافي الشفاف فلا يقبل النور والظلمة كالافلاك فالظلمة هو الضوء الثاني وهو
يقبل الشدة والضعف وطرفاه النور والظلمة عدم الضوء عما من شانه ان يكون مضيئا فالتقابل
بينهما تقابل العدم والملكة لا ان الظلمة كيفية محسوسة والشيء من العدم كذلك لانا الصور فانا
اذا غمضت العين لا نشاهد شيئا [illegible] العينية الظلمة في الجسم المظلم ان كان
مرئيا هو الضوء الثاني [illegible] هذا الظل [illegible] الضوء الحاصل لوجه الارض ظل الكرة ضوء [illegible]
وفيه نظر فوائد [illegible] الضوء الحاصل لوجه الارض عند كون الشمس [illegible] عدم الحائل
بسبب ضوئها [illegible] الشمس [illegible] ذلك عند كونها غير طالعة
بسبب الضوء الحاصل لوجه الارض [illegible] منهم من زعم ان الضوء اجسام شفافة منفصلة عن
المضيء متصلة بالمستضيء [illegible] وهو باطل [illegible]
الى جهة واحدة [illegible] الجسم [illegible] الى جهة واحدة فلا يحصل [illegible]
بجهة واللازم باطل [illegible] الجهات [illegible] ضوء [illegible] الارض [illegible]
وجدرانه [illegible] الجهة
واحدة [illegible] الضوء [illegible] على كل جسم في كل جهة [illegible] بكون ذلك [illegible] الجسد
الاستضاءة [illegible] واضح [illegible] جسما [illegible] جسم
ان الصورة [illegible] الشمس وغيرها من الكواكب [illegible]
على الاعراض والصورة [illegible] الضوء [illegible] في وسط المسافة
بل هو [illegible] صورة [illegible] الى [illegible] على غار
فان المضيء [illegible] الى [illegible] الضوء [illegible] ان الظلمة كيفية [illegible] من الابصار [illegible]

لانه

لانه اذا جلس شخص في غار مظلم وخارج الغار رجل في ضوء فانه يرى من في الخارج
في الغار ويراهم دون العكس ولو كانت الظلمة كيفية مانعة عن الابصار لما اختلف الحال
بل كان يمتنع الخارج رؤية من في الغار كالحاجز وهذا ايراد على عكس الظلمة ووجود الحدود دون الحقيقة
ولو قيل انا كيفية مانعة عن ابصار ما فيها اندفع عنه وذهب الشيخ الى ان الالوان غير موجودة
في الظلمة لانا لا نراها فيها فعدم الرؤية اما لعدمها او لكون الظلمة مانعة عن الابصار والثاني باطل لما مر
فتعين الاول [illegible] فان مانع الحصر [illegible] عدم الرؤية [illegible] شرط
من شرط الرؤية [illegible] والضوء شرط لرؤية اللون [illegible] وجوده والتوقف
وجوده على وجود الضوء المتوقف على وجود اللون لان الشفاف [illegible] وهو [illegible]
لكونه [illegible] الوقف معينة [illegible] والحق ان الظهور بالنسبة للبصر ان [illegible]
[illegible] اللون [illegible] وجود [illegible] الظلمة كما ذكره الشيخ وان [illegible]
فالضوء شرط [illegible] كما ذهب اليه الامام واما المسموعات ففي
الصوت [illegible] للصوت [illegible] اخر
والثقل [illegible] المسموع [illegible] للصوت [illegible] عن صوت اخر [illegible]
في الحدة والثقل [illegible] الاصوات [illegible] الحدة والثقل [illegible]
يمكن ان يتلفظ [illegible] عن [illegible] الحدة والثقل [illegible] اخر
لا يتميز عنه [illegible] الحدة والثقل [illegible] الكيفية المسموعة العارضة [illegible]
والصوت [illegible] المسموع [illegible] الصوت [illegible] هذه الامور وان
كانت [illegible] عارضة للصوت [illegible] الحدة والثقل [illegible] مسموعة
[illegible] الطول [illegible]
[illegible] الصوت [illegible] ذلك الوقت مسموعا [illegible] الطول

ان يحصل تموج الصوت فيه اعني الهواء المستقر في الصماخ الطبيعي الذي فيه كما هو مقتضى تموج سبب افراد
الصوت فان سبب ملاقاة المنفذ امر غير طبيعي ولان المنفذ المناسب لاعضاء غير مسموع عند كون الكلام ان
كون الصوت طبيعيا او غير طبيعي التموج مسموعا بل مسموعا لاحد كالمنفذ هذا اما فالمراد فيه بحث لانا
نذكر طول الصوت وقصره لاني اراد الاستداد القائم بالصوت كما يرجع بسبب قلة انقطاعه وكثرته ومقدر
مسموعا لانه لا يدل انما يكون ادراكا للمنفذ لانه بتوسط حس من الحواس الظاهرة وليس من الحواس الظاهرة
ما يصلح لذلك الا السمع فهو لا يخفى على ان الطول اذا انتقص لوكان ما في الكيفية او اما حروفه مع اضافة
الحيثية الا اضراب عنه الا هذا التغيير فان جميعها غير الحد فيه الكيفية المخصوصة المميزة فيها صار المجرد
تلك الحيثية نظر الى تركيب من مسموع هو الصوت ومن عارض من تلك الكيفية المخصوصة المميزة لصوت
عن صوت فان كونها الحدة والثقل السبب الاكثري للصوت تموج الهواء وهو الحرف الخطب [illegible] الجبل
التموج سببا لدوران الصوت مع كونه طبيعيا الطبيعي الالات القضايا عند الدوران لا يفيد الا الظن
كيف وهذا الدوران يتخلف الصوت عن التموج كما هو مصرح بالبعد وانما يحصل القلع او القرع سببا
قريبا لانه يحصل فيكون انية والصوت يرفعه والآية لا يمكن تبيان الزمان وانما المراد الصوت عقيب التموج
او القرع او القلع لان التموج يحصل بالا تتابع الصوت الشديد يتأخر الصماخ في نفسه ودا القرع والقلع
يحس بالبعد وكذلك الصوت يحس بالتموج الجزء قبل التموج بالصوت لانه في كونه وفيه نظر لجواز
ان يكون بعض حركات حس الهواء قد كيف وهذا الدوران لفظ يتخلف الصوت عن التموج كما هو
مصرح بالبعد لانهم جعلوا سبب الصوت التموج الحاصل من القرع او القلع ان تموج الهواء يحصل
بعد ذلك سبب التموج امساس عنيف وهو القرع او تفريق عنيف وهو القلع والصوت موجود مع
الصدر التموج اي حصول القرع والقلع وانما لم يجزه على الانه شك ولكن الكلام حصول القرع حاجة
سببا قريبا للتموج وما قيل انا نجد ان الاكثر بان الدوران لا يفيد الا علية الظن بانه المدار علة للدائرة
بعيد عن الصواب لان الاكثر ان الفاعل نوع يلزم ذلك سببا لانه اذ فقيد الوجود بالنسبة الا لاكثر [illegible]

وليس المراد منه ان التموج حركة انتقالية من هواء واحد بعينه بل المراد ان الهواء الواحد بعينه يحمل
الصوت ويصل الى الصماخ بل المراد منه حالة شبيهة بتموج الماء وهو امر يحدث بصدم بعد صدم والداعي فان
ان فان التموج يحدث بصدم بعد صدم وسكون بعد سكون وسبب التموج امساس عنيف وهو
القرع او تفريق عنيف وهو القلع ان امرا عنيفا فيهما لان التموج المؤدي للصوت يتبع انتقاله
مع حصول القرع والقلع فانه يحصل بغير حس كالصوت [illegible] او قلعه بعضا [illegible] منه صوتا
وهو ان القرع والقلع يحرجان الهواء الى ان ينقلب الى المسافة التي سلكها القارع الى جنبه بعنف شديد
ويلزم من ذلك انه يتحرك الهواء المتباعد للمتشكل والتموج الواقع هنالك في ذلك الهواء المتباعد
بعيد الانفعال الى ان ينتهي الى الهواء الشاغل للصماخ ان لم ينبغ عادة البعد لما يتوقف للقلع ما ادخل
ومما يخرجان لان الكلام فيه كالكلام في الصحيح وان فرد سبب خروج الهواء الى الوسط في الجسمين المنفصلين
القرع بعنف شديد انما يحصل التموج لان الانبساط الذي يوجب القلع القرع اشد ما يوجبه القلع
ويتوقف الاحساس بالصوت على وصول الهواء الحامل للصوت الى الصماخ لما لاذا ان لم يلاقي الصماخ
الهواء من جانب الآخر عند صوت [illegible] سمع صماخ الصوت فلم يتوقف الاحساس بالصوت
على وصول الهواء الحامل للصوت الى الصماخ لما تشوش السماع عند البلاء وهو [illegible] الخط
ويتوقف الاحساس على الوصول العدم الاحساس بالصوت عند عدم الوصول للبلاد من جانب الآخر
عند صوت [illegible] وفيه نظر لان قوله لبلاد ان يحصل سبيا لعدم الوصول فيسبق عدم الاحساس عند عدم
الوصول ثم الملابسات [illegible] الاحساس عند ذلك [illegible] لانه
عند [illegible] السلام الى جانب الآخر وعدم الوصول الى الصماخ جاز ان يحصل الاحساس [illegible]
اسوية [illegible] من احد طرفيه على الآخر على صماخه الآن [illegible] بالصوت عال سمعه ذلك
[illegible] لعدم وصول ذلك الهواء الى الصماخ [illegible] ان ذلك الهواء الحامل لا يصل الى الصماخ [illegible]
نظرا [illegible]

ولو لا ان السماع متوقف على وصول الهواء المتموج الى الصماخ لكانت الاذن والسماع معا من
الظاهر انت هذا الاستدلال انما يتم ان لو تبين ان تخلف سماع الصوت عن الاذن انما كان لعدم
وصول الصوت الى الصماخ وهو ممنوع بل هو لعدم وصول الى هذا السماع وهو من التراخي في ذلك الى الهواء
في سماع ذلك الان انه دون ان ظهرت ورؤية الضرب قبل السماع يدل على ما قلناه ان علاقة الحس
بالصوت متوقف على وصول الهواء الحامل للصوت الى الصماخ فاذا انتهى تموج الهواء الى الهواء الذي في
الصماخ تموج وتشكل بشكل النفس في على جلدة مفروشة على عصبة مفروشة كالجلد على الطبل
فيحصل حسية فيدرك السامعة بتلك القوة في تلك العصبة المفروشة على سطح باطن الصماخ من حيث الا
صوات للاصوات من حيث انها صوات فقط بل من حيث انها زائدة عارضة للهواء الذي فيه التعبير
صوت عن صوت آخر فلهذا بعض الا صوات الصوت من جهة الخارج قبل الوصول الى وصول
هواء المتموج الى الصماخ خلاف قد تعقد ان الصوت لا وجود له في الخارج قبل ذلك بل انما يحدث
في الحس من ملاقاة الهواء المتموج عند بلوغه الى الصماخ والآن وان لم نحكم صوت قبل وصوله الى
الصماخ لكان ادراكه في حال وصوله الى الصماخ ولو كان كذلك لما ادركت جهة او غيرها الصوت من جهة
في الخارج قبل وصوله الى الصماخ لا انه تدرك قبل الوصول الذي قلنا انا ادركت من حال الوصول كما
ادركت جهة كما ان لا يحس الملموس الا حال وصوله اليه لا يدرك بالملموس الملموس من جانب الخ
ولقائل ان يمنع ادراك الصوت انما يكون حال وصوله الى الصماخ او قبل وصوله اليه على الاول يلزم عدم
ادراك جهته وعلى الثاني ابطال القول بان الاحساس يتوقف على وصول الهواء المتموج الى الصماخ
وفي الموسيقى الفطينية ادراك جهة الصوت وعدم ادراك جهة الملموس كما تم اهل وفيه نظر لانه ما اعتبار
ادراك جهة الصوت كما تخضعت الى من ذلك واخرته انه لو لم يكن الا عند الوصول لما ادركت
جهة اصلا لكن الثاني باطلا فقد يدرك جهة في بعض الاوقات هذا اقل ما ذهب اليه المتأخر لو
سلم دليل عليه قد تشكك علينا في صوت من قول من و... جدار ويمكن اختلال الهواء ... بل الكلام ...

ما هي

ما هي بشكل شكل مخصوص في ذلك الشكل الا بتلك عن مجاذية الهواء الذي الجدار الكاسر فهو يبقى
من الشكل فوصل بان جاء على كل واحد من تلك الحروف انما كل واحد من اجزاء الهواء او مجموعه فان كان الاول وجب
ان يسمع السامع الكلمة الواحدة مرارا كثيرة حسبما يتعدد الى الصماخ من اجزاء الهواء وان كان الثاني وجب ان لا يسمع
الكلمة الواحدة الا سامع واحد لان وصول الهواء المتموج الى الصماخ لو كان شرطا لما سمع الصوت من
وراء جدار صلب لا مسام له كالحجر والحديد واجيب عن الاول بان العدد الذي يدخل في مسام الجدار يبقى على
ذلك الشكل وعن الثاني بان السامع هو كل واحد من اجزاء الهواء فلو وجب ان يسمع السامع الكلمة الواحدة مرارا
كثيرة ومن الاشارة ذلك فلانا ان يكون النادر بالى الصماخ من تلك الاجزاء جزء واحد لا غير على ما ذهب الى
بعض الاوائل لان الكلام في اجزاء الهواء النادر الى الصماخ لجواز ان يكون السماع مشروطا بان يصل
اول مرة فيكون الشرط فيما بعدها منتفيا فينتفي المشروط بنفيه وعن الثالث بان التجربة شهدت على ان
الحائل كلما كانت مسامه اقل كان السماع اضعف وكلما كانت اكثر كان اقوى فلو علم السامع
وجب ان يعدم السماع بالكلية والهواء اذا تموج وصادم جسما كالجبل او جدار املس بحيث صار الى الجانب
على عهدة ذلك الشكل حدث من ذلك صوت هو الصدى وما كان صحبه في مكان يحتمل بحصل الهواء
من الصوت المحيط لا الى المركز وقيل ان لكل صوت صدى ولكن في البيوت انما يخفى الشعور به لقرب المسافة
فكانهما يحصلان في زمان واحد ولهذا يكون صوت المغني في البيوت اقوى منه في الصحراء وان الكيفية
ما تجمع الحواس لا يحس لطعمه بخلاف شيء من تلك الطعوم المسورة والشاذة فهذا اذا اصل فصل
اجزاء اخر اصلا يطعم لكان فحكمه لا يحس بل جرمه الكثيف اذا اختبر ذلك او انه ظهر طعم قوي ودسم في ذلك الطعم
ساري وذلك الطعم هو الذي تتخالف سماحة وبعدم الطعم اليه والجسم الحامل للطعم اما لطيف او كثيف او
معتدل بين اللطافة والكثافة والفاعل فيه الحرارة او البرودة او القوة المعتدلة بينهما والحار ان فعل
في الكثيف حدثت المرارة وفي اللطيف الحرافة وفي المعتدل الملوحة والبارد ان فعل في الكثيف حدثت العفوصة
وفي اللطيف الحموضة وفي المعتدل القبض والمعتدل ان فعل في الكثيف حدثت الحلاوة وفي اللطيف الدسومة وفي المعتدل التفاهة وقيل البساطة الخ

طعم بالحقيقة لكن لا يكتنس الا بالمحل المخدور كما ذكره الشيخ في القانون وان عند العامة غير البسيط لان البسيط هو الذي لا طعم له
الطعوم وقد ظهر ان بسائط الطعوم ثمانية الحرافة والملوحة والمرارة والدسومة والحلاوة والعفوصة والقبض والحموضة
موضع ما سواه هذا احكم واما المستوفيات فليس لها اسماء مخصوصة عند الحكماء وهو من جهة انها فوق الى الصفة
كما بينا ان الكمالات القوة العقلية البشرية مراتب اربعة اولها من جهة ما يناسب الطعوم
بان يستعد لها منها ما لا يحتاج الى الخطر لا يحتاج الى تحلوة او حاصة النوع الثانية الكيفية الاستعداد به في
قوة ان كانت نحو الاشياء الى لها تستعد الصلابة وضعفها ولا قوة ان كانت نحو الاحتمال كالامراض واللين
لا ابتداء منها فهم اقوى وهو ان يكون الاستعداد نحو الفعل كالقوة على المضارعة لان الشيخ افرد منها الاتي القوة على المضا
ينتقش بتلك الامور التي ينتقل الصانع عن القوة على تلك الصناعة وكون الاعضاء بحيث يعسر عطفها او غلبها الاوكان
من الكيفيات النفسانية وان اللينة المخصصة عبارة عن القوة على المقاومة واللاانفعال قادرة لسمي مسلم ان النوع
الثالث الكيفيات النفسانية وتسمى حالا ان كانت غير راسخة كالكتابة في ابتدائها وملكة ان كانت راسخة كالكتابة
اذا تحكمت والمراد بالعوارض العارضة دون الفصول الذي لو كان بالفعل الاخر يكون الكيفية الواحدة النفس
حالا وملكة واللازم باطلا لان الصفة النفسانية اذا صدرت لكونه حالا ثم هي باعتبار الحكمة بعينها ملكة ولهذا الكون شيء واحدا
بالنسبة الى الاصول ملكة بالنسبة الى الفروع تحت بالاشياء الاخلاق بالشدة والضعف هو ضد الاختلاف النوعي عند الشارح الحكم
ابتداء من الكيفيات النفسانية بالعلم على ما قال والعلم هو حصول ماهية الشيء في العقل مجردة عن اللواحق الخارجية على الشيء
المدرك لانه اذا ادى يكون ذلك ما ذكر ما دام هو في المدرك صورة منتزعة عن شيء ضعيفا في الخارج انتزاعا
العقل مجردا عن تجريدها المكتوب باللواحق الغريبة الشخصية سواء باطن كانه على الحس على حصولها في العقل لا والا
مجردا فلا يجري فيه الاشتراك وحصولها في الشيء يستلزم الغيبة ولا فيلزمه حصول الصورة الماهية الشيء معرفة في
العلم نعم فصل الاشياء الامور العينية من النوع جهات جعل محمولا عليها فهو صحيح في الا ماهية العلم من حاجة الى التوجه الى افراد
العقل انه مانع وجوده بدليل غير حاجة الى الدليل للعقلاء اعراض صحيحة عليها هذا الرسم ولها اجوبة لا يليق ايرادها في
بهذا المختصر وان العلم ينقسم الى علم ما يكون متنقلا الى قوة العقل من البعض من قوة بالحكم على سلوك من قوة على الجزم من حاجة

اقتباسه

لا طعم له

من جهة انه اصل لذلك الاشياء التي كانت منصوبة على التفصيل في الامام بين الافراد انها ليس معلومة حال فوقه
العلم بانها حقيقة ان كانت معلومة يميز بعضها عن بعض على التفصيل ولما كان يخالف الى ان يراد به الافراد المعلومة ما يكون معلومة
منفصلا كان ان قال ليست معلومة ونفس الملازمة اللاولية لما اراد بها ما يكون معلوما مجملا كما ذكر انها معلومة وفي الملازمة
وجعلوه من الشرط الثاني ما لا شك ان ماهية كانت معلومة يميز بعضها عن البعض بانه لا يلزم من العلم بالشيء العلم بجميع ما يتعلق به
غيره والالزم من العلم بالاشياء ان يكون ذلك العلم مستندا الى الاسباب غير النهاية فيلزم العلم بالشيء العلم بالامور الغير المتناهية
موجود والعقل الذي يكون لها قوة وهو عدم العقل عما من شانه ان يعقل ويسمى ذلك من شانه ان يعقل العقل الهيولاني
تشبيها له بالهيولى الاولى الخالية في نفسها عن جميع الصور المستعدة لقبولها واما قد علم العقل عما من شانه ان يعقل
لتخرج علم العقل عما ليس من شانه ذلك كالجمادات فانه لا قابل لها انها علم انه قوة ومن هذه المرتبة حاصل في جميع
النوع في مبادي فطرتهم وقد يكون ان العقل بالفعل الى المبادئ فيستعد النفس لاكتساب النظريات وتسمى
الى هذه العقل العقل بالملكة واما النظريات بحيث يكون مخزونة عنه كلما عقل على الاستحضار كما في شانه
غير كسب جديد ويسمى هذه العقل العقل بالفعل ومراتب الناس فيه مختلفة فمنهم من يحصل المعقولات الثانية
من العلوم الاولية تستوي منها الى ما سعيها عن حركة فكرية اما شاهد وهو من اصحاب الحكم فهنا غير شاد وهو اصحاب
للحدس ومنهم من يحصلها من غير طلب وشوق وهو قد يسمى قوة قدسية واما النظريات حاضرة لا تغيب عن النفس ويعقل انها
بعقلها ويسمى العقل المستفاد وهذه مرتبة الانبياء والحكماء الذين لا قابل لانفسهم الا ادراك ذاتها وكون
العاقل عينه العقول فلا يكون العقل عين ما ذكرتم من حصول الشيء في النفس الاضافة محض التغاير ولا تغاير
لانا نقول المعقول منه ممنوع فانه اذا لا اولى عينه العاقل المعقول فلا المعقول صورة كلية لكونها مجردة
عن اللواحق الخارجية وفي هذه الحالة اما اذا كان مطلق النفس فقد ما كان الا النفس المضافة الى المدرك فلان
بعينه الذات التي لا تعتبر خارجي امور ها هنا امر اذا كان مطلق المدرك اما اذا كان هذا المدرك فلا الاثر الذي حاله
اضافة المطلق المتحقق لا يعتبر فيها العاقل متحقق واحد هو غير الامور كلها وذلك الصورة ان كانت عين ذاتها
هذا ان كان ان كانت مغايرة لها ما الاثر الذي يكون مساوية لها كالتي من المعقول غير ما لا به فيلزم اجتماع المثلين وهو محال فلا اجتماع

على وجه يكون احدهما حالاً والآخر محلاً ثم [illegible] انا نقول لا نسلم ان اضافة الشيء الى نفسه ممتنعة فانه [illegible]
مع ان المضاف والمضاف اليه في الاقوال الاثنين شيء واحد [illegible] ما ذكرنا التغاير الاعتباري [illegible]
ولقائل ان يقول ان التعقل المذكور عبارة عما ذكرتم فلان حضور ماهية الشيء اعم من حضور ماهية الشيء المغاير له
فلم لا يكون الاخص [illegible] حضور ماهية الشيء المغاير كذب الاعم وهو حضور ماهية الشيء [illegible] ان كان
اتحاد الشيء [illegible] [illegible] ثم اعترضنا [illegible]
العلم شرع في بيان كيفية حصول المعقولات للنفس [illegible] مبدأ الفطرة خالية عن المعقولات اي عن
ادراك الكليات [illegible] والا لما صادرت [illegible] الاشياء [illegible] الذوات [illegible] ان اراد [illegible]
بالذوات والا لما صارت [illegible] مطلق [illegible] والا لما صادرت [illegible] الذوات
[illegible] والتصورات [illegible] فلا يحصل [illegible] من العلوم [illegible]
[illegible] حصولها على حصول الشرائط وارتفاع الموانع وان كان [illegible] الموانع
[illegible] الشرائط [illegible] ذكره هو ان ذلك الحصول [illegible] بكثرة الاحساس بالجزئيات والآلات
[illegible] على حصول الشرائط [illegible] لحصول العلوم [illegible] مبدأ الفطرة [illegible]
[illegible] وهو ان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم [illegible]
[illegible] بيان كيفية حصول العلوم الاولية [illegible]
[illegible] مبدأ الفطرة [illegible] علم النفس [illegible]
[illegible] مبدأ الفطرة خالية [illegible] المعقولات [illegible]
خالية عن المعقولات [illegible] الشرائط [illegible] بكثرة الاحساس بالجزئيات [illegible]
[illegible] ان الشرائط وارتفاع الموانع [illegible] المعقولات حصلت
المعقولات [illegible] المعقولات [illegible]
[illegible]

[illegible] الوسط [illegible] وفكر ذهني [illegible] المبادي [illegible]
[illegible] الوسط [illegible]
والوسط هو الذي [illegible]
ويختلف مراتب النفوس في [illegible] الوسط [illegible]
[illegible] العلوم [illegible]
[illegible] النفس القدسية [illegible]
[illegible] النفس القدسية [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] القوة [illegible]
[illegible] حصول [illegible]
والاول [illegible] حصول الصورة العقلية [illegible]
[illegible] حصول ذلك الشيء [illegible]
[illegible] للعلوم [illegible] النظرية [illegible]
[illegible] المعد [illegible]
[illegible] حصول علم [illegible] حصول [illegible]
حصول العلوم [illegible]
[illegible]
[illegible] صورة [illegible]
[illegible] صورة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]

[illegible]

الا ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول وذكر الامام في بيان ذلك وجهين الاول ان [illegible] العلم [illegible]

وكلام [illegible] علم [illegible] موجبة للمعلول [illegible] المعلول [illegible] من علم [illegible] العلم [illegible] المعلول [illegible]

فلان العلة اذا كانت موجبة لذاتها للمعلول [illegible] كونها لذاتها موجبة للمعلول [illegible] [illegible] ملزوم

للعلم باللازم [illegible] من البحث على ما عرفت في المنطق [illegible] فظ لان كون العلة موجبة للمعلول [illegible]

اضافة بينها وبين المعلول والعلم بالاضافة بين الامرين يستلزم العلم بكل واحد منهما والعلم بالعلة [illegible]

[illegible] على [illegible] بالذات [illegible] [illegible] العلم باللازم [illegible]

[illegible] لا [illegible] الدليل [illegible] العلم بالعلة [illegible]

[illegible] يستلزم العلم [illegible] غير [illegible] من العلم باللازم [illegible] اللازم [illegible]

من العلم بالملزوم [illegible] وذلك [illegible] البطلان [illegible] تصور [illegible] تصور اللازم [illegible] الوجوب

[illegible] العلم [illegible] بل [illegible] تصور العلة مع

تصور [illegible] موجبة لذاتها للمعلول [illegible] العلة [illegible] تصور [illegible]

[illegible] موجبة [illegible] المعلول [illegible] العلم [illegible] العلم باللازم [illegible]

مع العلم باللازم [illegible] [illegible] الذي [illegible] اللازم [illegible]

[illegible] اللازم [illegible] اللازم [illegible] ان يكون [illegible] [illegible]

[illegible] العلم باللازم [illegible] اللازم [illegible] [illegible]

[illegible] الشيء [illegible] [illegible] اللازم [illegible]

هذه الصورة [illegible] ذلك لان كل شيء [illegible] اللازم [illegible]

[illegible] وذلك [illegible] العلم [illegible] ما ذكره

[illegible] العلم [illegible] النظر [illegible] هو

[illegible] النظر [illegible] [illegible] النظر [illegible]

[illegible] النظر [illegible] العلم [illegible] النظر [illegible] وجود [illegible]

لا يلزم من [illegible] ان [illegible] على [illegible] المعلومات [illegible] ان [illegible]

[illegible] النزاع [illegible] الشيء علة وجوده بل [illegible]

لا [illegible] وجوده [illegible] بالصواب [illegible] حصل العلم بوجوده بسبب

العلم بوجود سببه [illegible] المعلوم [illegible] العلم [illegible] حصوله [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] [illegible] الالة [illegible] ضرورة [illegible] كل [illegible]

[illegible] الكلي [illegible] المعلوم [illegible] نظر [illegible]

[illegible] الالة [illegible] [illegible] الالة [illegible]

[illegible] المعلوم [illegible] ذكره [illegible] المعلوم [illegible]

السبب [illegible] الشيء [illegible] الكلي [illegible] الصورة [illegible]

الخارجي [illegible] كلية [illegible] الجزئي [illegible]

[illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible] المعلوم [illegible]

لا [illegible] العلم [illegible] [illegible]

[illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible] العلم الواحد [illegible]

[illegible] للمعلوم [illegible] العلم [illegible]

المعلومات [illegible] الكلية [illegible] الانسانية

[illegible] العلم [illegible] الكلية [illegible]

والطبائع الكلية [illegible] العلم [illegible] الكلية [illegible]

[illegible] الشخص [illegible] العلم [illegible]

الذي [illegible] بالتشخص [illegible] والانسان [illegible]

دون [illegible] العلم [illegible] الجزئي [illegible]

بيانه اولا ان الانسانية يستحيل ان لا تكون انسانية فلا يتغير العلم الذي يتعلق بها [illegible] وهو غير وارد لان المراد [illegible]
الكلية كالحكم على الطبيعة [illegible] الكتابة لا يتغير [illegible] تلك الاحكام بخلاف العلم بالاحكام على [illegible]
الجزئية فانه لما كان يتغير تلك الاحكام [illegible] ان البيت [illegible]
يكون العلم بكون زيد في البيت [illegible] غير البيت فيتغير العلم والعلوم النظرية اللازمة عن الضرورية [illegible]
التي تستلزم النتيجة ضرورة لا تتغير [illegible] ضرورية [illegible]
من مقدمات ضرورية فان اللازم عن الضرورية [illegible] الضرورة [illegible] لزوم النتيجة [illegible]
اللازم اي النتيجة ولما فرغ عن المباحث المتعلقة [illegible]
وجب ان تكون عاقلا للمعقولات [illegible]
البعض [illegible] يمكن ان [illegible] السواد [illegible]
وفيه نظر لان العقل [illegible]
ولكن ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل [illegible]
في العاقل [illegible] يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل [illegible] لان تلك [illegible]
موقوف على حصول المجرد في العاقل [illegible] صحة المقارنة على حصول المجرد [illegible] صحة
الشيء على وجوده [illegible] يمكن ان يقارنه صور المعقولات [illegible]
لحصوله في العاقل [illegible]
الاول فكان [illegible] بالمادة [illegible]
بجعل [illegible] الواجب [illegible]
ان [illegible]
الاولى [illegible]
ان الله [illegible]

قال لا يمكن [illegible] انه يجوز ان [illegible] مع غيره [illegible]
[illegible]
لا انسانية [illegible]
[illegible] الصور [illegible]
الذهن [illegible] ان يعقل وحده [illegible] مع غيره [illegible]
[illegible]
[illegible] في العقل [illegible]
[illegible]
[illegible]
ان المجرد [illegible] المعقولات [illegible]
ان يقارنه صور المعقولات في العقل [illegible] في العاقل [illegible]
في العقل [illegible] صور المعقولات [illegible] المقارنة [illegible]
[illegible]
عليه [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] يمكن ان يقارنه صور المعقولات [illegible]
ان [illegible] صور المعقولات [illegible] في العقل [illegible]
[illegible] صور المعقولات [illegible] في العقل [illegible]
على حصول المجرد في العاقل [illegible]
[illegible] يمكن ان يقارنه صور المعقولات [illegible] صور المعقولات [illegible]
على [illegible] صور المعقولات في العقل [illegible] فان الاول [illegible]
قال [illegible]

وذلك لما ثبت ان الانسان الذهني يصدق عليه انه حيوان ناطق مع انه ليس الا صورة للانسان الخارجي فكذلك يصدق
الخارجي ولكن لا يصدق على الانسان الخارجي صورة للانسان الخارجي انه قائم بذاته [illegible] بالارادة
محسوس بالحواس الظاهرة وشيء من هذه الاحكام لا يصدق على الانسان الذهني والجواب عنه ان اعتبار حصول الانسان
في الذهن من حيث هو ماهية الانسان مع قطع النظر عن اعتبار حصوله في الذهن ثم من حيث هو صورة ذهنية وهو ظاهر ان الانسان
هو معقول الانسان الذي هو الصورة [illegible] لان [illegible] فالمعقول [illegible] الاولى المعقول اذا حمل على
الانسان بالاعتبار الاول وجدناه يطابق الخارجي والاخر [illegible] احكام المعقول اذا حمل بالاعتبار الثاني
لم يجده يطابق الخارجي لانه لا يحكم على الانسان الخارجي بل يحكم على الذهني صورة ومعنا لا يكون الحكم بصحة معارضة المجرد [illegible]
من حيث هو صورة ذهنية بل من حيث ماهيته [illegible] مطابقا للخارجي وان [illegible] فكذلك
يجب مطابقتها للخارج [illegible] عليها من حيث هو صورة ذهنية وهذا هو التحقيق [illegible] الحقيق
في شرح [illegible] ولو كان الحكم بصحة معارضة المجرد للجوهر من حيث ماهيته [illegible] اولا
مستدرك [illegible] لا يدخل [illegible] ان [illegible] المجرد [illegible] المعقول [illegible] من حيث ماهيته بصحة معارضة
الغير [illegible] يطابق الخارج [illegible] عن الحكم المعقول [illegible] الحكم الصحيح
في ان الحكم ليس على الامر الخارجي باعتبار حصول ماهيته المعقول [illegible] على الذهن [illegible] المعقول الذي [illegible]
صور المعقولات في العقل [illegible] الصورة الذهنية [illegible] ان [illegible] المجرد [illegible] الخصوص [illegible]
[illegible] المادة [illegible] ان يكون [illegible] عليه [illegible] الانبياء [illegible]
من غير مادة [illegible] المنفرد [illegible] الكلام [illegible] في هذا الكتاب
وهذا [illegible] العام الظاهر غير [illegible] المعارضة [illegible] الامور العامة
[illegible] لا يكون [illegible] ولا يكون [illegible]
[illegible] النفس [illegible] الاعراض [illegible]
الاعراض [illegible] النفس [illegible] الادراك [illegible]

ليس بغير اللذة المبدا الاول [illegible] الاعراض [illegible] الاعراض
ويمكن الجواب عنه بان حصول نوع فرد [illegible] المعارضة [illegible] على صحة طبيعة المعارضة مطلق [illegible]
المشترك [illegible] لان العقل [illegible] بصحة معارضة المجرد [illegible] من حيث ماهيته يكون
في الطبايع [illegible] صحة [illegible] معارضة المجرد [illegible] الخارجي الا بمعارضة [illegible]
للمجرد ومعارضة [illegible] العقل [illegible] لانه لما كان حكم العقل بصحة معارضة المجرد [illegible] من حيث
ماهيته [illegible] الدليل [illegible] النوع [illegible] المعارضة [illegible]
المقارنة [illegible] العلم والعالم [illegible] الكيفيات النفسانية [illegible] والقوة
الا شاعرة [illegible] الافعال المختلفة [illegible] الافعال المختلفة [illegible]
ذو القوة [illegible] اي [illegible] القوة [illegible] الضرب على السوية
لانه اذا انضم [illegible] الضرب حصل ذلك [illegible] حصل [illegible]
اريد بالقوة مجموع الامور التي يترتب عليه الاثر [illegible] الضرب على السوية [illegible]
الضرب [illegible] من غير [illegible]
[illegible] الطنبور [illegible] الكيفية [illegible] العود [illegible]
[illegible] الافعال [illegible]
[illegible] الافعال [illegible]
الذي يصدر عنه الافعال المتوسطة [illegible] الافراط
والتفريط والاوساط [illegible] الافراط [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] واللذة ادراك الملايم ان ادراك
ذات الملايم وهو [illegible] المدرك [illegible] لان اللذة
لا [illegible] اللذة [illegible] الادراك [illegible]

من حيث هو ملايم للانسان فقد يكون موذيا من جهة [illegible] واما الالم [illegible] التي هو منها موذ لا بغيره [illegible]
حيث هو [illegible] واللذة ادراك الملائم من حيث هو [illegible] عافية [illegible] يدرك [illegible]
[illegible] بالضرورة [illegible] بالضرورة [illegible] الا التنوع لان ذلك
هو التنبيه [illegible] على ما بينهما لا تنوعهما [illegible] المحسوسات [illegible] الكلية الا التنوع كما ذكرنا [illegible] الصحة
او ملكة تصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة [illegible] او ملكة كالجزئيات [illegible] وغيره من الكيفيات
النفسانية [illegible] وذلك [illegible] تصدر عنها الافعال كالجذب والهضم والادراك والحركة
من الموضوع لها وهو البدن سليمة [illegible] الصحة [illegible] عن العضو [illegible]
سليما وكالقوة التي [illegible] العضو [illegible] فالصحة سبب سلامته [illegible]
[illegible] صدور الافعال [illegible] عدم الصحة وكذلك المرض [illegible]
وجودية [illegible] والمرض حالة او ملكة تصدر عنها الافعال من الموضوع لها غير سليمة [illegible] عدم الصحة
[illegible] بانه عدم ملكة او حال تصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة ومعناه ان لا يكون [illegible] الافعال سليمة
لا ان تصدر عنه الافعال [illegible] ضرورة [illegible]
للامر الوجودي [illegible] اعدام الملكات [illegible] وجودية [illegible]
[illegible]
ان كان [illegible]
[illegible]
[illegible] الصحة [illegible]
[illegible] الثالث [illegible]
[illegible] الصحة [illegible] صدور الافعال [illegible]
[illegible]

[illegible] الافعال [illegible] الكيفية [illegible] ضرورة [illegible]
[illegible] الكيفية [illegible] المحسوسة [illegible]
[illegible] الكيفية [illegible] الثالث [illegible]
[illegible] الكيفية [illegible] الافعال [illegible]
[illegible]
[illegible] الصحة [illegible]
[illegible] الكيفية [illegible]
[illegible] النفسانية [illegible]
[illegible] الافعال [illegible]
[illegible] الصحة [illegible]
[illegible] الوضع [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] الافعال [illegible] الموضوع [illegible] الضرورة [illegible]
[illegible] الافعال [illegible]
[illegible] الصحة [illegible]
[illegible] الاطباء [illegible]
[illegible] بالحقيقة [illegible]
[illegible] الافعال [illegible]
[illegible] الامراض [illegible] الافعال [illegible]

فاذن لا يلزم من خروج التسمية عن الحال والملكة خروج التابع عنهما ولا يلزم التطويل في هذا البحث بل بهذا القدر فليس خرج

وعن السابع بان الحصر في انواع المرض الصحي لما ان تكون عبارة عن كذا او ان قوله ان يكون كيفية تصير بها

كالسلع والثؤلول والشهوة والتي تسلب الحصر لكن لا يكون ان يكون الصحي لا بها في الان لازم الكيفية

الملموسة فان اللامساة تابعة لكون الشيء من الكيفيات الملموسة المتشابهة ولا ذو حول شيء واحد في جنس

مختلفة باعتبارات كالحركة فانها للحرارة والملموسة وبهذا وقع جواب الاخر عن السابع هو لا يخرج عن نظر سلسلته

لكن لا يكون ان يكون الصحي عبارة عن النوع في الانواع المرض عن الانواع فانه يكون عن الصحي المتقابل

بينهما بل العدم والملكة على قربها الشبيهة او التضاد لانه يخرج لما له السابع من الحق انه متى منطبق

حيث قال والمرض من حيث هو مرض عدم او تضاد كيفية بحيث هو تراه او انفعال فيقال ونحو

نفس الشابل بينهما بل التضاد في الفصل الثالث في التعليم الاول من الفن الثاني من كتاب القانون حيث قال والمرض

هو هيئة بدن الانسان مضادة لهذه يعني الصحة وكذا في الفصل الثاني من المقالة السابقة المذكورة من الشفاء حيث

قال ان التضاد والمرض لا يخرج اذا كان التغير في الموضوع فيما عن احد الطرفين لا يكون بينهما واسطة او غير ما يحكم بينهما

واسطة مثل الاول الصحي والمرض فانه لا يخرج الموضوع عنهما البتة وقد ذكر هذا الحصر في مسمى بحث المتقابل

بين كلامية فان قلت المتقابل بينهما بل التضاد كما بين الشيخ ودفع بل العدم والملكة كما بين الخفيف فان الشيخ

ذكر الصحي والمرض الزوجية والفردية مثالا للمتضاد بحسب الصورة في الفصل الثالث من المقالة السابعة المذكورة او

الفصل الثالث منها قال وان الخفيف في هذه الامور يعني الصحة والمرض والعلم والجهل والحيوة والموت والشجاعة

والجبن والسواد والبياض فسائر الاعراض مما هو حصل في ذلك بحيث الى الشيء فيلا الاول على ما ان ان الحافظ ما اي التضاد

والعدم والصورة فالمتعدد فلا شيء منهم بحيث او قال وبعضها كما بين الخفيف ثم قال والعدد والحسن والقبح فالاخر

المتضادات بالحقيقة نفاد العدم والملكات الرعدم فكاهي هي بشيء ان يكون كالشيء الخير والسكون

والظلمة والجهل والشيء ذلك كالاعدام والمرض ان عن حيث هو مرض عدم تتبعه اعراض حيث هو مراية والم

واذا كشفت حقيقة التقابل بينهما بل العدم والملكة فلا بد من الموضوع متوسط لا التقابل الموجب والسالب بينهما حقيقة كل شيء

او موضوعه والقوة وقت وحال فيكون نسبة العدم والملكة لذلك كالسكون والحركة اي الاصل في التضاد المتضاد

فكذلك لا واسطة بين العدم والملكة والموت والحيوة والحركة والسكون او لا واسطة بينهما على ذهب الشيخ لانه اذا فرض ان

بعينه فلا بد من ان يكون صدور جميع الافعال الطبيعية والنفسانية والطبيعية من الموضوع الواحد بعينه

كعضو واحد او اعضاء معينة فرضت سليمة او لا والاول هو الصحي والثاني هو المرض فاذن لا واسطة بينهما

فان الشرائط التي بسببها تزاعم في حال ما او سط ما للسبب وسط على ذكر الشيخ ان تكون الموضوع

بجملة والاعضاء واحد بعينه في زمان واحد بعينه فاذا فرضناه كذلك جاز ان يخلو عن الامرين كان بينهما واسطة

كالحالة السوداء الصفرة والبياض والحمرة فان بينهما وسائط والاول فغير كل الموضوع متى كليهما الا الوسائط

وربما خلا الا العدم بان يكون حتى فيكون الوسط سلب الطرفين مطلقا من غير اثبات لا وسط فعلا سلب الطرفين

وان لم يكن فلا وسط بينهما كالحالة التي في الصحة والمرض فانه اذا فرض عضو واحد او اعضاء معينة في زمان

لم يجز ان يخلو عن الاول حتى لا ان يصدر عن جميع الافعال سليمة ولا يصدر جميعها عنه سليمة او بعضها فاذن

سليمة ومن ذهب الى ان الواسطة بينهما كالتي ليست بشيء فقد نظر الى الصحة لصدور الافعال كلها سليمة عن كل عضو

فيعرف سليم بحيث صحيح مثل او حيث ذلك وصلح وقوة ومن غير استعداد قريب لزوالها فجعل الصحة

الا اطفال والمشايخ والناقهين لان ابدانهم ليست في الغاية ولا ثابتة في ذلك ولكن الامراض قال الفاضل الذي بين الصحة

والامراض الاخلاط ليقول بين الشيخ وجالينوس منشاه اختلاف في تفسير الصحة والمرض عندهما وحقوق

بينهما وبينهم متى قال ان بينهما واسطة ان حق الامر من شانه في سائر الشرائط التي ينبغي ان يراعى في حال العالم

وسط وما للسبب وسط فاما اثبات فيما هذا الموضوع وان عدم الواسطة بينهما على التفسير الاول ان او وجها

الصحة التي هي نظر الا اذا فرض زمان واحد او عضو واحد او اعضاء معينة في زمان واحد في مما لا يخلو

عنها اذ لا يجب ان يكون صدور جميع الافعال على ما ينبغي في الموت بالاول واللائق في ذلك الوقت عن ذلك العضو

او الاعضاء سليمة او صدوره على غير سليم جاز ان يصدر بعض الافعال كالحالة التي فيها سليمة دون البعض

الاخر كالطبيعية والجلوس كالمرض فلا يكون الا ان يصدر عن الافعال عن الموضوع سليمة او واسطة بينهما في العرض

انكرها

واما النرد واللون والشقرة وامثالها كالغضب والحزن والفرح والغم والخجل فهي عوارض نفسانية لكونها وصلت الا انها تستتبع تغيّر
السبب المعد للتغير امور في [illegible] لكونه الروح [illegible] التي [illegible] الفصل [illegible] الكيف في
الكم لكونها تحصل في الروح كثرة المقدار وكثرة المقدار تستلزم الاعراض اعني ان زيادة الجوهر في الكم توجب زيادة القوة
الشديدة اذا كانت كثيرا يبقى وسطا واما من جهة البرد [illegible] فيكون للانبساط الذي يكون عن النوع
لان التعليل بحرارة الطبيعة [illegible] عند البرد الخلا ينبسط ولذا في الكيف [illegible] يكون مثل ذلك في اللطافة والغلظ
وشدة الصفاء ومن هذا ظهر ان [illegible] الروح [illegible] كبير الابراض فلا يبني بالانبساط
واما غلظ كالسوداء [illegible] واما شبه [illegible] الكلام والكمال [illegible] الا العلم والقوة [illegible]
الاحساس بالحرارة الملائمة والتمكن من تحصيل المراد [illegible] على [illegible] الالم [illegible]
هذا [illegible] السبب [illegible] على [illegible] وينبغي [illegible] اراد [illegible] سوء القوى الطبيعية [illegible]
فرح الروح [illegible] الخلد [illegible] كثرة [illegible] عنده [illegible] الروح
[illegible] اراد [illegible] والانبساط [illegible] الحرارة [illegible]
[illegible] الانبساط [illegible] هذه الصفة [illegible] للانسان [illegible]
الاجسام [illegible] الخلاء [illegible] للغرة [illegible] القوة
الطبيعة والالام [illegible] الروح [illegible] الحرارة [illegible]
من الروح [illegible] ذلك [illegible] الروح [illegible]
الروح [illegible] عرضيه [illegible] غضب
وخوفه وكذلك الخجل فانه [illegible] الروح [illegible] ينبسط
[illegible] الى خارج [illegible] الروح [illegible] من احوال الارواح المتعلقة بهذه الامور [illegible]
الخجل [illegible] عرضيات والالام [illegible] صورة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]

الوهم

جواب

حزن

الكل

١٧٧

المشهور

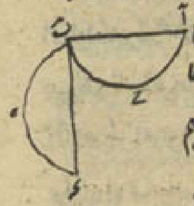
الطبيعي والا كان كالمقدار عند الخيال [illegible] ابيه [illegible] بين هو الملك [illegible] الرابع ٥
الكلي المختص بالكيات وهي التي في المتصل كالتربيع والتدوير [illegible] في المنفصل كالا
كالاستقامة والانحناء والخط المستقيم اقصر خط يصل بين النقطتين اذا وصل بين النقطتين
الخطوط [illegible] الخطوط هو الخط المستقيم وهذا الحكم بان المستقيم اقصر من المستدير
[illegible] نهايته [illegible] واحد فيمكن الحكم بالمساواة والتفاوت بينهما المتصلة في النطقين
في النقص [illegible] كما في [illegible] وانه [illegible] زوال الاستقامة عن المستقيم
[illegible] الا [illegible] عليه [illegible] المستدير [illegible] الاستقامة [illegible]
[illegible] الخطوط [illegible] بجزء المنفصلة [illegible] الحكم بانه
المستدير [illegible] المستقيم [illegible] بمنزلة المنفصل [illegible]
[illegible] الخط المستقيم عند زوال وصف الاستقامة عنها وكذا ذات الخط المستدير عند
زوال وصف الاستدارة عنها لانه لا معنى للخط المستقيم الا انه نهاية السطح المستوي
[illegible] الخط المستدير بواسطة استدارة السطح لانه [illegible] السطح [illegible] الخط
[illegible] الاول [illegible] السطح المستوي واذا [illegible] في [illegible]
ذات الخط الذي كان مستقيما وكذلك لا معنى للخط المستدير [illegible] الخصوصة واذا
[illegible] ذات الخط الذي كان مستديرا [illegible] الخط المستقيم
هو الذي [illegible] وسط اذا وقع في [illegible] هو الذي [illegible]
[illegible] انطباق [illegible] البعض [illegible] الطرف
[illegible] المساواة والمعاوضة
[illegible] التطبيق [illegible] بعض [illegible] التطبيق
المساواة والمعاوضة [illegible] التطبيق بينهما

كانت

الانكرا

اجزائه بعضها

كما ظهر [illegible] وسطحان مما يعمل عليهما قطعا دائرة تنتهيان الى نقطة على الساهل هكذا اذا
تساوى زاويتا القطعتين اعني زاويتي آ ب ج آ د ج تساوى كل منهما بالتطبيق وكون
الزاوية الحادثة منهما اعني زاوية [illegible] مع احديهما اعظم من زاوية القائمة
ومع الاخرى اعني آ ب ج اصغر منها يلزم تساوي الزاوية المستقيمة



الخطين والعامل المستقيم والمستدير [illegible] التطبيق بينهما [illegible]
ما سطح التطبيق لكن لا يلزم [illegible] زوال الاستقامة [illegible]
الاستقامة [illegible] بدونه وذلك [illegible] عند ان لا يمكن ان يتحرك
خط [illegible] على خط مستقيم [illegible] بان يكون [illegible] مبدأها
فيكون المبدأ والمنتهى من الخط المستقيم [illegible] والمستدير
[illegible] ويكون ذلك الخط المستقيم مساويا للخط المستدير اذ لا
يوجد [illegible] بين المبدأ والمنتهى من المستقيم نقطة [illegible] فلا يرد ان شرط التطبيق
[illegible] لا يبطل التطبيق [illegible] شرط [illegible] لكن لا تم كون الا [illegible]
[illegible] هذا [illegible] المعارضة واذا كان كذلك لكن زوال
الاستقامة عن المستقيم [illegible] عليه [illegible] نطبق المستقيم على
المستدير والحكم عليهما بالمساواة والمعاوضة [illegible] ذكر [illegible]
[illegible] ذلك الخط المستقيم عند زوال وصف الاستقامة وكذا ذات الخط
المستدير عند زوال وصف الاستدارة وذلك لان نهاية السطح [illegible] الخط من حيث
هو خط بل نهاية السطح المستقيم هو الخط بوصف الاستقامة ونهاية السطح المستدير
هو الخط بوصف الاستدارة فاذا بطلت نهاية السطح المستدير بواسطة استدارة السطح
لزم بطلان الخط بوصف الاستقامة ولا يلزم من بطلانه بوصف الاستقامة بطلان ذاته

لجلان ان يكون بطلانه بطلان وصف الاستقامة وكذا الكلام في بطلان نهاية السطح المستدير
هذا اذا سلم ان نهايات السطوح المستوية هي الخطوط المستقيمة ونهايات السطوح
المستديرة هي الخطوط المستديرة اما اذا منعنا ذلك وقلنا الخطوط [illegible] نهايات للسطوح
النهايات لكن المنع اظهر والكلام في هذه المسئلة طويل فلنقتصر على ما اوردناه فاذا
اثبتنا [illegible] اي احد طرفي الخط المستقيم [illegible] حتى عاد الى وضعه الاول حدث
الدائرة واذا اثبتنا الخط المذكور [illegible] المحيط [illegible] بالقطر [illegible]
نصف الدائرة الى ان عاد الى وضعه الاول حدث الكرة اما اذا اخذنا [illegible] اذا جعلت
نصف الدائرة [illegible] الى ان عادت الى وضعها حدث الشكل [illegible] واذا
اخذنا [illegible] اعظم من نصف الدائرة وعلى [illegible] المذكور حدث الشكل [illegible]
واذا اثبتنا سطحا [illegible] وهو ما يكون كل ضلعين [illegible]
[illegible] ادرناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدث الاسطوانة
المستديرة واذا اثبتنا احد الضلعين [illegible] بالقائمة الزاوية وادرناه
الى ان يعود الى وضعه الاول حدث المخروط المستدير القائم وهو ان يكون [illegible]
[illegible] ولو كان [illegible] الزاوية فلم يكن المخروط الحادث قائما بل مائلا
والشكل [illegible] والمربع اذ [illegible]
النوعين من مقولة الكم والكلام في الكيفيات المختصة بالكميات [illegible]
[illegible] بسطح واحد او اكثر [illegible] والزاوية اي البسيط [illegible]
السطح [illegible] من اتصال احد الخطين بالاخر لا على الاستقامة اي لا يكون اتصالهما
على وجه [illegible] خطا واحدا وهو [illegible] بالنقطة [illegible] من اتصال الخطين [illegible] يكون
المراد [illegible] الكيفية التي [illegible] لا [illegible]

لانها قد تبطل عند الازدياد فان النصف اذا صار عشرة من عشرين فاضافة بطلت تلك النسبة من الكل كذلك
وقت نظر لان اللام ان الزاوية لما كانت كما تبطل بالتضعيف فانها لا تبطل
لو لم تكن متعددا فاستعمالها فيه الخلاف احد المختلفين عن الآخر وانفكاكها الا على الاستفادة
وهو ما ينتج كونها في الكم لنسبتها المساواة واللامساواة لا يصلح ان يكون ذلك
بالعرض لا بالذات وما كان كذلك لا يكون كما بالذات بل بالعرض ولا نزاع فيه والذي
ذهب اليه الامام من الكيف احتج عليه بان قالوا الزاوية يعلل الكيف به والاشارة اليها
تلبس بالعرض بل بالذات ثم انه من الكيف وهو ايضا ضعيف لانه لا يلزم من عدم
قبول محلها اياها بالذات ان يكون قبولها لها بالذات لجواز ان يكون قبولها لها
بالعرض لا لان محلها يقبلها بل لان ما يحل فيه يقبلها بالذات وان يكون قبولها لها
بالعرض وذهب بعضهم الى انها من المضاف
من المضاف الشيخ وهو لان الزاوية توصف بانها كبيرة وصغيرة والشيء من
الشيء لا يوصف بذلك وفي هذا المقام كلام طويل لا يحتمله هذا المختصر والمضاف
مع نفس الاضافة كالابوة والبنوة وهو المضاف الحقيقي الاضافة ومن هو وضع لها
وهو المضاف المشهور كالاب والابن ومع المعروض وحده وهو عارض على العرض
ولذلك المضافات احدهما التكافؤ في الوجود بالقوة او بالفعل
في الذهن او في الخارج فان الابوة لازمة للبنوة في القوة والفعل في العقل والخارج
لا يعقل المتقدم من الزمان متقدما بالقياس الى المتأخر وكالابد فان يكون معها اضافة بالفعل
مع انهما لا يوجدان معا لان الشيخ اجاب عنه في الشفاء بان اضافة التقدم والتأخر
انما يوجدان في الاذهان منتقلا لا في الاعيان وهما حاصلان في الذهن وذلك بان
يحضر الذهن الزمانين معا فيحكم على احدهما بالتقدم وعلى الآخر بالتأخر وقد قيل لابد

النقض

النقض اذ هذا النوع من الاضافة انما يوجد في العقل والعقلاء فان معهودان فيه
وثانيهما وجوب الانعكاس بمعنى انه وجوب الانعكاس والمراد بالانعكاس ان
يحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فانه كما يقال الاب اب للابن
فكذلك يقال الابن ابن للاب انما اذا لم يكن من حيث هو مضاف اليه لم يحصل الانعكاس كما اذا
قلت الاب اب الانسان لم يمكن ان يقال الانسان انسان الاب واعلم
ان الاضافة لما لم يكن لها وجود منفرد مستقل بنفسه بل وجودها ان يكون تابعا لا لحقا كان
تخصصها بتخصص هذا الملحوق وذلك يعلم من وجه اخر وهو ان يوجد الملحوق بالاضافة
معا وذلك هو التخصص
لحقها الابن والاخوان الاضافة في العقل وهذا هو تحصيل
الاضافة اذا عرفت هذا فنقول الاضافة اذا كانت محصلة في احد الطرفين كانت في الطرف
الآخر ايضا كذلك واذا كانت مطلقة في احد الطرفين كانت في الطرف الآخر ايضا كذلك
فالضعف المطلق بازاء النصف المطلق والضعف المعين بازاء النصف المعين
اي انما احدهما ضعف عدد ما كان ذلك بازاء النصف العددي مع الاطلاق فاذا
حصل الضعف المطلق من حيث هذا الضعف صار بجانب الآخر ايضا هو النصف المحصل المعين لانه
فان قيل قد ظهر ان الراس عرفنا بالتحصيل عرف الآخر ايضا لكن ذلك انما كان
تحصيلا محصلا للاضافة نفسها اما اذا كان محصلا لموضوع الاضافة فلا يلزم من تحصيل
تحصيل المضاف الآخر فان الراس اذا عارض لعضو ما بالقياس الى ذي الراس
فاذا حصل ذلك العضو حتى صار هذا الراس لا يلزم منه تحصيل الشخص الذي له
ذلك الراس لما عرفنا ان المضاف اذا عرف بالتحصيل عرف الآخر ايضا والاضافة
لا يلزم من العلم بذلك العضو العلم بذلك الشخص الذي له ذلك الراس اليه

اشار بقوله وحاصل الاضافة انه كانت مخصصة او مطلقة في احد الطرفين كانت في الطرف
الآخر ايضا كذلك فالنصف المطلق بازاء الضعف المطلق والمعين بازاء المعين وكذلك
موضعها الا انه قد يحصل بالنسبة الى ادراكه ان في عبارته لبعضها بالنسبة مثلا ذي
الراس فاذا حصلنا ذلك الموضوع صار هذا الراس اخص من الجملة الاعلى بالشخص
لذلك الراس ومن الاضافة ما هو متساوي في الطرفين كالمساوي والمشابهة ومنها ما هو
مختلف اما محدود في الطرفين معا كالنصف والضعف او غير محدود كالزائد والناقص
والمضافان اما ان لا يحتاج في التضايف الا الى امر اخر صفة حقيقية لاجلها صار مضافا
كالعين والبياض والمحبة والمحبوب لاجلها يتحرك او يحتاج في الطرفين فيها
بالاضافة الى صفة حقيقية كالعاشق والمعشوق فان في العاشق صفة ادراكية هي مبدأ
الاضافة اي لاجلها صار عاشقا وفي المعشوق صفة ادركه لاجلها صار معشوقا او يحتاج
احدهما اليها دون الآخر كالعالم والمعلوم فان في العالم صفة حقيقية هي العلم لاجلها صار
مضافا الى المعلوم وليس في المعلوم صفة حقيقية لاجلها صار معلوما للعالم ومن الاضافة
ما هو لكل الممكنات اما الجوهر فكالاب والابن وللكم كالعظيم والصغير في المتصل والقليل
والكثير في المنفصل وللكيف كالاحر والابرد وللمضاف كالاقرب والابعد وللاين كالاعلى
والاسفل وللمتى كالاقدم والاحدث وللوضع كالاشد انتصابا والحاد وللملك كالاكسى
والاكسى المنفعل كالاقطع والاقوى وللفاعل كالاشد تسخينا وكلاهما في غير
السريع والمتقدم على نحو اما بالزمان كتقدم الاب على الابن وهذا التقدم الذي
لا يجتمع المتقدم مع ما تأخر في حالة واحدة اما هو بالطبع في اجزاء الزمان اذ لا يتقدم
بعضها على بعض بالزمان والا لكان للزمان زمان وبالعرض للاشياء الزمانية او بالطبع
كتقدم الواحد على الاثنين وهو الذي يمتنع وجود ما هو [illegible] ولا يمتنع وجود بعض معه

معه وجود الآخر الثاني بدون الواحد دون العكس او بالعلية وربما يقال له التقدم بالذات
ايضا كتقدم ما يجب بوجوده وجود الشيء عليه كتقدم ضوء الشمس على ضوء ما يستفاد منها في
المستنير بها وهو ان [illegible] وجود [illegible] من التقدم وهو التقدم بالذات على ما يلوح
من الاشارات وربما يقال المعنى المشترك اعني تقدم ذات شيء على ذات آخر في العلة
[illegible] على المعلول [illegible] سواء كانت تامة [illegible] المتقدمة بالذات او بعلية ومن
المتقدمة بالطبع تقدم حقيقي [illegible] حقيقي بل اطلاق لفظ التقدم عليه بالتوسع
والمجاز فان المتقدم بالزمان ليس التقدم له بل لاجزاء الزمان المفروضة فانا اذا قلنا
ان ابقراط اقدم من جالينوس معناه ان زمان ابقراط اقدم من زمان جالينوس فالتقدم
الحقيقي بين الزمانين هو بالطبع وكذا في التقدم بالشرف اذ صاحب الفضيلة ربما تقدم
في الشرف على الاخر او منصب الجلوس فيرجع الى التقدم الزماني او الرتبي
الى الزماني الذي فانه اذا قيل بغداد قبل البصرة فهو بالنسبة الى القاصد المتوجه ولا
معنى لهذا التقدم الا ان زمان وصوله الى بغداد قبل وصوله زمان الى البصرة ولا [illegible] القاصد
المتوجه منها [illegible] ليس احدهما قبل الآخر بذاته ولا بحسب جزء [illegible] بل بحسب الزمان
على الوجه المذكور [illegible] ان المتقدم ليس مع الآخر بالزمان ولا بالذات [illegible]
بل بالحقيقة والمجاز كما سبق [illegible] ان ما قيل في ترتيب التقدم [illegible]
بالطبع لا ينطبق على اجزاء الزمان فانه لا يمتنع وجود الجزء الثاني من الزمان بدون
المتقدم بل لا يمكن وجوده الا بعد انقضاء المتقدم فقيل هذا التقدم خارج عن الاقسام
الخمسة وقيل لا لان المراد بالتقدم الزماني ان يكون المتقدم قبل الآخر قبلا لا يجامع
مع المتأخر في حالة واحدة وهذا اعم من ان يكون زمانيا او جزء زمان او واحد حق زمانا
او لا جزء زمان او بالرتبة وهو كون احد الشيئين بالنسبة الى مبدأ محدود اقرب من الآخر

والتقدم المكاني كتقدم الامام على المأموم صفا صفا والامام انما كان متقدما على
المأموم اذا ابتدأ من المحراب اذ لو ابتدأ من [?] الباب كان المأموم متقدما على
الامام ومنه يظهر جواز اجتماع التقدم والتأخر في شيء واحد باعتبارين وذلك كتقدم
العلة على المعلول بالعلية والذات وتأخرها عنه بالزمان والطبيعة فاذا وقع الابتداء
من جانب العلة ايضا كانت متقدمة بالذات والرتبة معا اعني ان الانفصال من وجوه (وبقدام)
الاقسام ما هو من الخلو عنه البحث او بالشرف كتقدم العالم على الجاهل وذكر الامام في المباحث
المشرقية انه لا يوجد دلالة على انحصار التقدم وانا وجدنا هذا الحصر بلا بحث (فاطوه)
البحث الثالث ما وقع الاقسام فيكون الحاصل ان الاستقراء دليل على الانحصار فاذا عرفت
ان التقدم على انحاء الاقسام بالزمان والطبع والعلة والرتبة والشرف عرفت ان
المتأخر ايضا كذلك واشتد عند التقدم وكذلك المعية اقسام اما بالزمان فقط
كالعلة مع المعلول وذلك في المفارقات لانها في زمانهم واما بالذات كالمعلولي
علة واحدة وبالطبع فكالعلل في لزوم الوجود من غير ان يكون احدهما سببا لوجود
الآخر كالمضافة النصف ظاهرا وبالرتبة كالمأمومين في صف واحد وبالشرف كالعالمين
عند عالم والتجاذب لا يوجد بينهما المعية المكانية مع الوضع كمحاذاة الجسم بعينها في مكان
واحد والمتعاليان هما اللذان ليس بين اولهما وثانيهما شيء من جنسهما سواء كانا
متفقين النوع كبيضة وبيضة او مختلفين كبيضة وحجر ويسميان المتتاليين ايضا والمتماسان
ما يختلف ذاتاهما في الوضع ويتحد طرفاهما او في الوضع ومعناه ان يكون الاشارة
الى ذات احدهما غير الاشارة الى ذات الآخر ويكون الاشارة الى طرف احدهما عين
الاشارة الى طرف الآخر والتام هو الذي يحصل له جميع ما ينبغي ان يكون حاصلا وهو الكامل
ايضا وذلك شرط ان يكون وحده وكماله وجدت من نفسه لا من غيره فان اعتبر في

التام

تام

في التام هذا القيد فلا تام في الموجود الا واجب الوجود تعالى وتقدس وان اعتبر تمام
العقول المفارقة تامة فان ما يمكن منه ان يكون عند ابداعها كان حاصلا فيها والناقص [?]
والمكتفي ما اعطي به ما يمكن من تحصيل كمالاته كالنفوس السماوية فانها دائما في الكمالات (الكسليم)
المكتسبة بتحريك الاجرام السماوية التي يمكن لها من تحصيل كمالاتها واحدا بعد واحد
والناقص ما يخالفه اي يخالف المكتفي وهو الذي لا يكون حاصلا له ما به يمكن له تحصيل
كمالاته بل يحتاج في تحصيل كمالاته الى [?] كالنفوس الانسانية ووجه الحصر ان ما له (أوه)
الوجود اما ان يكون حاصلا له جميع ما ينبغي اولا يكون حاصلا والاول اما ان يكون كماله
غير حاصلا منه وهو فوق التام اولا وهو التام والكامل والثاني وهو اما ان يكون
ما به يمكن من تحصيل كمالاته حاصلا له وهو المكتفي اولا وهو الناقص المقالة الخامسة
الرابعة في اثبات واجب الوجود لذاته وصفاته وفيه نظر لان البحث في اثباته ثم له
اما انه واجب لذاته بعد تمامه انه واحد فلانه لو كان اثنين لاشتركا في وجوب الوجود الذي
هو نفس الماهية كما مر واما تقديره بذلك لئلا يمنع قوله فكان مركبا في الماهية من جنا
وجوب الوجود وصف سلبي والاشتراك في الوصف السلبي لا يستلزم عدم التركيب في الماهية
لجواز تباين الماهيتين بتمام ماهيتهما واشتراكهما في وصف سلبي ولا بد من امتياز احدهما
عن الآخر والا لما كانا اثنين فان كان المميز فصلا كان كل واحد منهما مركبا من جنس وفصل
وانه ممتنع لاستلزام التركيب الامكان وفي الحواشي القطبية فيه نظر لانه انما كان وجوب
الوجود نفس الماهية مع كونها لا يمكن ان يكون الامتياز بالفصل والا لكان وجوب الوجود
جزء الماهية لا نفسها واذا لم يستلزم لكل ان يقيسا وجه لهذا النظر لان المحقق بين
انه لما كان وجوب الوجود نفس الماهية لا يمكن ان يكون الامتياز بالفصل بغير ان المحقق
ذكر بيان امتناع كون المميز فصلا انه لزوم التركيب الذي هو [?] وصاحب الحواشي

لزوم كون وجوب الوجود جزء الماهية الذي هو خلاف المقدر وليس هذا لغوا لانا بيّنّا
امتناعه لما ذكر فان الامر الممتنع قد يكون مستلزما لامور لا تتقرر ان فرض فان كان
الوجود فصلا عن غيرها في الجملة لان الاشتراك انما كان في نفس الماهية لا يتصور ان يكون
الامتياز الا بالبعض فصلا او بعينه فلا يلزم امتياز احدهما عن الآخر بالتعين
وانه في وان كان امرا عدميا كان ذاتيا للتعين علة لا ينال لازم وذكر لجواز ان يتعين
هو بغير واجب لذاته لان الدليل قائم على امكانه وهو عروضه للماهية واحتياجه
الى الموضوع وفي الحواشي القطبية فيه نظر لانه انما يلزم لو كان التعين ثبوتيا ولا يكون
ان يعلل وان كان ثبوتيا كان الواجب في وجوده محتاجا الى التعين الذي هو عين
في هذا التقدير فيكون ممكنا القول وانما يكون لانه للخصم ان يمنع الملازمة ويقول
بل اللازم ان يكون الواجب في امتيازه عن غيره محتاجا الى التعين وليس يلزم من ذلك
ان يكون ممكنا وان كانت ارى علة التعين هي الماهية كان اثر التعين لازما لها لذاتها اي
للماهية فانما وجدت وجد ذلك التعين فالواجب لذاته واحد والمقدر انه اثنان هف
وان كانت غيرها اي غير ماهيته كان الواجب لذاته محتاجا في تعينه الى السبب منفصل
وانه في وفي استحالة نظر وفي الحواشي القطبية فيه لو كان الواجب لذاته محتاجا الى التعين
غيره وجوده فيكون وجوده محتاجا الى السبب منفصل فيكون ممكنا والقول لعله لا بد
لازم ان سببه عين وجوده وما الدليل عليه على انه لو كان كذلك لكان نفسه عين ماهيته
فلم يصح قوله كان الا على الان ذلك مبني على كون التعين ثبوتيا زائدا على الماهية
وعند تسليم كون التعين نفس ماهيته لا حاجة في اثبات وحدانيته الى هذا التطويل
لوجوب الاكتفاء بقوله في تحقيقه على هذا التقدير فوحدة الواجب لذاته ليس بجوهر
وقدمر انه غير منقسم الجوهر ولا عرض لاستحالة افتقاره الى غيره وكل عرض مفتقر الى غيره

وهو محال وليس بمان ولا صوت لان ما يسمى انما كان في وجوده محتاجا الى الصوت و
الصوت مسموع في تشخصها الا الان ولا شيء من الواجب كذلك مستغنيا عن
غيره وفيه نظر لانا نسلم الايجاد افتقار الواجب في تشخصه الى غيره لا يوصله
موضوع له وفي الحواشي القطبية وليس صوت لاستحالة في التعين الذي هو عينه وفي ما
في الان فيلزم الامكان لانه مرفوضه نظر عرضه انما هو اقسام ولا لكان مركبا والمركب
محتاج ممكن ولا متحيزا والا لتعين مختص في الجسم فيلزم الدور لتعين الجسم به فيلزمه
ولا عقلا والا لكان ممكنا وفي الحواشي القطبية بيانه على انه جوهر وكل جوهر ممكن وهو
عام وافضل فيه وهذا تمام في ان الامكان لازم للاشتراك لما انفرد ان قوله
والا لكان ممكنا كان في بيان انه ليس بمان ولا صوت ولا جسما ولا متحيزا ولا
عقلا وذلك بان يقال ليس متحيزا والا لكان ممكنا لان كل متحيز جسم او كل جسم ممكن
والاحضر ان يقال الواجب ليس بجسم لان كل واحد منهما جوهر والواجب ليس بجوهر لانه
عام لذاته مختص بذاته لما بينا على انه مجرد وكل مجرد كذلك عالم هو حضور الشيء عند العالم
ويعلم الاشياء بذاته لانه يعلم ذاته التي هي مبدأ الاشياء فيكون عالما بالاشياء
هو مبدأ لها فلابد وان يعلمها والا لكان جاهلا بها وهو جهل وبعض في
واجب ما يجب في صفاته ذاته كاملة في جميع ما له من صفات وجودية او عدمية
واعلم ان الصفات كلها يعم على ارتباط احدها صفات حقيقية عارية عن الاضافة
ككون الشيء اسود وابيض وثانيها صفات حقيقية يلزمها الاضافة ككون الشيء عالما قادرا
وثالثها الاضافات المحضة ككون الشيء قبل غيره وبعده ورابعها ما يرجع الى السلب
ككون الشيء ليس بجسم الا ان عدم السلب في ذلك ... سلبي معناه عدم الماهية ويقال بعض هو الا في
مع بعض ... ان يكون الواجب الوجود ما علا وعالما لا في كلا يجوز ان يتصف بها

من حمل القسم الاول لم لا يجوز ان لا يوجد وصف واجب الوجود بالاوصاف التي اوجبها
انضافه بها فيجعله يكون عن معدنه المكثرة ذاته وتكون الاضافية والسلبية
مما يركب منها ولا اضافية الى ذاته هو غير كافية في الصفات الاضافية والسلبية
لحصولها باعتبار الغير والتخصيص بالصفات الغير الاضافية والسلبية بان يقال
ذاته كافية في جميع حصول ماله من الصفات الممتنعة بل يكفي نفس ذاته اذ لم يكن
الذات في حصوله هو غير الذات المقدسة ثم يكون هذه المسئلة مما ليس لا يصلح ان
المتكلم القائل بكون صفاته هو زائدة على ذاته والا لتوقف على ما هو اصول الدين على عين ذاته
المقدسة متوقفة على تلك الذات في الحكماء القطعية فنقول لا نسلم انه لا توقف ذاته المقدسة
على كل ما له لعدم توقفها على الاضافات حال الواجب لا يحصل بالصفات الغير الاضافية
لقولنا ان كل ذاته المقدسة على ما هو من الحالات بل الاوصاف على حاله كانت غير اضافية
او اضافية ان كل على المجموع المركب منها لا يتوقف على غير الاضافية فيتوقف
على الاضافة ايضا فرعيته لا يتوقف المجموع على خروج جزئه كان جزء اضافيا
انه لا يكون متوقفا على الغير لان المتوقف على المتوقف على الشئ متوقف على ذلك
الشئ فيكون ممكنا لذاته هو ذلك نظر من وجوه ما تقدم في المعنى وهو ان يقال
ان عني بالذات المقدسة ما هو معروض لتلك الحالات فلا نسلم توقفها على شئ من الاحوال
ان عني بها المجموع الحاصل من الذات واحواله فلا نسلم استحالة توقفها على الغير وهو
ان الواجب بسيط والا لكان مركبا فكان ممكنا لافتقار كل مركب في وجوده وتحققه
الى اجزائه التي هي غيره واذا كان بسيطا لا يصدر عنه الا الواحد الذي
هو العقل لما عرفت ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وان الواحد الذي هو الصادر
الاول هو العقل والعقول متكثرة لان الاجسام اي الاجسام العالية ليس بعضها علة

[illegible]

للبعض والا لكان الحاوي علة للمحوي او بالعكس لان الاجسام العالية لا تعد
والاول باطل والا لكان وجوب وجود المحوي عن وجوب وجود الحاوي لان
وجود المعلول وجوبه عن وجود العلة ووجوبها فيمتنع وجوب وجود الحاوي
امكان عدم المحوي مع امكان عدم المحوي امكان الخلاء اذا امكان وجود الخلاء في
حين وجوب وجود الحاوي امكان وجود الخلاء فان الخلاء محال والا لكان ممكنا
في وجوب وجود الحاوي لكنه ممتنع لذاته فحقا فاذن الحاوي ليس علة المحوي وفي
الحاشية المنقطعة من هذه الدلالة فكان معه الحاوي والعقل الذي هو علة المحوي
فان امكان ما صاحبه معه والمحوي بالذات مع امكان عدمه يكون ممكنا بخلاف المحوي
بالاتفاق مع الممتنع فانه لا يجب امتناعه فلذلك يلزم امكان الخلاء على التقدير الاول
وفيه ان اعترض الامام بهذا الدليل هكذا لو كان الحاوي علة للمحوي لكان
متقدما له وجوب تقدم العلة على المعلول واللازم باطل لان الحاوي لو كان متقدما على المحوي
الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء فيلزم الخلاء مع الحاوي وانه
ثم ذكر ان الشيخ في غرر المنطق ان الشيخ ذكر ان الفلك الحاوي الذي هو
العقل المتقدم على الفلك المحوي متقدم على الفلك المحوي فحينئذ لا يصلح العقل
بالذات لا يحتمل يكون علل دما مع المعلول علة يكون بعده والفرع مشكل واجاب عنه
افضل المحققين بان المراد يطلق على الملازمين اللذين يتعلق احدهما بالاخر اما
من حيث التعقل او من حيث الوجود كالمتضايفين والسكون في الوجود وكون عدم
الخلاء وتقدم الحاوي على عدم الخلاء يكون مع الحاوي اولا وهما معا في التقدم ويطلق
على المتضايف بالاتفاق كمعلولي علة واحدة على احدهما على الاخر يجب ان يتقدم
او اعتبار في انهما لا يكون لاحدهما الا الاخر مثل ذلك في كل الفلك والعقل المذكور

[illegible]

ولا شك ان دخل في اسم الجزء المفصل ليس بمعنى واحد فلعل النوع هو بكمال ماهيته
المتقومة وما في الحواشي القطبية اشارة الى هذا من انه جزء مناسب للمتوسط المذكور
في الكتاب اذ هو جزء مستقل بنفسه مع متقدماته والصواب ان يقال معناه عدم الحدوث مع
وجوب وجود الحادث كون امكانه وجود المكان معه ولا يلزم من تقدم وجوب وجود
العقل على وجوب وجود الحوادث عدم وجوب وجود الحادث وكذا وجوب وجود الحوادث
فان ذلك باطل وفيه ان ما هو المتقدم بالذات على الشيء لا يجب معه بل يجب
عدم تقدمه عليه بالذات لاستحالة اجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد بالذات
بخلاف ما هو المتأخر بالذات من الشيء فانه يجوز ان يتأخر عن ذلك الشيء بالذات
لانه يجب لجواز صدور معلولين عن علة واحدة لحصول ترتيب او اعتبارين فاعلم ذلك
ذلك وهو كون الحوادث علة للحوادث ايجابيا لان الصغرى لا يكون على الكبرى ايضا
ان الله يجب ان يكون شيء من المعلول وهذه خطابية فالكل جسم او جزء من الاجسام
العالية مبدأ عقل وهيئة نظرا لان اللازم ان يكون مبدأ اما انه عقل فغير لازم لجواز
ان يصدر عن العقل الاول نفس وفلك ومن ذلك النفس نفس وفلك آخر الى ان ينتهي
بعد النفس صورة في الجسم يمنع ذلك ويطلب علته العاملة واعلم انه لما كان للسماء
ونار نفس حركة على الدوام على ما سبق فيه الحركة لا تطلب بانه حركة فقط بل لا انتهاء
وسبيله الى غيرها فلا يكون حركتها لا ارادية لا ارادة مشتركة لان التحريك الارادي لا ابدا فانه
يكون لشيء يطلبه المريد وكما رحصوله على لا حصوله وكل مطلوب ومختار فهو محبوب
ودوام الحركة يدل على فرط الطلب الدال على فرط المحبة والمحبة المفرطة هو العشق
فتحريك الافلاك هو لاجل معشوق ومختار وذلك المعشوق اما ذات او صفة و
المفيد هي فان كان الاول اولا ساكن وان اصل فاما ان لا ساكن ما مشتبه بغيره او ساكن تحته

والاول

والاول لا يكون المعشوق فانا نسأل لان ذكر الاصل لا يمكن ان يكون الا دفعة فاذا
حصل الذات دفعة الحركة وكذا الثاني وهو كون المعشوق صفة محال فانه لا يتصف
الاصل الا بها الا اذا استعمل في كل الذات والذات العاشق الذات ما لم تكن وهو على لا
شيء في استعمال الاعراض فانه لم يحصل لحقيقتها بل حصل ما فيها فان سلكت وجبت
هو الذي يسهل وكذا الثالث وهو كون المعشوق ذاتا لانها ان حصل ما سبق بها والرابع
وهو كون صفة بهذه الحالة والا لكان المتحرك بالارادة حركة دائمة طالبا للتجدد
والعقل السليم لا يتصور ذلك في الزيد بان كلية مقصودها صورة مجرد عن التغاير
الحادثة فاذن الحق جوز ان يكون المتحرك السماوي نسبة معشوقة وهو لا يمكن ان يكون
دفعة والا لوجدت على الحركة عندنا بل لا دفعة فتعين ان يكون لنسبة واجب
الوجود او ما يكون اولية نفسها تكون او عقلا والاخير باطل فما عدا العقل الاول
فلان الواجب الوجود واحد من كل وجه والمطلوب منها واحد لكان الطلب
لا محالة واحدا واللازم باطل لما يأتي من الحركة فلا يكون حركة الفلك الحركة والتعلق
اما اختلافها فان الله تعالى ليس الجرم الفلكي يدوم تلك الخ يلزم ان يكون مصادف
الافلاك كلها متحدة وانما اختلفت لانه ليس الجرم تلك الصفة فان النفس
الفلكية ليست بنفس آخر فلكي لو جب عليه ان في الجهات والاوضاع فاذا المستحق
هو العقل وذلك العقل هو يحصل كمال واحد وكمال كثير سعادته ولكن لا بالتمام
والا لكان مهملا وهو على الحركة بل لا يمكن حصولها الا بحصول
اجرامها على التعاقب ولا يجوز ان يكون المستحق عقلا واحدا فالا لزم ان سائر المذكورة
بل عقلا متعددة وهو الذي لانها تلازم ان المتحرك اذا امكن واجب الوجود يلزم
اما يكون احد العقل المذكور لجواز ان يكون الحركة لاجل السابق لان الحدس يحكم بان علم

منفردة للاكون حصولها الاعلى سبيل التعاقب فلا سبيل

بطلت الارادة جوهر

ما ذكره يدور جواز اختلاف الطرق

الكون والفساد اصغر بالنسبة الى الاجرام السماوية من ان يحرك لاجله فانه قد ثبت في البراهين
الهندسية بالنسبة الى الاجرام الفلكية وعد بعضه بل الذاتي واحد من الافلاك العلوية
فضلا عن مجموعها او بحجمه بالنسبة الى تلك الاجرام الشريفة السماوية الا وجه الفساد
ولانه يلزم ان يكون الاعلى لاجل الاسافل لما ثبت ان كل من حصل بعوض فيكون هي الدواعي
ويستكمل به ولا يستكمل احد بما دونه لما ذكرنا منفصلا انتهى فعلى ذلك تبطله
ولان حركات الافلاك ارادية فلا دخل في ذلك لحركتها الا ارادية ان كانت لارادة
امر حاصل لا يتحرك لاجله وان كان مما يمكن حصوله لوجب انقطاعها عند حصوله
وان كان مما لا يمكن حصوله فامتنع الشيء بذكر الطلب اي يمكن حصول العلم
بامتناع حصوله فلا يبقى الطلب فيمتنع الاستكمال اي وفيه نظر لما ذاق امر
كلي يطلب بها [illegible] وانما يحصل [illegible] في الاشخاص حصلها العقل
وانما الاشخاص [illegible] بل التشبه بما هو موجود في تحصيل
الكمال وفيه نظر لان الحكم بفناء السماوية في جميع الافلاك لسببها واحد والا
لما تبين اختلاف الافلاك في الحركات وفي الجهة وليس كذا وفيه نظر لجواز ان يكون
المطلوب بها مختلفا ثم يلزم ان [illegible] دائرة [illegible] بشرط [illegible]
والسرعة بل دلالة متعددة من الوجوه [illegible] متعددة وفي [illegible] الخطوط
نظرا لجواز ان يكون كل فلك سافل [illegible] بالفلك الذي [illegible] والفلك الاعلى [illegible]
بالفلك وعود الاول [illegible] كما ذهب اليه بعض الناس الا انه لو كان كذلك
لساوى الفلك السافل الفلك الاعلى في الجهة والسرعة والبطء وليس الامر كذلك لان في
العلوي [illegible] السافلة [illegible] حركاتها [illegible]
في جهة الحركة [illegible] وفيه نظر لجواز ان يكون [illegible]

الا انه يريد بالاجرام السماوية عين النفس فانه بعد تسليم المقدمة يلزم ما ذكر لكن لا دليل
لارادة في لزوم كون الاجرام السماوية على اصل الرابع فان الدليل انما دل كون السماوية
واحد فرده فلا يدرى ان يكون بحد الذات ليس بعينه ان يلزم من ذلك ان يكون عقلا ...
ما سلف ابعادا وامر لما ... الواجب ... لذاته والعقل الكثرة ... اصلا وان الصادر عنه
يجب ان يكون واحدا وذلك الواحد يجب ان يكون عقلا ... ان الصادر عن الصادر
الاول ... والصادر عن ذلك الواحد ... انه لا يوجد ... في ... سلسلة
[illegible] علل الاجزاء ... اوشرط ... الاعلى ... وذكر ... لا ... فقطعا
وجب ... لا ... وان ... الواحد انما يكون عنه كثرة ما
جهات مختلفة فان الصادر الاول يجب ... الكثرة ... ما قال في العقل الصادر
من المبدا الاول يلزم الامكان لذاته والوجوب من غيره الذي هو المبدا الاول وله ما هية
جوهرية قائمة بنفسها فيصدر منه ... الصادر الاول باعتبار هذه الاعتبارات جوهرا العقل
والفلك ... ويريد ... الاعتبار الامكان ... الا ان ... ذكروا ان العقل الثاني انما يصدر عنه
باعتبار وجوبه المستفاد من الواجب لذاته والفلك الاقصى باعتبار امكانه الحاصل له من ذاته
وذكروا انه ... الوجوب اشرف من الامكان ومن الواجب لا يحصل الا الاشرف على الاكثر
ولذلك جعلوا الوجوب علة للعقل الثاني والامكان علة للفلك الاقصى وبواسطتها ... بواسطة
هو لان الصورة الفلكية في الجرم العظيم ان اراد الصورة الجسمية فهو لكل ... ما
ليست معلولة ... وان اراد النوعية ... والا ... النفس الفلكية وهي معلولة
للاعتبار الثالث ... ما ذكرنا ... وفيه نظر لان الصورة النوعية ... في المادة والصادر
بالاعتبار الثالث ... النفس المجردة ... من الا ... قبل النفس الفلكية التي هي معلولة
للاعتبار الثالث ... النوع الجسمانية ... سلسلة الموجودات ... الافلاك ...

جوهره بلا تمام اسن الشيخ في ما مر من ان الاول ثم لكن الكلام انما ذلك على الشيخ
ثم ان اعرفها حمل الحساء على الصورة بين الصادر الاول باعتبار الجهة الصادرة عنه باعتبار
الاعتبارات فان القائل لم يثبت حصول التعقل الذي لولاه لما حصل في الجملة انما كان الصادر
باعتبار الثالث مع النفس المجردة فلا يلزم اعتبار ما صدر بواسطة العقول التي هي
المتعلقة بالصور التي عنها انما تصدر عن النفس المجردة فان اسماء عندهم
وتصور عنه ما لا اعتبار لا جزاء الوجود في ما قلنا فيها الاعتبار والتأمل لما هيئة
النفس الفلكية ولعل مراده بنفس الاول ما ذكر من اسماء العقول من السلسلة في الكثرة اما
صورتها وكذا اجزاؤها بالصادر الاول مع لوازمه على ان ما في فلك الكواكب الثابتة او
افلاكها من الكواكب يدل على انه يجب ان يكون صدوره من عقل هو ما في الصورة او ما اليها
اولا بعينها اولا يحصل منها جهات ما ليس يعني الكثرة والحق ان هذه الاعتبارات
في العقل الاول انما حصلت لنا لا ان بعينها الكثرة صدور الكثرة من الواحد لا يجب لا يمكن ان
يكون ما هو في نفس الامر ثم اعتبارات فكيف يصدر عن العقل الثاني ما هو العقل وهو الفلك
وتعقل ان الامر سهل لما يعقل المعاد لا ان يعود مو تبرعا ما هو صدر منه هو العام العنصري
وصورها وقواها ونيف بنظر الى انها الحوادث من الصور النوعية للعناصر وهو مع الحوادث
الحركات الجزئية استعداد محله يصدر بواسطة انواع الكائنات اعرض الامام عليه الحجة
المشرقية بان الكثرة الحاصلة في المعلول الاول اما ان يكون كثرة الموجودات او في السلوك
والاعتبارات فان كان الاول فقد صدر من الواجب لذاته اكثر من واحد وان كان الثاني
فهل هي الكثرة اما ان يصح لان يكون صدور الكثرة اولا فان صلحت فلكن بانه للواجب لذاته
وان لم يصح فكيف يمكن ان يصدر من المعلول الاول من حيث كونه واحدا بان
الاضافات والسلوب التي يمكن اعتبارها في الواجب الحجة لا يوجب صدور الكثرة عنه

فاته هي

فان حصل انما يحصل من سعت الامر من حيث هو السوية ذلك الغير لكان وجودا او فيه نظر
لانه لا يلزم من مقارنة امكان الحلاء مع وجوبه وجود الحادث ان يكون الحلاء ممكنا معه فان
امكان الغير على ان يكون مقارنا للنور في ان وجوده معه يكون محالا الا ان امكان في
وجود كل حادث حاصل في الازل مع ان وجوده فيه [ ] وجوابه عنه ان امكان وجود الحلاء
اذا كان محالا الا الوجوب وجود الحادث لكان الحاجة ايضا يساويه وجود الحلاء وعدم
الماهية فلو يمكن وجوده ممكنا بل ممتنعا لكان الحاجة معه امتناع وجود الحلاء واستناع
وجود الحلاء مستلزم لا يساويه بوجوده وعدم الماهية فلكان الحال مع الوجوب بوجود
الحادث لكان يساويه لان مقارنة اللازم مع مس ملزومه مقارنة لانه حصر فكان الحال مع عدمه
ساويها وهو ما في المسلم في ايضا لان الامكان مما صح حصوله بعد نفس
السعي فلو كان امكان وجود الحادث حاصلا في الازل لكان وجوده ايضا حاصلا فيه
بسعيه الحادث واي انه في لا يجب لا ان ان اضعاف في المساوي ولا تساوي مع وجوب وجود
الحادث خلف فانا نقول لا يمكن كذلك لو كان معه اشياء وجود الحادث التي هي امر لا الشيء
ومنعنا الكلام في ان بكونه الحادث في الحد وهذا التقدير يستلزم معه وجوب وجود
الحادث لا امكان وجود الحلاء وعدم يمكن واحد يلزم ابطاله التقدير لانه يلزم في الحس
المطلق الذي يلي ما ذكره في الجابر وجه ما لا يكون فيه هو ان ما يجوز فيه هو ان الحلاء محقق
لذاته بمستحيل ان يكون امكانه مع امر واحد كلام وجود الحادث في الازل فانه صح لعينه
فلذلك على امكانه الازل وفيه نظر لان الوجوب الذي كل امكان وجود الحلاء معه
هو الوجوب بالمعنى في وجوب وجود الحوادث هو ليس الا واحد لان المعه في ما يصدر عنه الحادث
ومن هنا يلزم في النوع اما بصحة وحدة التسليم المعه في الوجوب في الامكان مع
الحاصل في الازل الذي لا يحال من حال ما ذكر من الشيخ موضع في الاذكية في الكلف

لزوم مجامعة امكان الخلاء مع وجوب وجود الحادث لاستحالته فجامعه امكان الممتنع لذاته مع
الحوادث ولا مانع من ذلك فيما نحن فيه لنا بناء على ما ذكر من [illegible] بينهما لان ما
يجامع امكانه الاول اي ما ذكر من امكان الممتنع لذاته بل للغير فانه مستقيم ولا يخفى
عليك ضعف ما في المقدمات المذكورة وقد ذكرنا في المواضع اللائقة [illegible]
التي سلكها [illegible] مدار العالم [illegible] الطريق الاول قوله قالوا العالم حادث
فله محدث في الحواشي القطعية ان مسبوق بالعدم [illegible] لكان [illegible]
في قال الحدوث هنا اذ كل ممكن مسبوق بالغير [illegible] لان مطلوبه
يحصل به هنا اذ المقدمة [illegible] والمقدمة الاولى [illegible] لانه
ممكن [illegible] وكل ممكن فله مؤثر [illegible] لان اثباته ان يكون حال
الوجود وحال العدم او حالة الحدوث والاول [illegible] على ما قال وانما [illegible] لا يجوز ان يكون في
حالة الوجود لانه تحصيل الحاصل في الحواشي القطعية اراد بتحصيل الحاصل ايجاد شيء في الزمان
الذي كان حاصلا في الزمان الاول [illegible] وان اراد الحادث في الزمان الذي كان حاصلا فيه
[illegible] وذلك لان [illegible] في حالة الوجود [illegible] الازم [illegible]
الى كون في زمان هو موجود في ذلك الزمان وهو المعنى بتحصيل الحاصل [illegible] واذا
ان الاثر لا يجوز ان يكون حالة الوجود [illegible] ان يكون حالة العدم او الحدوث وعلى التقديرين
يلزم الحدوث واذا كان الاثر كذلك فلا حاجة الا ابطال [illegible] حالة العدم على ما قال ولا حالة
العدم لامتناع الجمع بين الوجود والعدم [illegible] حالة الحدوث فاذن العالم حادث وهو المطلوب
[illegible] ولان الاجسام لو كانت ازلية لكانت اما متحركة او ساكنة [illegible] الاجسام
لا يجوز ان يكون حاصلا في [illegible] الحصول في الحيز [illegible]
ذلك [illegible] واحدا ولا سكون [illegible] السكون لم [illegible] الاول

وفي الحواشي القطعية [illegible] بان الجسم حال الحدوث لا متحرك ولا ساكن [illegible] الاول واجيب
بانا [illegible] الجسم [illegible] الحركة والسكون [illegible] في المكان [illegible]
[illegible] واجيب [illegible] اجيب [illegible]
ان [illegible] وجود الجسم [illegible] الجسم [illegible] المكان في الاول [illegible]
فكان في المكان [illegible] المكان [illegible] وان منع [illegible]
[illegible] واحد [illegible] الحركة والسكون [illegible] الا في المكان [illegible]
والاول [illegible] الحركة [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الحصول [illegible] في [illegible] الاولية
[illegible] الاول [illegible]
الحركة عليها لان السكون لا [illegible] حادث ولا لكان حادثا [illegible]
[illegible] حادثا [illegible] حادث [illegible]
عليه [illegible] حاصلا في الاول [illegible] في الحواشي القطعية [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الحركة عليها [illegible] الاجسام [illegible] عند الفلاسفة
وفي الحواشي القطعية وفي هذا [illegible] النقطة [illegible]
الفلاسفة [illegible] عند المتكلمين [illegible] في [illegible] وكان [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
على كل واحد منهما [illegible] الحركة [illegible] الاجسام جميعا [illegible]
[illegible] لان كل جسم [illegible] يكون مركبا او بسيطا [illegible] لا يمتنع الحركة
عليه [illegible] مركبا [illegible] الطبيعة [illegible] الحركة عليها
[illegible] بسيطا [illegible] الاخر [illegible] بسيطا

لاصنفا [illegible] واحد لشملى بينلا [illegible] فاذا كان كذلك لكن ان [illegible]
وعلى الفلك [illegible] عليها الحركة الطبيعة [illegible] وكان العالم [illegible] بيان ما [illegible]
الابعاد [illegible] شكل حقيقي [illegible] بيان [illegible] انفكاك الصورة عن [illegible]
[illegible] الشكل [illegible] لاصورة [illegible] الاول لازم [illegible]
ولا كان لكل جسم ذلك [illegible] الشكل [illegible] في [illegible] ولوازمها
بل [illegible] في [illegible] الحواس الظاهرة [illegible] الاربعة المذكورة [illegible]
[illegible] ان يكون ذلك [illegible] الاجسام [illegible] الكلام [illegible] الهيولى [illegible]
في الاربعة المذكورة فكيف يكون [illegible]
[illegible] يكون [illegible] للاجسام فكيف [illegible] الجواز ان
يكون ذلك [illegible] الاجسام [illegible] الاقرب [illegible] الصور [illegible]
المختلفة [illegible] ولا [illegible] لازم [illegible] والثالث
[illegible] الرابع وان [illegible] اختلاف الصورة في العنصر [illegible]
[illegible] الحادثة [illegible] السابقة [illegible] صورة سابقة [illegible] للصورة
اللاحقة [illegible] صورة اخرى وفي [illegible] الى اختلاف [illegible]
[illegible] الكلام المذكور في الاستعدادات والعوامل المختلفة [illegible]
الرابع [illegible] ولان [illegible] النطفة [illegible] النطفة لان
النطفة ان كانت [illegible] للاجزاء [illegible] يكون الانسان على شكل [illegible]
وفي [illegible] الحركة [illegible] ما [illegible] في [illegible]
[illegible] ما ذكره في [illegible] والعالم [illegible] واحد منه [illegible] النطفة
في [illegible] واحد [illegible] بالنطفة البسيط

[illegible] لاعنه [illegible] ذلك [illegible] النطفة [illegible] كانت متشابهة للاجزاء و[illegible]
من العناصر الاربعة فكان القابل بكل واحد منها باطل العنصر [illegible] او [illegible]
متشابه لكان [illegible] يكون الانسان على شكل [illegible] بعضها [illegible] لكن هذا
مبني على [illegible] الصور العناصر عند [illegible] على شكل الاربعة الامزاج [illegible] الاجزاء
[illegible] التركيب [illegible] العناصر [illegible] الصور [illegible] الكلام في [illegible] للاجزاء المعدنية
والالات [illegible] اذا [illegible] المركب والبسيط [illegible] يكون [illegible] العناصر [illegible] الكلام
واحد وما لا يكون والبسيط [illegible] يكون [illegible] من العناصر الاربعة [illegible] القابل [illegible]
[illegible] لا يكون [illegible] العناصر [illegible] البسيط [illegible] شكل [illegible] ولو كان [illegible]
[illegible] لا [illegible] في [illegible] الحواس [illegible]
[illegible] يكون [illegible] محل النطفة [illegible] النطفة بسيط [illegible] للاجزاء
[illegible] النطفة والصواب [illegible] المكيف [illegible]
[illegible] النطفة والامزجة [illegible] متشابهة الاجزاء فكان [illegible] يكون الانسان على شكل
شكل [illegible] بعضها الى بعض [illegible] القابل بكل واحد منه باطل [illegible] البسيط [illegible]
البسيط اذا [illegible] في [illegible] البسيط يكون شكل الكرة [illegible] وهو [illegible]
[illegible] يكون [illegible] الانسان [illegible] او [illegible] لانه لو كان [illegible] الانسان
[illegible] ان يكون [illegible] في ما هو موجود [illegible] الانسان [illegible] يكون [illegible]
او [illegible] لانه لو كان [illegible] الانسان فكان [illegible] بجميع احكام الاعضاء [illegible]
[illegible] اللطائف [illegible] ولو كان [illegible] لكان عند [illegible]
[illegible] وكونه [illegible] ان [illegible] واراد [illegible]
[illegible] والاخر [illegible] فان حصل مراده [illegible] بجميع [illegible] مرادهما

فاما ان لا يحصل مراد شيء منهما اصلا او لا يحصل مراد احدهما فيسقط دليلنا ما كان الكلام في كونهما
عاجزا اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلكل منهما اذ لو كان كل واحد منهما عاجزا لكان احدهما
لا محالة عاجزا وانما حصل العجز لان الالة واحدة وهذا الدليل يعرف بالتمانع وفي
الحواشي القطبية حداة اي انه يلزم منه الجمع بين النقيضين … مما يلزم منه استحالة الكل
الجزء الا بدليل ثم قالوا الصانع فاعل بالاختيار خلافا للفلاسفة فانهم زعموا انه تعالى
في ايجاد العالم بالايجاب كما … الشرع … وان … الاولى والسعي وانه فاعل
بالاختيار … وان العالم حادث … في الاحادث
اذ صدور الحادث من الشيء يتوقف على ارادة … بل هو لانهم … لنا
الشارح … هو كالنار … وان شاء ترك … ان شاء ترك
لان الترك لا يحتاج الى … بل يكفي فيه عدم … لا موجبا بالذات حتى يجب صدور الفعل
عنه واعلم ان معنى قول الحكماء انه موجب بالذات لا فاعل بالاختيار … ليس بسبب
داع يدعوه الى الفعل حتى يكون … ثم يكون … الى الفعل …
بل لانه عندهم … بالفعل … وانما فعل بذاته …
يدعوه الى الفعل ذلك … علم … عالم اي علمه … لصدور الفعل
عنه لا بسبب داع وهو لا ينافي الاختيار … ان شاء فعل وان شاء … فان الفعل
الصادر عنه صادر بارادته فيكون … لانه شاء فعلم … ولكنه لا يلزم … فلا
… لان … صحة … ذلك …
المتكلم … للاول … لانه لو كان موجبا بالذات لكان العالم … وجوده
وفي الحواشي القطبية لان العالم اسم لكل موجود سواه تعالى فاذا كان صدوره عنه بالايجاب
كان لا يتخلف عنه … استحالة تخلف المعلول عن العلة وهذا انما يتم بالنقض بالدليل

بالدليل انما يكون اذا … لان الملزوم اذا كان … كان اللازم ايضا كذلك لامتناع تخلف
اللازم عن الملزوم واللازم ههنا كما ذكرنا والدليل انه فعله ولانه لو كان موجبا
بالذات للزم من دوامه دوام معلوله … لانها ابدية … ويمكن ان يجاب عن هذا بانه يتم
بالنقض بالدليل الاول … الاولى … بالنقض …
ومن دوام معلوله دوام معلول معلوله فيلزم دوام جميع الاثار الصادرة عنه فلا يكون
في العالم شيء حادث … قالوا وانه فاعل بالاختيار يكون … الى
ايجاد الشيء والقصد الى ايجاد الشيء … وانه فاعل بالاختيار … يكون عالما
بما يوجد بالقصد والاختيار … ان اللازم … علم بما يقصده … العلم بكل الاشياء
فقالوا … العقل … ولا …
في الصحة فيلزم تعليل هذا الوصف بعلة مشتركة … الواجب … والنفي وانه
تعالى … لامتناع ان يكون … فيلزم ضعف
اما … الواجب … ضعف …
… الاول … الوجود يحصل
… وليس كذلك … الوجود الحاصل
… الكل
… ممكن …
… العدم الزماني الى الوجود …
نقضه وفي الحواشي القطبية انه … والترديد وايراد القسم … القسم
لا … القسم الاخر … كان حال العدم

اذلا واسطة بينهما والكلام فيه لانسلم الجمع بين الوجود والعدم في المقدم فيه فانا نقول
اذا حالة الوجود وكانه اشارة الى المعارضة وتوجيهها ان يقال ما ذكرتم وان دل على
انا انما نقول ان يكون في حالة الوجود لكن عندنا ما يدل على ان انه لا يكون الا في حال
الوجود وذلك لانه لو كان ان يكون في حالة الوجود او حالة العدم لعدم الواسطة
بينهما والثاني فيه ما ذكرتم فتعين الاول لا يقال لم لا يكون بين الوجود والعدم واسطة
اي حالة الحدوث فانه حالة الوجود والعدم والثاني باطل واليه اشار بقوله لانا نقول
ان حالة الحدوث ... لانا لا نقول ببطلانه لان ... ان يكون موجودا
او معدوما والعلم به ضروري ... ذكرناه في اول الكتاب ... في الحاشية
ضرورية عند الخصم ... وكون الحركة مسبوقة بالغير لا ينافي ازلية الجسم
مع كونه متحركا ... او لا وتوجيهه ان يقال ان اردتم ان الحركة ...
مسبوقة بالغير ولكن لا ينافي ازلية الجسم بان يكون قبل كل حركة حركة
الى غير النهاية وان اردتم ان الحركة الدائمة ... مسبوقة ... لا ابد
... ولا يلزم من عدم ... سكونه ... حادث امتناع زواله لجواز ان
يكون مشروطا بعدم حادث ... ذلك الحادث ...
... اي السكون ... واما الطريق الثاني ... ولا يلزم من ... لزوم المقدار والشكل
المخصوص للجسم باعتبار ... ان يكون لكل جسم ... المقدار والشكل ... لا يكون
... الجسم ... لمقدار كل جسم وشكله هو ... ولا ...
لم ... ولا يكون ... فلا يكون ... اصل ... ان ...
ان ... في بيانه ... نظر اذ لا ... الا ...

ببدنسلم

بعد تسليم انه يكون الصلاة الجزء الجسم المطلقة ... الشكل ... تركيب
الجسم المطلقة من الهيولى والصورة ... ان يكون النظر ... حاصل
في اثبات الهيولى ... الجسم المطلقة لعدم ورود الانفصال عليها ...الجسم
المخصوص ويمكن ان يكون غير ذلك ... ان ارادوا بالجسم حيث قالوا
... او ... الجسم ... والا لكان لكل جسم ... المقدار
والشكل ... الجسم ... الجسم ... من الهيولى
والصورة ... ان ارادوا به الجسم المطلق الذي ... كل واحد من الاجسام
... من الهيولى والصورة ... الجسم والمنفصل ... اما
في العقل ... الجسم ... الصورة المنفصل واما الطريق الثاني ...
ولا يلزم من عدم ... يكون لا ... لشكل ... بعضها
البعض لا ... ان ... بعضها بالبعض ... الشكل الكري ...
ذلك ... واما ... بعد
التجاوز ... ان يكون ... واجبا لذاته ... الممكن ...
الا ... الابطال ... بان ... كان واجبا لذاته
... وان كان ممكنا ... الا الواجب لذاته ... كل منهما
في ... من ... واما ... الاول ... بالاختيار
... لو كان ... موجبا ... العالم الازلي ... لم ... الدائم
... فان ما ذكرتم في بيانه ... ولا يلزم من كونه
موجبا دوام جميع معلولاته وانما يلزم ان لو كان جميع معلولاته ... للدوام والثبات
وليس كذلك فان من جملة ... معلولاته الحركة ... للدوام والثبات

فاذا وجب تحت اشتدادها وتصير انفرادها عند الفيرها جز مركات فيلزم السعد في العالم
وفي الحواس الظاهرة في تقصيره نظرا لكسم الا ان يقال لا نزاع انه يلزم من دوام وجود
معلوله ومن دوام معلوله دوام معلول معلوله وهلم جرا وانما يلزم ذلك لو لم يوجد
في السلسلة الصادرة عنه جسم متحرك يستحيل الدوام ويلزم من حركته لكونها
قابلة للدوام والثبات حدوث الحوادث المتعاقبة ويكون كل حادث مسبوقا
بالآخر لا الى اول لا نسلم انه ليس كذلك واما انقطاع ما من دوام العلة الى المعلول
كان بدوام علته واحد فرضنا انه لا دوام المعلول بدوام العلة لا يصح كون المعلول
حركة عن مستقيم واما ما ذكره لبيان كون الواجب عالما فلقائل وما ذكره في
لبيان كونه عالما فهو مبني على كونه مختارا وذلك غير محقق بل هو باطل واما ذكره في
لبيان نفي العقول والنفوس المجردة فلقائل وما ذكره لبيان نفي السعادة والشقاوة
ضعيفا لانه لا يلزم ان افتقار ذلك الوصف الى العلة لا يلزم تعليله بعلل ولا يحصله ولا يلزم الشيخ
تعليل الوصف الواحد بعلتين مستقلتين وقد وقع ضعف ما قبله المسالة الثانية في احكام
النفس الناطقة واعلم ان افلاطون ومن تقدمه من الحكماء ذهبوا الى ان النفس
الناطقة قديمة وذهب المعلم الاول ومن تبعه الى انها حادثة مع حدوث البدن واستدلوا
عليه بان قالوا لو كانت قديمة لكانت موجودة قبل البدن فاما ان تكون واحدة
او كثيرة فان كانت واحدة فاذا تعلقت بالابدان كانت نفس زيد بعينها نفس عمرو فكل ما يعلم
احدهما يعلم الآخر وان انقسمت فصارت متشخصة بعد التعلق كما كانت فبطلانه
ظاهر وفيه نظر لانا لا نسلم ان كل ما يعلمه احدهما يعلمه الآخر فان الجزئي المدرك بالالات
والكلي المسبوق من بدن الجزئي فلعل لجواز كون ادراكه مشروطا بتلك الالات
فلا يدركها الا هو واما عدم السبق من الكلي فيلزم اشتراكهما في العلم لعدم توقفها

في الا انه الاولى كيف يشترك الكل في العلم بذواتهم حيث لم يبق ادراكها بآلة ولا اذهان الكل
بل ما حدث كانت قابلة للتجزي فلا تكون مجردة وفي الحواس الظاهرة لان التجزي من خواص الاجسام
وفيه نظر لان الاثنينية اما بتمام الماهية او بلوازمها او بعوارضها فلا اشتراك وفيه نظر لان المراد من التجزي امكان
فرض شي دون شي وذلك لا يقتضي دون المقدار فالتجزي اما مقدارا او ذو مقدار فيصح ان يحل
وذكر بان الصور من خواص الجسم او الحيوان ونحو ذلك اخص في الجسم ليكون العكس واجبا وان كانت
كثيرة فالامتياز عنها ليس بالماهية ولوازمها والا لكان ان حيث الافتراد وهو اللوازم لان ماهيتها
ان لم تكن النفوس المتكثرة مشتركة في الماهية النوعية الملزوم والاشتراك في الملزوم يوجب
الاشتراك في اللوازم ولا بالعوارض لان العروض ان كان ان يكون سببا الماهية او الفاعل كان لازما
فاشتركنا او ماهيتها وان كان سببا القابل اي البدن اذ لا قابل للنفس بعد كانت متعلقة بالابدان
وهو في الحواس الظاهرة والحوان المحوج انما ان يكون لماهية اولا او الثاني كان اقام ان يكون للعلة
اولا والثاني هو القابل ولقائل ان يقول اسرار كاشفة الماهية والكلام فيه على الحد
ان اوامع للنفوس الناطقة كافة في الثالث اشخاص في النوع وفيه نظر وفي الحواس الظاهرة
قال الامام الا اعتني في الطبيعي ان النفوس وان كانت متحدة بالماهية لكنه قد يعرضها
تحت نوع واحد ويمكن في المقصود وفيه نظر لانه يحتمل ان يكون الانفكاك عند انقسام النوع في القابل
في النظر وجود مخصصات تحصل في حاصل ويحتمل ان يكون مستندا الى طروء العوارض
انها ان كان سببا الفاعل كان لازما لها لعاجلها اذ يكون ليستند الى مقيد ذاته
هو الاول ليكون الكل مشتركا في ما سواه ازواجه على اشتراط تعلقها بالبدن فصل بعدها
البدن فانه يحرم انه تكون متعلقة قبل هذا البدن ببدن آخر وهلم جرا لا الى نهاية كما ذهب
اليه اصحاب التناسخ وذكر بعض من الانفاس الى انما هو على ما هو من المذهب التناسخ
من سواه ان النفس ... بل الكل ...

ما يناسب اشكالهم والملكات الفاضلة فيتعلقون بالابدان الفلكية بعد المفارقة الى
اولم يزالوا كذلك الى ان يحصل بعد ذلك ما يليق بهم من السعادات والخيرات ولا يبعد
الادوار الطويلة من عذاب الاشقياء بالتناسخ في الابدان شيئا فشيئا كل مرة استعداد
محصله وان كان هو [illegible] لكنا [illegible] لكانت النفس
اما طبيعة [illegible] مثل هذا البدن ببدن آخر لكان [illegible] مثل هذا البدن [illegible] والنفس
[illegible] لكانت [illegible] عن هذا البدن ولا [illegible] لو كانت
النفس اما [illegible] لكانت [illegible] مثل البدن [illegible] والا لكانت [illegible]
في نفسها عنه ولا [illegible] الا انه ليس [illegible] ان يكون
[illegible] بعدم حدوث البدن فاذا حدث البدن [illegible] شرط [illegible]
ويحصل [illegible] والتناسخ [illegible] بشرط حدوث
وهو ان النفس لما [illegible] ببعض [illegible] البدن ولا لكان فسادها [illegible] لان فساد
الجوهر بدون فساد الصورة غير معقول وفي [illegible] بالفعل وشيء [illegible]
الفساد [illegible] الفساد والفاسد [illegible] فيكون
مركبا [illegible] وصورة فلا يكون بسيطا هف [illegible] والا لكان [illegible]
[illegible] والشيء الواحد البسيط لا يكون [illegible] لانهما انما يكون [illegible]
[illegible] ان قابل الفساد [illegible] ان يكون فيه شيء [illegible] الفساد لان الفاعل [illegible]
[illegible] الجوهر بدون فساد النفس
غير معقول [illegible] عن [illegible] وذلك [illegible]
انما [illegible] الصورة جوهر [illegible] ان فسادها لا يكون [illegible] للصورة
ولو [illegible] الكلام [illegible] لا يكون فسادها الا [illegible]

عن المحاذية وفيه بحث لان الشيخ [illegible] اراد بالصورة ما هو جزء الجوهر فنقول تسليم ان فساد الجوهر
بدون فساد [illegible] غير معقول [illegible] الجسم المركب [illegible]
وان اراد بالصورة [illegible] في تمام الجوهر [illegible] تسليم [illegible] التركيب
لجواز ان يكون [illegible] الكلام لا الجوهر [illegible] فساده [illegible]
ان يكون فيه شيء [illegible] الفساد [illegible] يكون النفس [illegible]
[illegible] الاول [illegible] وذلك ان يكون فيه شيء
[illegible] الفساد وان [illegible] الواحد [illegible] لا يكون فيه [illegible] والفساد
[illegible] فان [illegible] الفساد [illegible] عدمها [illegible]
ابطال التناسخ ان النفس حادثة مع حدوث البدن [illegible] عند الحدوث كل بدن
[illegible] حدوث نفس لان النفس حادثة [illegible] استعداد [illegible]
[illegible] النفس البدن [illegible] لحدوثها [illegible] حدوث البدن [illegible]
النفس [illegible] والا [illegible] وجودها قبل البدن او بعد
مع حدوثه [illegible] العلة [illegible]
[illegible] العلة التامة [illegible] لزم ان لا يكون العلة التامة مع البدن
واذا [illegible] مع البدن [illegible] البدن [illegible] وجودها قبل البدن [illegible]
او [illegible] عنها [illegible] الواجب [illegible] يكون [illegible]
هذا [illegible] حدوثه [illegible] نفس اخرى [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] واحد
وفيه نظر [illegible] حدوث النفس [illegible] فساد التناسخ
[illegible] الاولى [illegible] والسنين [illegible]

ان الالوان وان حسنا ناطقه من المحسوسات هي التي [illegible] تركيب الصور وبعضها
مثل انما ونحوها سمعا او عدم الماس والاذى الحس المشترك وهو الذي يرتسم فيه صور
جميع المحسوسات على سبيل المشاهدة وان هذه الصور قد ترد عليها من خارج كما يشاهد
الاشياء الموجودة في الخارج وقد ترد عليها من داخل كما في الاشياء التي نجدها ان نعد
والمرور وحسرة فانها لم يتشاهد عن المعقب في الخارج بل ترد عليه من المتخيلة
وان الحافظ من ذلك الموجودات انما سكن الحس المشترك بالصور الواردة عليها
من الخارج لانها في اسبق لهذه الصور وهذا المانع عايد اما العاطل لقلة النفس
او لوهم يستحوذ مثلا المتخيلة فتمنعه سوء الاحوال النفس خاصة وهذا مانع عايد الى
الفاعل فلو وجد الفاعل ما لم يحصل الانعكاس احلا ولو كان احدهما كما في حالة
النوم الذي يكن فيها المانع الاول او في حالة المرض الذي يكن المانع الثاني لاشتغال
النفس بتدبير البدن فربما انتقل الصور في الحس المشترك فلو [illegible] هذا الصور
المحسوسة مشاهدة كان جميع الامور الكائنة في العالم الجسمانية او في متحققة وجوده
متحققة في الملك السماوي في الاجسام السماوية الكلية الخالية من العقول المجردة
والنفوس الفلكية لكونها عالمة بجميع ما هو في الخارج انها كاسبة لهذه الامور بانها العلية
فعل الوجه الكلي واما النفوس فيحصل الوجه الجزئي على ما اثبت [illegible] وعلى الوجه [illegible]
على راي الشيخ وان النفوس اذا [illegible] ان تتصل بتلك المبادي المفارقة وتنتقش
بالصور المرتسمة فيها اذا عرفت هذا فاعلم انه يمكن وجود نفس قوية الجوهر كاملة القوة
واسعة بالجوانب المتجاذبة بحيث لا يكون شغلها بتدبير البدن مانعا من الانفصال
بتلك المبادي ويمكن ايضا ان تكون القوة المتخيلة قوية بحيث يقدر على استخلاص
الحس المشترك عن تلك الحواس الظاهرة او عن الصور الواردة عليها منها واذا كان

كذلك

كذلك فلا بعد مثل من ان يتصل حال اليقظة بتلك المبادي العالية ويدرك ما ارتسم فيها من المعاني
واذا ادركت النفس تلك الامور المرتسمة فيها على وجه كلي تحاكي المتخيلة تلك المعاني الكلية المنتقشة فيها
بصور جزئية مناسبة لها لان المتخيلة من شانها محاكاة الامور ثم ان تلك الصور الجزئية تنحدر
من المتخيلة الى الحس المشترك فتصير مشاهدة [illegible] الحس المشترك فربما تشاهد مثلا الاحاطة بكلام
منظوم من الطائفة او يسمع كلاما من الهاتف [illegible] وان كان شاهده كما يحكى عن الانبياء عليهم
من مشاهدة صور الملائكة وسماع كلامهم وربما يكون في اجل احوال الرسل وهو ما يعبر عنه
بمشاهدة وجه الله الكريم وسماع كلامه من غير واسطة ولا ما ذكرنا [illegible] لما كان [illegible]
الحس المحكوم فيه [illegible] في البطن الاوسط من الدماغ ومن شانها تركيب الصور والمعاني وفي الحس
المشترك [illegible] في مقدم التجويف الاول من الدماغ ومن شانها [illegible] الصور والمعاني الى الجميع
عند ما يصور جميع المحسوسات فلا بعد [illegible] نفس قوية تشتغل بالمعقولات والنفوس الفلكية و
تدرك ما عندها من المغيبات على وجه كلي تحاكي المتخيلة فتصور صورا مناسبة [illegible] كما [illegible]
والمعاني بصور جزئية [illegible] الزور [illegible] تنحدر [illegible] الى الحس المشترك
فتصير مشاهدة [illegible] الحس المشترك [illegible] النفس على استخلاصها عن [illegible] الحواس الظاهرة
كما في [illegible] فلا النوم [illegible] في حالة اليقظة كما ذكرنا وهو الوحي ان كان [illegible]
النفس [illegible] وان كان [illegible] كما يشيع في حال النوم [illegible]
لان الصادقة [illegible]
الصور [illegible]
ما من [illegible]
منها صادقة [illegible]
النقطة لا يكون الا صادقا بخلاف [illegible] فانه قد يكون صادقا [illegible] في الوحي فقد يكون كاذبا

احتمـ[illegible]

لا عند النوم فقط لأن النفس إذا انجذبت إلى الحس بتوسط الآلات بصور جزئية وتسبب وجودها في الحس وهو
المقوم الذي هو محل التمويه الأول من الدماغ من خيالها حفظ الصور وفيما النوم يرتسم في الحس
المشترك وهذا السبب كما في النوم أو لأنها تركت الاشتغال بالتخيلات والآن أقرب من التوجه
والنفس تقصد النوم فتخيل فقد انجذب إلى الحس المشترك إسهالها عن التخيل عند النوم في الحال ثم ألقى
الحس المشترك فلأن مؤخر الدماغ من أول الروح وإلى حفظ المقوم المتخيل معتبرة بتغيير أفعال
المتخيل بحسب تغيراته فمن قال من أهل المهرين التيرات ومن قال من أهل الأمراض التي لو تغير
ذلك هذا القياس وإن حصلت فيه ذاتيات في المتخيل عند عمله ما وصف لأن عيع أنه يكون
سببًا لحدوث أو صفة الأشباح موصوفة وجودها يقع بإطلاقه في جزء والنوم المتخيل سيعلم
بالجسم المتكسر لكيفية ساترة بأمام الملوح متعلقها دهليزية تجسم من محل نفس الكيفية
المختلف بالأجسام فتستولي منها ما في طبعها ممثلة في الحد المذكورة والقلب فإن التي تكون سببها
أحد هذه الأمور لما عرفت بما يحدث في أصحاب الاحتلام وأما الوجه فلا يكون إلا نادرًا فهذا هو الفرق
وأما سبب هذه الصور التي يراها المرضى والمبرسمون فلأن النفس قد لا تكون مشتغلة بتدبير
البدن في ما ذكرنا فلا تسرع لحفظ المتخيلة وقد تعسر سلطانها عليها فأحدث فيها الصور
التي شأنها أن ترتسم في الحس المشترك فتنفجر تلك الصور مشاهدة ومما يزيد حال الخوف في
هذا الشخص أيضًا فإن الخوف المتشاغل مع النفس بعيدًا عن الضبط فلا جرم تستولي المتخيلة
على المتخيلة فتبقى الصور التي تدركها في التخيل كما هي مرتسمة في الحس المشترك مشاهدة وجود
الإمكان أبلغ فإن وجود التصور النفساني قد يكون سببًا لحدوث وجودها وتثبيت في ذلك دون
الأول ثم يرسم المثال على صحيح زيد فإذا كان الحدوث يرد بعض قضاء فلا يبعد أن كان في قدر الأول
آن كان يدوم إلا أن ذاك لم يتحقق به أو في تلك القدرة أو بعده قسط ورد وتسعف بكثرته وبقي
وقد يشع هذا التغير بها عن البدن الصحيح سيرته بعد المرض مصحوبًا بالنار في الكآبة

ما يكن

أن يكون التصور الأول النفساني سببًا لحدوث الحوادث ما لم يكن للنفس مزيد على البدن وفي الحواس
الباطنة لأنها خاصة لا تتولد إلا عن البدن لأنها إذا كانت منطبقة عليه ونحوه كان ما يتوقف لحصولها أي
لحصول التصور النفساني لكن الذي ربما كان لأنه قد يرد بوجود التصور النفساني في العدم قبل ذلك
في تقدير هذه النتيجة وهو كون التصور النفساني سببًا لحدوث الحوادث يكون البعض في
العقول مطيعة للنفس النفسانية في الجملة وفي الحواس الباطنة قد نظر إلى أن اللازم تأثير النفس
في الهيولى التي اتصلت بها وأنه قد عرفنا ثم وأما ربط النظر بأن يبيعه أن تونس في وقتها تقدير كون
تدبير النفس البدن بحصول التصور النفساني في ذاته إذا فرض السعي فيما تحت شيئًا هو بغلظ على
ما لا يمكن ما لا يكون الشيء على ما ذكر أعلم هذا النظر قال صاحب المحاكمات ومما سمع أيضًا
لا حاجة إلى التحقيق إلى الحاجة إلى الانحصار في التدبير ليلزم منه ظاهرًا بأمر ما
في الهيولى المنفعلة المتصلة بالجسم البدنية والقائل أن يقول الشيء الذي يحصل في
ذلك وفيه هو كون التصور النفساني سببًا لحدوث الحوادث في البدن الخلل المطلوب إذ يجوز الأمر
منها لا يجد اللازم منه أيضًا تأثير النفس في الهيولى التي اتصلت بها لا في غيرها الغير لا بد
يراد عليه تحقيق لئلا يلزم تأثير النفس في الهيولى الخارجية وجود نفس هي سببها إلى عالم الكون والفساد
نسبة النفس إلى البدن أي كما أن البدن مطيع للنفس يكون هيولى العالم العنصري مطيعة للكل
النفس الكلية حتى يمكن تصورها أنها سبب لخوارق العادة فيصدر منها في أجسام هذا العالم فقط
فأجسام صار أولى بكلمته المحسن بعد ما لا مور العرضية التي هي المعجزات إذا كانت مقرونة بالتحدي
مع عدم المعارض فإنه المعجز خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة قولنا أمر
سموا التوقف والفعل وقولنا خارق العادة ليخرج ما لا يكون خارقًا للعادة فإنه لا يكون معجزًا
وقولنا مقرون بالتحدي ليخرج عن الكرامات وقولنا مع عدم المعارض ليخرج عن السحر وكون الأول
أعظم ما كان في كلامه من النوع ونرى ما يختص بالتحدي فلا جرم لا يشرعون لهذا التعبد في الشيخ

[illegible marginal notes]

في آخر النمط الثامن من الاشارات فهو وحاصل الشرح عن مذهب المعلم الاول [illegible] رجالا
تسلطت عليه وتمكن من الجواهر والكرامات وما يحمل كلما يمكن من خلاف العادة عادة وعليه فان الحق
في ان الكل ما لا يوقف ما شاء عليه [illegible] في الاعراف [illegible] والامر بالاعتصام
[illegible] ان يتقدم [illegible] في سوء [illegible] طريقة [illegible] وهو [illegible] فان الحرم
بالمعصية [illegible] من غير برهان من [illegible] في الآيات كما يمكن من العوام كما يمكن من المسلك
ويحتمل ان [illegible] الحق الاول [illegible] السلامة [illegible] الشرائع [illegible] اعتصام [illegible]
من [illegible] فانه [illegible] الشرائع [illegible] في الآخرة
[illegible] وان في الطبيعة [illegible] العالية [illegible] والعقل [illegible] الاجماع
[illegible] مقامات العارفين وكيفية [illegible] منهم في تلك الكلمات
واسرار الآيات الصادرة عنهم فعليه بالنمط التاسع والعاشر من الاشارات
فان الشيخ بين جميع ذلك فيهما [illegible] في احوال النفس
بعد المفارقة فمنهم من قال انها تعدم وتعاد مع البدن بعينها وتتعلق به ولا برهان عليه
ومنهم من قال [illegible] في البدن [illegible] ويلزم [illegible]
[illegible] في البدن [illegible] الشرع [illegible] من الغير
الشرع [illegible] ومنهم من قال [illegible] فاذا البدن
تتعلق ببدن آخر [illegible] البدن كانت تتعلق ببدن آخر وفيه نظر لان [illegible]
[illegible] ان [illegible] بغير [illegible] بالبدن فانه [illegible]
[illegible] في البدن [illegible] فاذا زال البدن [illegible]
ومنهم من قال [illegible] بعد البدن [illegible] النفس بعد العدم
[illegible] عدم البدن [illegible] سعادة [illegible] ادراك الملائم من حيث هو ملائم

وسعادتها

وسعادتها وشقاوتها لو [illegible] ادراك الملائم [illegible] ادراك المنافي
بان يحصل لها ما يمكن [illegible] من الحق [illegible] واصل [illegible] العالي [illegible]
الحرم [illegible] البدن وهو الكل [illegible] النظرية فانها
يجب [illegible] العقلية [illegible] لها [illegible] العقول [illegible] التي
[illegible] في [illegible] الجسمانية كالشهوة والغضب
والعقل عن [illegible] بان يحصل لها [illegible] بالكمال [illegible]
[illegible] الاعتقادات الباطلة [illegible]
[illegible] بالكمال الكامل [illegible]
[illegible] في [illegible] البدن [illegible]
بالكمال الكامل [illegible] الاشتغال [illegible] بالمحسوسات عنهما عن الالتفات
[illegible] الاشتغال الى الحق
[illegible] الكمال [illegible] بالبدن
[illegible] البدن [illegible] النفس [illegible]
السعادة والسعادة [illegible] البدن [illegible] السعادة والشقاوة [illegible]
[illegible] السعادة والشقاوة [illegible] والسعادة [illegible]
النفس [illegible] الحق [illegible]
[illegible] النفس [illegible] بالبدن [illegible]
[illegible] البدن [illegible]
بدن آخر [illegible] البدن [illegible]
ثم [illegible] البدن [illegible]

فتبقى لو كانت متعلقة ببدن قبل
كل بدن او متعلقة ببدن بعد
البدن الذي حدثت معه
وكانت تصور لها سعادة
وشقاوة تحصل لها
حال كونها مفارقة
عن البدن بالكلية

الوحدة السالبة معه الا انه يرد على انا البسيطة انه لما فاتنا عرضنا نسبة ما شيء الاهم
الوحدة نسبة الى آخر الامور يحصل لنا السعادة الكاملة فان [illegible] الى الابد
فان لم يمكن لنا [illegible] ويحصل لنا الخلاص من العقاب
وهو الجهل بان [illegible] الى الكمال لنا التعلق بدون آخر ان [illegible]
وان كان [illegible] تلك الكمالات دائما وان كانت عارضة [illegible]
الامور [illegible] وينبغي ان [illegible] تلك الكمالات الا التعلق بدون آخر [illegible]
فان هذا البحث طويل [illegible] برهان فلا ينبغي الا اعتقاد [illegible] ذلك
في المسائل المنقولة عن الشيخ [illegible] الا انه [illegible]
[illegible] ولا يمكنها الجزم [illegible] الامور والاحكام [illegible] المحقق [illegible]
وذكر ما يرد عليها [illegible]
ولكن هذا آخر ما يورده في العلم الالهي [illegible] القسم الثاني في الطبيعي والحمد لله [illegible]
والصلوة على محمد [illegible] ولنكتف هذا آخر ما اوردناه ايراده في شرح هذا القسم
[illegible]
والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا [illegible] محمد [illegible] وآله الطاهرين
قال [illegible] بسم الله الرحمن الرحيم القسم الثاني في العلم الطبيعي وفيه
مقالات الاولى في احكام الجسم وما يتعلق به [illegible] مباحث البحث الاول في نفي
الجزء الذي لا يتجزى وبيان امتناع تأليف الجسم مما لا ينقسم [illegible] واعلم
ان الحكماء ذهبوا الى ان الجسم مركب [illegible] بالقوة [illegible]
[illegible]
بالفعل وذهب [illegible] المتكلمين الى ان كل واحد من الاجسام [illegible] موجودة بالفعل

الطبيعيات

[illegible] وكل واحد من تلك الاجزاء لا يقبل القسمة [illegible] ولا قطعا
[illegible] الجسم [illegible] وانقسام الجسم [illegible] في
الحكمة [illegible] عند الحكماء [illegible] الاجسام
[illegible] ان [illegible]
[illegible] الاجسام والذي [illegible] مذهبهم وجوه الاول انه
لو وجد جزء لا يتجزى [illegible] بالكلية بان يكون
[illegible] ذكرنا [illegible]
[illegible] واعترض عليه بان [illegible]
انما يكون [illegible] فيلزم ان يكون [illegible]
[illegible] فلا يلزم الانقسام والجواب عنه ان [illegible]
[illegible] بل [illegible]
[illegible] فيلزم الانقسام [illegible] لو وجد اجزاء لا تتجزى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] لا يتجزى [illegible]
[illegible]
[illegible]
ذكره واعترض عليه اصحاب الجزء [illegible]
[illegible] فلا يلزم الانقسام

وان يكون الشكل بالشكل المدور ولا سيما معهم الموضع في الحديد والالماس فان قدرة الله
لا تقصر عن شيء فلا بد من انتفاء الحيان عليه فيستحيل كان الامر كذلك مع جواز ان يكون
المدور العظيم اعظم من الصغير بالف مرة بل يلزم ان يكون سكنات الصغير اضعاف حركاته لان
مدة ما حاذت الاجزاء التي في المنطقة من الاجزاء مساو لمدة العظيم وحصلت مدة سكنات الصغير
فيما حاذته من الحركات لكن الامر ليس كذلك والا لما كانت حركات الصغير محسوسة لكونها مغمورة
في السكنات او كان ما لا يحس منه من السكنات اضعاف ما يحس من الحركات وذلك كله خلاف ما هو مع
الحال المعقولة ولان الجسم لو تركب من اجزاء لا تتجزى بعد حركة انتقال الجسم يلزم حركة
الملكة الجزء الذي لا يتجزى من حيز الى آخر [illegible] فان فيه نصف الحركة حالها لكونه مما الجزء
الاول فان [illegible] الحركة او الجزء الاول لانه في [illegible] بين حالها بالكون في الجزء
المشترك [illegible] الجزء لان ما [illegible] ملاقي احدهما غير ما به ملاقي الاخر وما [illegible]
واحد منهما لذلك الجزء [illegible] ولان الشمس اذا ارتفعت [illegible] وجه
ان يقال لو كان [illegible] الجزء لكانت الاجرام الفلكية والعنصرية مركبة من اجزاء لا تتجزى
واذا كان كذلك فاذا [illegible] جزء لا يتجزى ما اسقط [illegible] المقابلة
لها الموضوع في الارض جزء او اكثر كان ظل [illegible] الذي اسقط [illegible]
انتهاء ما اسقطه [illegible] الشمس في نصف النهار مع [illegible] القدر الاول او اكثر مع
القدر الثاني وان اسقط [illegible] اسم الجزء [illegible] ولان تلك الاجزاء ان [illegible]
كرة [illegible] ان يقال الجزء [illegible] ولكل شكل [illegible] ان يحيط به حد وهو الكرة
او حدود وهو المضلع فيكون الاجزاء اما كرة او لا فان لم يكن كرة كان احد جانبيه غير جانبه
الآخر لانه اذا لم يكن كرة فيكون مثلثا او مربعا او مخمسا او غيرها من الاشكال المضلعة

الاضلاع

الاضلاع وفيه [illegible] جانب الزاوية منه غير جانب الضلع وذلك يلزم الانقسام وان كانت
كرة [illegible] انقسم بعضها الى بعض [illegible] الجزء واذا
[illegible] الجزء يلزم انقسامه لانه لا بد ان [illegible] لانها طرف الخط الذي هو
طرف السطح الذي هو طرف الجسم الموجود والطرف [illegible] موجود [illegible] غير منقسم
والا لزم انقسامها لان الحال في احد جزئيه غير الحال في الآخر واذا كان [illegible] غير منقسم
يلزم [illegible] غير منقسم وهو الجزء الذي لا يتجزى [illegible] ولان الحركة الحاضرة غير
منقسمة [illegible] الجزء [illegible] لان الحركة [illegible] وهو منقسم
الى ماض وحاضر ومستقبل والحركة الماضية والمستقبلة معدومتان فالحركة الموجودة
هي الحاضرة وهي غير منقسمة والا لكانت اجزاؤها غير مجتمعة لان شأن اجزاء الحركة ذلك
فلا يكون الحاضرة حاضرة لكون بعض الاجزاء ماضيا وبعضها مستقبلا حينئذ واذا لم يكن
الحركة الحاضرة منقسمة فالمسافة التي يقع عليها تلك الحركة غير منقسمة وفي [illegible]
[illegible] اللازم [illegible] الدليل [illegible] الجزء [illegible] عدم انقسامها في
[illegible] نصف الحركة
الكل فيلزم انقسام الحركة الحاضرة وهو [illegible] فاذا لم يكن المسافة التي يقع عليها
تلك الحركة منقسمة يلزم وجود الجزء وهو المطلوب [illegible] لان طرف الموجود موجود
فان الاطراف امور موجودة [illegible] في الاعيان وفي [illegible] هذا المنع
لا يناسب مذهب الحكيم لان الاطراف موجودة عندهم وقال الشارح الاطراف انما
الكم المتصل الموجود فيكون موجودة وفيه نظر لان السطح طرف الجسم التعليمي انما
الكم المتصل [illegible] والكلام فيما لا في الخط والسطح اللذين هما [illegible] ومعنى ان طرف المقدار
لو لم يكن موجودا لم يكن ذلك المقدار متناهيا فلا بد ان يتحقق ذلك المقدار [illegible]

عندي من ذلك الشيء هو طرفه والنقطة فيه انه ان اريد بالطرف ما يسمى المقدار فلا محالة
موجودة وهو نفع كالمقدار وان اريد به فناء المقدار ومعاد تنفيذه من عدم ليس موجودا
محصلا بل عدم بعدها ولا يمكن ان يقال المقدار ونهايته انما يكون عند شيء هو انها ان يكون
مقدارا او امكن منقسما فكذلك هو طرف الجسم فاذا الاطراف اعدام وراءها شيء موجود
بلا ريب ولعلنا نسلم ذلك لكن لا نم انقسامها بانقسام محلها وانما يلزم ان لو كان
حلولها حلول السريان وهو مم لان حلول الخط لا يعدم بالحظ حلول السريان وفي الحواشي
النقطة ان حلول الشيء في الشيء هو [illegible] بكون الحال ساريا في محله مثل سريان اللون
في الجسم وقد يعني به كون الحال محاذيا وجهه الى المحل وحلول السطح في الخط بالنوع
الثاني ولا يلزم من ذلك انقسامه بانقسام محله ولذا انقسام الحركة الحاضرة ان اريد به الانقسام
الوهمي فلا نم ان اجزاءها لا تجتمع وان اريد به الانقسام بالفعل لا يلزم من عدم وجود
الجزء بالفعل كونها منقسمة بالفعل الوهمي والفرضي واعلم ان تقسيم الحركة الى الماضي والحاضر
والمستقبل غير صحيح لان الحال هو حد مشترك بين الماضي والمستقبل والحد
المشترك بين المقادير لا يكون اجزاء لها اذ لو كان اجزاء المقادير يلزم فصلها لكان
العشرة التي [illegible] ثلاثة اقسام [illegible]
بل هو [illegible] بالنوع وايضا لا يلزم من عدم الحركة الحاضرة [illegible] المستقبل
في الحال عدمها مطلقا ولا يلزم من عدم الحركة الحاضرة في الماضي والمستقبل عدمها مطلقا
فالحركة الحاضرة ما وجدت في الزمان الماضي والحركة المستقبلة ما وجدت في الزمان
المستقبل وقوله وعلم مما ذكرنا انه لا تركب الاجسام من اجزاء لا تتجزى [illegible]
اما بطلان مذهب النظام من متكلمي المعتزلة فانهم يقولون ان الجسم البسيط مركب
من اجزاء لا تتجزى غير متناهية موجودة بالفعل فلان دليله في بطلان تركب الجسم

البسيط من اجزاء غير متناهية سواء كانت تلك الاجزاء ممكنة الانقسام او ممتنعة الانقسام
وجهان واما الوجه الاول فاشار بقوله ولانه لو كان الجسم المتناهي من اجزاء غير
متناهية لكانت قطعه ما وكذا في زمان متناه وقطع الاجزاء غير متناهية لان المتحرك في
المسافة لا يمكن من قطعها الا بعد قطع نصفها ولا يمكن من قطع نصفها الا بعد قطع
نصف نصفها فاذا كانت الاجزاء غير متناهية فقطع الاكثر بعد الاقل [illegible] وقطع
[illegible] الا في ازمنة غير متناهية لكن هذا باطل لانا نرى [illegible] قطع مسافة
كذا في زمان متناه واعلم ان قطع اجزاء غير متناهية في زمان متناه انما يكون محالا لو
لم يكن الزمان ايضا [illegible] من اجزاء غير متناهية واذا كان [illegible] فلا [illegible] علم
ذلك واما الوجه الثاني فاشار بقوله ولانه [illegible] اجزاء غير متناهية [illegible]
لان كل عدد [illegible] من الكثرة اذا [illegible] فان لم يكن [illegible] ذلك الجمع [illegible] حجم الواحد
لم يكن التاليف [illegible] لان الحجم لا يزداد وان كان [illegible] يزيد [illegible]
للمقدار [illegible] زيادة فاذا كانت الاجزاء [illegible] غير متناهية كان مقدار الجسم غير متناه
وفيه نظر لان ذلك انما يلزم لو لم يكن [illegible] بالتداخل او [illegible] البعد [illegible]
غير متناهية ممكنة الانقسام موجودة بالفعل وان لم [illegible] ذهب جماعة الى ان تالف
الجسم البسيط من اجزاء غير متناهية ممتنعة سواء كانت تلك الاجزاء ممتنعة الانقسام
او ممكنة الانقسام فيلزم من ذلك مع [illegible] تركبه من اجزاء متناهية ممتنعة الانقسام
صح قوله فعلم ان الجسم ليس فيه اجزاء بالفعل بل هو متصل واحد في نفسه كما هو عند الحس
كما ذهب اليه جمهور الحكماء والانقسام [illegible] للتقسيم اما الانفكاك او الوهم او اختلاف
الوضعي لان الانفصال الخارجي يكون [illegible] او لا يكون [illegible]
في الخارج او في الوهم والاول اما ان يكون بالكسر او بالقطع والثاني باختلاف عرض [illegible]

والثالث باطل فافهم لا يقال لا يلزم مما ذكرتم انتفاء [illegible] وانما يلزم ان لو كانت الاحتمالات
منحصرة في هذه الاربعة وهو ممنوع لجواز تألفه من اجزاء متناهية ممكنة الانقسام لانا نقول
الاحتمالات منحصرة فيها لان الجسم البسيط قابل للانقسام قطعا اذ الكلام فيه
فالقسمة حاصلة فيه بالفعل او لم يكن والاول اما ان يكون تلك الاقسام الحاصلة متناهية او غير
متناهية وعلى التقديرين اما ان يكون ممتنع الانقسام او ممكن الانقسام والثاني
اما ان يكون قابلا للانقسامات متناهية وغير متناهية فذكر [illegible] بطلان الاول
الاول وهو تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى متناهية كما ذهب اليه جمهور المتكلمين والثاني
وهو تألفه من اجزاء لا تتجزى غير متناهية كما ذهب اليه النظام والرابع وهو تألفه من
اجزاء غير متناهية ممكنة الانقسام والخامس هو كون الجسم المتصل قابلا للانقسامات
متناهية كما ذهب اليه الشهرستاني واشار الى بطلانه [illegible] الجسم الذي هو متصل
في نفسه في الحقيقة لا جزء له والا لزم القول بالجزء الذي لا يتجزى وقد ابطلناه
وذكر في الاول بطلان الاحتمال الثالث وهو تألفه من اجزاء متناهية ممكنة الانقسام كما
ذهب اليه ذيمقراطيس [illegible] السادس وهو كون الجسم المتصل قابلا للانقسامات
غير متناهية واليه اشار بقوله بل هو اي الجسم المتصل كما هو عند الحس قابل للقسمة
الى غير النهاية ثم القسمة الانفكاكية [illegible] كالقطع والكسر [illegible] دون
الوهمية لا يقال الاحتمال الثالث ينقسم الى احتمالين احدهما كون تلك الاجزاء المتناهية
الممكنة الانقسام متفقة الحقيقة والثاني كونها مختلفة الحقيقة والمذكور في الاول
يدل على بطلان الاول منهما دون الثاني فلا بد من ابطاله ليتعين ما ذهب اليه الحكماء
لانا نقول الاحتمال الثاني منها باطل لانه اذا كانت تلك الاجزاء مختلفة الحقيقة لم
يكن الجسم المتألف منها بسيطا والكلام في الجسم البسيط [illegible] واذا ساوى الجسم البسيط

في نفسه متصل واحد فاذا انفصل فالقابل للانفصال ليس هو الاتصال لانه لا يبقى مع الانفصال
والقابل يبقى مع المقبول فهو شيء آخر كان عند الاتصال قابلا له ثم عند الانفصال صار قابلا
له وهو الهيولى والافلاك وان لم يقبل الانفصال بالفعل لكن الطبيعة الجسمية واحدة فاذا
افتقر البعض الى الهيولى افتقر الكل اليها فاذا الجسم عند [illegible] مركب من الصورة
والهيولى اذا تحقق هذا فنقول والهيولى لا مقدار لها في ذاتها والا لما قبلت [illegible]
اي المقدار   لكن ليست خالية عنه [illegible] التخلخل والتكاثف
الحسي فانها لو كان لها مقدار في ذاتها لم يكن نسبتها الى الصغير والكبير
على السوية [illegible] هذا انما يدل على انها لا مقدار لها [illegible]
فلا [illegible] يدل على انها لا مقدار لها في ذاتها [illegible] كانت متصلة لذاتها [illegible]
احتاجت الى هيولى اخرى لقبولها الانفصال [illegible] ولكن المقدار
سبب لقبولها الانقسام [illegible] الانقسام كالحركة فانها سبب للجسم لحصوله في
المكان [illegible] فان الهيولى [illegible] بواسطة المقدار وقد [illegible]
[illegible] ان يكون للهيولى الاخرى [illegible] بذاتها اشارة الى
جواب سؤال [illegible] لو كان انقسام الجسم بعد الانفصال الى الهيولى [illegible]
الهيولى بعد الانفصال [illegible] الهيولى الاخرى [illegible] والجواب ان انقسام المتصل بذاته
[illegible] الهيولى والهيولى غير متصلة بذاتها بل بسبب الصورة فلا يمتنع انقسامها ان يكون
لها هيولى اخرى [illegible] ان كل جسم فله شكل طبيعي [illegible] الطبيعي [illegible] وكل جسم
شكل طبيعي [illegible] نظرا الى [illegible] والمكان عند الحكيم مترادفان [illegible] لكل جسم مكان
اذ لا مكان للمحدود [illegible] قال الشيخ في الاشارات [illegible] ان الجسم اذا خلي وطبعه
[illegible] لم يكن له بد من موضع معين وشكل معين [illegible] لكل جسم

الاثم الا اذا فسر الحيز بما فسر به المكان او فسر الحيز والمكان بماله الوضع لذاته وانما قيل
فيه مسامحة عن الوضع بمعنى قبول الاشارة [illegible] او انه هنا او هناك او غير ذلك
لانه لو فرض تجرده عن العوارض الغريبة يلزم ان يتشكل وهو اما بالقسر او لا فتعين بالطبع
فكذلك وهو ما والشكل الطبيعي للبسيط وهو الذي لا يختلف اصلا في طبايع الكرة [illegible]
انه الكرة لان الكرة هو الشكل [illegible] يمكن ان يكون [illegible] شكل الكرة [illegible]
واما المضلعات فليس كذلك لان طبيعة الجسم البسيط [illegible] طبيعة واحدة والطبيعة
الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل الا فعلا واحدا او يلزم [illegible] ان يكون كرة ما والبسيط
[illegible] لان غير الكرة كالمثلث والمربع وغيرهما من المضلعات [illegible] في الخطوط
الزوايا [illegible] فتخصيص احد جوانبه [illegible] دون آخر [illegible] بلا قرينة فاذا شكل
لو وجد ذلك كما في اجزاء الارض [illegible] من اجزاء البسيط اجيب عنه بان [illegible]
[illegible] بالقسر [illegible] من الصعود والبخار [illegible] فاذا [illegible] ان يكون
طبيعة واحدة [illegible] من تحصيل ذلك الشكل وهو ما اجيب عنه بانكم ان اردتم
ان [illegible] مطلقا ثم وان اردتم بالذات [illegible] لكن [illegible] في تحصيل ذلك الشكل [illegible]
بالوجه فان الطبيعة [illegible] الشكل [illegible] الكلمة لا [illegible] العارض
الشكل بل هو [illegible] طبيعي الكرة [illegible] الطبيعة [illegible] ولا يمنع
من تحصيل ذلك الشكل بالذات [illegible] فان الكلام [illegible] عبارة [illegible] حافظ
للشكل [illegible] عن [illegible] اما الشكل الطبيعي بالوجه [illegible] عن العود
لزوال اجزاء الارض عن [illegible] الطبيعية [illegible] وليس الجسم واحدا بسيطا
كان او مركبا [illegible] ان [illegible] في حال واحد [illegible] الا القسر
فقط [illegible] بالطبع وقد فرضنا ان كل واحد منهما [illegible] طبيعي له [illegible]

وهو انما في البسيط واما في المركب فلم يكن له مكان مخصوص [illegible] الا [illegible] ان المركب او
[illegible] مكانه [illegible] المركب [illegible] المركب [illegible]
[illegible] وجود الخلا [illegible] الابراج [illegible] المركب [illegible] البسائط [illegible] واذا كان
الامر كذلك فالجسم المركب اما ان يكون احد بسائطه غالبا في ابعاده بالاطلاق او لا يكون
فان كان غالبا فمكان ذلك المركب هو المكان الذي يقتضيه ذلك البسيط [illegible] وان لم يكن
غالبا [illegible] بالاطلاق فلا يخلو اما ان يكون للاجزاء التي [illegible] جهة [illegible]
غالبة في ابعاده [illegible] الاجزاء معا غالبة [illegible] جهة المكان او لا يكون كذلك
[illegible] الاول يكون مكانه ما [illegible] الغالب [illegible] جهة طلبه
مكان [illegible] الاجزاء [illegible] معا غالبة في [illegible] الواجب
ان يكون مكان المركب مكان احدهما [illegible] يكون مكانه مكان الذي [illegible] تركبه [illegible]
والحيز الطبيعي للمركب [illegible] البسيط الغالب [illegible] مطلقا [illegible]
[illegible] تركبه [illegible] استواء [illegible] بسائط [illegible]
الذي [illegible] فان ذلك [illegible] والتقسيم [illegible] ما يكون اجزاء [illegible]
مكانا [illegible] المكان [illegible] المكان ما يحكي
فيه الجسم [illegible] المكان هو السطح مطلقا لان الفلك [illegible] مكان [illegible]
هو سطح المحوي [illegible] سطح [illegible] الجسم الواحد
[illegible] واعلم ان للمكان عبارات اربع [illegible]
الاول [illegible] الجسم [illegible] من الالفاظ الدالة على الظرفية [illegible]
اشار [illegible] والمكان ما يكون فيه الجسم [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible]

الثالثة

الرابعة

كالافلاك فكما انتفى التحكم لا يحتمل [illegible] بل اشتباه [illegible] كصورة نوعية
عنها لا لانها اجسام [illegible] الافلاك [illegible] بالحيز مثل فوق
واسفل والوضع [illegible] ان المكان [illegible] الاصطلاح
احدهما [illegible] لازم [illegible] اولازمة ذاته لا يصح احدهما تصحيح [illegible]
الى ان الاصطلاح [illegible] الاصطلاح [illegible]
ان المكان هو [illegible] عليه الجسم مثل [illegible] عن هذا الاصطلاح ولا يجوز ان يكون
المكان معدوما [illegible] لا نسلم ان هذا المحدود [illegible] المعدوم [illegible] اليه
[illegible] المكان [illegible] الحكماء واعلم ان [illegible]
[illegible] ولا يوجد [illegible] لا [illegible] ولا يوجد بينهما
[illegible] مقدار يجرد عن المادة [illegible] الاجسام
بالحصول [illegible] المكان اما عدما محضا او مقدارا مجردا
[illegible] والاولى [illegible] لانه لو كان خلا
[illegible] للزيادة والنقصان [illegible] الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين [illegible]
وما والخلاء بين الجدارين الاخرين [illegible] والاول [illegible] المكان [illegible]
عدما محضا والمراد [illegible] قابلا للزيادة والنقصان ما ذكرناه لا انه قابل للزيادة
والنقصان في نفس الامر [illegible] الاشكال [illegible] عن [illegible]
[illegible] المقدار [illegible] الابعاد والمقدار
[illegible] والاشكال [illegible]
[illegible] البعد المجرد [illegible] المكان [illegible]
للابعاد [illegible] المكان [illegible]

[illegible] التعليل [illegible] واحد او اكثر [illegible] لا يمكن
ان يحصل للامتداد [illegible] في الاجسام [illegible]
[illegible] وهو خلاف المقدر [illegible] احاطة [illegible] الاتصاف [illegible]
[illegible] يحيط به نهاية واحدة او اكثر [illegible] واحدة احاطة [illegible]
ان [illegible] احاطة الحد او الحدود [illegible] التساوي [illegible] احاطة
الحد او الحدود بالجسم [illegible] الاتصال [illegible] المادة [illegible]
هو ان الاتصال [illegible] لا يكون الا انفصال [illegible] المادة [illegible] الجسم [illegible]
اشكاله [illegible] الانفصال [illegible] ولا يجوز ان يكون [illegible]
ان لزوم الشكل [illegible] المكان لكل مقدار [illegible] البطلان وبطلان اللازم
يدل على بطلان [illegible] المكان [illegible] المجرد [illegible]
وفيه نظر لما ذكرنا من ان الجسم قد تختلف اشكاله من غير انفصال [illegible] والمكان [illegible]
المجرد قابلا للفصل والوصل [illegible] المكان [illegible]
ذكرناه [illegible] مجردا [illegible] ولانه لو كان
مجردا [illegible] ان يحصل [illegible] الجسم لامتناع اجتماع البعدين [illegible] عدم الاثنينية
بين [illegible] اختلاف افراد الطبيعة النوعية [illegible] عند [illegible]
بالبعد المجرد [illegible] البعد [illegible] المكان [illegible]
بالقوة [illegible] ان يتحرك الجسم من مكان الى مكان [illegible] ان ينتقل
الى مكان [illegible] المكان [illegible] لزم الدور [illegible]
[illegible] مكانه [illegible] وفيه نظر لانه لو كان الدور
[illegible] لا يمتنع ان يتحرك كل واحد [illegible] الاخر [illegible] كذلك [illegible]

متحركا لا مكان خاصة او لا مكان آخر فيلزم من حركة ذلك الجسم حركة جميع العالم بل لا مكان فلا يجوز
فلا فلقلة ولا ... ثم آخر هو الا يسع الجسم الذي هو ذلك المكان لان عدم اتساع ...
اجتماع جسمين في مكان واحد وذلك يستلزم تداخل الاجسام وهو بديهي الاستحالة ولهذا ايضا يترتب
لهذا القسم والبعض لمكان وجوه الخلاء منها انه يسع الخلاء بعض ... دفعة باطل اجتمع
الخلاء الجسم الذي يحسن لا يحصل ما ... لان عنده ذلك يحصل الجسم كالعوا ... الاطراف
فالكون في الطرف يكون الوسط خاليا واليه اشار بقوله ولانا اذا رفعنا صفحة الملس عن الجسم
الذي يحسن لا يحصل ما تحته فانه يسع الخلاء لان الجسم كالهواء مثلا انما يصل الى الوسط من الاطراف
فالكون في الطرف يكون الوسط خاليا لا ... الاول انما لزم من حركة جميع الاجسام ان تحرك
ذلك الجسم المكان آخر ... فلا الجسم الذي ... انه يزول عنه ذلك المقدار
العظيم ويحصل فيه مقدار اصغر لان المقدار زائد على ذات الجسم فيجوز ان ينتقل مقدار ويحصل
فيه مقدار اصغر وزائد عليه كما ان الحالة ... لا المقدار لها بحسب الذات ... فيما حل في الجسم الذي
فلما يجوز ان يزول عنه ذلك المقدار الذي كان فيه ويحصل فيه عوضه مقدار اعظم لا انا نعلل
الجسم الذي فلعله انما يجمع انما لان الجسم ... المكان اصغر مقدارا منه ... انما كان مساويا
او اعظم مقدارا فلا لانه انما كان مساويا لمكانه الا التخلخل ولا الا المكان ... الجسم
... شاغلا له كما كان ... وانما كان اعظم من ان مكانه ... قدر
ما يسع فيه ذلك الجسم لا ... التخلخل ... مكان الجسم الذي تحرك اولا لا ...
لا مكان الجسم الآخر الذي يسع الجسم ... اولا الا مكانه ... الجواب ... مقدر
وهو ان ... السكون ... عن هذا الجانب ... الجانب الآخر ... لان مكان الجسم الذي
تحرك اولا ... الجسم آخر لزم الخلاء وان ... الجسم آخر ... الكلام في مكانه فيلزم
حركة جميع الاجسام ... الجسم آخر لزم الخلاء والجواب انه ... الجسم الذي

هو خلف الجسم الذي تحرك ... ان ... الاجسام ... الجسم ... المكان
فلا ... الجسم الذي ان ... لزم الدور او حركة جميع الاجسام وان لم ... لزم تداخل الجسمية
فلنا الجواز ان مكانه الجسم الذي ... وهو الجسم الذي ... فلم يلزم التداخل ... الجسم
الذي ... مكان الجسم ... لان ... الحكمة ... يجوز
ان يحصل مقدارا اكبر ... بالتخلخل ... التخلخل والتكاثف
واما ... بالرجعة لان ... الحركة ... الزمان ... الزمان
الزمان الذي ... لا يصح لا فرق ... الجسم ... الوسط الى الطرف فلا ... الخلاء ...
ومن ... الدالة على امتناع الخلاء ... الصفحة الملساء ...
... ولا ... الخلاء ... اذا وضع احد طرفيه ...
... الماء ... الهواء ...
ذلك ... الماء ...
في الجسم ... الخلاء ...
لكان ... الخلاء ...
... التراب
... الخلاء ...
... الخلاء ... الخلاء
... الخلاء ...
... الخلاء ... الخلاء
فالمكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهذا مذهب
ارسطو وقيل المكان ... الشيء ... وهو ... بين ... الناس ...

محلوت الارض مكان للحيوان لا الهواء المحيط به لانتقاله لا يلزم من عدم كون [illegible] المكان فظاهر ان يكون
السطح المذكور لجواز ان يكون هو الجسم او صورته او النفس كما ذهب الى كل واحد منها قوم او يكون
[illegible] وما فوقه والجسم [illegible] لا تنتفي الامارات المذكورة بل غايته عدم كون المكان
[illegible] اما ان يكون [illegible] او [illegible] والاول مستحيل ان يكون
مكانا لان بعد الجسم [illegible] الداخل فيها والثاني هو البعد المجرد عن المادة وهذا باطل
واعلم ان القائلين [illegible] منهم من [illegible] عن الجسم [illegible]
والفرق بين هذا المذهب وبين مذهب القائلين [illegible]
[illegible] جسم آخر [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] جسم آخر [illegible]
[illegible] البعد [illegible] لا [illegible] المكان
هو السطح المذكور [illegible] المكان [illegible] وجودها [illegible]
[illegible] واعلم ان هذا لا يلزم [illegible] المكان بالسطح المذكور [illegible] يلزم منه [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] مكان [illegible]
[illegible] المكان [illegible]
[illegible] البطلان [illegible]
[illegible] الجسم لا مكان له [illegible] الاجسام [illegible] حركة [illegible]
بل [illegible] لزوم [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] المكان هو السطح المذكور [illegible]
[illegible] حركة [illegible] المكان [illegible]
[illegible]

والله اعلم

[illegible] المكان [illegible]
[illegible] مكان [illegible]
[illegible] الارض [illegible]
[illegible] المكان [illegible]
[illegible] الجهة [illegible]
[illegible]
[illegible] المتحرك [illegible]
[illegible] المعدوم [illegible]
[illegible] المتحرك [illegible]
[illegible] المتحرك [illegible]
فان المتحرك [illegible]
[illegible] المتحرك [illegible]
[illegible]
[illegible] الجهة [illegible]
الجهة [illegible]
[illegible]
[illegible]
الجهة [illegible] حركة [illegible] الجهة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الجهة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]

بل جهة الحركة مسموع سمیت ما فوق بالاثنان فان اذا قلت عما يكون فيه آخر وهو الحركة فالجهة
اجيب عنه بان الايجاب يكون الحركة الى جهة الحركة ولو كانت مسموعة سميت عند الحركة الاشارة
اذا لم يكن ولما كانت جهة الحركة هنا ما هو التوسط ما ذكره هو كما لان جهة الحركة هنا في المسافة التي سطح
سطح ما ذكره هنا والسفل لا يكون تلك جهة وهنا وانما انه لما كانت الامتدادات الى وسط وسعوم
بعض ما سعى به زوايا فهما يم اي ابعاد الجسم عند الاعتبار وكان لكل امتداد طرفان فكانت الجهات
بهذا الاعتبار ستا لان من جهة طرفي الامتداد الطولي وسمي الانسان باعتبار طرف التي
هو هو رأسه بالفوق والتحت والعوض منهما مما يلي رأسه بحسب الطبيع والتحت مما يلي قدماه وانسان
طرفا الامتداد العرضي يسميهما باعتبار من جانبه باليمين والشمال اليمين ما يلي اقوى جانبيه بحسب
الاغلب والشمال ما يقابله ولسان طرفي امتداد الثالث وسميهما باعتبار وجهه بالقدام
والخلف القدام ما يلي وجهه والخلف ما يقابله وجهات الكتف عسر الا ما لا سو الا بالفوق وهو الفوق
والسفل فانهما ليسا هو الاربعة الباقية وذلك لان الذي هو المشرق مثلا يكون المشرق قدامه
والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال يساره ثم اذا نظر الى المغرب يصير الجميع خلفا وما كان قدامه
خلفه وما كان يمينه شمالا وبالعكس ليس الفوق والسفل كذلك فان القائم لو صار منكوسا لا يصير ما يلي
رأسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار ما يلي رأسه تحتا وما يلي رجله فوقا والفوق والتحت لا يتبدلان
ان الجهات وضع في الجهات المنقسمة بالطبع لا يكون بعض وضعهما في خلاء استحالة الخلاء
ولا في ملاء متشابه لعدم اولوية بعض الحدود للتوجه فيه بان يكون جهة من سائر اجزائه ملاء غير
متشابه والبعض ايضا يتصف وجوده او وجود الجهة المنقسمة بالطبع ليس في خلاء ولا في ملاء
متشابه لاستحالة الخلاء وكون بعض الجوانب اعلى مطلوبا بالطبع وبعضها مهروبا عنه في الخلاء
ومنها يات محدود بالسوية في خلاء ولا في ملاء متشابه لاستحالة الخلاء وكون بعض جوانب المتشابه
مطلوبا بالطبع وبعضها مهروبا عنه اذ لا فرق بينهما بحسب الاجزاء والحدود فالمحدود لجهات الطبع

بما ليس فوقا والتحت ليسا جسم للانسان المحيط بالبعض كان اجسام ما حولها في جانب جهة
لا الاخر فما اطالب بكلك الجهة لو هو عنها وكيف يكون الجهات موجودة في نفس الابعاد
فان قيل المفروض اذ لا بد من ان يكون طالب الكل الجهة ان يكون متوجها عنه بالطبع لا ولا كان
كل منهما متوجها عنها كذلك انا نقول ان الكل ينتهي الجهات لا ساكن ولا يحس فيه الا امتداد كاد
جنانه منه ووضع الا الاخرة في جهة من تلك الجهات ووقع ما بعد فيه دون سائر الابعاد الممكنة
ليسا به ولست وضعه في جهة الا الاخرى ووقع بعد آخر ما يحكى فان الوضع في كل جهة ويحصل بعدي
فيه يمكن الجسم ولن اصح فانما يكون ذلك لما في صورته الفوق وهو ابعد يحاذ يكون
متشابه داود ضع والكلام في وضعه في بعض جهات جزئية دون بعض ووقع بعد مسير ما كان لكلام
منهما فانه على سببين ما حدود والاسم وانما حافظا لهما بالبعض كان المحيط كافيا
في التحديد عاد عاشر القرب تحدد محيط وغاية البعد بالمركز محيط وهو مركب ولا يحصل
للمحاطية اما المتحدد فان حصل لا لم واما يكن كذلك لو تحدد تحديد بجهة القرب والبعد
وهو ضعف لك ورائه الجهتين اثنان وانا يكون بالوضع لا بالذات فانه فوق المحيط
ما عداه يكون في حشوه المحاط به تحديده وضع جهة القرب والبعد فان تحديد المحيط محاط
بسعة يمكن بسعة تحديدها وهو المراد من التحديد بالوضع ويجب ان يكون ذلك الجسم واحدا
غير كرى والا لم يتحدد الا جهة واحدة وهو القرب منه دون البعد لان البعد عنه ليس محدودا بجهة
بحسم واحد كرى تحدد محيط غاية البعد ومركزه غاية القرب لا بتلا انما يكون المحيط كان فان
لو كان كريا وهو لا يفصل عن الواحد المحدود كونه كريا ولا ما ينقسم الاجزاء فوقي المحدد
الجهات يحصل منه ما تم الدليل المذكور وهنا ولبس هذا نوع المحاط كما اوكي الا الكل هو الانسان ما لا
الا الكلام الذي يسمى بهما مطلقا الا الذي هو عدم تحقق من ان ما يتناسب للمحدود او لم يكن
وبطلان الكل منه في بطلان المقسم التالي الثلاثة فلانه يكون فيكون ان كان انما كان

لكن في العالم او لا فان لم يمكن مع الخلاء فبانتفائه [illegible] ولكن في الخلاء [illegible]
منع الخلاء ايضا وما كان شاغلا للوضع ومماسا فلا للزيادة والنقصان ولم يمكن الخلاء اللازم
عدما محضا بل متقدرا ممتدا من الجسم وهو البعد المفطور واما بطلان [illegible]
[illegible] في القدر [illegible]
للزيادة والنقصان واذا لم يمكن [illegible] العالم كرة اخرى للحركة [illegible] محدودة [illegible]
وفي الحواشي القطبية هذا البرهان عام يدل على انه ليس في العالم جسم [illegible]
ولما كان يمنع لزوم الخلاء [illegible] لجواز ان يكون [illegible] جسم آخر وكذلك في
[illegible] لزوم الخلاء [illegible] لجواز ان يكون [illegible]
[illegible] جسم آخر [illegible] فذلك الجسم ان لم يكن كريا كان [illegible]
[illegible] فان لم يكن [illegible] محيطا بكل العالم بل [illegible] الجسم [illegible]
المذكور او [illegible] جسم [illegible] فان كان محيطا بكل العالم [illegible]
كريا [illegible] او ترتيب الاجسام [illegible] الحركة [illegible]
صفحة العالم الطبيعي هو الجسم الطبيعي [illegible] في ذلك العالم الحركة [illegible]
ومقدار الحركة الذي هو الزمان وانما قدم الحركة على السكون [illegible]
ان [illegible] الاعدام انما تعرف بالملكات [illegible] في [illegible] المقالة [illegible] الاولى
في ماهية الحركة [illegible] الوجود [illegible] ان يكون بالقوة من كل وجه والا لكان [illegible] بالقوة
بالقوة [illegible] حاصلا [illegible] بل يكون بالفعل [illegible]
[illegible] والامكان [illegible] بالفعل [illegible] الوجوه [illegible]
طلب [illegible] حاصل [illegible]
[illegible] بالفعل من كل الوجوه

[illegible]

[illegible]

لكان [illegible] بالفعل [illegible] بالفعل [illegible] لكل شيء [illegible]
[illegible] ان يكون الشيء بالفعل من كل الوجوه [illegible]
او يكون [illegible] بالفعل [illegible] بل يكون [illegible] الآخر [illegible]
الحصول بالفعل [illegible] فالاول [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] من القوة الى الفعل [illegible]
[illegible] الا بالزمان الذي لا يمكن [illegible] الا بالحركة [illegible]
لا يمكن [illegible] الا [illegible] بالحركة [illegible]
[illegible] الحصول للجسم [illegible]
[illegible] الحصول [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الحصول [illegible]
[illegible] الحصول [illegible] ما دام [illegible]
[illegible] بالفعل [illegible] بالقوة [illegible]
[illegible] بالقوة [illegible] بالقوة [illegible]
[illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] بالقوة [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] بالقوة [illegible] الجسم اذا كان حاصلا
[illegible] الحصول في مكان آخر [illegible] المكان [illegible]
[illegible] الحصول [illegible] المكان الآخر [illegible]
[illegible] بل [illegible]
[illegible] القدماء [illegible]

[illegible]

في الحصول في ما لا يتناهى وقد عرفت ان الحركة كمال اول للشيء الذي بالقوة اعني الجسم
من جهة ما هو بالقوة اي من جهة المعنى الذي هو له بالقوة وهو كونه في الشيء ذا [illegible] اعني اما في
او كم او كيف لان الحركة ليست كمالا للجسم من كل جهة لانها ليست كمالا له من حيث انه جسم او جوهر
بل انما هي كمال له من الجهة التي هو باعتبارها كان بالقوة [illegible] وفيه نظر لان الحركة ليست
كمالا للجسم من جهة حصوله في اين او وضع او غير ذلك فان اولهما بهذا الاعتبار للمنتهى
كمالها فان كمالية باعتبار حصوله بالفعل بعد كونه بالقوة فالاولى ان يقال انه قيد
بذلك لان الحركة ليست الكمال الاول [illegible] من كل جهة فانه يمكن ان يكون بالقوة كمالا اخر
ولا يتعلق به كونه بالقوة بما هو بالقوة بخلاف الحركة فان تعلقها انما هو بالقوة من جهة ما هو
بالقوة لان الحركة انما حصلت في الجسم لما هو بالقوة في الاين فان الحركة لا تحصل لجسم
لا [illegible] قال الفاضل الشارح [illegible] المطلوب [illegible] بالفعل
ثم تحرك منه الى المنتهى فانه يكون [illegible] جزء [illegible] واصل الى المنتهى
[illegible] ثم الكمال [illegible] الاول وثانيه [illegible] باعتبار [illegible] الشيء الذي [illegible]
الشيء الى المنتهى لا يكون [illegible] ان تحرك [illegible] الى المنتهى [illegible]
عام كما لا اول [illegible] الذي [illegible] بعد [illegible] الى المنتهى كمالا ثانيا [illegible]
الاعتبار بوصف الحركة بانها كمال اول [illegible] لا من حيث هو بالقوة وثانيهما ان [illegible]
الذي تحرك الى المنتهى يكون [illegible] حصول [illegible]
[illegible] المحصول [illegible]
المنتهى [illegible] الاعتبار [illegible] كمال اول للجسم [illegible] الذي [illegible]
بالقوة والقصور [illegible] للحركات [illegible]
المعادن والنبات والحيوانات [illegible]

[illegible]

ابن [illegible]

[illegible]

[illegible] الى المنتهى [illegible] بالجسم [illegible] وهو الحركة [illegible]
المراد بالكمال [illegible] ما هو [illegible] الحصول [illegible] ان [illegible]
[illegible] عليه [illegible] الثلاثة [illegible]
[illegible] ولان [illegible] المكان [illegible]
[illegible] والانتها [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] بالقوة لا بالفعل لان [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] والزمان [illegible] بالقوة لا بالفعل [illegible]
لا [illegible] الحركة [illegible] لا يكون [illegible] والا [illegible] عدم الانقسام
[illegible] الجزء الذي [illegible] يكون [illegible]
[illegible] الى الاخر [illegible] عدم [illegible]
عدم انقسامها [illegible] عدم
انقسامها [illegible] عدم انقسامها [illegible]
لانا [illegible] الاولى [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] بالفعل [illegible] الجزء [illegible] الجسم [illegible]
في [illegible] الحركة والزمان [illegible]
[illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الى المنتهى
[illegible] في الاذهان [illegible] المتحرك [illegible]

[illegible]

واورد ان [illegible] فاذا اردنا [illegible] ان الشي [illegible] في اثناء حصول الشي [illegible]

اول [illegible] التسلسل [illegible] هو الحركة [illegible]

[illegible] الاذهان [illegible] الحركة [illegible] والموصوفة [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] الجسم [illegible] المبدا والمنتهى [illegible] الحركة [illegible] المتوسط [illegible]

[illegible] المسافة [illegible]

[illegible] المسافة [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الان [illegible] الان [illegible]

حركة [illegible] المبدا والمنتهى [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] العقل [illegible] القديم [illegible] الشيخ [illegible]

الامام [illegible] الاجسام [illegible]

[illegible] الجسم [illegible]

وهو [illegible] التوسط [illegible]

هو كون الجسم [illegible] بين المبدا والمنتهى [illegible] المبدا والمنتهى [illegible] المبدا

الحركة [illegible] الحركة [illegible] المبدا والمنتهى [illegible]

بالفعل [illegible] الحركة [illegible] بالفعل [illegible]

[illegible] الحركات [illegible] بالفعل [illegible] والفعل [illegible]

ذلك [illegible] الفعل [illegible] الآن [illegible] الحركة

بالحركة [illegible]

[illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] الوسط الذي هو الحركة [illegible] بالفعل

اما المتوسط [illegible] بالنسبة [illegible]

والقطب [illegible] الاعتبار [illegible]

[illegible] الزمان [illegible]

[illegible] الزمان [illegible]

[illegible] الحركة [illegible]

الاجسام متحركة لذاته [illegible] بعض الاجسام متحركا لذاته [illegible]

[illegible] الاجسام [illegible] الفلكيات والعنصريات

والسكون [illegible] لذاته [illegible]

[illegible] الذات [illegible]

[illegible] الاجسام [illegible]

[illegible] الاجسام [illegible]

[illegible] بعض الاجسام متحركا لذاته [illegible]

[illegible] بالطبع [illegible] بالطبع [illegible] لذاته [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] لذاته [illegible]

حصول بالكلية كالافلاك [illegible]

[illegible] الجسم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لان [illegible] اجزاء [illegible] الجسم [illegible] الحركة [illegible]

والطبيعة وحدها لا تكون في النحو بكل الحيث [illegible] لانها تامة كيف كان فانه في سبيل السعود
واعلم ان بعض ارباب الكلام ذهبوا الى النفس بعد موت الجسم وبدله [illegible] من شكل الى شكل
والى اجزاء الجسم [illegible] الطبيعة فلا يعتبر [illegible] بطلان الحد والجسم
في الحصول الحاصل [illegible] جميع اغلاط [illegible] في الحركة الطبيعية
[illegible] بعض الطبيعة [illegible]
امر احدها الطبيعة وما بها الوصول الى [illegible] في سبيل السعود [illegible] الجسم
الى محلة الطبع الملائم فلطبعه حركة [illegible] بالطبيعة [illegible]
اما ثانيها ان الطبيعة [illegible] الحركة [illegible] لان الجسم في المكان
الملائم لا يتحرك [illegible] بالطبع [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] الطبيعية [illegible] الحركة [illegible]
وعادة [illegible] عن محاذاة الطبيعة [illegible] الطبيعة [illegible]
حركة طبيعية [illegible] الكيفي
فكان [illegible] في الحكم [illegible] ذكرا [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الطبيعي [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] لا يتحرك اصلا
[illegible] الطبيعة [illegible] بالنسبة [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الانقسام [illegible]
الطبيعة [illegible] الانقسام [illegible] الجسم [illegible]
للحركة [illegible] في الطبيعة [illegible]
بالنسبة [illegible] بالنسبة الى الطبيعة [illegible] الجسم

لان الجسم [illegible] في الكل [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible]
الجسم [illegible] الطبيعة [illegible] الطبائع في الجسم [illegible]
[illegible] بالجسم لكن [illegible] الافراد [illegible] والكلام [illegible]
في [illegible] افراد الطبيعة [illegible] وافراد الطبيعة [illegible]
[illegible] وكذا الكلام في النفس [illegible] الحركة الارادية [illegible]
لا يكون في [illegible] لان النفس [illegible] الارادة [illegible] فلا يكون
[illegible] النفس [illegible] في [illegible]
لان [illegible] الحركة الارادية [illegible] لان الحركة [illegible]
[illegible]
[illegible] النفس [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الكتاب [illegible] النفس [illegible] انقسام [illegible]
وذكر [illegible] النفس [illegible]
[illegible] النفس [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الارادة [illegible]
[illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الارادات [illegible]

[illegible]

البحث في ماهية الحركة ومطالبه ... ومبدأ الحركة ومنتهاها قد يتضادان بالذات او بحسب العارض
بالذات اما التضاد ... [illegible]
الاقسام الا ان ... [illegible]
من ... [illegible] ... بالذات اما ... [illegible]
[illegible]
بل ... [illegible] ... الحركة ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
مبدأ ... [illegible]
كونه مبدأ ومنتهى ... بالذات ... بل بالعرض والاعتبار
[illegible] الحركة ... [illegible]
الحركة ... [illegible] ... مبدأ ومنتهى ... [illegible]
[illegible] ... مبدأ الحركة ومنتهاها ... [illegible]
[illegible] ... بالاعتبار ... [illegible]
[illegible] ... بالذات ... اما بالذات وبالاعتبار
[illegible] ... مبدأ ... [illegible]
[illegible]
[illegible] ... الحركة ... [illegible]
مبدأ ... [illegible] ... الحركة ... [illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... التضاد ... [illegible]
غاية الخلاف ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ... الاول ... الكيف ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

البحث الخامس

لا يجال كالاهاد الازمنة الاثقدو الاتي فيتناصر وكذا فيا لي الواحد في بلا صوت لا ان الخوف الاول ذلك فاق الزاد وصفه
الاضافة على نحو علا الشيخ الثقاة ثم لا بحرف صفة بحر كمن الحقيقة الا سجط الانفصال فيه واللام تذكار حصول
الانقسام مهيا بحسب شيئا الا على انه لكثير فيه الانقسام لا يجلي الوحدة الاضافية كان كاه وكذا انقطع الانفصال عن ضعفها
بسبب الرؤية والغرور والمسافة كوحدة الكل اعتبار كافية فيا وحدة وكذا الجسم فلو كان من البياض احدهما كل
والانوار على التبليغ فاذا كان كذا كانت وكذا فتتقدم من وحدة البياض بالكثرة كافية وكذا الوحدة المتعين لا يعتبر كافية في وحدة
لان الوصول الي اللاشيء وهو فيه كاشفا للكجم من العمرة الي السواد وفي الحركة على التدريج كاشف عن الجسم كان لا الشيء
الي السواد فيه اذا كان كذلك كان اصلها لا بعد وصفه فلم يكن وحدة المتعين بالضرورة يخرج على الحقيقة الاولى
من البعيد الي السواد في حال الوجود وكذا للحركة التي تسلك الحركة الكيفية لا سواد الانفصال بحيث كذلك ان تو جد
مساط كانه في الحركة الاولى الجسمية لا تحفظ نوعه بين ذلك الكيف فانه بالنسبة الي النوع او توازى البعيد من اصل
واذا كان كالاخر لا يكون الا الاشتداد من اصل الكلام الا الاكون فهو بالاوساط وتوانو ما يحول الاشتداد الجسم بالبعير
فلا انه كان هو بسيط فاستفادة الجسم من ملك الواسطة الي السواد كانت بواسطة اوده ثم الا الاتصال لا بوجود
استفادة الجسم الي السواد بعيد وسائط فرضت بالشيء انه بالتي لا اخر انه الا شيء الاشتداد الي الاوساط تكون
استفادة الي السواد فهو بذلك كيف بالام المطلوب بحسب ذلك وصوبه الي وصف المبدا والمنتهى كما فرضنا وصفه
وكذا هذه الاشتداد من احدى الي الاخرى في نظر ويخلفه كان في ذلك لا انه اذ لا يخرج وحده كافية فيه وحدة اخرى اول
لانه لا يكون كافية في تعين الام لا عند الاشتداد الا وساط تكون الاشتداد فيها الي السواد فهو الا الكلام في مشروط
لا الاشتداد مطلق والعلم انه الموضع ذلك وصف المبدا والمنتهى وصفهما غير كاف في انه لم يتم العلم بما اشتراط
الامور الثلثة هو العلم اذ وصف المبدا والمنتهى بحسب وصف الامور الثلثة بالمتحركة الي انه لا يقع وهذا بيان
ان وصف الامور الثلثة واحدة والحركة نوع وكان في تلك الجنس النوع بالحقيقة وهو ان يكيف عنده وصفه فيه
الحركة بالنوع والمختلف بالنوع او مختلف وذلك يحتوي على تشبيه السواد الي البياض وحسبما في الحركة الي الخط
ادنى فيبطل الاول والثاني ...

الحركة منه الي فلانه الحركة من السواد الي البياض كالحركة من البياض الي السواد بالنوع لاتحادهما في الحركة وذاتها وصفه
بالنوع المنسوب الي الجنس القريب او البعيد وما يحقق ذلك كادهما في الحركات بالجنس القريب او البعيد الا ان جنسهما حسب ما لو
الا البياض الاقوى من البياض الي السواد فانهما قد تبين وكذا واحدة بالجنس القريب الذي ادعاه وكذا بالجنس القريب وهو
الكيف البعيد وكذا الحركة الاقوى والالة الا بروده كانتا متحدتين بالجنس البعيد لعدم اتحادهما في الجنس القريب بل
بالجنس البعيد وهو الكيف اذ الجنس القريب للاولى الملون وللثانية الملموس فهي التي وجدها في الحركة سافر
الازمنة مساويا فيكون الحركة في الزمان المساوي انما تناول الاخر ان في الزمان الاقصر او في زمان او ما فيه مساواة فيه
وكذا الاخرى في زمان اقصر مع زمانها ولها بطيء وهو في من الحركة فيه نسبة السرعة دون الانقطاع مسافة في
اقصر الزمان المساوي لها الاطول او مساوية زمان اطول وهو البطء والسكنات اي البطء كانه
النا بطء بالبطء و الاطالة نسبة السكنات المتخللة بين الحركات التي في فراغ لا كان في نسبة قصرها كان الشيء
ذلك اليوم لحركات التي لا يتخلل السكنات المتخللة بين حركات الفرس لو فرضنا ان فيه ضرورة الشمس على ما كان مساوية
احد المشاوية بينها الا انه في تلك النسبة بالاتصال لكن لما فرض ذلك الحركات ازيد منه وكانت بالاقوى فيكون سكنات
ازيد بمرات حركاته ذلك كما ان الا ان ليس من السكنات الا كيف لطبيعة الفرس ويجري كلما يتخلل الحركات يلحق
سبب الة الاراحة الطبيعية ما لم يوجد وفي الفرس ما لم الطبيعي ضعف القوة القاهرة في الارادة اختلاف الاراده
او في القوة الطبيعية او في الموضوع او ما يعين منها ثم ان رابع الحركات فيكون متضادة

نحت جنس واحد وبينها تضاد كالحركة من البياض الي السواد والتنقيص اعني الحركة من السواد الي البياض فهما متضادان لاجل
ترتيب وهو الكيف المبصر وانما تضادهما لا لانهما مضمن ثم يجوز بانهما في التضاد كما في الموضوع وبينهما غاية الخلاف والنوع لا فقد
الاخر فانهما في الاختلاف جنس واحد لان الحركات المختلفة الاجناس في نفس الجهة لا يصح الا في زمان ينقطع مسافة
ستحيل الجسم في زمن واحد ويتعين الاوقات فاختلف ذلك مما بال بالا اختلاف ... الحركة
الي الاطلاق ... جنس بعيد فلا يكون متضاد ... جنس واحد ...
جنس واحد ... الحركة ...

ثم ان التضاد مطلقا عدم وجوده لانه ولكنه المتضاد متبوعا للاول لكيفياته تبع تنافيهم بحسب وجود غاية فلا تلازم

واعلم ان التضاد لو كان لبعض حيثيات او حركات التابع فلا بد للمتبوع تضادها بسبب يتعلق بحركته والامور التي

يتعلق بها لو كثرتها لا غاية ومادة لا يقال تجتمع من ذلك ما يصح ان يكون سببا للتضاد لو كان لا بد منه

والاعلام وهو لو كان فيها وتضاد كلي التضاد لو كثرته والاثنين تضاد لو تكثر عدم تضاد لو كثرته والا الاطلاق حركة

لجهة فوق او وجود النار طبعا غير متضادين لا جميع وكذا الطبيعي الى الفوق لجهة فوق الاسفل فوق تضاد الجهتين

ومن الطبع للتضاد وانه لا يلزم التضاد بين الحركة الطبيعية والقسرية لجواز اجتماعهما الا انه لو كان لا يلزم التضاد وعدم التضاد

وعلى التقدير يحصل المطالب على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه حركة الى الطبع الاسفل والقسر الى الفوق متضادان

عدم التضاد بين الحركتين فلوكان تضاد بين التضاد لو كثرة لا شيء ذلك وان الاولة مختلفة لا التضاد الاخر والان عرض

الحركات تضاد لكونه غير متضاد بشرط التضاد وهو غاية الخلاف لا تكون الا بالثانية وتضاد التضاد والا تضاد الاخر

ثم ان الاول عارضة للحركات وتضاد العارض لا يوجب تضاد المعروض لان السواد تضاد البياض مع عدم التضاد بين موضوعيهما

وانه انما فيه فلعله ولا التضاد بالذات لكنه تضاد عند هذه المادة في اللازم بطلان الصاعدة تضاد الهابط

لعدم الطبيعة وكذلك السواد والبياض تضاد فيه مادة لو انه في البياض او حركة النار طبعا الى الفوق

غير متضادين مع تضاد التضاد كالسواد والبياض بالعرض كما انه لا يتضاد عنه من حيث ما هو لا يعقل الا

لو كان تضاد او كثرة التضاد في التحكم لا شيء ولا يلزم عدم تضاد التحكم والا انه لا حركة بالطبع الاسفل

فرق تضاد ذاتي لان الحركة الواحدة لو فرض حركة اخرى بالكمال بين التحكم تضاد لعدم التضاد بين الكل في قبل الاكون

ان يكون تضاد او كان التحصيل في الاطراف او لا بالمرات بالوجود في اكمل صدق في الوسط الا ان الطرف لو اشار فيه

ولا التحصيل في الاطراف والاوائل يحصل له بالوجود في الوسط تضاد لانه اذا وصل الى الكل الا النقطة التي

هي النهاية والطرف بعض الحركة فاذا الاولى بيس الكلام المذكورة لست حاصلة للكل ذلك للتعاقب قبل التضاد

ما منه وما اليه عند الا جزاء تخلفها فاما حركة السواد فالمحركة بين البياض الا لتضاد في الا الاجزاء للخلاف

ثبت حركة الى البياض الى السواد لا يتضاد في جهة الا انهما يطلب لكل الا واحد منهما والاولى اشارة الى الجواب الاخر الثاني والا لكان

ثم ان اريد بالتضاد العارض لا وجه لا يصح المعروض مطلقا لا يرد عليه ان اريد
به صدق الصورة في الكل يعتقد لجواز ان يكون موضوعا فيها الصور فقط المراد ان العارض
التي هي عارضة وموضوعه تضاد الموضوعات فيتضاد الاولى وحيث انه
تضاد الاولى فلا نقطع الماهية وحده وجهة وكمال
الاسلوب لو الحاصل انه المذكور منه

تضاد بين التضاد ما منه وما اليه وجهات يكون نهاية وما اليه بالتضاد في اللازم فقط لان سواد وكذا لا نهاية ومنه ما يحصل

ان يكون متضادين وسترد الاول الى التحقيق وان عنيت ان ذلك يكون متضادا وتجب ان يحصل

انه يجب ان يكون متضاد ما لا غاية للاولة متعلقة بحركته وهو يكون بما ينهى سواد والا فيه ينتهي لكون الحركة الاولى

فان النقطة التي هي مبدأ التضاد النقطة التي هي منتهى من حيثيات في الاولى مبدأ وفي الثانية منتهى للتضاد لا يجب

الحركتين لتضاد بين ابتداء منتهاهما والسافل والاوله ابتداء ومنتهاهما الا متضادان يحصل المطالب لكونهما متقاطعتين

ولا يجب البداية لا شتراكهما فيها وكذا الكلام في منتهاهما وما ذكره في هذا الجواب يستلزم ان مبدأ لها من حيث هو مبدأ

البعد ومنتهاها من حيث منتهى وذكر الا انه فيه لا يجب للكل ان مبداها ومنتهاها لا تضاد لكن عرض مبدأ

والمنتهاية لان النقطة التي هي مبدأ لحركة تضاد النقطة التي هي مبدأ الاولى من حيثيات الاول مبدأ لحركة والثانية مبدأ

الاخرى وكذا القطع في المنتهى لان النقطة هي مبدأ لحركة تضاد النقطة التي هي مبدأ الاخرى الحقيقة الا لو كانت

ان لو كانت حركة متضادة بين مبدأ اولي المستقيم والنزول الى الاطراف فظهر على فصل التضاد بين تضاد حركات

لتضاد ما منه وما اليه النزول الى الاطراف فقد النزول الى فوق تضاد النزول الى تحت وما يحكى على صدق ان تضاد لو كان التضاد

وما اليه وهو الاطراف لا تكون تضاد المستقيم الى الاطراف بحسب ... والمستقيم فالمستقيم الاول والثاني

المطلب الرابع

المستقيم والمستدير على خط مستقيم لانها مستديرة والمستقيم على خط منحنى على خط مستدير على خط ذلك التضاد فيه لكن انقسام

لان الخط المستدير لو فرض انه يعود من جهة بعينه نصف سالب على الخط المستقيم لا يكون منها الى الخلاف المنحنى فان لم يكون

كذلك وهو لا يكون متعلقة الاصول لا يحصل المستقيم المتحدة انما يكون من وله الجهة فانها فرض مساوي لمستقيم دون اقربا

على نفسها وكذا الكرة الرأسية الموجودة ومن شأنه والى الحركات المنحنية والعلم بمعنى اذا الكلام انه لو انه مستقيم وكونه

منفرده ونظيره لكن على علة التحقق لا اذ حركة الا نحو كما في الكسر خارج عنها لو انها نفس الا الاخير

لا تطابق له والامر الا انه في عدد العبور المنحنية فلكون وتزايد التطابق الكرة واحدة فرد وهو من غير الا فرض

مثلا الكرات انما هو الى الكرة الا انه وقد انه عليا في المنحنى الى حركة الكرة لا يوجد واحدة لو انه يجمع المستقيم

المستقيمة فيه بحسب صرانه حصلت لو اوكان متضاد في غير طولها لو جهتي التضاد والكرة في الجسم في الانعكاس في الاولى في لانه في الاوسط الاولى

لا المطلق [illegible] الآن [illegible] سكون [illegible] الاشياء [illegible]

[illegible] سكونات [illegible] الحقيقي [illegible]

[illegible] موجود [illegible] الوصل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

انه لما يمتنع [illegible] على [illegible] بعلاقة [illegible] بمجاورة الهواء [illegible] ان [illegible]

للشكوك [illegible] الاشكال [illegible] الحال [illegible] بل هو عادة قبل [illegible]

[illegible] فيما بينهم [illegible] والوجود [illegible] بطلان [illegible]

بين [illegible] الى [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

السكون [illegible]

[illegible]

[illegible]

الطبيعة [illegible] ضرورة الخلاء بل لازم [illegible] **النفس الحيوانية** [illegible]

[illegible]

الشعور [illegible] الساعة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قال الاول

ومنها وقد الكيفية والكمية علىما وقد يطلق السكون على حصول الجسم في المكان الثاني [illegible] النفس [illegible]

انه لما كان على حصول [illegible] فلا [illegible] وانهم ارادوا [illegible] السكون الآن الذي لا يسبق [illegible] اذا

كان الامر كذلك [illegible] **البحث السادس** [illegible] وجود [illegible]

والتضاد لا [illegible] الحركة [illegible]

ولا [illegible] اذا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

البحث [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

انفصال [illegible]

[illegible]

انما اذا كان زمانا [illegible]

لان الغيبة التي بهذه الصفة يصدق ان يكون افراد المحدودة المستمرة صادقا [illegible] الا الشي او في بعض الشي الذي يوجد

في زمان هو قبل زمان الاخر فاذن لا يلزم من كون بعض افراد [illegible] قبل البعض [illegible] البعض ان يكون [illegible] في زمان اخر

[illegible]

[illegible]

كانت في ابتدائه البطء والتي كانت سريعة كانت في ابتدائها اسرع فتبرع الثاني [illegible]

[illegible] وذلك لانه [illegible] الى [illegible] والتي [illegible]

[illegible] في المسافة [illegible] الارض [illegible]

حركة [illegible] الطبيعية التي [illegible] الان [illegible]

[illegible]

الخط [illegible] الان [illegible]

ولا وجود [illegible] الان على [illegible]

[illegible]

[illegible] الان على [illegible] النقيل [illegible]

وجدنا الروح [illegible] المسكنة [illegible] فصل [illegible]

في الثاني [illegible]

اسبابها [illegible] طبيعية [illegible] من طبائع [illegible] الارادة

[illegible] الان [illegible]

طبائع [illegible] الارادة [illegible]

[illegible] على الارض [illegible]

الطبيعية [illegible]

المستقيم [illegible]

او [illegible]

اذا [illegible]

[illegible]

قال الشارح

احدهما بالنقل لا بالحس فحينئذ لا يستحيل اجتماعهما الا اذا كان بالفعل مع اتحاد [illegible] في زمان واحد من جهة

وفي الحواس الظاهرة [illegible] وذلك لان [illegible] اجتماع [illegible] الطبيعي والقسري [illegible] اذا كانت

احدهما طبيعية والاخرى قسرية او اختلف [illegible] فلا [illegible] اجتماع [illegible] القسرية [illegible] اذا كان احدهما

بالقوة والاخرى بالفعل [illegible] بالنقل [illegible] كما ذكرنا [illegible] اذا كان كل واحد منهما

بالنقل [illegible] اجتماع [illegible] الحس [illegible] في [illegible]

[illegible] بالذات [illegible] بالعرض [illegible] يتحرك بالذات [illegible] وبالعرض

[illegible] وبالعرض [illegible] بالذات [illegible] بالعرض [illegible]

[illegible] بالذات [illegible] بالعرض [illegible]

الجسم الواحد لا يتحرك [illegible] بحركتين [illegible]

[illegible] بالذات

[illegible] بالذات والاخرى بالعرض [illegible]

الطبيعي [illegible] في [illegible]

واحد [illegible] الكرسي [illegible] الصعود اللازم [illegible]

[illegible] اللازم [illegible] الكرسي [illegible] الصعود [illegible] لا يلزم

من ذلك ما ذكرتم من الملازمة [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الحيوان [illegible]

[illegible] الطبيعي [illegible] الى [illegible] اذا دفعنا

الحركة الى منتهى بين شيئين كانت حركته اسرع فيما انما تحرك وحدة [illegible] وهو قادر بالانتهى بالفعل ولا بالعقل يسمى اياه
تحرك لمسافة الادنى الميل بالفعل وهو الميل المقتضى للحركة في الحال الميل بالقوة وهو الذي لو خلا الجسم عن العائق
لاقتضى الحركة بالقوة فحيث كان يتحرك والا لانقسم الحركة في المسافة في زمان لكان لاستحالة وجود الحركة لا في زمان ليكن
ساعة واحدة متصور حيثما آخر فالميل يحرك مثله المسافة بعين تلك القوة في زمان حركة الطرفين زمان حركة عديم
الميل لامتناع ان يكون الحركة مع العائق كالحركة لا مع العائق ولكن ساعة ونصف ساعة مثلها في نصفه
وهذا الميل والنصف في المثال المصرح حيثما آخر مثلا الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل
الاول فيكون [illegible] في المسافة الثالثة في ساعة واحدة [illegible] الاول [illegible] زمان
حركة في زمان حركة ذي الميل الاول لامتناع ان يكون الحركة مع زيادة العائق مساوية للحركة بدونها [illegible]
[illegible] المسافة الثالثة في ساعة [illegible] فيلزم ان يكون ذو الميل الثالث وعديم الميل متساويان فتكون الحركة مع
العائق كالحركة لا مع العائق وهو محال وفيه نظر [illegible] لان ذلك [illegible] فيلزم ان
لا يكون [illegible] الحركة الزمان [illegible] الميل [illegible] ان تكون الحركة بنفسها [illegible] الزمان
وهو [illegible] في الاجسام [illegible] وهذا آخر [illegible]
العائق [illegible] الكل [illegible] الدليل [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الحركة الواحدة [illegible] اسرع [illegible] تلك الحركة
الاول [illegible] العائق [illegible] وفيه نظر [illegible] وقوع الحركة
في نصف ذلك الزمان [illegible] اسرع [illegible] زمان [illegible] وقوع الحركة في
كل زمان [illegible] ووقوع الحركة في نصف ذلك الزمان [illegible] الزمان [illegible] الزمان مقدار الحركة

[illegible] وحركة [illegible] حركة [illegible] ذلك الزمان [illegible] الحركة اذا كانت [illegible]
الحركة [illegible] لا [illegible] الحركة [illegible] في نفسه [illegible]
الحركة [illegible] في نفسه [illegible] الزمان يكون اسرع [illegible] الحركة [illegible]
او [illegible] فلا [illegible] الا ان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] المستلزم [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] ذلك [illegible] فلا [illegible] ان يكون
للميل [illegible] ولكن [illegible] مما ذكر [illegible] فلا يلزم [illegible]
[illegible] الحركة الجسم [illegible] الميل [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الميل [illegible] فان الميل اذا [illegible]
جدا [illegible] ان يكون [illegible] الجزء [illegible]
[illegible] فلا يلزم ان [illegible] الميل [illegible] الحركة [illegible] يكون
[illegible] بالنسبة [illegible] كذلك الميل [illegible] اذا كان [illegible]
[illegible] فلا يلزم ان يكون [illegible] الميل [illegible] الكل [illegible] اذا [illegible] الميل
[illegible] زمان لا يلزم ان [illegible] زمان [illegible] يكون
[illegible] الكل [illegible] الميل [illegible]
[illegible] عديم الميل [illegible] الحركة [illegible] وان كانت [illegible]

للزمان الا انه يصدق بذلك الزمان الا المخصوص فان حركة المطلقة يستدعي زمان مسماه المخصوص الحركة المخصوص
للزمان فاذا فرض ان الشارح يعنى على الميل اسم المخصوص للزمان الا الميل هكذا ذكره في الدرر وصنف اليه
في شرحه لا علم اى في مسمه يعنى ما نقله عن صاحب المحاكمات بعد ما في شرحه للاشراق وفيه نظر لان
الانم ما ذكره ان المخصوص للزمان في كل واحد من الميل القسري والطبيعي هو الميل اذا لنا ومع على
الميل انا هو فيه الا لعدم الميل في عدم الميل يجوز ان يكون المخصوص للزمان فيه هو عدم الميل واذا كان
كذلك فلا يجوز ان يكون الزمان المخصوص لعدم الميل مخصوصا في الاحوال كلها والمخصوص للميل مسمى الحركة
الميل دفعة مع ان المخصوص للزمان هو الميل لا مع انه فرض حركة عديم الميل في زمان لعدم المخصوص في آن
سقط على الدليل لانا نقول بطلان المخصوص للزمان في عديم الميل مع الميل الا بحسب الا خلاف زمانه
باختلافها في القسر والضعف عند الشارح في المسافة لاحمال انه هو مخروطي البطلان فان قيل حركة
ان حركة النفس بكونه في زمان اقل وهو جزء مما زمان بقوله لان مانعه الميل العارض مع النفس لا يكون كما مرّ
الضعف مخذ لك يختلف الزمان وقد فرض حركة عديم الميل في زمان لان يعلم ان الحركة لا تقع في آن لا يسلم
فيفرض حركة في زمان معين لبطل المخروم الا ببطلان المخصوص للحركة واما ان في الجسم عدم الميل هو المانع
الخارجي وهو قوام ما يتحرك فيه لا غير وفي الجسم ذو الميل وذلك العارض الخارجي يستلزم مع العارض الداخل
فلا يلزم ان يكون زمان حركة ذو الميل الضعيف كزمان حركة عديم الميل لوجود العارض الداخل بحساب
الى الزمان المخصوص بالعارض الخارجي وهو آخر من الزمان فاعلم ذلك وفي هذا الموضع ابحاث كثيرة تركناها
مرة للاطالة وعلى الشيخ بان جعل نفس الجسم نفسه يشبه كلها وكان الاجسام لا يستمر الا انقسام الى ما لا نهاية

الستة ولا في الاذ دباب جاء الا لا يكمل الزمان في عليه الا ان يكون ذكر ما فيه خارجا عن طبيعة الجسم فكذلك
الميل في سمى والذوبان وعن الثاني بان كل واحد منهما لا الفرض ان كان خارجا فيبطل الا الاخر
فيبطل عدم الميل وفيه نظر ومن الرابع ان استدعى حيا عند الميل فلم يسمى العارض في الحجارة الا بسبب الميل الى
الحجر بان في حال الميل بعد الشارح بطلان الميل الا هو الا الموانع واعلم ان سبب الا ما ... ولا
على الميل والمستور مع الميل وان كان ضعيفا فاما كان يجمع الحجارة مع ميل جزء من هذا الشارح ... الموانع
وما امانعه والتي انه ... لان يكون في حيث ... ان ... النظر بانه ليس الا الموانع ولا مانع
في نفسه الا من عالم الميل حيث لا موانع ولا ممانعة حيث فانه قوى الجسمية مع وجود الضعيف كما في سير ...
واذا بعض الحاصل الحركة بان ... الدور بالنسبة اليه ومنه انه ريب ... المطالب الثالثة في احكام
الافلاك وفي مباحث الفصل الاول في احكام الفلك المحدد للجهات قال وهو الجهة ... الحركة
المستقيمة والا ... الطبائع ولا ... فلا ... الحركة المستقيمة او مركب منه الطبائع
لا يمكن انفصاله في الاول وذلك لانه حركة فلا ... الحركة المستقيمة او ... بسائط الا ...
الطبعية ... الاذ ... بسائط ... مركب منه الطبائع وكيف كان ...
فانه يعنى ... الاول وان ... ان ... عليه الاجزاء ان الله عليه ...
... الطبائع ... فانه ... اولا ...
... الطبائع ... ان الشكل الطبيعي للبسيط الكرة
شكل الكرة اذ الكرة ليست ... شكل ... الاجسام ... الشمس يكون كرة بافي
... في الانسان ... كرة ... وفيه نظر الاول

اما المحدود بالحدود والاقسام والالكانت الحدود حاصلة للسطوح والاقسام ضرورة وكذلك ان كون الجزء
محدودة حدا او الصورة الاقسام لا يكون الا بالحركة المستقيمة فيلزم ان يكون بجوار ان يكون بنوع
الاجزاء بجوانبها بالحركة المستقيمة بان يكون في مواده حركة الفلك كما قلنا لا يجوز ذلك لانه حد ولم يتم
ما فيه ولا الكون والفساد ولا اتصال ما هو لمجاورة لا يجوز ان يخلع صورته ويلبس صورة الجزء الطالب
لم اخر غيره كما بطلعه الاول والا فالصورة الكاسرة فلطلت يخرج ذلك الجزء منها على سمت وان طلب ذلك
ان يكون ذلك الجزء ثم الطبيعي فالكاسرة يطلب تلك الصورة النارية وغيره كما يجاوره في جرمه يكون محددة
قيل لم لا يجوز ان يخلع مادته صورته ويلبس صورة طالبة لنفس ذلك الجزء فلم يسقط البرهان
ما ابطاله لا يجوز البرهان ينتج عنه ان الصورة الكاسرة لا يجوز ان يكون صادرا للعناصر بالنوع لانه
الحادث في الي الشيء مستقيمة نفس تلك الصورة فينبغي ان يزول عنها تلك الصورة الذي هي مستقيمة
لها بل انها تختلف عوارضها بحسب مادة مستعدة لحصولها اخر ولا يجوز ان يكون مخالفة
بالنوع لا اشياء ان يكون طالبة للجزء الذي بطلبه الاول لانه نفس الملائم ذلك فانه البرهان غير مستقيم
انه مصحح المختلفة بالصورة النوعية لا يجوز ان يكون لها حيز طبيعي واحد فان قيل الحدود لا يخلو
اذ هو مساو لكل المكان فلم لا يجوز ان يخلع مادة صورته ويلبس صورة اخرى لا في حيز الجزء بعض
جسم وصفه بنوع بالغيرة المحدود احسن وصفه بنفس ما سماه حيز متحيزا ونقول المكان
قد تقدم ما ان الموضع لذاته وكل ما يقبل الحركة فيه اصل الاتصال الاجزاء وقد تعين البعد
للتمكين لان ذات المحدود لا مكان له بعد بين المختلفين في الحركة المستقيمة اذ لابد له وضع معين
ان الحيز يعرض فيه لا يكون وضع مخصوص يحسب النفس والا لكانت اجزاؤه مختلفة الطبيعة لا في حيز واحد

اللوازم وهي الاوضاع فلا يكون بسيطا حقيقيا اذا كان كذلك فالارض بجزء من فيه حالة حركة الزوال
وذلك انما يكون بالحركة اذ بواسطة ضرورة الى وضع من الى ذات وتحريكها الى وضع اخر بل
للحركة المستديرة لا مرضى لما شابه حركة المستديرة عليه وتحرك بالاستدارة ولا لكان مخصوصه بوضع
دون وضع مخصوصها بلا مخصص وهذا لا يخلو شيء من الاوضاع وفيه نظر لان عدم وجوب شيء من
الاوضاع لا ينافي وجوب الطبيعي فلا يلزم من عدمه وضع معين التخصيص بلا مخصص اما يلزم ذلك ان
لو كانت السكون بالطبع وهو غير لازم لجواز ان يكون الى السبب خارجة وليس مخصوصا بالاوضاع بل اشكال
بسيطه وذلك اذا كان رطبا اذ لا يعسر الرطب الا ما يقبل الاشكال ببعضه او بعسر وكذا اذا كان يابسا
اذ لا يقبل باليابس الا ما يقبل الاشكال بعسر فيقبل الحركة او الحرى والاجسام فيه واعترض عليه بانه
العنصر للاستلزام الوجه فلم لا يجوز ان يكون رطبا ان يكون قابلا للاشكال بسهولة او يكون يابسا ويكون
قابلا لها بعسر لكنه ضعيف ضعيف فيه لانه اقتضى عدم الصلابة بل الاشكال الحاصلة كما انه من حيث هو جسم
قابل للفصل والوصل لكنه لما اقتضى بالصورة النوعية المنتقلة ملازمة الصورة المخصوصة مع
هذا المقتضى ساقطا وذلك فيلزم نقضه بالحركة والاجسام لان الاشكال تابعة لشاهد هو بانه للمقدار
ولا يلزم من زوال شيء انه حيث يضاف الى المقدار او انفصال الاجزاء ولا يلزم منه في وجوب النقض بالتحليل
والتركيب يخصه وهي هذا النقض بالجواهر الفرد اجيب عن الاول بان المقدار مستند الى الاشكال
بسهولة او بعسر مع وجود الحركة والاجسام بالفعل ما فيه نظر لما وفيه لما مسلم ان المكان كون الجسم الكري
محددة له وان المكان ليجامع وهو انه بانه لا يتعين بالاشكال المذكورة في نوعه لا بحد طبايا بل بالاشكال
انه لا يعتبر الاجزاء اتصالها ولعل في السيم المركونه بان كنه بسهولة العرض فالانفصال

والعنصرية على انها لا تبرد لو عرفت هذا فنقول الجرم البسيط لا حار ولا بارد على ما قال ولا حار ولا بارد
ولا ثقيل ولا خفيفا وذلك لانه لا يتصور كونه حارا وذلك لان الحرارة توجب الخفة لو حصلت وذلك لا يتصور
كونه باردا وذلك لان البرودة توجب الثقل فيقتضي ان يتحرك الجرم الى اسفل وذلك لا يتصور كونه خفيفا
وذلك لان الخفيف طبعه يحركه الى الجسم الاعلى وذلك لا يتصور كونه ثقيلا وذلك لان الثقيل
من طبعه تحركه الى الجسم الاسفل فيكون الجرم قابلا للحركة المستقيمة وكل واحد من العناصر
وهذا ضعيف في البحث لانه في اصل المتحرك السماوية على العموم فكل ما يتحرك بالذات من الاجرام
السماوية فلا بد من جسمانية ومبدا قريب لتحريكه بحيث يكون المباشر القريب للتحريك الفلكي نفس جسمانية
بصورة المنطبعة في مادته وان الجوهر المجرد مباين في غيرها شرط للتحريك وذلك لان حركة الفلك
ارادية بما في الالة وتحركه الارادة المستمرة واسطة للارادة الكلية الكلي لا تبين الجزئيات
واحد ولا تميز به واحد من اخر الا بسبب مخصص يعرضه فلا بد من ارادات جزئية متصلة الا الارادات
الكلية لتحصل الحركات الجزئية والارادات الجزئية تتبع تصور الجزئي وكلا تصور عن النفوس المجردة فثبت
جسمانية [illegible] ان يرتسم الصغير والكبير في الجرد فلا بد للمباشر القريب للتحريك الفلكي جوهرا مجردا بل قوة في
جسمانية ولاثبات [illegible] وكل ما يتحرك بالذات من الاجرام السماوية فله قوة جسمانية هي مبدا قريب
للتحريك لان حركة الفلك ارادية [illegible] الالة وكلما يصدر عنه الحركة الجزئية الارادية يرتسم فيه الصغير
والكبير ولا شيء من المجردات كذلك [illegible] المتحرك بالذات لان حركة العرضية لا تستدعي ذلك فلكل واحد منها
اي من الاجرام السماوية مبدا الحركة المستديرة كما ستعرف ان حركتها فلا يكون في شيء منها مبدا الحركة المستقيمة
ولا لانه الطبيعة الواحدة تقتضي الحركة المستديرة والمستقيمة [illegible] لاقتضاء الطبيعة

ساكنة نفسا وجمادا واعلم ان هذا الاستدلال انما يتم لو ثبت ان الحركة المستديرة لكل فلك هو مقتضى
طبعه لكن لم لا يجوز ان تكون لازمة مستفادة من النفس والطبع ساكن [illegible] لو لا النفس لكان ساكنا مقتضى
طبعه [illegible] كما في انتقال الحركة في جسم العنصر [illegible] ان لا يكون في اعيان الطبيعي المكوني
بشرط ان يكون فيه واجاب عنه بعض المحققين بان الطبيعة الواحدة لا تقتضي لذاتها الا حكما واحدا لا الحركة
بل الذي [illegible] هو الحصول في الحيز الطبيعي فهو حالة الحركة والسكون مطلوب الطبيعة الواحدة وذلك
الامر الواحد بخلاف ما نحن فيه فان الحركة المستقيمة هي الانصراف وهي عبارة عن الشيء الذي هو المطلوب
بالحركة المستقيمة وفيه نظر [illegible] السماوية على
ما هو المستقيم لزم كون كل واحد منها بسيطا على ما قال فلا يكون [illegible] واحد من الاجرام السماوية
مركبا من مختلفة في الطبائع لانه لو كان مركبا من مختلف الطبائع لكان في اجزائه ميل مستقيم لانه
ان [illegible] ميلا مستقيما لان الطبيعة لا تقتضي [illegible] لو كان مركبا من مختلف الطبائع
لكان قابلا للحركة المستقيمة [illegible] الطبيعة فينعكس [illegible]
لم يكن قابلا للحركة المستقيمة لكان مركبا [illegible]
نظر [illegible] السماوية فكان شكل الطبيعي كريا على ما قال
وشكله اي شكل الطبيعي كريا لان شكله كري بالفعل اذ اللازم من البسائط [illegible] لجواز
شكل غير كرة للبسيط [illegible] الكون والفساد ولا خرق ولا التيام وليس [illegible]
ما هي ولا حار ولا بارد [illegible] الحركة المستقيمة عليه واعلم ان [illegible]
الحركة المستقيمة على جزء الجرد [illegible] وذلك [illegible] حركته وهو

ثم وما يدل على استلزام حركة المحدد للابد على استلزام حركة غير المحدد لان استلزام حركة المحدد اياها
لزم من ابطال اللازم نفي امتناع الحركة المستقيمة عليه الدال عليه امتناع ان يكون الجهات متحددة
قبل المحدد وعند انتفاء اسراره المحدد اي ما قبل غير المحدد من طبقة ... حركة غير المحدد ولهذا
قال ونفيتا او بعض حركة الاولى لا امتناع في غير المحدد ... الادلة ... لا بعضها
وهو ما قيل في بيان ان اكثر ... ما يتحرك بالذات من الاجرام السماوية ... جسمانية حيث
في غير المحدد من الحركات السماوية بالذات وهو لا يخفى ... وكلمة الاصول ان ... فيه نظر
اذ ... لا امتناع في غير المحدد على ما ... واعلم انه لو صح الدعوى بالافلاك
المشهورة التي شهد حركتها بالارصاد ... لا امتناع ان يكون ... غير مساو
حركة مستديرة مبدأ حركة مستقيمة على ما ... من الحركة
المستقيمة ... لعدم امكانه غير امكانها ولذا ... الحركة المستقيمة على ان ...
الافلاك ... حركة الفلك الاعظم وما ... الجسم الذي يتحرك
ولذكر ... المقاصد ما يجب ... فيما يتعلق بالحركة ... فسمان الاول
في التحديد البسيط ما ... الخط ما له طول فقط وعرض ... البسيط ...
ان ... الخط ... والمستقيم منه ما ... وسطه ... في امتداد
شعاع البصر والمستدير منه ما يوجد في ... سطح ... الخطوط المستقيمة ... منها اليه
السطح البسيط ايضا ما له طول وعرض فقط ... بالخط او بالسطح ... المذكور ...
لا ... فقط كبسيط الكرة والمستقيم منه ما يمكن ان يفرض في جميع جهاته خطوط مستقيمة

والمستدير

والمستدير منه ما يوجد في جهة سوى نقطة ... من الخطوط المستقيمة ... منها اليه ... السطح الكري
الجسم ما له طول وعرض وعمق والزاوية ... ان احاط ... مع الاخر ...
... ان احاط باصغر منها ... ان احاط باعظم منها ... هذا الشكل ...
والخطوط ... الخطان ... والسطح ان احاط به كل خط مستقيم ...
... ان احاط ...
... من الخطوط ... المستقيمة ...
... من السطوح ... المستقيمة ...
كذلك ... المستقيم والمستدير ... الشكل ...
احاطه ... والسطح ... والجسم ... شكل
سطح ... الخطوط المستقيمة ... منها ... مركزها
... الخطوط ... والمستقيم ... نصف
... شكل ... نصف ... خط مستقيم ... كان ...
... الخط ... شكل ... بخط
بسيط مستدير ... الخطوط المستقيمة ... منها اليه ... مركزها
... الخطوط ... منها ... الكرة
... الحركة ... مركز الكرة ... سطح
الكرة ... الكرة

وقعودها تحت الدوائر المعدل له في الكرة فهذه الثلاثة تقسم على منطقة مركزها على قوائم وهو قطبها وعظمها
ونصفها عظيم منها وهي الكائنة الاولى منها فان كان العظمى تحت المحور او تحت الكرة وقطبها
وقطبها في الفلك جسم كري يحيط به سطحان متوازيان مركزهما واحد وهو مركزه ويسمى الخارجة منهما محدبها
والداخل مقعرا وهو ما لا بعض المعدل في الدوائر ويسمى الدوائر المكانية مجازا الاسطوانة جسم
شكل الجسم يحيط به دائرتان متوازيتان متساويتان بهما في عمقهما وسطح واصل بين محيطيهما بحيث اذا ادير
مستقيم واصل بين المحيطين عليهما موازيا للسهم ماس السطح واحد الواصل سطح الكري يسمى الاسطوانة
ويسمى بها فان كان عمودا على الدائرتين فالاسطوانة قائمة والا فمائلة والمخروط المستدير شكل الجسم يحيط به
دائرة هي قاعدته وسطح مستدير مرتفع منها على التناقص الى نقطة هي السهم اذا ادير مستقيم واصل بين
دائرة ومحيطها عليها ما بين السطح وحفظ الواصل بين راسه ومركزها عنه هو قعود المخروط ويسمى ان كان
عمودا على قاعدته فالمخروط قائم والا فمائل والاسطوانة المصمتة والمخروط المصمت هو ما يكون في جانبه
سطحا مستويا والخطوط المستقيمة الى ان الممتدة على الاشياء ودرجة متوازية عنها مثال
متوازيا عنها اذا دارت الكرة على نفسها رسمت كل نقطة تفرض عليها غير القطبين دائرة تامة ومرة
سوى كل نقطة الا المنطقة الثلاثة [illegible] مقدار المنطقة ان لم يكن المنطقة في سطحها وكذا كل نقطة
تتحرك بحركتها وان لم تعرض عليها ان لم تتحرك بحركتها اولى كانت علوا انها والا كانت المسوية في
بالسوية [illegible] الشكل فان الجسم السطح بالمدار او بمان التحصيص مدار الكل حركة ويعرف المدار
يسمى مدارا تلك النقطة ويتوازيه للمنطقة ما عدا الثلاثة سطحا ومتوازيه او متحدة ومنها فانه
تبعد النقطة عن المنطقة جهة ومركزها على المحور وهو غيره على الكل ومنطقة الكرة منطقة الكل والمدارات

المساوية البعد عن جنبي المنطقة متساوية والاولى تحصل في الكبرى والصغرى ايهما متساوية البعد في قريب المنطقة
اعظم ما يبعد عنها كل عظيمة تمر على سطحان على سطح بما لطرفيها وبالعكس كل عظيمة تقاطعها على قوائم تمر
كل منهما على القطب وبالعكس كل عظيمة تمر بالقطب فاذا تقاطعت العظيمتان فانها تنصف كل واحدة منهما
الاخرى القاطعة للدائرة الان قطبها وتسمى ونسمى عليها على قطبها كل عظيمة تقطع متوازية وفي بعضها
فانها تنصف اعظم المتوازية وتسمى سائر التحصيل وكل واحدة من القطع الواقعة في احد نصفي الكرة التي
تكون اعظم المتوازية والمنطقة الثانية اعظم من نصف تامة والسافلة اصغر والمقاطعة من الدوائر المتساوية
متساوية للكرة في ان احد اكثر من قطر فانه ينطبق على احد الا اما في فائدة والجسم الذي يتحرك في حركة
ما في السماء اما من الكواكب من الشرق الى الغرب في اليوم بليلته فريضة اليوم بليله كما سيتدور في
دائرة تسمى الفلك الاعظم وهو جسم كري يحيط به سطحان متوازيان مركزهما وهو مركز الكرة مركز العالم
السطح الاعلى منهما لا يماس شيئا والسطح الادنى منه يماس محدب فلك الثوابت واعلم ان اليوم بليلته زمان محصل
بين طلوع الشمس او غروبها او مرورها بنصف النهار وبين طلوعها او غروبها او مرورها بنصف النهار
ثانيا واذا اطلقنا اليوم اردنا به اليوم بليلته وكذا الايام والليوم في التحقيق نصف الحصيص
ونصل الى الحقيقي وزمان تحصيله من مدار الشمس نصف مدار عظيم هو مدار ويسمى عودها الى
ودرجة ما في المعدل على كونه على ذلك النصف الشرقي الذي يظهر الشمس بحركتها الذي في الزمان الذي
يعود فيه الى ذلك النصف فان كان الزمان اكثر من زمان دورة لان الشمس لو كانت ساكنة لا تتحرك لكان
زمان عودها الى المطلع مرة حيث حركتها مساويا لزمان عوده مدار الفلك لكنها تتحرك
بخلاف حركة الكل فاذا دار ٤ دور نصف النهار كانت عظيمة التي عليها فاذا دار

الفلك الى عادته بل الى النقطة التي في نصف النهار لم تعد عودها الشمس لانها قد سارت فيها من تلك الدورة
شرقا اي من قاذا تحرك الفلك الى عادة الشمس اليه فيكون قد سار قطعا نصف النهار بسط اخرى
مثل المعدل فيما بين السطحين وان تلك الزيادة في دور المعدل والتي للاصل تنقصان دوره للمعدل وفي قدر ميل في
حركة الشمس الوسطى   وهذا اليوم هو الذي يوضع عليه في الزيجات اوساط الكواكب في عرضها
من الحركة التي لا تختلف اذ لو وضع في الحقيقة لتعذر او تعسر تركيب الجداول لاختلاف الحقيقة
لاختلاف ما تقطعها الشمس شرقا اي ما بين المطلعين في نصف النهار ضرورة ان صورة النصف البعيد
فيما الجبر ولهذا يكون الزمان الذي يتم فيه مقدار دورة الفلك بكليته لكن اختلاف عرضي في
في يوم او يومين ينقص الساعات ويجتمع في ايام كثيرة حاصل حساب اعتبر ما تلك الزيادة مقدار حركة الشمس
الوسطى في يوم بليلته فيسمى المعدل فلذلك اليومان مستعملان عند اهل الصناعة واما غيرها
لكل الايام ... في التواريخ الزيادة ... وانا عرفت ذلك عرفت ان دور
الفلك الاعظم انما يكون في يوم بليلته ... الايوم بليلته حقيقيا او وسطيا
وحركة حركة الاولى وحركة الفلك الاعظم تسمى حركة الاولى ... حركة الاجرام
العلوية بلا ... عند ... والكواكب ... سائر الحركة
بالحركة اليومية ... ما يطلع من المشرق ويغرب في المغرب ويعود ... الى المشرق
ثانيا ويطلع كما طلع اولا وسطح الفلك الاعظم ... العظيمة ... الكل
... النهار ... الليل والنهار ... الشمس

الى سطح هذه الدائرة ساعة طلوعها وانما يكون ليلها الطلوع مساويا لنهاره او غروبها وانما يكون
يوم الغروب مساويا بالليلة كما مرّ   وانا شرعنا في مقادير الليل والنهار في الفلك المذكور
عند وصول الشمس الى سطح هذه الدائرة كونه الوصول بسبب طلوعها او غروبها لانها لو وصلت
اليه في غير ذلك الوقت كونه سطحا سار لا يتبع ... بها الكل وقد سار ... قطعة
مدار ... شمالا او جنوبا وسبيل ان يجد ليل ... في النصف او ... عنه
... الليل ... شمالا او جنوبا ... الليل
... الليل المعدوم في النصف
... النصف ... الليل ... الاوضاع
وعظاه دائرة فقطاه الفلك الاعظم ... احدهما وهو الذي في جهة ... وغرب
كوكب ... شمالا او جنوبا ... بالشمال ... عن شمال ... المشرق
نحو جهة ... في المواضع ... الكواكب ... طلوع ... النهار ...
... مع لزوم ... النهار ...
... النهار ... الجنوب ...
لجميع الكواكب في المواضع المذكورة طلوع وغروب ... الكواكب ...
... الدائرة ... معدل النهار
ودوائر ... فلم ... الكواكب ... جميع ... الكواكب
طلوع وغروبا ... نصف ... الآخر ... واذا فارقت

اما الشمس والثوابت فبعد ما سمعنا انا لما مالت الشمس الى المشرق علمنا ان حركتها الحركة الشمسية
الى جهة المغرب الى المشرق وتسمى الحركة الثانية الا الروية والثوابت كواكب مركوزة في الفلك اما ثابت
واما سمي كواكبه بالثوابت لعدم حركتها اصلا او لبطء اوجها عما ابدا لان القدماء منهم
ارسطو اما وجدوا لها حركة بعد الحركة السريعة وكان متقدم ان حركة البطيئة لكن في الثوابت الى
ان جاء ابرخس وجد ان للكواكب التي هي الا الروية حركة ثم بطليموس ان لها حركة على التوالي كل
سنة درجة والدائرة التي يتحرك الشمس في موازاتها على سطح الفلك الاعظم انه تلك الدائرة على سطح فلك الاعظم
تسمى منطقة البروج من جهة انها حادثة في سطح الفلك الاعظم تقع على الدائرة التي ترسمها الشمس بحركتها
الخاصة قاطعة للعالم ودائرة البروج المعروفة [illegible] بما بين تلك الدائرة لا منطقة
العالم وقطعا ذلك لما اصطلح الاصطلاح على كون دائرة البروج لان منطقة البروج عظيمة [illegible]
لكنه لا يليق ايرادها في هذا المختصر الا انا جاز ان يكون الكواكب الثابتة على [illegible] والصعود
بخلاف ما قيل لانه [illegible] ذلك اذا كانت دائرة البروج متحركة بحركة الثامن [illegible] علته
[illegible] ثابت ودائرة انصاف النهار على العدم مع عدم الحركة فانه ليس منطقة الفلك الثامن
دائرة البروج بل هي في سطحها واطلاق اسم الفلك عليها بحسب العرف الا تسمى منطقة البروج
لانها عرضا وساطة البروج وفق [illegible] يتحرك الشمس في موازاتها نظرا لانهما انما يكونان [illegible] لو كانتا
على مركز واحد وليس كذلك [illegible] في سطحها [illegible] موازاتها وسطح [illegible] تلك
البروج معدل النهار [illegible] متقاطعين [illegible] في اصلها [illegible]
حصلت في الشمال [illegible] الاعتدال الربيعي وكذا اعتدال الليل والنهار في جميع النواحي المعمورة عند [illegible]

الشمس

الشمس [illegible] طلوعها او غروبها والنصف الاخر [illegible] الرابع في منطقة [illegible] [illegible]
[illegible] المذكورة [illegible] الصيفي [illegible] المنطقة [illegible] الانقلاب الصيفي وذلك
لعدم [illegible] [illegible] [illegible] المنطقة [illegible]
الانقلاب الشتوي وذلك لعدم [illegible] [illegible] المنطقة [illegible] فلذا
[illegible] [illegible] [illegible] الدائرة العظيمة [illegible]
[illegible] الانقلاب [illegible] الدائرة [illegible] المنطقة [illegible]
الانقلاب الصيفي والاعتدال [illegible] الانقلاب الشتوي والاعتدال [illegible]
[illegible] الفلك الاعظم باثني عشر قسما [illegible]
[illegible] الدوائر المذكورة [illegible] البروج [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

يكون من جهة القطب الظاهر الظهور [illegible] الافق [illegible] نقطة [illegible] الشمال [illegible] الجنوب [illegible] المغرب [illegible]

وقد عرفت ان [illegible] مدار [illegible] القطب [illegible] الظهور [illegible]

فاذا وصلت [illegible] القطب [illegible] الافق [illegible]

نهار [illegible] الافق [illegible] الثوابت كان [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الارض لما عرفت [illegible] القطب [illegible]

فكانه [illegible] الشمالية [illegible] الافق [illegible] سطح البروج على الافق [illegible]

واول الميزان [illegible]

السرطان [illegible]

والعكس [illegible]

لا يكون [illegible]

النصف [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الا القطب [illegible] الافق [illegible]

[illegible]

[illegible]

القطب [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الكرة [illegible]

والقطب [illegible]

[illegible]

الضوء [illegible]

[illegible]

الافق [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

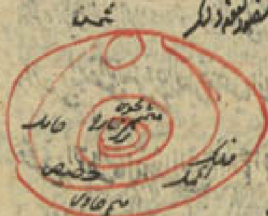
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] هذه الصورة [illegible]



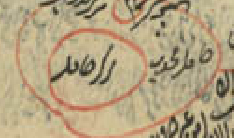
او على محيط فلك صغير غير شامل للارض مركزه في

فلك موافق المركز اي في فلك مركزه مركز العالم فيكون

معروف فيه كمية تساوي قطر [illegible] سطحه [illegible]

بينهما [illegible] الفلك [illegible] الفلك [illegible]

ومن هذه الصورة [illegible]



محيط فلك خارج المركز [illegible]

[illegible]

الفلك

النوائل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

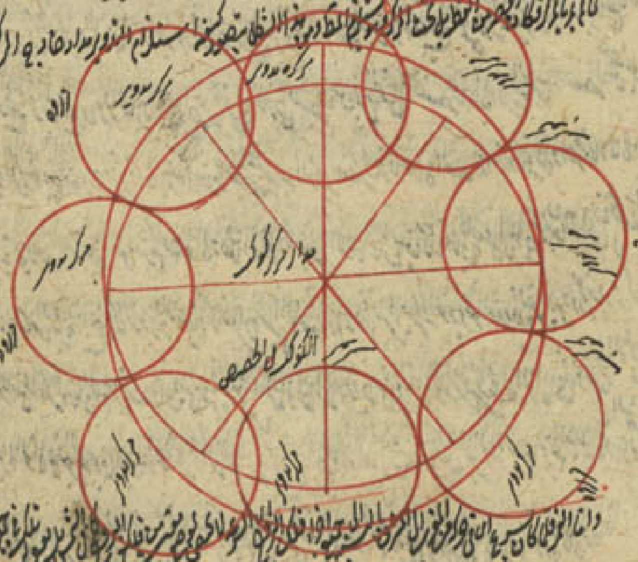
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] مدار [illegible] الكسر



[illegible]

وسطه الفوقاني ... فلك البروج ... [illegible]

... وهذا الفلك يسمى فلك التدوير ... [illegible]

[illegible]

... مركز التدوير ... [illegible]

... فلك التدوير ... [illegible]

[illegible]

متمم المتمم لعطارد ويحوي على [illegible] من افلاكه وهو يسمى بالفلك المائل وهو جرم [illegible] بسطحين متوازيين [illegible] مركزه مركز العالم [illegible] المدار

من السطوح الاربع على ما هو المشهور الفلك الخارج المركز [illegible] على الجهة التي [illegible] الفلك المدير [illegible]

بحيث يكون [illegible] مركز [illegible] الخارج [illegible] المدير [illegible]

[illegible] الفلك [illegible] مركز العالم [illegible] الافلاك [illegible]

[illegible] الفلك الخارج [illegible] الفلك [illegible] البروج [illegible]

اربعة وعشرين درجة [illegible] فلك التدوير [illegible] البروج [illegible]



وهذه صورة افلاك القمر [illegible] السطوح

البحث في اختلاف [illegible] والكسوف [illegible]

الاجمالي [illegible] الى

نقطة [illegible] مركز العالم [illegible]

الابعد [illegible] الارض [illegible] الكسوف [illegible] نور القمر [illegible]

[illegible] الكسوف [illegible] الخسوف [illegible]

[illegible] الارض [illegible] القمر [illegible] الشمس [illegible]

[illegible] القمر [illegible] الكسوف [illegible]

[illegible] دائرة

الظلام [illegible] الكسوف [illegible] القمر [illegible]

وهذا [illegible] البدر والهلال [illegible] القمر [illegible]

نوره مستفاد من الشمس [illegible] الشمس [illegible] اختلاف تشكلات القمر [illegible] الشمس [illegible]

[illegible] الشمس [illegible] الكسوف [illegible]

[illegible] القمر [illegible] الارض [illegible]

[illegible] القمر [illegible] الشمس [illegible]

وهكذا [illegible] الشمس [illegible] القمر [illegible]

[illegible] الخسوف [illegible] النور [illegible] الضوء [illegible]

[illegible] الكسوف [illegible] او الهلال

المخروط [illegible] دائرة الظلام [illegible] مخروط [illegible]

[illegible] مخروط [illegible]

[illegible] الهلال [illegible]

[illegible] الشمس [illegible] القمر [illegible]

[illegible] مخروط [illegible]

[illegible] الكرة [illegible] الشمس [illegible]

[illegible] القمر [illegible] الشمس [illegible]

او الهلال

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]



البحث السادس

[illegible]

[illegible] في تقدير حركة البروج [illegible] في هذه الصورة [illegible] من البروج [illegible]

[illegible] من الاختلاف [illegible]

[illegible]

في البروج [illegible]

في [illegible]

[illegible] التدوير [illegible]

[illegible]

[illegible] الشمس [illegible]

[illegible] التدوير [illegible]

[illegible]

الكوكبين

[illegible]

ان من اول الحلول الاولى [illegible] حصة الخصيص [illegible]

الى التوالى [illegible]

من اول الجيبة الى آخر الجوزا حصة الخصيص [illegible]

وبساوية [illegible]

ومركز التدوير [illegible]

مركز التدوير [illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]



[illegible]

الى الثوابت ولا الآن ... الابعاد وتحقيق ... نحو الشرق ... عن الربع ... وان الكل ...

لقوة فلا ... السبع افلاك ... اشبه ... للسيارات ... الكواكب ... الاول ...

وكان ... على الافلاك ... السريع على انه ... فلك الافلاك ... الاعظم ... البطيء ... فلك البروج ...

تسعة ... الثوابت ... وجعلوه ... الكواكب ... المجسطي ... فلك ... الشرق ... الجوزهر ...

البروج ... منطقة ... على النظام ... الاقدم ... الثوابت ... افلاك ... الكواكب ... الكواكب

... والشمس ... بطليموس ... كتاب المجسطي ... على ...

العلم ... الاتصال ... الافلاك ... الاوسط ... بهذه ... فلك

... التدوير ... السيارات ... بعضها ... الزهرة ... في ...

والان ... عطارد ... الزهرة ... الشمس ... فوق ...

... عطارد والزهرة ... الشمس ... الاسفل ...

لا ينكسف ... الشمس ... الزهرة ... الشمس ... الاسفل ... ظاهر

ينكسف ... النظام ... الشمس ... فلك ... اعظم ... مدار ...

الشمس ... الترتيب ... الزهرة ... عطارد ...

الترتيب ... الزهرة ... عطارد ...

الزهرة ... المريخ والمشتري وزحل ... فلك الثوابت ... فلك الشمس ... عطارد

... عطارد ... الشمس ... الزهرة ... وذلك ...

ان فلك الشمس ... الزهرة ... فلك الزهرة ... عطارد ...

... ذكره ... الزهرة ... فلك الشمس ... فلك الزهرة ... فلك القمر ... الكرة ...

... كتاب ... النظام ... عطارد ...

... في ... الزهرة ... عطارد ...

... الزهرة ... عطارد ... الشمس ...

... الثوابت ... الكواكب ... البروج ... الثوابت ... فلك ...

او فلك ... الاعلى ... المكلف ... دون ... الشمس ... ذلك ...

... الافلاك ... صورة هذه الاجرام ... بعضها ... بالكواكب ... وهذا ...



... الثوابت ... الاعتدال

... في ... البطيئة ... على

... عن ... الكل

... على ... الثوابت ... الثوابت

... الكواكب ... الكواكب

... على ... الزهرة ...

... عطارد ...

... الثوابت ...

... فلك الثوابت ...

... ذلك الثوابت ...

... الكواكب

... الثوابت ... الفلك الاعظم ... فلك ...

... افلاك الكواكب ... الثوابت ... الافلاك ...

... الكواكب ... الثوابت ... الفلك الاعظم ...

... التدوير ... الشمس ... الاوسط ...

... عطارد ... الكواكب ... الشمس ...

... الكواكب ... الشمس ...

[illegible] هذا النور [illegible] الخامس [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المقالة الرابعة

فيها خمسة مباحث الاول في العامرة وفيه مباحث المبحث الاول في استدارة السطح الظاهر الارضي [illegible] الارض [illegible]

في طول الشرقية والغربية [illegible] طلوع الشمس [illegible]

[illegible]

السطح الظاهر من الارض مستدير في الحس [illegible] هذا الدليل [illegible] على استدارة الجزء المكشوف من الارض [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المبحث الثاني

سبب [illegible] الكرة [illegible]

في ان الارض في وسط السماء [illegible]

[illegible]

المبحث الثالث

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الرطبة

[illegible]

الخفيف

[illegible] البحث الخامس في اثبات ان الخفيف [illegible]

[illegible]

الكسبات التي بشدة التضعيف ومن الصور [illegible] البحث السادس في اثبات الهيولى [illegible] على [illegible]

ومن الاصل [illegible] للكون والفساد [illegible] الاجسام [illegible]

[illegible]

والعناصر الاربعة [illegible]

[illegible]

البحث السابع [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

البحث الثامن [illegible]

[illegible]

البحث التاسع [illegible]

[illegible]

وصرفها فانه انوار السيارات والثوابت يحدث فيها حرارة ربما يحصل بسبب البخر ... الادخنة الارضية فيختلط بها ...
... الطبقة ... الاجزاء الارضية ... الطبقة ... والادخنة ...
... الاجزاء ... فيحصل ... فلذلك كان ... سبب الادخنة ...
... الطبقة الثانية ... غير الطبقة الاولى ...
... الارض ... حرارة ... الهواء ...

[illegible]

[illegible]

كادة كوكب [illegible] والذنب شعل لكنه اصغر [illegible] في الاطراف [illegible]
غليظة ووصل الى كرة النار [illegible] كواكب [illegible] سودا
وحكى [illegible] الزمان [illegible] كثير [illegible] السماء [illegible] القطب الشمالي [illegible] السنة [illegible]
العالم [illegible] ساعات [illegible] النهار الى الليل [illegible] الشمس [illegible]
من الارض [illegible] الارض [illegible]
[illegible] الطبقة البارده [illegible] الهواء [illegible]
[illegible] الهواء [illegible]
الدخان الصاعد الى الطبقة البارده [illegible] الهواء [illegible] الريح اذا [illegible]
هو الهواء المتحرك [illegible] السبب الاكثري [illegible] البارده [illegible]
جهات مختلفة [illegible] الريح [illegible] واعلم ان
الهواء اذا [illegible] الهواء [illegible] الريح [illegible]
الريح [illegible] الهواء [illegible] الهواء المجاور [illegible] الخلا [illegible]
الريح [illegible] واعلم ان [illegible] الهواء [illegible] حرارة الهواء والشمس [illegible]
دخان [illegible] الطبقة البارده [illegible] الريح [illegible] الهواء المجاور [illegible]
الرابع ان الرياح [illegible]
عن [illegible] واعلم انه [illegible]
الى [illegible]
[illegible] صورة [illegible]
[illegible] الاولى
الشيء [illegible]
[illegible]
[illegible]

ان الاول [illegible] التحقيق [illegible]
الشخص [illegible] الاعضاء [illegible] عضو من الاعضاء [illegible]
العضو [illegible] سائر اعضاء البدن [illegible]
[illegible]
الاول [illegible] الاعضاء [illegible]
والاعضاء [illegible]
٥ [illegible] جوهره [illegible] البارد [illegible] جوهره [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الصورة النوعية [illegible]
[illegible] الاعضاء [illegible]
[illegible] حرارة [illegible]
[illegible] عشرة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

والنفسا والذي بين المكيفين المتفعلين [illegible]

[illegible]

فلا بد من تغير [illegible]

او طرف البرودة [illegible]

والكيفيات الاربع [illegible]

وهو كالفاتر [illegible]

عن الاعتدال [illegible]

عند الى ما الكيفية [illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

الاضواء الضعيفة التي [illegible]

واما [illegible]

ودائرة [illegible] الاسطوانة [illegible]

[illegible]

المبحث الثاني [illegible]

بما اذا حصل في [illegible]

[illegible]

وبهذا هو الاعتذار عن ... ان الشمس في ... من الاعظم الكبير ... وكونها في البلاد ... [illegible]

على ... الشمس لا ... [illegible] ... في البلاد ... [illegible]

[illegible]

[illegible] ... على الافق ...

[illegible]

اذا افترضت والتقسيم بعضها عن بعض بأمور وذلك [illegible] صورة فلا يكون الواحد منها صورة [illegible] في صورة واحدة [illegible]

وصورة واحدة [illegible] تلك الصورة [illegible] صورة [illegible] صورة اخرى [illegible]

نوع مع حصول الصورة الاولى [illegible] وتلك الصورة سارية في الاجزاء [illegible]

بالصورة [illegible] الصورة الجسمية [illegible]

[illegible]

ولا [illegible] الاجزاء [illegible] الكرة [illegible]

[illegible] الارض [illegible] الاجسام المتوسطة [illegible] الارض [illegible] الاجسام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هذا الوجه ان يقال [illegible]

ولا يتصور في [illegible]

على التقدير وجوده ولا سبيل الى ذلك التقدير فلا يمكن وجوده وان [illegible] عن الاعتدال الحقيقي

عليه ان [illegible] لا يوجد الا عند الحقيقي [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

معتدلا في الحقيقي [illegible] الاعتدال [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاعتدالات [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لان [illegible]

[illegible] عن الاعتدال [illegible]

[illegible] الحقيقي [illegible]

[illegible]

[illegible] الحرارة والبرودة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] البارد [illegible]

البحث الخامس

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وأما الهاضمة [illegible]

[illegible]

[illegible]

وأما الدافعة [illegible]

[illegible]

وأما المولدة [illegible]

[illegible]

كالراض والبرودة [illegible]

[illegible]

[illegible] وأما السمع [illegible]

[illegible] وأما البصر [illegible]

[illegible]



والخطان [illegible] قوالقة [illegible] دائرة [illegible] على [illegible]
[illegible] الافقية [illegible] ب الزمن [illegible] حاصل
[illegible] الاشعة [illegible] ضوء الافق [illegible] عن خروج
الشعاع [illegible] على الارض [illegible] لا انطباع [illegible] حصول
صورة [illegible] الرطوبة الجليدية [illegible] ضوء [illegible] البصر [illegible]
مقدار [illegible] الذي [illegible] مقدار البصر [illegible] مقدار [illegible]
اذا نظر [illegible] سطح الارض [illegible] على الارض [illegible]
[illegible]
العمود [illegible] والاوتد التي [illegible] الشخص [illegible]
[illegible] الصغير [illegible] مقدار الصغير [illegible] المادة الجليدية [illegible]
مقدارها [illegible] المادة [illegible]
[illegible] من الجليدية [illegible] الجليدية التي [illegible]
[illegible] الجليدية [illegible]
[illegible] فلا [illegible] فللصورة [illegible]
[illegible]
[illegible] الجليدية [illegible]
الجليدية [illegible] الصورة [illegible]
مقدار [illegible]
والاعراض [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
في الصورة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الصور [illegible]
[illegible]

المستقيم [illegible] صورة الضوء [illegible] وكم [illegible] الشعاع [illegible]
من البصر [illegible] الشعاع [illegible]
واللازم [illegible] الشعاع [illegible]
[illegible] الارادة [illegible]
[illegible] الابصار [illegible] الصورة [illegible] الارادة [illegible]
الشعاع [illegible] الشعاع [illegible] الارادة [illegible]
[illegible] الابصار [illegible] الشعاع [illegible]
بامتداد الشعاع [illegible] الابصار [illegible]
من [illegible] البصر [illegible] الابصار [illegible]
[illegible] الضعف
الجليدية [illegible] الابصار [illegible] صورة [illegible]
[illegible] الجليدية [illegible] الصورة
[illegible] الابصار [illegible]
[illegible]
الاعراض [illegible] الصورة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الجليدية
من الجليدية [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ولتعد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اذا [illegible]

[illegible]

وسماه الاصحابي هو النوع الذي [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] **واما النقل الا[illegible]** [illegible]

[illegible]

وتسمى النفس قوة نظرية باعتبار ادراك الامور الكلية [illegible] قوة عملية باعتبار [illegible]

الصناعات المخصوصة بالانسان [illegible] النظرية [illegible] الاختيار المخصوص بالانسان

لا يكمل الا بالادراك [illegible]

النظرية [illegible]

معاونة القوة العاقلة لا باعتبار [illegible] القوة [illegible]

والاعتبار [illegible]

[illegible]

كالضحك والبكاء [illegible]

[illegible]

اعتقاد ذلك [illegible]

[illegible]

والمشهور [illegible]

فصل [illegible] النفس [illegible]

لا تنتهي [illegible]

[illegible]

قد وقع الفراغ [illegible]

في [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تا دانیم دانی

از این جانب فراموشی محال است
از آن جانب ندانم چه حال است

۲۷

حاشیه شرح ملخص الس